ketab.me
@ketab_n

موريس دوفرجيه

مدخل إلى علم السياسة

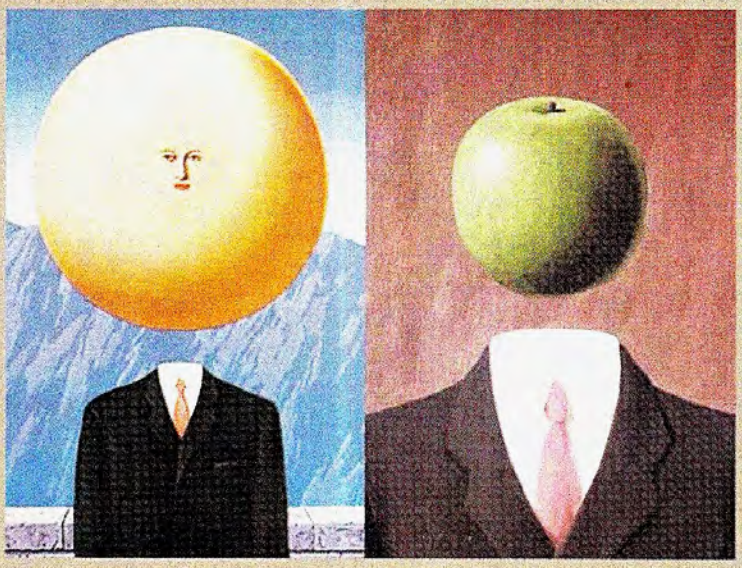

ترجمة: الدكتور جمال الأتاسي
الدكتور سامي الدروبي

مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم
MOHAMMED BIN RASHID AL MAKTOUM FOUNDATION

المركز الثقافي العربي

ketab.me
Best Books

موريس دوفرجيه

مدخل
إلى علم السياسة

الكتاب: **مدخل إلى علم السياسة**

المؤلف: **موريس دوفرجيه**

المترجم: **د. سامي الدروبي**

د. جمال الأتاسي

Introduction à la Politique

Duverger Maurice

© Editions **Gallimard**,1964

الطبعة الأولى، تشرين الأول/ أكتوبر 2009

ISBN 978-9953-68-425-1

يُنشر هذا الكتاب بموجب عقد مع مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم

تَرجِم

مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم

tarjem@mbrfoundation.ae

www.mbrfoundation.ae

جميع حقوق هذه الطبعة محفوظة لـ:

الناشر: المركز الثقافي العربي

بيروت والدار البيضاء

بيروت ـ لبنان

ص.ب: 5158 ـ 113 الحمرا

شارع جاندارك ـ بناية المقدسي

هاتف: 01352826 ـ 01750507

فاكس: 01343701 ـ 961+

الدار البيضاء ـ المغرب

ص.ب: 4006 (سيدنا)

42 الشارع الملكي (الأحباس)

هاتف: 522303339 ـ 522307651

فاكس: 305726 522 212+

Email: markaz@wanadoo.net.ma cca@ccaedition.com www.ccaedition.com

---

إن مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم والمركز الثقافي العربي غير مسؤولين عن أفكار وآراء المؤلف، وتعبّر الآراء الواردة في هذا الكتاب عن آراء المؤلف وليس بالضرورة أن تعبّر عن آراء المؤسسة والدار.

موريس دوڤرجيه

مدخل
إلى علم السياسة

ترجمة:
الدكتور جمال الأتاسي
الدكتور سامي الدروبي

ترجم
مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم

المركز الثقافي العربي

لقد سبق أن طُبع هذا الكتاب، ونفذت طبعته، ونحن نعيد طباعته نظراً لأهميته وخاصة لطلبة العلوم السياسيّة.

وتتم هذه الطبعة بموجب عقد مع ورثة الأستاذ سامي الدروبي، وبعد الحصول على حقوق الترجمة إلى العربيّة، وبعد إعادة تنضيده وإخراجه في حلّة جديدة.

رسالة مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم

عزيزي القارئ،

إن كان الحلم في حد ذاته أمراً مشروعاً، فإن الأكثر إلحاحاً في ظل التحديات التي تواجه واقعنا العربي، هو العمل على تحويل الحلم إلى مشروع حقيقي على الأرض. وإذا كان العصر الذي نعيش فيه يتسم بالمعرفة والمعلوماتية والانفتاح على الآخر، فإن مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم ترى إلى الترجمة باعتبارها جسراً لاستيعاب المعارف العالمية واللحاق بالعصر.

لقد عبّر صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم نائب رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي عن مدى الحاجة للتعامل العاجل مع مقتضيات العصر عندما قال: «إن أهم ما في الاقتصاد الجديد هو الفكرة التي تنفّذ في وقتها». وعليه فإن مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم تعتقد بحزم أن إحياء حركة الترجمة العربية، وجعلها محركاً فاعلاً من محركات التنمية واقتصاد المعرفة في الوطن العربي، هي فكرة حان وقتها، ولا يجوز تأخيرها.

فمتوسط ما تترجمه المؤسسات الثقافية ودور النشر العربية مجتمعة لا يتعدى كتاباً واحداً لكل مليون شخص في العام الواحد، بينما تنتج دول منفردة في العالم من حولنا أضعاف هذا الرقم.

في ظل هذه المعطيات أطلقت المؤسسة برنامج «ترجم»، بهدف إثراء المكتبة العربية بأفضل ما قدّمه الفكر العالمي من معارف وعلوم، عبر ترجمة تلك الأعمال إلى العربية. ومن أهداف البرنامج أيضاً العمل على إبراز الوجه الحضاري للأمة عبر ترجمة الإبداعات العربية إلى لغات العالم.

ومن التباشير الأولى لهذا البرنامج إطلاق خطة لترجمة ألف كتاب من

اللغات العالمية إلى اللغة العربية في خلال ثلاث سنوات، أي بمعدل كتاب في اليوم الواحد. وما الكتاب الذي بين يديك، عزيزي القارئ، إلا دفقة في نهر معرفي نأمل أن يجري غزيراً ليروي الظمأ، ويسقي بساتين النهضة العلمية، وصولاً إلى التنمية الشاملة في الوطن العربي.

إن مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم على ثقة بأن هذا الكتاب سيكون بمثابة خطوة إلى الأمام في سبيل تحقيق رسالتها الكلية، المتمثلة في تمكين الأجيال المقبلة من ابتكار وتطوير حلول مستدامة لمواجهة التحديات، عن طريق نشر المعرفة، ورعاية الأفكار النيّرة التي تفود إلى إبداعات حقيقية، بالإضافة إلى بناء جسور الحوار بين الشعوب والحضارات.

للمزيد من المعلومات عن برنامج «ترجم» والبرامج الأخرى لمؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم، يرجى زيارة الموقع الإلكتروني:
www.mbrfoundation.ae

مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم

عن المؤسسة:

انطلقت مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم بمبادرة شخصية من صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي، الذي خصص للمبادرة وقفاً قدره 37 مليار درهم (10 مليارات دولار). وجاء الإعلان عن تأسيسها في كلمة سموّه أمام المنتدى الاقتصادي العالمي في البحر الميت، الأردن في أيار/ مايو 2007.

تهدف مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم إلى تمكين الأجيال الشابة في الوطن العربي من امتلاك المعرفة وتوظيفها لمواجهة تحديات التنمية، وابتكار حلول مستدامة نابعة من الواقع المحلي، للتعامل مع المشكلات التي تواجه مجتمعاتهم. ولتحقيق هذا الهدف، حدد سموه ثلاثة قطاعات استراتيجية لعمل المؤسسة، وهذه القطاعات هي: المعرفة والتعليم، والثقافة، وريادة الأعمال وفرص العمل.

مقدمة الناشر

عندما كُتب هذا الكتاب، أي عام 1964، كانت الحرب الباردة على أشدّها، وكانت تتنازع العالم نظريتان: الرأسمالية والاشتراكية. بل كان العالم كله مقسوماً بين معسكرين. ولذلك فإن هذا الكتاب الذي لم يحمل لواء أحد المعسكرين وقدّم وجهة نظر أخرى، بل قدّم نقداً لكلا المعسكرين، شكّل محطّة في الانتقادات التي وجّهت خاصة إلى ما سمّي بالمعسكر الاشتراكي، الذي لم يكن على قدر أحلام الاشتراكيين الذين كانت تشدّهم فكرة العدالة في مواجهة الظلم الذي أنتجته الرأسمالية، وخاصة في مرحلة نموّها وصراعاتها من أجل السيطرة على الأسواق، ومن أجل أقصى الربح. وأدى ذلك إلى جشع لم يأخذ في الحسبان حجم الظلم، والنتائج المؤلمة على الفقراء، وبالتالي أدى إلى توترات اجتماعية وصراعات، وكان سبباً رئيسياً في قيام حربين عالميتين مدمّرتين، وحروب هنا وهناك.

اليوم يبدو أن النظام الاشتراكي الذي قام في ما سمّي «المعسكر الاشتراكي» قد انتهى ليس فقط إلى الفشل في تقديم حلول، بل انتهى إلى غير رجعة بسبب ما أنتجه من مزيد من الفقر والتسلّط. وهذا عكس ما دعت إليه ونادت به الاشتراكية.

ولكن يبقى السؤال، هل أن سقوط أنظمة «المعسكر الاشتراكي» يعني أن النظام الرأسمالي، الذي خرج منتصراً من الحرب الباردة، هو الحلّ؟

لقد مررنا عبر عقدين من الزمن أو أكثر، بمرحلة سيطرت فيها نظريات تدافع عن تأبيد النظام الرأسمالي، بل إن هذه النظريات سيطرت إلى حد كبير على الفكر السياسي والاقتصادي. ودعمت التيارات الأكثر تطرفاً في هذا النظام، مما أدى إلى سيطرة تيارات المحافظين في المراكز الأساسيّة للنظام العالمي وعلى رأسها

الولايات المتحدة الأميركية، وأدى إلى سيطرة أحزاب اليمين في أوروبا، وأطلق، مرة أخرى، جشع الربح إلى حدّه الأقصى، وأضعف رقابة المجتمع الذي كان ممثلاً في الدولة، فزادت الفوارق بين الفقراء والأغنياء، فقر مدقع وغنى فاحش... أرقام مذهلة.. تلاعبات.. صفقات.. تجاوز للقوانين... وأخيراً أزمة اقتصادية أجبرت هذا النظام على الاعتراف بمأزقه، وبحالة الانكماش التي نعيشها اليوم.

ونحن إذ نعيد نشر هذا الكتاب الهام، فليس لأننا نتبنى أو نرفض ما جاء فيه، بل لأنه يعدّ من الكتب الهامّة في مناقشة علم السياسة وارتباط السياسة بالنظريات التي يجب أن تعمل لما فيه خير المجتمع.

وهو يعدّ مرجعاً أساسياً لمرحلة مهمّة من تاريخ تطور النّظُم السياسية، ومرجعاً مهماً للطلاب الذين يدرسون في مجالات السياسة والاقتصاد.

الناشر

تنبيه

كان سهلاً أن يُكتب «مدخل إلى علم السياسة» في القرن الثامن عشر. وسهلٌ أن يُكتب «مدخل إلى علم السياسة» اليوم في الاتحاد السوفياتي. ولكن هذه المهمة صعبة كثيراً في غرب سنة 1964: ذلك أنك لا تجد في هذا الغرب نظرية سياسية شاملة، يقبلها الناس عامة، كما كانت الحال في زمان الموسوعة، وكما هي الحال الآن في العالم الشيوعي. إن مشروعاً كهذا لا بد أن يكون محاولة شخصية.

مع ذلك ينتمي هذا الكتاب إلى خط مشترك بين عدد كبير من علماء الاجتماع المعاصرين. لسنا نحاول إنشاء نظرية جديدة غربية تقف أمام النظرية الماركسية، وإنما نحن نعد آراء الآخرين وآراءنا نظرات نسبية جزئية يجب أن يكمل بعضها بعضاً في مركب كلّي. وإنشاء هذا المركب الكلي عمل يحتاج إلى زمن طويل، لا ندعي أننا حقّقناه في هذه الصفحات. فليس كتابنا هذا نظرية سياسية وإنما هو محاولة تريد أن تكون مقدمة إلى هذه النظرية. ومضمونه يشتمل على فرضيات كثيرة أقل شأناً من اتجاهه العام.

لقد عزمنا على نشر الكتاب لأن محاولة من هذا النوع لا بد أن تهم جميع المواطنين في الغرب. إن من العقبات التي تحول بين هؤلاء المواطنين وبين ممارسة حقوقهم ممارسة كاملة في الغرب اليوم أنهم موزعون بين مشكلات سياسية خاصة لا يتوصلون إلى إدخالها في مجموع كلي. صحيح أن هناك معلومات غزيرة وافرة عن جميع المسائل، ولكننا نكاد نفتقر افتقاراً كاملاً إلى نظرة شاملة تتيح لنا وحدها أن نفهم خطورة ودلالة كل مسألة من تلك المسائل. فمن المفيد أن نساهم في سدّ ثغرة أساسية كهذه الثغرة، وإن ظلّت هذه المساهمة ناقصة غير كافية. ومؤلف هذا الكتاب يشعر بأن مساهمته ناقصة غير كافية.

مقدمة

وجها جانوس

عرّف معجم ليتره السياسة عام 1870 بقوله: «السياسة علم حكم الدول». وعرّفها معجم روبير عام 1962 بقوله: «السياسة فن حكم المجتمعات الإنسانية». إن التقريب بين هذين التعريفين اللذين يفصل بينهما قرن من الزمان أمر هام. إنهما كلاهما يجعلان الحكم موضوع السياسة. ولكن التعريف الحديث يشمل حكم الدول وحكم المجتمعات الإنسانية الأخرى، وكلمة الحكم تعني عندئذٍ، في كل جماعة من الجماعات، السلطة المنظّمة ومؤسسات القيادة والإكراه. إن الأخصائيين يتجادلون في هذا. فبعضهم لا يزال يرى أن السياسة هي علم الدولة من حيث إن الدولة هي السلطة المنظمة في الجماعة القومية. ولكن أكثر الباحثين يرى أن السياسة هي علم السلطة المنظمة في الجماعة الإنسانية كافة.

ليس لهذا الجدال من شأن. ذلك أن الذين يعرّفون السياسة بأنها علم السلطة عامة يعترفون هم أنفسهم بأن السلطة تبلغ في الدولة أكمل صورة، وأتمّ تنظيم، وأن من الواجب أن تُدرس في هذا الإطار خاصة. أما في الجماعات الأخرى فهي جنين. ومع ذلك فإن تعريف السياسة بأنها «علم السلطة» يتفوّق على التعريف الآخر تفوّقاً أساسياً. لأنه وحده يسمح بالتحقق من صحة فرضيته الأساسية. فحين ندرس السلطة في جميع الجماعات دراسة مقارنة، نستطيع أن نكتشف الفروق بين السلطة في الدولة والسلطة في الجماعات الأخرى إذا كان في هذه الجماعات الأخرى سلطة. أما إذا اقتصرنا على دراسة السلطة في إطار الدولة وحده، دون مقارنة بينها وبين السلطة في غير ذلك، لم نستطع أن نتحقق من صدق الفرضية التي نكون قد فرضناها عن وجود فرق في الطبيعة بين الشيئين.

يقترح بعضهم أن نفرق بين الجماعات الصغيرة والجماعات الكبيرة. إن التنافس على السلطة في الجماعات الصغيرة إنما يقوم بين أفراد. والسلطة نفسها في هذه الجماعات الصغيرة ضعيفة التنظيم، تشبه أن تقوم على ذلك التفريق البدئي بين «الحاكمين» و«المحكومين»، بين الزعماء والأعضاء. أما في الجماعات الكبيرة فإن الصراع السياسي يتناول طوائف اجتماعية، وفئات وسيطة تنشأ في داخل المجتمع الكلي، كما يتناول أفراداً. والسلطة في هذه الجماعات الكبيرة تنظيم محكم البنيان بعضه فوق بعض درجات. إن من علماء الاجتماع من يقصرون السياسة على دراسة هذه السلطة المعقدة التي تعمل في الجماعات الكبيرة، ويبعدون منها تحليل الزعامة في الجماعات الصغيرة.

الواقع أن الظاهرتين أوثق ارتباطاً من أن تستطاع دراسة كل منهما على حدة. إن هناك، في مجالس الوزراء، وفي لجان الإدارة، وفي مجالس قيادة الأحزاب، وفي كل مستوى من مستويات حكم الجماعات الكبيرة، فئات صغيرة لا يمكن أن يُشكَّ في أن السلطة فيها سياسية. وإنما ينبغي أن نميّز بين مستويين من التحليل، أولهما التحليل «الميكرو سياسي» الذي يجب أن يتم على مستوى العلاقات بين الأفراد، وهي علاقات قائمة على الاتصال الشخصي، وثانيهما التحليل «الماكرو سياسي» الذي يجب أن يتم على مستوى المجموعات الكبرى التي لا وجود فيها للاتصال الشخصي، وإنما حلّت فيها محل الاتصال الشخصي صلات بالواسطة، أو علاقات إدارية أو اتصالات مسرحية مصطنعة (مصافحة الوزير، الخطاب الذي يذيعه رئيس الدولة بالتلفزيون). فيجب أن يتم البحث على هذين المستويين في آن واحد معاً. ثم إن الانتقال من أحد هذين المستويين إلى المستوى الآخر يثير مشكلة هامة.

يختلف التعريفان اللذان جاء بهما ليتره وروبير في نقطة أخرى: فالأول يعد السياسة علماً، والثاني لا يعدّها إلا «فناً». وقد يخيّل إلينا من النظرة الأولى أن عكس هذا أقرب إلى طبيعة الأمور. فالعلم السياسي في أيامنا هذه علم تعترف به جامعات العالم كلها تقريباً. إن له كراسي وأساتذة وطلاباً وأموالاً ترصد للبحث. وفي كل عام تُطبع عدة آلاف من الكتب أو المقالات فيه. على حين أن الناس لم يكادوا يبدأون الكلام فيه منذ قرن: بين عامي 1859 و1872 فقط إنما أبدل جانه

عنوان كتابه الضخم «تاريخ الفلسفة السياسية في علاقاتها بالأخلاق» فأحلّ «العلم السياسي» محل «الفلسفة السياسية». وما من مؤسسة جامعية كانت تعترف بهذا العلم الذي لم يكن له مكان في هيكل المعرفة. فكأن تطور التسمية سار في عكس اتجاه التطور العلمي.

مع ذلك كان التطوران متطابقين. لقد وضع ليتره تعريفه في نهاية ذلك القرن التاسع عشر الذي كان الناس فيه يعتقدون بأن العلم سيتيح دراسة جميع العلاقات الإنسانية، لا الظاهرات المادية أو البيولوجية فحسب؛ في ذلك العهد الذي كان الناس فيه ينتظرون قيام «العصر الوضعي» الذي بشَّر به أوغوست كونت. فإذا بتطور العلوم الاجتماعية نفسها يؤدي اليوم إلى الحدِّ من تلك المطامح. إن ما نملكه اليوم من أدوات البحث في الحياة الاجتماعية والسياسية يبلغ مبلغاً كبيراً من الوفرة والإتقان. ولكننا ندرك اليوم، في الوقت نفسه، الحدود التي يقف عندها استعمال هذه الأدوات وهي حدود ضيقة. صحيح أن السياسة في عام 1964 أقرب إلى العلم منها في زمان ليتره. إن في وسع رجال الدولة في هذه الأيام أن يستعملوا إحصاءات كثيرة، ودراسات تسبر الرأي العام، وأن ينتفعوا بطرائق شتى في قيادة الجماهير، وأن يستخدموا آلات حاسبة الكترونية، وما إلى ذلك، بل إن رجال الدولة ليستعملون اليوم هذه الأمور كلها فعلاً. ولكننا نعلم اليوم أن قطاع هذه «السياسة العلم» أصغر من قطاع «السياسة الفن» التي تستند إلى أمور غير دقيقة ولا يمكن حسابها، أمور حدسية لا عقلية.

وعبثاً أن نؤمِّل بأن يغطي القطاع الأول القطاع الثاني في يوم من الأيام تغطية كاملة، وأن تصبح السياسة علمية كلها. إن القرارات السياسية لا تعتمد على معلومات موضوعية فحسب، بل تعتمد أيضاً على أحكام تقييمية بصدد الإنسان والمجتمع. وليس يبدل من الأمر شيئاً أن لا تكون هذه الأحكام التقييمية مستقلة عن أوضاع أصحابها، وأن تكون تعبيراً عن طبقتهم الاجتماعية أو مصالحهم الشخصية. إن الحرية ليست أبداً حرية اختيار لا تحدده أسباب: إن الحرية هي حرية اختيار تحدده أسبابٌ عاشها صاحبها. ولأن يكون هنالك مسافة بين الأهداف التي تنادي بها والأهداف التي ترمي إليها فعلاً، ولأن تغطي هذه الأهداف الثانية بتلك الأهداف الأولى تمويهاً، ليس ينفي هذا أن الاختيار السياسي إنما تحدده

غاية. والعلم السياسي هام جداً لأنه يفضح التغطيات ويكشف عن التمويهات ويستطيع أن يوضّح الأسباب الحقيقية التي حددت الاختيار. لكنه لا يستطيع هو أن يختار.

وبمقدار ما تعتمد السياسة هذا الاعتماد على اختيار والتزام، تصبح مفاهيمها نسبية؛ فهذه المفاهيم تعرَّف على أساس مذاهب تقييمية معينة، فلا تعني في كل منها ما تعنيه في سائرها. إنك تستطيع أن تصوِّر وجه السياسة الماركسي، أو وجهها الليبرالي، أو وجهها المحافظ، أو وجهها الفاشستي، إلخ. ولكن ليس للسياسة وجه «موضوعي» تماماً، لأنه ليس هنالك سياسة موضوعية تماماً. إن في وسع العلم السياسي أن يفصل العناصر الموضوعية عن العناصر التي ليست موضوعية، وأن ينقد بذلك كل مذهب من المذاهب. وفي وسع العلم السياسي أن يحدد درجات ارتباط المذاهب المختلفة بعصر معيَّن، وأن يحدّد تطورها. وفي وسعه أيضاً إذا هو قابل هذه المذاهب بعضها ببعض، أن يكمل بعضها ببعض وأن ينقد بعضها ببعض: كما يستطيع المرء أن يقرِّب بين عدد من الصور الفوتوغرافية المأخوذة لشيء واحد من جهات مختلفة بغية الحصول على تصوّر أكمل لهذا الشيء الذي تظل رؤيته المباشرة مستحيلة.

وراء جميع المذاهب التقييمية وجميع الأحكام الخاصة، نجد موقفين أساسيين على وجه العموم. فالناس منذ أن فكروا في السياسة يترجحون بين تأويلين متعارضين تعارضاً تاماً. فبعضهم يرى أن السياسة صراع وكفاح فالسلطة تتيح للأفراد والفئات التي تملكها أن تؤمن سيطرتها على المجتمع وأن تستفيد من هذه السيطرة. وبعضهم يرى أن السياسة جهد يُبذل في سبيل إقرار الأمن والعدالة، فالسلطة تؤمن المصلحة العامة والخير المشترك وتحميهما من ضغط المطامع الخاصة. الأوّلون يرون أن وظيفة السياسة هي الإبقاء على امتيازات تتمتع بها أقليّة وتُحرم منها الأكثرية. والآخرون يرون أن السياسة وسيلة لتحقيق تكامل جميع الأفراد في الجماعة، وخلق «المدينة العادلة» التي سبق أن تحدَّث عنها أرسطو.

إن الانتماء إلى هذا الرأي أو ذاك يحدّده الوضع الاجتماعي بعض التحديد. فالأفراد والطبقات المضطهَدة المحرومة الفقيرة البائسة لا يمكن أن ترى أن السلطة

تكفل الأمن والنظام حقاً، وإنما ترى أن السلطة تخلق صورة كاريكاتورية للأمن والنظام، تتقنّع بها سيطرة أصحاب الامتيازات: فالسياسة في رأيها صراع. والأفراد والطبقات المترفة الغنية الراقية ترى أن المجتمع منسجم وأن السلطة تحقق أمناً ونظاماً صادقين: فالسياسة عندها اندماج وتكامل. وكثيراً ما يستطيع أصحاب الرأي الأخير أن يقنعوا أصحاب الرأي الأول بأن الصراعات السياسية سيئة ومؤذية وخبيثة، وأن المشتركين فيها لا يهدفون إلى غير المصالح الأنانية بأساليب مشبوهة. وبذلك يستطيع أصحاب الرأي الأخير أن يخرجوا خصومهم من المعركة فيكفلوا لأنفسهم ربحاً عظيماً. إن كل «إبعاد عن السياسة» ينفع النظام القائم، ويشجع الجمود، ويقوّي نزعة المحافظة.

على أن هذين الموقفين لا يعبّران طبعاً إلا عن جزء من الواقع. فالمحافظون، حتى أكثرهم تفاؤلاً، لا يستطيعون أن ينكروا أن السياسة، ولو كان هدفها تحقيق التكامل الاجتماعي، قلّما تبلغ هذا الهدف على نحو مرض. إن هؤلاء الكورنيليين[1] يصفون السياسة بما يجب أن تكون. أما خصومهم فهم أقرب إلى راسين[2] يصفون السياسة بما هي. لكنهم لا يستطيعون هم أنفسهم أن ينكروا أن الصورة التي يرسمونها مسرفة في حلكتها. فالحكام، حتى أكثرهم اضطهاداً وأقلهم عدلاً، يحققون وظائف ذات نفع عام، في الميادين التكنيكية على الأقل، ولو لم يكن ذلك إلا تنظيم مرور السيارات، وتشغيل مصلحة البريد والهاتف والبرق، وتأمين جمع أوساخ المنازل...

ونقول على وجه العموم إن ماهية السياسة وطبيعتها الخاصة ودلالتها الحقيقية هي أنها دائماً وفي كل مكان ذات وجهين. إن صورة جانوس، الإله ذي الوجهين، هي التي تمثل الدولة حقاً: إن صورة جانوس هذه تعبر عن الواقع السياسي العميق. فالدولة (والسلطة القائمة في أي مجتمع بوجه عام) تقوم في كل زمان ومكان بوظيفتين في آن واحد، فهي أداة سيطرة بعض الطبقات على الطبقات الأخرى، تستعملها الطبقات الأولى لتحقيق منافعها على حساب منافع الطبقات

(1) نسبة إلى كورناي، الشاعر الفرنسي الكلاسيكي الذي يصور ما يجب أن يكون.
(2) الشاعر الفرنسي الكلاسيكي الذي يصف الواقع بما هو.

الأخرى، وهي في الوقت نفسه أداة لإقرار نوع من النظام الاجتماعي وتأمين نوع من تكامل الأفراد في الجماعة لمصلحة المجموع. وتختلف نسبة هذين العنصرين باختلاف العصور والظروف والبلاد، لكنهما يوجدان معاً في جميع الأحوال. ثم إن العلاقات بين الصراع والتكامل معقدة. إن كل إنكار للنظام الاجتماعي القائم هو صورةٌ ومشروعٌ لنظام اجتماعي أعلى وأصدق. إن في كل صراع صبوة إلى تكامل وجهداً من أجل تحقيق حلم التكامل. وكثير من الناس يرى أن الصراع والتكامل ليسا وجهين متعارضين، بل هما عملية كلية واحدة، فالصراع يؤدي بطبيعته إلى تكامل، والتعارضات تتجه بتطورها نفسه إلى زوالها وإلى قيام «المدينة» التي يتحقق فيها الانسجام.

إن الليبراليين الكلاسيكيين يرون أن التكامل يولِّده الصراع أثناء تطوره: فالظاهرتان متصاحبتان. فالتنافس يؤدي إلى انتشار الإنتاج على أوسع مدى، وإلى توزيع الثمرات على أحسن وجه: إنه يؤدي في كل لحظة إلى أفضل اقتصاد ممكن. والتنافس السياسي يؤدي إلى نتائج مماثلة: فبفضل هذا التنافس السياسي يصل إلى الحكم أفضل الناس وأكثرهم كفاءة وأحسنهم، فيحكمون لتحقيق مصلحة المجموع. إن الانسجام السياسي، الذي لا يعكره إلا أناس شاذون منحرفون مرضى، يوازي «الانسجامات الاقتصادية». ويرى الماركسيون من جهتهم أن الصراع هو محرِّك تطور المجتمعات، وهو يؤدي حتماً إلى زوال التعارضات وقيام مجتمع بلا نزاعات. ولكن هذا التكامل لا يظهر إلا في خاتمة المطاف من تطور طويل، لا يظهر إلا في مستقبل بعيد. ففي كل مرحلة من المراحل يتحقق تكامل جزئي، يتحقق «مركب» لا يلبث أن يصبح مصدراً جديداً لتناقض وتعارض. والانسجام السياسي يتطور على نحو إيقاعي إلى أن يبلغ من التاريخ خاتمة المطاف، «المرحلة العليا للشيوعية».

* * *

القسم الأول

عوامل الصراع

يجري الكفاح السياسي على مستويين: يجري من جهة بين أفراد وفئات وطبقات تتصارع للحصول على السلطة أو للمشاركة فيها أو للتأثير عليها. ويجري من جهة أخرى بين السلطة التي تحكم والمواطنين الذين يقاومونها. إن السلطة، في جميع الجماعات الإنسانية وحتى في المجتمعات الحيوانية، تهيئ للذين يملكونها منافع وامتيازات: أمجاداً وسمعة وفوائد ومتعاً. لذلك تدور حولها معارك حامية. وهذه المعارك تدور أولاً بين أفراد يصارعون من أجل مقعد في المجلس النيابي أو من أجل منصب محافظ أو منصب وزير أو نجوم جنرال أو أرجوان كاردينال. وهذه النزاعات الفردية تُشفع في المجتمعات الكبرى بنزاعات من فئات في داخل المجتمع الكلي: خصومات مديريات وأقاليم وأقوام، صراعات طبقات وعروق وعقائد.

وتدور المعارك ثانياً بين المواطنين والسلطة، بين الحاكمين والمحكومين، بين أعضاء الجماعة وجهاز الإكراه الاجتماعي. وليس الصراع طبعاً بين المواطنين من جهة والسلطة من جهة أخرى، بل بين بعض المواطنين القابضين على زمام السلطة وبين مواطنين آخرين يخضعون لهذه السلطة. إن ممارسة السلطة تكون دائماً لمصلحة فئة أو جماعة أو طبقة. والكفاح ضدَّها إنما تقوم به فئات أخرى أو جماعات أخرى أو طبقات أخرى تريد أن تحلّ محل الفئات أو الجماعات أو الطبقات السابقة. ومع ذلك يبقى جهاز الدولة في أيدي أقلية داخل الطبقة المسيطرة نفسها، فتنشأ صراعات بين هذه الأقلية وبين الأكثرية، صراعات غير الصراعات القائمة بين الطبقة الحاكمة والطبقات المحكومة. والتعارض بين الحاكمين والمحكومين، بين الذين يأمرون والذين يجب أن يطيعوا، بين السلطة والمواطنين، يظهر في جميع المجتمعات الإنسانية.

وتتعارض المذاهب السياسية المختلفة لا من ناحية اعتقادها بأهمية الصراع أو أهمية التكامل فحسب، بل تتعارض أيضاً من ناحية نظرتها إلى هذا الصراع وإلى العوامل التي تولّده. فالماركسيون يرون أن التعارضات السياسية هي ثمرة البنى الاجتماعية الاقتصادية. فحالة التكنيك تحدد طُرُز الإنتاج (كالزراعة القديمة، والزراعة الإقطاعية، والصناعة الحديثة مثلاً)، وطرز الإنتاج تولّد طبقات اجتماعية بعضها مسيطِر وبعضها مسيطَر عليه، أي تولّد طبقات اجتماعية متنازعة. فالمسيطرون يستعملون الدولة لإبقاء سيطرتهم على الآخرين، وهؤلاء يقاومون هذا الاضطهاد بطبيعة الحال. فكذلك يكون الكفاح صورة لنزاع الطبقات. وهو إذاً صراع جماعي في الدرجة الأولى: يدور بين جماعات (هي الطبقات الاجتماعية) نشأت في داخل المجتمع الكلي. أما التنافس بين أفراد فهو ثانوي في نظر الماركسيين. ويهمل الماركسيون أيضاً التعارض بين المواطنين والسلطة، ما لم يكن في صورة نزاع بين الطبقات المحكومة والطبقة الحاكمة التي تملك زمام الدولة: ومع ذلك قادتهم تجربة الستالينية إلى طرح هذه المشكلة.

ولا كذلك الفلسفة الليبرالية فهي تعالج الشكلين الآخرين للصراع السياسي خاصة: أعني كفاح المواطنين ضد السلطة، المضطهِدة بطبيعتها، من جهة؛ والتنافس بين الأفراد للحصول على أحسن مركز في المجتمع من جهة أخرى. وهذان النوعان من الصراع إنما تولّدهما في رأي الغربيين عوامل نفسية قبل كل شيء. إن السلطة مَفْسدة، لأنها تسمح للحاكمين أن يرضوا أهواءهم على حساب المحكومين. «إن السلطة تفسد، والسلطة المطلقة تُفسد إفساداً مطلقاً». السلطة إغراء دائم، و«ما من إنسان يملك كل شيء ويتحرّر من كل رقيب إلا ويضحي بالعدالة في سبيل أهوائه»، على حد تعبير آلان. ومن جهة أخرى فإن كل إنسان، في المجتمع الذي تقل خيراته عن حاجات أفراده، يحاول أن يحصل لنفسه على أكبر قسط من الامتياز على غيره: والسلطة وسيلة ناجعة للظفر بذلك. إن هذه النظرة السيكولوجية الإجمالية التي تتصور إنساناً سياسياً Homo Politicus يحركه مبدأ المصلحة الشخصية على غرار الإنسان Homo Economicus تغتني اليوم بما جاء به التحليل النفسي من آراء تكتشف وراء الصراعات السياسية دوافع أعقد من ذلك.

ولقد كان من شأن تطور الأمم الكثيرة النمو نحو «مجتمع الوفرة» أن أدّى بالغربيين إلى تقدير قيمة العوامل الاجتماعية الاقتصادية (التقدم التكنيكي، الندرة الاقتصادية) في الصراعات السياسية، وهذا يقرّبهم من الماركسية. وعن طريق مفهوم الوفرة ومفهوم الندرة، رجع الباحثون أيضاً إلى عوامل أخرى من عوامل التعارض سبق أن ذكرها الباحثون القدامى ثم أهملتها النظريتان الكبريان بعد ذلك؛ فإن تحليل البلاد القليلة النمو قد أوضح دور الديموغرافيا من جديد، ولفت الأنظار إلى تأثير الجغرافيا الذي أشار إليه الباحثون الكلاسيكيون، من هيرودوت إلى مونتسكيو وأشار إليه باحثون أقرب إلينا من أولئك، هم أصحاب النظرية السياسية الجغرافية في مطلع القرن العشرين. هكذا تبدو الصراعات السياسية ثمرة عوامل كثيرة يؤثر بعضها في بعض وتتفاعل. وسنحاول الآن أن نستعرضها استعراضاً إجمالياً، وأن نحدّد صلاتها المتبادلة وأهمية كل منها.

* * *

الفصل الأول

العوامل البيولوجية

هناك نظريتان تُنزلان العوامل البيولوجية في الصراعات السياسية منزلةَ الصدارة: نظرية «تنازع البقاء» والنظرية العرقية. فأما الأولى فهي تتناول الصورة التي رسمها دارون لتطوّر الأنواع الحيوانية، فتنقلها إلى المجتمعات الإنسانية. إن هذه النظرية ترى أن كل فرد لا بد أن يصارع الآخرين ليبقى. ولا يبقى إلا من هم أفضل. فالاصطفاء الطبيعي يكفل بقاء ونمو خيار الناس. إن نظرية دارون هي الشكل البيولوجي للفلسفة البورجوازية التي يُعد التنافس الحر تجسيدها الاقتصادي. فتنازع البقاء يستحيل هنا إلى نزاع من أجل إرضاء الحاجات، ويصير في الميدان السياسي «صراعاً من أجل السيطرة» (موسكا) وهو أساس نظريات الصفوة المختارة: فمن التنافس على السلطة الذي تولّده منافع السلطة، يظهر خيار الأفراد وأكثرهم كفاءة وأقدرهم على الحكم. وأما النظرية الثانية، النظرية العرقية، فهي تنقل هذه الأفكار من المستوى الفردي إلى المستوى الجماعي. فالفروق في المقدرة بين الأفراد أقل من الفروق في المقدرة بين العروق. فبعض العروق أقدر من بعضها الآخر على تولي القيادة؛ وقد خلق بعضها للسيطرة بطبيعته، وخلق بعضها الآخر للخضوع بطبيعته، لكنه لا يخضع من تلقاء نفسه، فالصراع بين العروق الدنيا والعروق العليا هو الصراع السياسي الأساسي.

والحق أن هاتين النظريتين كلتيهما ليس لهما قيمة علمية. ومع ذلك لا نستطيع أن نرفض كل الرفض الفكرة القائلة بأن للسياسة أسساً بيولوجية. لقد دلّت دراسة المجتمعات الحيوانية على أن فيها ظاهرات تنظيم للسلطة تشبه من بعض

النواحي ما نلاحظه في المجتمعات الإنسانية من ظاهرات مماثلة. لقد ظهرت السياسة في الأرض قبل الإنسان. والإنسان، خلافاً للجملة الشهيرة التي قالها أرسطو، لا يمكن أن يُعرَّف بأنه «حيوان سياسي»، لأن هناك حيوانات أخرى يمكن أن توصف بأنها سياسية. صحيح أن الفروق بين السياسة في المجتمعات الحيوانية والسياسة في المجتمعات الإنسانية كبيرة جداً، وأن الإسراف في التشبيه في هذا الميدان أقرب إلى الخيال الأدبي منه إلى الواقع، ولكن هذا لا ينفي أن للسياسة أسساً بيولوجية.

السياسة في المجتمعات الحيوانية

عدا الظاهرات الاجتماعية الجزئية أو المحدودة (كالتجمعات الموقتة، وظاهرة الطفيلية، وظاهرة تعايش أنواع حيوانية مختلفة)، نجد لدى الحيوانات مجتمعات حقّة، بعضها محدود له طابع الأسرة، وبعضها واسع يضم عدداً كبيراً من أفراد نوع حيواني واحد. حتى إن بعض هذه المجتمعات يبلغ تنظيمه درجة عالية من التعقد والنمو. والمجتمعات الحيوانية معروفة منذ زمان قديم، وطالما استمدّ منها الناس تشبيهات بالمجتمعات الإنسانية، فكُتبت أشياء كثيرة عن خلية النحل وقرية النمل وجماعة الأرَض. ومن الشائق أن نذكر بهذا الصدد أن تلك التشبيهات تشتمل على مدح أو ذم تبعاً لكون الحيوانات التي تتناولها «نافعة للإنسان أو ضارة به». فإذا شُبِّهت جماعة إنسانية بخلية النحل (والنحل مفيد) كان ذلك مدحاً، وإذا شبهت بجماعة الأرض (وهي حشرات ضارة تأكل الخشب) كان ذلك ذماً، وإذا شبِّهت بقرية النمل (وهي حيوانات لا تضر ولا تنفع تقريباً) لم يكن في ذلك مدح ولا قدح أو كان التشبيه يحتمل أن يكون مدحاً أو ذماً على السواء.

كان ظهور الظاهرات الاجتماعية في التطور الحيواني متفرقاً متبعثراً: ظهرت لدى بعض الأنواع الحيوانية على حين أن أنواعاً أخرى قريبة من الأولى كل القرب ظلّت تجهلها جهلاً تاماً. إنها لا تتفق والتصانيف التي يضعها علماء الحيوان. إن الحيوانات الاجتماعية ليست أعلى ولا أدنى من الحيوانات الانعزالية. فهناك حيوانات قليلة الرقي من الناحية البيولوجية ثم هي متطورة تطوراً كبيراً من الناحية الاجتماعية (بعض الحشرات مثلاً)، على حين أن هناك حيوانات متطورة تطوراً

كبيراً من الناحية البيولوجية ثم هي لا تعرف الحياة الاجتماعية (بعض الثدييات). وفي زمرة حيوانية واحدة لا نرى علاقة بين التطور الاجتماعي والتطور العضوي. فالأَرَض دون النحل والنمل تطوراً من الناحية البيولوجية، ولكن مجتمعات الأَرَض أكمل تنظيماً من مجتمعات النحل والنمل. فكأن طريق التطور الاجتماعي غير طريق التطور العضوي، وكل شيء يجري كما لو كان عدد من الأنواع الحيوانية من جميع مستويات التطور العضوي قد دخل طريق الحياة الاجتماعية ـ لا ندري لماذا ـ فوجد فيها إمكانية أخرى للتطور ووصل إلى درجات عالية من كمال التنظيم الاجتماعي.

وهناك فرق أساسي يبدو أنه يفصل بين نموذجين من المجتمعات الحيوانية: مجتمعات الحشرات ومجتمعات الفقريات. إن مجتمعات الفقريات هذه هي التي يمكن تشبيهها بالمجتمعات الإنسانية. أما الأخرى فهي أقرب إلى أن تكون أجساماً عضوية منها إلى أن تكون مجتمعات. حتى لقد كتب أحد الملاحظين لجماعات الأَرَض، وهو الأستاذ ماري، يقول: «إن جماعة الأَرَض حيوان مركب بلغ مرحلة معينة من نموه». إن أفراد الأَرَض والنمل والنحل هم في مجتمعاتهم أشبه بالخلايا التي يتألف منها جسم الإنسان أو تتألف منها أجسام الحيوانات الأخرى منهم بالمواطنين في الدولة أو كلاب الماء في جماعة كلاب الماء، إلخ.

يبدو أن تجمعات الحشرات في جماعة الأَرَض أو قرية النمل أو خلية النحل إنما تعتمد في الدرجة الأولى على منبهات مادية فيزيائية (انتحاءات ومنعكسات تعتمد على الشكل والحركة والملامسة، إلخ). كما أن توزع فئات أعضاء المجتمع على مهمات مختلفة يتم على أساس عضوي: إن «الملوك» و«الملكات» و«الشغيلة» و«العمال» و«الجنود» و«الملقّحون» يتصفون بصفات فيزيولوجية يختلف بعضها عن بعض اختلاف صفات الخلايا العضلية عن الخلايا العظمية وعن الخلايا العصبية لدى الحيوانات الفقرية. ومن الملاحظ أيضاً أن التساوق والانتظام في المجموع إنما يتمان على نحو يشبه أن يكون آلياً. فمتى ماتت ملكة النحل أو اختفت أخذت العاملات تغذي بعض الشرانق تغذية خاصة لتجعلها ملكات تحل محل الملكة الأولى، وهذا العمل لا يمليه أن العاملات علمن بموت الملكة أو باختفائها، وإنما يمليه غياب «هرمون خارجي» كانت تفرزه الملكة، فإذا عمدنا مثلاً إلى خلية من

خلايا النحل فعزلنا الملكة التي لا تزال حية مرئية، بغشاء شفاف، أخذت العاملات تعامل بعض الشرانق تلك المعاملة الخاصة كما لو كانت الملكة قد زالت؛ وإذا عمدنا إلى خلية فقدت ملكتها فأدخلنا فيها قطعة من قماش مشرب بالهرمون الخارجي الذي تفرزه الملكة لم تتصرف العاملات ذلك التصرف بل ظلت تعمل كما لو كانت الملكة حاضرة. وهذا كله يشبه كون الهورمونات الداخلية في جسم الإنسان وأجسام الحيوانات الفقرية هي التي تكفل الانتظام والتساوق في الخلايا والأعضاء.

مع ذلك يجب أن لا نبالغ في وصف مجتمعات الحشرات بأنها أشبه بأجسام عضوية. أولاً لأن أجهزة التوافق الآلي فيها أقل جموداً منها في جسم الإنسان أو أجسام الفقريات: إنه ليتفق في خلية النحل، رغم حضور الملكة ووجود هرمونها الخارجي، أن تعمل العاملات على ظهور ملكات جديدة، وهذا يؤدي إلى نزاعات من نوع اجتماعي. أضف إلى ذلك ثانياً وخاصة أن العناصر التي تشكل ذلك الجسم العضوي الجماعي، أعني الحشرات فُرادى، لها بنية أكثر تعقداً بكثير وأكثر استقلالاً بكثير من بنية خلايا الجسم الإنساني: وهذا ما يضفي على المجموع طابعاً مختلفاً بالضرورة. والحق أن هذه الأجسام العضوية الجماعية هي في مركز وسط بين الأجسام العضوية والمجتمعات الحقيقية أعني مجتمعات الفقريات.

إن لكل فرد في مجتمعات الفقريات وجوداً أكثر استقلالاً عن الجماعة بكثير. واقتسام الوظائف ـ إذا كان ثمة اقتسام للوظائف ـ يقوم على عناصر نفسية لا فيزيولوجية. إن بعض الحيوانات الفقرية من أسفل السلم الاجتماعي تصبح، لحرمانها من التناسل، أشبه بخصيان نفسيين مضطرين إلى عفّة إجبارية، والفرق أساسي بين هؤلاء وبين «عمال» مجتمعات الحشرات أو «جنودها» الذين لا ينتمون في الواقع إلى جنس الذكر ولا إلى جنس الأنثى فيزيولوجياً. وتنظيم المجموع الاجتماعي لدى الفقريات لا يتم على نحو آلي وإنما يتولاه «زعماء» تطيعهم الجماعة. أما في جماعة الأَرَض أو خلية النحل أو قرية النمل فلا زعماء: وإطلاقنا اسم «الملك» أو «الملكة» على بعض أفرادها مضلل من هذه الناحية لأنه تشبيه بالإنسان. إن العناصر التي يتألف منها هذا «الحيوان المركب»، أو هذا الجسم العضوي، لا تطيع أحداً. بل لا معنى لكلمة الطاعة بالنسبة إليها، كما أنه لا معنى

لكلمة الطاعة بالنسبة إلى خلايا جسم الإنسان (إن الخلايا السرطانية ليست «غير مطيعة»: كل ما هنالك أن الاتساق الآلي قد اختل).

في مجتمعات الفقريات العليا تتجلّى الظاهرة السياسية، في أول صورة لها، بظهور الطبقيات. وهذه الطبقيات تترتب على خط مستقيم في غالب الأحيان: «أ» يسيطر على جميع الآخرين؛ «ب» يسيطر على الآخرين إلا «أ»؛ «س» يسيطر على الآخرين إلا «أ»؛ «ب» وهكذا دواليك. وهي في بعض الأحيان تترتب على مثلث: «أ» يسيطر على «ب» الذي يسيطر على «س» الذي يسيطر على «أ»؛ والطبقيات لا تنفع إلا الذين يحتلون المراكز العليا، فلا يبدو أنها تخدم المصلحة المشتركة للجماعة. ومع ذلك نرى لدى بعض الأسماك أن الشقي الذي يحتل المنزلة الأخيرة يلعب دوراً اجتماعياً هاماً إذ يكون كبش الفداء. فجميع هجمات الآخرين تنصب عليه، ومن شأن هذا أن يقلل التوترات في داخل الجماعة. وكثيراً ما يموت من هذا النبذ ذليلاً مختبئاً وراء صخرة في الماء أو خلف حاجز في الأكواريوم. ونلاحظ في بعض الأحيان عكس ذلك (لدى بعض أنواع الغربان مثلاً)، فأفراد المراكز العليا يتدخلون من أجل الدفاع عن الضعفاء إذا هوجموا: فالكبار يحمون الصغار ويتولون بذلك إقرار الأمن والنظام. فها هنا زعماء بمعنى الكلمة.

وفي بعض المجتمعات الحيوانية، ليس الزعيم هو الرقم 1 الذي يتمتع بميزات على الآخرين فحسب، بل هو حاكم يقود الجماعة من أجل المصلحة المشتركة. فهو تارة زعيم للقطيع يقود الجماعة إلى الطعام ويعيدها ويوجهها. وهو تارة زعيم حرب يقود الدفاع والهجوم. وفي بعض الأحيان لا يظهر الزعيم إلا في فصل الحب، ويكون من بين الذكور على وجه العموم. وفي مجتمعات عائلية أخرى يكون الذكر والأنثى كلاهما زعيمين على الصغار، ولكن لا يقود أحد منهما الآخر، وإنما يتوزعان الأعباء. ويكون تنظيم الحكم في بعض المجتمعات أعقد من ذلك: فنرى أفراداً يتولون مهمة التربص أو الحراسة أو حفر الحدود.

وتتضمن الطبقات امتيازات كبيرة تتمتع بها الحيوانات التي تحتل مراكز القيادة. إن هذه الحيوانات التي تحتل مراكز القيادة هي زعماء حقاً. والامتيازات التي تحصل عليها تشبه كثيراً الامتيازات التي تكلفها السلطة لأصحاب السلطة في

المجتمعات الإنسانية. وتقتصر هذه الامتيازات أحياناً على حق الهجوم، على حق «اللطم»، على حق المعاقبة بالنقر أو اللبط أو العض. ويمكن أن تضاف إلى ذلك امتيازات تتناول الحيِّز: فالرقم 1 لدى بعض الأسماك في الأكواريوم يحتل حيِّزاً كبيراً لا يخاطر غيره باقتحامه، والرقم 2 يحتل حيِّزاً أصغر، وهكذا دواليك. وتشتمل الطبقية والسلطة في حالات أخرى على أفضلية في شؤون الطعام: فالأرقام الأولى تخص نفسها بأحسن الحصص ولا تدع لغيرها إلا ما يسد الرمق أو هي تدعها للجوع. وكثيراً ما تتحكم الطبقية والسلطة بالعلاقات الجنسية. فقد دلّت دراسات تناولت طيور «الكروز» على أن الديك الرئيس يستأثر لنفسه بـ 73٪ من العلاقات الجنسية، ويحظى معاونوه جميعاً بـ 13٪، ويتمتع حرَّاسه (الذين يتراوح عددهم بين 3 و6) بـ 3٪؛ أما أفراد المنزلة الدنيا فيضطرون إلى عفة إجبارية تؤلمهم إيلاماً واضحاً. إن لبعض الزعماء بين الحيوانات «حريماً»، على خلاف سائر أعضاء الجماعة.

إن الطبقية أو السلطة لا تعتمد على المولد أبداً في مجتمعات الفقريات العليا. وإنما تتوقف أحياناً على السن (فأكبر الحيوانات سناً يترأس القطيع)، وتتوقف أحياناً على الجنس (فالذكور تحتل المكانة العليا، وقد تكون هذه المكانة العليا للإناث). وفي بعض الأحيان تكون طبقيات الذكور والإناث منفصلة، فإذا اقترنت إحدى الإناث بذكر من منزلة عالية منحها هذا الاقتران منزلة عالية في مجتمع جنسها (لدى بعض الغربان وبعض الأرانب وبعض الدجاج). ويكون الوصول إلى المنازل العليا في أكثر الحالات نتيجة معركة بين مختلف المرشحين، معركة تشبه أساليب الصراع فيها أساليب الصراع في المجتمعات الإنسانية: كالقوة والطاقة والحيلة والجرأة، والخدعة أيضاً في كثير من الأحيان (فالذين يصيحون صياحاً أقوى أو يتحركون تحركاً أكبر يحتلون المنازل العليا). وهذا الصراع من أجل السلطة دائم. وكثيراً ما يُعاد النظر في التسلسل الطبقي السابق، وكثيراً ما يُقلب الزعماء السابقون. «فالتحرك الاجتماعي» لدى الحيوانات كبير، والكفاح السياسي بينها عنيف.

من البديهي أن علينا أن لا نغالي في تشبيه المجتمعات الحيوانية بالمجتمعات الإنسانية. فالتصورات المشتركة في المجتمعات الإنسانية غنية معقدة، وللوعي

والعقائد فيها شأن خطير. وهذه التصورات المشتركة وهذا الوعي وهذه العقائد ليس لها في المجتمعات الحيوانية إلا وجود ضئيل حتى لدى الفقريات العليا. ولعل نظم القيم أن لا يكون لها وجود البتة. ولكن تبقى هنالك أربع وقائع أساسية. أولاها أن التمييز بين حاكمين ومحكومين، بين زعماء وأعضاء، موجود في بعض المجتمعات الحيوانية. فالظاهرات السياسية سابقة على ظهور الإنسان في تطور الأنواع. والثانية أن زعماء الحيوانات تستمد من السلطة منافع شخصية، لذلك تصبح السلطة موضوع تنافس دائم قوي على وجه العموم. والثالثة أن السلطة تقوم في بعض المجتمعات الحيوانية بوظيفة دمج أعضاء المجتمع وتحقيق التكامل لهم في سبيل مصلحة الجموع، ولكن هذا لا يلاحظ في جميع المجتمعات الحيوانية: فمن الطبقيات طبقيات لا تكفل إلا منافع الأفراد الذين يحتلون منزلة عليا. إن الوجه الأول من وجهي جانوس موجود دائماً، ولكن الوجه الثاني غير موجود دائماً. والرابع أن تسلم السلطة أو احتلال منزلة عليا في التسلسل الطبقي لا يتوقف في المجتمعات الحيوانية إلا على مزايا فردية، فالمولد لا شأن له. ولعل هذه الوقائع الأربع أن توضح بعض جوانب السياسة الإنسانية.

النظريات العرقية

تُسفَّه النظريات العرقية، سواء في نظام القيم الغربي أو في الماركسية؛ وتسفِّهها كذلك العقيدة المسيحية والمبادئ الليبرالية في القرن التاسع عشر والنظريات الإشتراكية. وقد اشتدت معاداتها منذ قتل النازيون ستة ملايين من اليهود بين عامي 1942 و1945، باسم محاربة السامية، وكذلك منذ استقل عدد كبير من الشعوب التي تنتمي إلى العرق الأصفر والعرق الأسود في آسيا وأفريقيا، فأصبح لها تأثير عالمي. قليل من الناس يجرأون اليوم أن يعترفوا صراحة بأنهم عرقيون، إلا عدداً من الفاشستيين والبيض القاطنين في بلاد ذات بنيان استعماري (كجنوب أفريقيا، والولايات الجنوبية من الولايات المتحدة الأمريكية). ومع ذلك فكثير من الناس عرقيون في قرارة أنفسهم، على غير شعور منهم في كثير من الأحيان. فالنظريات العرقية رغم أنها خاطئة ورغم أنها ليس لها أي قيمة علمية، لا يزال لها تأثير كبير، ولا تزال عاملاً من عوامل المعاداة السياسية. ليس للعرق من الناحية البيولوجية دلالة

سياسية، غير أن له دلالة اجتماعية من خلال التصورات الجماعية التي يبعث عليها. ومع ذلك من الأنسب أن ندرس النظريات العرقية هنا، ما دامت دعواها السياسية تضطرنا إلى أن نفحص أيضاً الجوانب البيولوجية من المشكلة.

الفكرة المشتركة بين جميع النظريات العرقية هي أن بعض العروق أدنى من بعض في القابليات، وأن العروق الدنيا عاجزة خاصة عن تنظيم وإقامة مجتمعات حديثة. فإذا تُركت وشأنها لم تستطع أن تتجاوز مستوى الجماعات التي لم تحقق من التطور إلا حظاً يسيراً. وهذا المستوى يختلف مع ذلك باختلاف هذه العروق الدنيا. فبعض هذه العروق الدنيا أدنى من بعضها الآخر. فمن العسير مثلاً أن يتجاوز السود البنيانات القبلية البدائية. أما الصفر فيمكن أن يرتفعوا إلى مستوى الدول المعقدة ولكنهم لا يستطيعون أن يعطوها صورة ديموقراطية؛ كل ما يقدرون عليه، في أحسن الظن، أن يبلغوا المستوى الذي كانت عليه الأمم الأوروبية في القرن السابع عشر أو القرن الثامن عشر. أما اليهود، وهم يمتازون بذكاء واضح ويتمتعون بمواهب في التجارة وأعمال المصارف والفنون والنقد الهدام، فإنهم عاجزون عن ممارسة وظائف الحكم والقيادة وعن تنظيم سلطة سياسية ناجعة. ولن يقدر على إنشاء دول حديثة تسير سيراً ملائماً إلا العرق الأبيض غير اليهودي. ولكن العروق الاخرى لا تعترف من تلقاء نفسها بأنها أدنى من هذا العرق المتفوق. لذلك يقوم بينها وبين العرق الأبيض المتفوق عداء أساسي هو محرك الصراعات السياسية قبل أي شيء آخر.

نشأت النظريات العرقية في القرون الوسطى حين أراد الملوك المسيحيون أن يصادروا أموال أصحاب المصارف من اليهود. ونمت في القرن السادس عشر حين استخدم الإسبانيون والبرتغاليون عبيداً أفريقيين لاستثمار مستعمراتهم بأمريكا. ولكنها لم تصبح ذات شأن سياسي خطير إلا في القرن التاسع عشر. فإن المؤرخ الفرنسي أوغسطين تييري، وقد هاله ما تتصف به الصراعات السياسية (التي كانت تمزق بلاده منذ عام 1789 والتي ولدت إرهاباً أحمر فإرهاباً أبيض) من عنف وعمق وإصرار، وضع كتاباً بعنوان «رسائل عن تاريخ فرنسا»، عرض فيه نظرية عرقية تفسر هذه الخصومة، فرأى أن الثورة الفرنسية مع ما أعقبها من أحداث إنما هي استمرار لصراع يتلاحق خلال القرون منذ غزوات البربر بين عرقين: الغاليين

الرومانيين الذين احتلوا هذه الأرض أول من احتلها والفرنجة وهم الغزاة الجرمنيون، فأما الأولون فيوجدون بين الفلاحين، وأما الآخرون فيوجدون في الطبقة الارستقراطية. وليس الصراع الضاري بين المحافظين والليبراليين منذ سنة 1789 إلا شكلاً من أشكال هذه العداوة التي يرجع عهدها إلى قرون: فالغاليون الرومانيون أميل بطبيعتهم إلى مناصرة الحرية والديموقراطية، والفرنجة أقرب إلى حب النظم القائمة على السلطة القوية المستبدّة.

لعل هذه النظرية هي التي استوحاها كاتب فرنسي آخر هو آرتور دو جوبينو فعمّمها في كتابه «بحث في تفاوت العروق الإنسانية» (1853 ـ 1855). إن جوبينو يمزج بين الفرضية التاريخية التي جاء بها أوغسطين تييري وبين أسطورة العرق «الآري» التي أخذت أيامئذ بالانتشار. فإن جونس، أحد علماء اللغة، قد راعه في عام 1788 ما هنالك من وجوه الشبه بين اللغات السنسكريتية والإغريقية واللاتينية والألمانية والسلتية، فقدَّر أن تكون هذه اللغات مشتقة من أصل واحد. وفي سنة 1813 أطلق توماس يونغ على تلك اللغة الأم اسم اللغة «الهندية الأوروبية». وبعد ذلك أطلق اسم الشعب «الآري» على الشعب الذي اعتُقد أنه كان يتكلم تلك اللغة. وهذه التسمية إنما ثبتها العالم اللغوي الألماني ف. ماكس مولر عام 1861. وبعد ذلك أصبح هذا الشعب الذي افترضوا وجوده افتراضاً على أساس لغة افترضوا وجودها افتراضاً أيضاً، أصبح هذا الشعب موضوع تخمينات استرسل فيها عدد كبير من أشباه العلماء من أجل تحديد المكان الذي كان يعيش فيه، وانتهوا إلى نتائج يدل تناقُضها على سخفها واستحالتها. ففي عام 1840 زعم يوت أن الآريين جاؤوا من الوديان الهندية حول نهر آمو ـ داريا، ونهر سير ـ داريا. وفي عام 1868 قال بنفري إنهم جاؤوا من شمال البحر الأسود بين الدانوب والخزر. وفي عام 1871 ذهب ج. كرنوك إلى أنهم جاؤوا من المناطق الواقعة بين بحر الشمال والأورال. وفي عام 1890 ادعى برنتون أنهم جاؤوا من شمال أفريقيا. وفي عام 1892 تصور جوردون تشايلد أنهم جاؤوا من روسيا الجنوبية. وفي مطلع القرن العشرين قال ك. ف. يوهانسون إن شواطئ بحر البلطيق هي مهدهم. وفي عام 1921 قال كوسينا بغير تحديد دقيق إنهم من شمال أوروبا. وفي عام 1922 قال بيتر جيلز إنهم جاؤوا من المجر، إلخ.

وقد اتخذ جوبينو من هذا العرق الآري الذي افترض وجوده افتراضاً حجة لتسويغ الامتيازات التي تتمتع بها الأرستقراطية ولتفسير العداوة بينها وبين الجماهير الشعبية. فقد كان جوبنيو أرستقراطياً من أنصار الملكية وأعداء الليبرالية. فقال إن الأرستقراطيين هم أعقاب «الآريين» الذين حملوا إلى أوروبا التنظيم السياسي والفكر والفنون والحضارة والثقافة والتقدّم. أما الشعب فهو سليل المحتلين الأُوَل الذين كانوا من عروق دنيا بطبيعتها، والذين أخذوا عن الآريين كل شيء، فلولا الآريون لظلّوا يعيشون حياة همجية سيتردون فيها مرة أخرى إذا انقطع الآريون عن الإمساك بزمام السلطة. يجب أن نلاحظ أن الفتح الآري الذي يتحدث عنه جوبينو مختلف عن الغزوات البربرية التي يجعلها تييري بداية الصراع بين العروق. وكان اليونانيون والرومانيون والجرمانيون قد جُعلوا آريين، وعُدَّت حضارتهم آرية. والنظريات العرقية تمتاز بأنها تبقى في الغموض، فيتيح لها هذا أن تفلت من أي نقد للتحقق من صدقها. ومع ذلك قام تلميذا جوبينو، وهما فاشر دو لابوج وآمون، بدراسات منظمة تناولت قياس الجماجم في المقابر، وانتهيا إلى اعتبار أصحاب الجماجم الطويلة آريين. ووضع آمون قانوناً اجتماعياً يقول إن أصحاب الجماجم الطويلة أوفر عدداً في المدن منهم في الأرياف، وكان هذا يتفق مع ما ذهب إليه جوبينو (فالفاتحون يقيمون في المدن بطبيعة الحال). ولوحظ بعد ذلك أن هذا القانون خطأ تماماً.

وغيَّر النازيون نظريات جوبينو، فأحالوا التعارض بين الآريين الأرستقراطيين وبين الشعب غير الآري إلى تعارض بين غير اليهود واليهود، واعتبروا اليهود في كل مجتمع من المجتمعات عنصراً مخرباً يجب تدميره. وانقلبت الخصومة بين العروق: فلم يعد الصراع صراعاً بين أقليّة حاكمة تنتمي إلى عرق أعلى وبين شعب محكوم ينتمي إلى عرق أدنى، بل بين شعب ينتمي إلى عرق أعلى وأقلية تنتمي إلى عرق أدنى وتمنع هذا الشعب من أن يحيا حياة منسجمة. وأصبحت العرقية عندئذٍ أداة لإلقاء تبعة جميع شرور المجتمع على هذه الأقلية. وطبقت طريقة «كبش الفداء» التي طالما استعملتها حكومات كثيرة منذ أقدم الأزمان. وتظل العرقية في البلاد الاستعمارية أوفى لنظريات جوبينو رغم الظواهر: فالعرق الأبيض، وهو أقلية متفوقة، يقوم بدور الآريين حملة الحضارة وأصحاب السلطة، إزاء العروق الملوّنة، الدنيا، التي لا بد أن ترتد إلى همجيتها الطبيعية إذا تركها هؤلاء الآريون.

هناك نظريات عرقية أخرى تفسِّر العداوات بين الأمم لا بين طبقات في داخل بلد واحد. وقد تمّ هذا الانتقال من مستوى إلى مستوى على يد الكاتب الإنكليزي هوستون ستوارت تشمبرلن، ابن أحد أمراء البحر، وهو صديق فاغنر ثم صهره، رجلٌ مريض الأعصاب شديد التحمس للجرمانيين (حتى لقد تجنّس بالجنسية الألمانية أثناء الحرب عام 1916). ففي كتابه «أسس القرن العشرين» (1899)، وهو كتاب ضخم يبلغ عدد صفحاته ألفاً ومائتين، يستعمل هذا الكاتب أسطورة الشعب الآري لتمجيد الألمان. فبدلاً من أن يعد الآريين طبقة هي الأرستقراطية كما فعل جوبينو، عدَّهم أمة هي ألمانيا. كتب يقول: «إن التوتون روح حضارتنا. وإنما تقاس قيمة كل أمة من حيث هي قوة حية في هذه الأيام بمقياس الدم التوتوني الأصيل الذي يجري في عروق سكانها». وحاول تشمبرلن من جهة أخرى أن يبيّن أن جميع عباقرة الإنسانية الكبار كانوا ينتمون إلى الدم التوتوني ومنهم يوليوس قيصر والإسكندر الكبير وجيوتو وليوناردو دافنشي وغاليله وفولتير ولافوازييه. وفي رأيه أن المسيح نفسه توتوني: «من ادعى أن المسيح يهودي أو أنه كان غبياً أو أنه كذب، فقد... كلا ما كان المسيح يهودياً». وقد تبنى الألمان نظريات تشمبرلن بحماسة شديدة تبريراً لأهدافهم التوسعية. حتى إن غليوم الثاني دعاه إلى بوتسدام عدة مرات، وكتب إليه كثيراً، ومنحه وسام «الصليب الحديدي». وزاره أدولف هتلر عجوزاً سنة 1923، أي قبل أن يؤلف هتلر كتابه «كفاحي»، وكان هتلر الرجل السياسي الوحيد الذي شيَّع جنازته سنة 1927؛ وكانت آراء تشمبرلن أحد الأسس التي بنت عليها الإشتراكية الوطنية عقيدتها.

إن النظريات العرقية خاطئة علمياً. صحيح أن هناك عروقاً تتميز من الناحية البيولوجية بغلبة بعض العناصر التكوينية لدى أفرادها إحصائياً (لون الجلد، فتلة الشعر، زمر الدم، إلخ). والباحثون جميعاً يسلِّمون على هذا الأساس بوجود خمسة عروق كبرى تكثر فيها مورِّثات معينة (ثمانية على وجه العموم):

1 ـ العرق الأوروبي أو القوقازي.

2 ـ العرق الأفريقي أو الزنجي.

3 ـ العرق الأمريكي الهندي.

4 ـ العرق الآسيوي أو المونغولي.

5 ـ العرق الأسترالي.

يرى بعض علماء البيولوجيا أن هذه العروق الخمسة الكبرى يمكن أن تقسم إلى عروق صغرى، على أساس كثرة بعض المورِّثات أيضاً. فكذلك فرَّق بعض هؤلاء العلماء بين ثلاثين عرقاً، ولكن هذا التفريق دار حوله جدال. على أن هذه المناقشة ليست على شيء من الخطورة. ويكفي أن تقرر أولاً أن بعض العروق التي تلعب في النظريات العرقية دوراً كبيراً لا تقابل شيئاً على صعيد العلم. فما من عالم من علماء البيولوجيا تحدث يوماً عن عرق آري. وما من أحد منهم تحدث يوماً عن عرق يهودي: حتى لقد دلّ البحث على أن اليهود الذين يسكنون بلداً من البلاد أشد شبهاً بغير اليهود في هذا البلد منهم إلى اليهود الذين يسكنون بلاداً أخرى، من ناحية الصفات التكوينية.

أما العروق الحقيقية (كالأسود والأصفر والأبيض وغيرها) فإن الفروق الوحيدة التي يعترف العلم بوجودها بينها هي فروق بيولوجية: لون الجلد، لون العينين، لون الشعر، طول القامة، شكل الجمجمة، الزمرة الدموية، إلخ. ولم يستطع أحد يوماً أن يقرر أن هناك فروقاً في القابليات العقلية أو الكفاءات الاجتماعية والسياسية تنحدر من تلك الفروق الجسمية. وقد ادعى بعض علماء الاجتماع في الولايات المتحدة الأمريكية إن استعمال الاختبارات النفسية (اختبارات الذكاء واختبارات القابليات) قد أوضحت إن العرق الأبيض متفوّق على العروق الملوَّنة. ولكن البحث دلَّ على أن الاختبارات النفسية التي استعملت إنما وضعت في نطاق حضارة البيض، فلا عجب أن ينجح فيها البيض أكثر مما ينجح فيها السود. وفي عام 1931 استعمل بعض العلماء الأمريكيين اختبارات تُطبَّق على أطفال رُضَّع ولا تعتمد على أي عنصر عقلي، فوجدوا أن الأطفال البيض يتفوّقون بعض التفوق على أترابهم من الأطفال السود. ولكن الرد على هذه النتيجة هو أن الأطفال السود الذين طبق عليهم الاختبار أفقر من الأطفال البيض وأنهم يشكون من سوء التغذية، وهذا يولِّد فرقاً كبيراً في النمو أثناء الطفولة المبكرة. فلما أجريت أثناء الحرب تجارب على أطفال رُضَّع من الجنسين ينالون حظاً واحداً من الغذاء، جاءت النتائج

مصدِّقة للتعليل الذي سقناه منذ هنيهة، إذ حصل الأطفال الذين طبقت عليهم الاختبارات من العرقين على درجات واحدة.

ليست البراهين المستمدة من اختلاف العروق في درجة التطور بذات قيمة أيضاً. لقد كانت بعض الحضارات الصفراء أو الهندية الأمريكية أو السوداء أرقى من الحضارات البيضاء في عصرها. إن الفروق المتصلة بدرجة التطور والفروق المتصلة بالسلوك ثمرة ظروف الحياة (المادية والاجتماعية) التي وُجدت فيها الجماعات الإنسانية، لا نتيجة تقصير بيولوجي مزعوم. إن صفات الطبع التي يعيبها العرقيون على الزنوج مثلاً هي بعينها العيوب التي كانت تؤخذ على أفراد طبقة العمال في أوروبا منذ خمسين عاماً من ناحية أنهم كسالى طائشون كذابون، إلخ. إن هذه الصفات مرتبطة بالتخلف الاقتصادي، ونحن نراها تزول لدى العمال السود الذي يرتفع مستوى حياتهم إلى مستوى حياة العمال البيض. ليست طبيعة «المورِّثات» هي التي تفسر وضع السود في أمريكا أو جنوب أفريقيا، وإنما يفسِّر هذا الوضع أنهم يعامَلون دائماً معاملة أناس يختلفون عن البيض، معاملة أناس هم دون البيض شأناً، وهذه المعاملة تولِّد فيهم مركبات نقص (ربطوها بلون جلدهم) وتولِّد فيهم أحقاداً. كما أن المعاملة التي عومل بها اليهود منذ قرون، وإلزامهم بسكنى حي معيَّن يسجنون فيه، وشعورهم بأنهم مضطهدون، كل ذلك هو الذي يفسر اختلاف سلوكهم عن سلوك غير اليهود.

لا شك أن التمييز بين العروق عامل هام من عوامل العداء السياسي. حتى لنجد بلداناً تقوم الحياة السياسية كلها فيها على هذا التمييز العرقي، كجنوب الولايات المتحدة الأمريكية وجنوب أفريقيا وعدد من أمم أمريكا اللاتينية. ولكن الأمر ليس أمر عامل بيولوجي. فهذا العداء ليس ناشئاً عن طبيعة العروق من الناحية الفيزيولوجية، بل عن التصورات الجماعية التي تقوم في الأذهان بصدد العروق، وعن أنواع السلوك التي تترتب على ذلك. وهذه التصورات الجماعية تنشأ هي نفسها عن ظروف اجتماعية أو نفسية. إنها تنشأ إما عن خطة سياسية تهدف إلى تمويه، وإما عن تلك العملية النفسية التي تُعرف في علم النفس باسم «الانتقال».

لقد أدرك مونتسكيو أن النظرية التي تقول بأن السود دون البيض هي أداة لتبرير استغلال البيض للسود. لقد نشأت هذه النظرية أولاً في القرن السادس عشر إبان الموجة الاستعمارية الأولى. ثم عادت إلى الظهور في القرنين التاسع عشر والعشرين مع الموجة الاستعمارية الثانية. إن مبدأ المساواة بين جميع البشر لا يحتمل أن يُجعل الأسود عبداً وأن يُكره على العمل إكراهاً، أما إذا لم يُعدَّ السود بشراً كسائر البشر، وإنما عُدُّوا «أخوة أدنين» أصبح من المقبول أن يعامَلوا تلك المعاملة. إن اتساع زراعة القطن في الولايات المتحدة الأمريكية ذلك الاتساع الذي لا يمكن أن يتم بغير استعباد أيد عاملة هو الذي ولَّد النظريات العرقية. والاقتصاد في جنوب أفريقيا يقوم الآن كله على إبقاء السود في حالة تخلّف. وطبيعي أن يؤدي التعصب العرقي لدى البيض إلى تعصب عرقي لدى السود هو ما نلاحظه اليوم في الولايات المتحدة الأمريكية حركات سياسية متطرفة، وما نلاحظه في بعض البلدان الأفريقية التي تلقي الحكومات فيها تبعة جميع مصاعبها على عاتق المستعمِر السابق.

وفي المجتمع الذي يوجد فيه التعصب العرقي ويولد فروقاً اجتماعية، يُستخدم هذا التعصب العرقي من قبل بعض الأفراد حلاً لمشكلاتهم النفسية «بالانتقال» أو التعويض. هكذا نرى معاداة السود في المستعمرات أو في جنوب الولايات المتحدة الأمريكية أعمق وأعنف لدى «صغار البيض»، أي لدى البيض الفقراء المساكين، منه لدى البيض الذين يحتلون مراكز عليا. وتفسير ذلك بسيط: فإن هؤلاء البؤساء يشعرون بشيء من التفوق حين يرون أن السود دونهم. إن وجود السود هو الذي يمنحهم شيئاً من خطورة الشأن وشيئاً من المهابة، فما يحسون أنهم في أدنى درجات السلم الاجتماعي. ولو زال التمييز العرقي لعادوا إلى حقيقتهم: أناساً بؤساء خائبين (وأنهم ليدركون في قرارة نفوسهم أنهم كذلك). هنا نصل إلى الحديث عن العوامل النفسية في الصراعات السياسية.

* * *

الفصل الثاني

العوامل النفسية

يرى الماركسيون أن الكفاح السياسي إنما يقوم بين جماعات هي الطبقات، وأن العوامل النفسية لا تحتلّ في هذا الكفاح إلا دوراً ثانوياً. أما الغربيون فيرون أن الكفاح السياسي إنما يتناول أفراداً يتنازعون السلطة أو يقاومونها: فالعوامل النفسية تلعب إذاً في هذا الكفاح دوراً أساسياً. وقد وُصفت هذه العوامل في أول الأمر على أساس أفكار أخلاقية مستوحاة من لاهوتيي القرون الوسطى ترى أن شهوة السيطرة هي من الشهوات الإنسانية الأساسية، إلى جانب الرغبة الجنسية وشهوة المعرفة، وتشهِّر بلذائذ الجسد والفكر والسلطة، وتعدُّ هذه الشهوة الأخيرة أساس الصراعات السياسية. ثم ذهب الليبراليون إلى تفسير سيكولوجي أبسط من ذلك أيضاً، فقالوا إن الأساس الذي تقوم عليه الصراعات السياسية هو سعي كل فرد إلى أكبر مقدار من المنافع بأصغر مقدار من الجهد، وجعلوا هذا قاعدة التنافس السياسي والتنافس الاقتصادي على حد سواء. فلما نما علم النفس الحديث والتحليل النفسي خاصة، وهب للنظريات الغربية أسساً أقوى وأرسخ، لكنها لا تخلو من مبالغات. ومن أجل أن يستخدموا فرويد في وجه ماركس، ضخّموا النتائج التي ينتهي إليها فرويد، ولا سيما في الولايات المتحدة الأمريكية حيث يحاول بعض الباحثين أن يعلّل جميع النزاعات السياسية بعقد نفسية. غير أن رداً سليماً على مثل هذه المبالغات قد بدأ ينمو الآن وينتشر.

التحليل النفسي والسياسة

لا نستطيع أن نقدم هنا إلا فكرة موجزة وبالتالي مشوّهة عن تعليلات التحليل النفسي للصراعات السياسية. إن النتائج التي ينتهي إليها التحليل النفسي معقدة كثيفة ملتفة تختلف باختلاف المؤلفين في هذا الميدان وفي غيره من الميادين. وسنقتصر هنا على عرض الأفكار الرئيسية التي تقوم على أسس راسخة. ويجب ألا يدهشنا ما تتسم به هذه الأفكار أحياناً من غرابة ومفارقة: فإن التحليل النفسي يحاول أن ينفذ إلى أعماق النفس الإنسانية فيبتعد بذلك عن الوضوح الكاذب. وأرسخ أساس يقوم عليه التحليل النفسي هو أن للطفولة الأولى شأناً عظيماً في تكوّن شخصية الفرد. والأبوان يلعبان في هذه الطفولة الأولى دوراً أساسياً: فمن خلالهما إنما يتحدّد الشخص بالنسبة إلى المجتمع. أضف إلى ذلك أن هذه العلاقات بين الطفل وأبويه تؤثر تأثيراً لا شعورياً في جميع العلاقات الاجتماعية الأخرى ولا سيما العلاقات المتصلة بالسلطة.

إن لهذه النظريات التي تتحدث عما للطفولة الأولى من شأن خطير أساساً بيولوجياً لم يشر إليه فرويد كثيراً. قال آلدوس هكسلي: إن الإنسان «طِرْخُ قرد»، فالإنسان يخرج من رحم الأم حين يبلغ مرحلة من النمو دون المرحلة التي يصل إليها جنين أي حيوان لبون قبل خروجه من رحم أمه. ومعنى هذا أن الإنسان يسبق سائر الحيوانات إلى الاتصال بمؤثرات العالم الخارجي. وهو في الوقت نفسه أسبق منها إلى الحياة الاجتماعية. فالعلاقات بين الأم والطفل هي لدى الإنسان علاقات اجتماعية، أما لدى الحيوانات الأخرى فإنها تظل خلال مدة طويلة علاقات فيزيولوجية صرفة. وكيف كانت نتائج هذه الولادة المبكِّرة فإننا نلاحظ هنا لماذا كان التحليل النفسي يعدُّ السنين الأولى بل الأشهر الأولى من الحياة ذات شأن أساسي.

إن الطفل في هذه المرحلة من العمر يعيش في حالة تسيطر عليها اللذة والحرية. إن حياته كلها قائمة على طلب اللذة. وقد أجاد فرويد وصف ما يسميه «جنسية الطفل»، وهي جنسية مبثوثة في الجسم كله غير مركَّزة على أعضاء بعينها، جنسية «متعددة الأشكال» تعبِّر عن نفسها بمظاهر متنوعة أشد التنوع. وطلب اللذة

هذا لا يصطدم لدى الطفل بأي قاعدة مضادَّة: فلئن كان الطفل لا يستطيع أن يجبر الآخرين دائماً على أن يمنحوه اللذة، على أن يرضعوه أو يحملوه أو يهدهدوه أو يدللوه، فإن الآخرين لا يستطيعون أيضاً أن يجبروه على التنازل عن اللذة التي هي في متناوله، عن الصراخ أو التحرك أو النوم أو الزعيق أو «التغوط» حين يشاء. فكذلك يسيطر «مبدأ اللذة» على حياة الطفل. ويظل الإنسان طوال حياته يحن إلى هذا الفردوس المفقود الذي قضى فيه أول عمره.

ويضطر الطفل إلى مبارحة هذا الفردوس فتكون هذه أول صدمة في حياة الإنسان، وتظل هذه الصدمة مؤثرة في الإنسان طوال حياته. إنه مضطر، من أجل الاندماج في الحياة الاجتماعية، إلى أن يُحل «مبدأ الواقع» محلَّ مبدأ اللذة، أي أن يتنازل عن اللذة أو أن يضيِّقها تضييقاً كبيراً. يجب عليه أن يذعن لسلسلة كبيرة من قواعد الإكراه والإلزام والمنع. إن عليه أن يعدل عن اتباع غرائزه واندفاعاته وميوله ورغباته. ولكن الحاجة إلى اللذة أقوى من أن تُخنق على هذا النحو. إنها تظل باقية. والصراع بين المجتمع وبين شهوة اللذة هذه يؤدي إلى «حرمانات» هي السبب الأساسي الذي تنشأ عنه الصراعات الاجتماعية. فأما أن تُكبت حاجة اللذة (الليبيدو) في اللاشعور، فتتغذى منها الأحلام وأمراض العُصاب، وإما أن تستحيل إلى حاجة من طبيعة ثانية بالانتقال أو الاستعاضة أو التصعيد، فإذا لم يستطع الفرد أن يرضي حاجاته الجنسية مثلاً اندفع في حلبة التنافس الاقتصادي أو التباري الرياضي أو الصراع السياسي أو النشاط الخلَّاق المبدع، إلخ...

هكذا يرى بعض علماء التحليل النفسي أن الحضارة الصناعية التي تجنح إلى بناء عالم ينظمه العقل وتسوده الآلة وتسيطر عليه قواعد التربية الأخلاقية وتنتفي منه العلل إنما تتعارض تعارضاً أساسياً مع الميول الغريزية والرغبات العميقة لدى الإنسان. فمبدأ الواقع يجنح إلى أن يخنق مبدأ اللذة خنقاً كاملاً شاملاً. ومن شأن هذا الإطار الذي ينافي طبيعة الإنسان أن ينمي الميل إلى العدوان والعنف من قبيل التعويض. قال نورمان براون: «إن العدوان ينشأ عن تمرد الغرائز المخيَّبة على عالم فقد الحياة الجنسية وأصبح غير ملائم». إن هذه النظرية تتعارض تعارضاً مباشراً مع النظريات التي تذهب إلى أن النمو التكنيكي مع ما ينشأ عنه من ارتفاع مستوى الحياة يؤدي إلى انخفاض التوترات ويمضي في اتجاه الاندماج والتكامل.

فهي ترى، على خلاف ذلك، أن التقدم التكنيكي، إذ يبني عالماً لا محل فيه للغرائز، يؤدي إلى زيادة العدوان والتسلط والعنف، ويؤدي إذاً إلى زيادة الصراعات والنزاعات.

إن نظرية الحرمانات هذه تظل أحد الأسس التي يعلل بها التحليل النفسي الصراعات السياسية. ولكن فرويد نفسه رأى هذا التعليل غير كاف فأكمله بتعليلات أخرى. لقد اعتقد فرويد في الشطر الثاني من حياته إن العدوان والعنف خاصة ناشئان أيضاً عن غريزة أسماها «غريزة الموت» وجعلها في صراع مع الليبيدو. فالصراع القائم في قلب كل إنسان بين إيروس وتاناتوس هو من أضخم الآراء التي جاء بها التحليل النفسي، ولكنه في الوقت نفسه من أدعاها إلى الحيرة وأشدها إيغالاً في الغموض. يرى فرويد أن في كل إنسان ميلاً إلى إرادة الحياة باللذة، وميلاً في الوقت نفسه إلى تدمير ذاته كأنما استبد به دُوار. ولكن ما من إنسان يجرؤ أن يجابه الموت وجهاً لوجه: فالموت يدفع ويجذب في آن معاً. فكذلك ينقل الإنسان إرادة تدمير نفسه إلى غيره؛ وما العدوان إذاً، أي ما ميل الإنسان إلى تدمير غيره، إلا ثمرة صراع بين تاتانوس وإيروس في نفسه، صراع يحاول فيه تاتانوس أن يخنق إيروس، فيحل الشخص الصراع بتحويل غريزة الموت على غيره، بصب الموت على غيره.

ويمكن أيضاً أن ينشأ العدوان والعنف والتسلط والاستبداد ـ وهي عوامل واضحة من عوامل الصراعات السياسية ـ عن ظاهرة تعويض. إن التحليل النفسي يلحُّ كثيراً على ما تتصف به الغرائز والعواطف من التباس وتناقض. إنه يرى أن الشبق يمكن أن يكون ثمرة قوة جنسية، كما يمكن أن يكون ثمرة عجز جنسي يدفع صاحبه إلى تأكيد نفسه في هذا الميدان إخفاء لنقصه. وكذلك الرغبة في السيطرة والميل إلى التسلّط يمكن أن يكونا ثمرة إرادة القوة لدى فرد ذي طاقة طافحة وعزم شديد، كما يمكن أن يكونا على خلاف ذلك ثمرة ضعف نفسي وبلبلة داخلية، ثمرة عجز الفرد عن السيطرة على نفسه وعن فرض احترامه على الآخرين، فيختبئ هذا العجز وراء الموقف المناقض تخفياً وتستراً. ومن الشائق أن نشير هنا إلى ذلك الاستقصاء الشهير الذي أجراه ت. آدورنو (1903 ـ 1969) في الولايات المتحدة الأمريكية سنة 1950، عن «الشخصية الاستبدادية». لقد بيَّن هذا الاستقصاء إن

الموقف المحافظ في ميدان السياسة يرتبط بطراز معيَّن من البنية النفسية. إن الشخصية الاستبدادية هي الشخصية التي تتصف بانصياع صارم وخضوع أعمى للقيم التقليدية، هي الشخصية التي تتصف بإذعان أمين للسلطات، بنظرة إلى العالم الاجتماعي والأخلاقي تقسم هذا العالم إلى جانبين منفصلين تمام الانفصال (الخير والشر، الأسود والأبيض، الطيبون والخبيثون)، وتجعل كل شيء في هذا العالم واضح المعالم بيِّن الحدود منظَّم الجريان، يستحق الأقوياء فيه أن يقودوا لأنهم هم الأخيار ويستحق الضعاف فيه أن يخضعوا لأنهم دون أولئك من جميع النواحي، ولا تقاس أقدار الناس فيه إلا بمقاييس خارجية قائمة على منزلتهم الاجتماعية.

فهذه المجموعة من التصرفات السياسية إنما يتميز بها خاصة أفرادٌ غير واثقين بأنفسهم، أفراد لم يستطيعوا يوماً أن يكوِّنوا شخصيتهم الخاصة بهم وأن يحققوا لها الاستقرار، أفراد يشكون في «ذواتهم» وفي هويتهم؛ فإذا هم يتشبثون بالأطر الخارجية، لأنهم لا يملكون ما يتشبثون به في داخل أنفسهم. وهكذا يتخذون استقرار النظام الاجتماعي أساساً لاستقرار شخصياتهم نفسها. فهم حين يدافعون عن النظام الاجتماعي إنما يدافعون عن أنفسهم، عن أساس ذواتهم، عن توازنهم النفسي. وعن هذا ينشأ العدوان فيهم، وعنه تصدر كراهيتهم للمعارضين، ويصدر حقدهم على «الآخرين»، على «المتخلفين»، على أولئك الذين يُعدُّ طراز حياتهم وتُعدُّ مجموعة قيمهم تحدياً للنظام الاجتماعي الذي يشكون في رسوخه وفي شموله. والشخصيات الاستبدادية تنتمي إلى الأحزاب المحافظة في الأزمنة الهادئة التي لا يكون فيها النظام الاجتماعي مهدَّداً. حتى إذا أصبح هذا النظام الاجتماعي مهدداً زاد عدوانهم بطبيعة الحال ودفعهم إلى الحركات الفاشستية. هكذا يظهر أوهى الناس نفساً بأقوى مظهر خارجي: إن الأحزاب القائمة على القوة تتألف من أناس ضعاف.

هناك تعليلات نفسية أخرى للاستبداد والتسلّط والعنف. إن الميل إلى الاستبداد والتسلط والعنف هو في بعض الأحيان تعويض عن إخفاق أصاب الفرد. إن المرء ينتقم من الآخرين لأنهم لا يحبونه أو لأنهم يستخفون به أو لأنهم يعدّونه دونهم قدراً. فالضعاف والحمقى والخائبون يحاولون أن يؤكدوا ذواتهم بإذلال من هم أعلى منهم، وبالسعي إلى إنزالهم إلى ما دون مستواهم. يرى آدلر، وهو أحد

المنشقين عن فرويد من علماء التحليل النفسي، أن الوحشية والاستبداد كثيراً ما يكونان تعويضاً مغالياً عن الشعور الأليم الذي يحسه أشخاص أوتوا قامة قصيرة أو جسماً سيئ التكوين (لقد كان أكثر الدكتاتوريين قصار القامة: قيصر، نابوليون، هتلر، ستالين، موسوليني، فرانكو وغيرهم). ويذهب آدلر أيضاً إلى أن الميول الاستبدادية ميول أساسية. ويرى أن غريزة السيطرة هي المحرك الأساسي للإنسان، وهو يُحل هذه الغريزة محل «الليبيدو» أو حاجة اللذة في نظرية فرويد. ومن الشائق أن نقرِّب بين نظرية آدلر هذه وبين النظرة القديمة التي عرفتها القرون الوسطى بصدد «شهوة السلطة».

والتحليل النفسي لا يوضح مشكلة الصراعات السياسية فحسب، بل يجيء أيضاً بتعليل شائق للطابع الثنائي الذي اعتُرف دائماً بأن السياسة تتصف به، أعني كونها صراعاً وتكاملاً في آن واحد؛ فوجها السلطة، أي كونها تضطهد الناس وتحسن إليهم في آن واحد، كونها تستغل وتخلق النظام في آن واحد، يعبِّران عما تشتمل عليه عواطف الطفل نحو أبويه من التباس أي من ثنائية. إن السلطة تقوم في لا شعور البشر على صورتي الأب والأم. وألفاظ اللغة الدارجة تترجم هذه الظاهرة[1]. إن حب الوطن[2] يصوِّر العلاقات بين الآباء والأبناء؛ وليس الوطن أرض الأجداد وأرض الآباء فحسب، بل هو أيضاً كيانٌ طبيعته القربى، فالوطن «أمنا»، ورئيس الدولة «أبونا». هكذا نرى جميع العقائد الأساسية وجميع الاعتقادات المتصلة بالسلطات لا تزال تحمل آثار الانتماء إلى الأب.

في هذه الطفرة الأليمة التي يعانيها الإنسان، في هذا الانتقال من «مبدأ اللذة» إلى «مبدأ الواقع»، يلعب الأبوان دوراً أساسياً. فهما أول من يضع القواعد ويفرض الواجبات ويصدر أوامر المنع والنهي. إنهما الملاك الذي يحمل سيفاً من نار فيطرد الإنسان من جنة الأرض ويمنعه من دخولها بعد أن كان الملاك الذي يطوف به في

(1) تطلق اللغات الأوروبية أسماء مشتقة من اسم الأب Pater على أنواع من السلطة وممارسي السلطة: Patron رب العمل Pape أبو المسيحيين، Patricien سليل النبلاء، Patriarche أسقف، إلخ، كما يوصف العقيد في الجيش بأنه «ابو الكتيبة» وكما يقال Paternalisme عند الحديث عن رؤساء المشاريع، لخ إلخ... (المترجم).

(2) Patriotisme ويلاحظ هنا اشتقاقها من اسم الأب (المترجم).

هذه الجنة ويطعمه من فاكهتها. فتبدل الدور الذي يلعبه الأبوان يخلق في قلب الطفل صراعاً إزاءهما. كان الطفل إلى الآن لا يتلقى منهما، وخاصة من الأم، إلا الفرح واللذة. فإذا هما الآن حاجز يحول بينه وبين الفرح، ويظل الطفل مع ذلك في حاجة إليهما، فلا ينقطع عن التعلق بهما لضعفه. ومن هنا ينشأ في عواطفه تجاههما التباس أو ثنائية، فهو يحبهما ويكرههما في آن واحد، هو شاكر لهما حاقد عليهما.

فالعاطفة الملتبسة التي نشعر بها تجاه كل سلطة إذ نحس بأنها تحمينا وتضايقنا معاً، إنها تجلب لنا نفعاً وتوقع فينا اضطهاداً، هذه العاطفة ليست فقط وليدة التجربة التي تبيّن لنا أن السلطة مفيدة ومزعجة في آن واحد، وأنها ضرورة لازمة وعبء ثقيل في آن واحد، وإنما هي ترجع أيضاً إلى ينابيع أعمق وأخفى، فهي تمثل التباس العواطف التي يشعر بها الطفل نحو أبويه، وهو التباس ينشأ عن الصراعات التي تقوم بين مبدأ الواقع ومبدأ اللذة.

غير أن علينا ألا نغالي في وصف السلطة بهذه الصفة الأبوية. إن هناك أشكالاً من السلطة لا يبدو أن لها علاقة بالذكريات اللاشعورية التي نحملها عن سلطة الأب: من ذلك مثلاً السلطة البوروقراطية القائمة على الاختصاص والإنتاج والكفاءة، بالمعنى الذي قصد إليه ماكس فيبر. والزعامة في الجماعات الصغيرة لا تبدو مرتبطة كبير ارتباط بالصور التي في أذهاننا عن الأب.

ثم إن هذه الظاهرات النفسية ناشئة عن البنى الاجتماعية إلى حد كبير. لقد بيَّن عدد من علماء الأقوام أن عقدة أوديب التي يظن فرويد أنها عامة شاملة، لا وجود لها في بعض أنماط المجتمعات التي تختلف فيها العلاقات بين الآباء والأبناء عن العلاقات بين الآباء والأبناء في مجتمعاتنا. وبيَّن هؤلاء العلماء أيضاً أن كثيراً من الحرمانات التي يتحدث عنها التحليل النفسي هي ثمرة النظام الاجتماعي. فالخوف من البتر ومن العجز لا وجود له لدى رجال المجتمعات التي لا تخضع فيها الحياة الجنسية للموانع. إن الصراع بين مبدأ الواقع ومبدأ اللذة تختلف حدّته باختلاف أنماط الحضارات، وهو يفقد في بعض هذه الحضارات كثيراً من عنفه. ولعل «الليبيدو» لا يحتل مركز الحياة النفسية لدى البشر إلا في الحضارات الغربية

المعاصرة التي دُرس فيها خاصة. ومهما يكن من أمر فإن التعليلات النفسية للصراعات السياسية تبقى محدودة. إن عدد الأفراد الذين يعانون عقدة الحرمان والكبت والعدوان والاستبداد، في مجتمع معيَّن، ثابت بعض الثبات خلال فترات تاريخية طويلة، ومع ذلك نرى الصراعات السياسية في هذه الفترات عنيفة تارة معتدلة تارة أخرى. فليس الجرثوم النفسي شيئاً إذا قيس بالتربية الاجتماعية. فلولا أن الظروف والبنى الاجتماعية قد حملت هتلر إلى السلطة عام 1933، فلربما بقي إلى الآن في ركن من ألمانيا رجلان بورجوازيان، هادئان، جادّان في عملهما، دقيقان في مواعيدهما، محاطان بحب أحفادهما واحترام جيرانهما، هما: آدولف آيخمان وهنريخ هملر.

الأمزجة السياسية

وُجدت فكرة الأمزجة منذ زمان قديم. إننا نراها لدى أبيقراط. وهي تقوم على الاعتقاد بأننا نستطيع أن نصنّف الناس في نماذج من أنواع السلوك والمواقف تحددها قابليات فطرية في الدرجة الأولى، وهي قابليات ترجع إلى أساس عضوي بعض الشيء. وفكرة الأمزجة هذه تتعارض مع فكرة الطبقات، التي تحدد نماذج المواقف والسلوك على أساس البنى الاجتماعية.

وفي السياسة تحاول فكرة الأمزجة أن تفسر الصراعات السياسية باستعدادات فردية يحملها الأفراد في أنفسهم حين يولدون. فبعض نماذج الناس مدفوعون بميولهم الشخصية إلى موقف سياسي معيَّن يجعلهم في صراع مع نماذج أخرى من الناس تدفعهم ميولهم الشخصية إلى الموقف السياسي المناقض. وقد حاول بعض علماء النفس أن يكتشفوا وجود تلازمات (ترابطات) ممكنة بين أنواع السلوك السياسي والنماذج العامة من الأمزجة. ولكن علماء النفس ليسوا متفقين على تحديد هذه الأمزجة من سوء الحظ. وسنكتفي إذاً باستعمال التصنيفات الشائعة أكثر من غيرها، وذلك على سبيل المثال.

من هذه التصنيفات أولاً التصنيف الطباعي الذي جاء به هيمانس وفيرزما وأشاعه في فرنسا رينيه لو سين (1882 ـ 1954) وغاستون برجيه. لقد حاول أصحاب هذا التصنيف أن يكتشفوا وجود تلازمات بين الاتجاهات السياسية ونماذج الطبع. وهذا التصنيف يقوم على ثلاثة معايير:

أ ـ الانفعالية.

ب ـ الفاعلية.

جـ ـ «الترجيع» أي طول بقاء التصورات في النفس.

وهكذا يميزون على أساس هذا المعيار الأخير بين «ذوي الترجيع القريب» الذين يعيشون في الحاضر والمستقبل، لا في الماضي، وبين «ذوي الترجيع البعيد» الذين يطول ترجيع التصورات في أنفسهم زمناً طويلاً. ففي السياسة يكون الهلاميون (وهم الذين يتصفون بأنهم غير انفعاليين، غير فاعلين، ذوو ترجيع قريب) واللمفاويون (وهم الذين يتصفون بأنهم غير انفعاليين، فاعلون، ذوو ترجيع بعيد) ميَّالين بطبيعتهم إلى عدم الاكتراث بالكفاح السياسي، وقلّة السعي إلى السلطة، وهم يحترمون حرية الآخرين، وهم إذاً معتدلون، ومعدِّلون للتعارضات أو الصراعات. ولا كذلك «الجامحون» (أي الذين يتصفون بأنهم انفعاليون، فاعلون، ذوو ترجيع بعيد)، و«الغضبيون» (وهم الذين يتصفون بأنهم انفعاليون، فاعلون ذوو ترجيع قريب) فإنهم ميَّالون إلى المعارك السياسية وإلى السلطة. فأما الأوَّلون منهم أي الجامحون فهم بطبيعتهم قادة مستبدون، وأما الآخرون أي الغضبيون فهم أقرب إلى أن يكونوا محرضين للجماهير وخطباء وصحافيون، وهم يميلون إلى ممارسة الدكتاتورية (دانتون، جوريس). وهناك «العصبيون» (أي الذين يتصفون بأنهم انفعاليون، غير فاعلين، ذوو ترجيع قريب)، و«العاطفيون» (أي الذين يتصفون بأنهم انفعاليون، غير فاعلين، ذوو ترجيع بعيد)، فهؤلاء وأولئك ثوريون بطبيعتهم، فأما الأوَّلون أي العصبيون، فهم فوضويون، وأما الآخرون فليسوا بعيدين دائماً عن الأساليب الاستبدادية (روبسبيير). وهنالك «المتبلدون» (الذين يتصفون بأنهم غير انفعاليين، غير فاعلين، ذوو ترجيع بعيد) فهؤلاء محافظون بطبيعتهم، وهنالك «الدمويون» (أي الذين يتصفون بأنهم غير انفعاليين، فاعلون، ذوو ترجيع قريب)، فهؤلاء أقرب إلى أن يكونوا انتهازيين (تاليران). إن هذا كله يظل غامضاً سطحياً.

لقد أشار إيمانويل مونييه، من جهته، إلى وجود تلازم (ترابط) بين الاتجاهات السياسية وبين التصنيف الجسمي النفسي الذي جاء به كرتشمر، والذي جعل

آراء أبيقراط العتيقة آراء عصرية حديثة، وذلك إذ يميز ثلاثة نماذج إنسانية أساسية: النموذج العريض، النموذج النحيل، النموذج الرياضي الذي «يجمع بين الركون الهادئ وشيء من قابلية الانفجار». وعلى هذا الأساس يُعدُّ ميرابو الذي كنا يتقلب بين المرونة والهياج الفائر، وكان لامعاً وشعبياً، مثال السياسي «العريض» المتقلب بين حالتي الهمود والنشاط. أما النحيلون الذين يتصفون بأنهم أشبه بالفصاميين فهم إما أناس حسابون عقليون لا يتورعون عن شيء، وإما أناس مثاليون متطرفون، طغاة لا عاطفة لهم، ولا «يعرفون شيئاً من التواصل الإنساني بين شخصين».

لكن هذه التلازمات لا تقل عن التلازمات السابقة وهناً. وكذلك العلاقات بين الاتجاهات السياسية والنموذجين الإنسانيين اللذين يميز بينهما تصنيف يونغ وهما الانبساطي والانطوائي. إن الانطوائي في تصنيف يونغ هو الشخص المنكفئ على نفسه، الملتفت إلى العالم الداخلي، إلى عالم الأفكار، فهو قليل الاهتمام برأي الآخرين، وهو بطبيعته متمرد على الأوضاع الاجتماعية، ضعيف الميل إلى مخالطة الناس. أما الانبساطي فاهتمامه الأساسي منصب على كل ما هو خارجي، على الثراء، على السمعة، على الاستحسان الاجتماعي، على مجاراة المجتمع، على النشاط. فالسياسي الديموقراطي أو النائب البرلماني أو المستشار العام أو الوجيه المحلي، هؤلاء جميعاً يقابلون النموذج الانبساطي؛ كما أن التكنوقراطي أو اليعقوبي يقابل النموذج المنطوي.

إن المحاولات التي قام بها بعض الباحثين من أجل تصنيف الأمزجة السياسية تصنيفاً مباشراً أهم من المحاولات السابقة، ولا سيما المحاولة التي قام بها العالم النفسي الاجتماعي الإنكليزي آيزنك. لقد حدَّد آيزنك، على أساس تحليل عاملي لأجوبة أسئلة ضمتها استجوابات تتناول الاتجاهات السياسية، حدَّد تعارضين أساسيين أو محورين يتيحان لنا أن نميِّز بين أربعة نماذج كبرى للاتجاهات السياسية، للأمزجة السياسية، وأن نعيِّن بالنسبة إليهما أنواع التصرفات السياسية: فهناك أولاً محور «الراديكالي ـ المحافظ» (ويجب أن نفهم كلمة الراديكالي هنا بالمعنى الإنكليزي، فالراديكالي بهذا المعنى شخص من أنصار التغيير والتحويل، أي شخص «تقدمي»)، وهناك ثانياً محور «القاسي ـ الليِّن».

فالمحور الأول، يقابل التمييز التقليدي بين اليمين واليسار تقريباً. **والمحور الثاني** يفسِّر وجود اتجاهات مختلفة اختلافاً كبيراً في داخل الفئتين السابقتين: اتجاهات المحافظين واتجاهات الفاشستيين في اليمين، واتجاهات الاشتراكيين الديموقراطيين واتجاهات الشيوعيين في اليسار. فآيزنك يرى أن هذه الاختلافات يفسرها محور ثان: فالفاشستيون والشيوعيون من جهة، والمحافظون التقليديون والاشتراكيون الديموقراطيون من جهة أخرى، هم على طرفي هذا المحور. وتقاطع المحورين اللذين يمثل أحدهما الفاصلة ويمثل الثاني الترتيب، يتيح لنا أن نمثل مختلف نماذج الأمزجة السياسية تمثيلاً مناسباً:

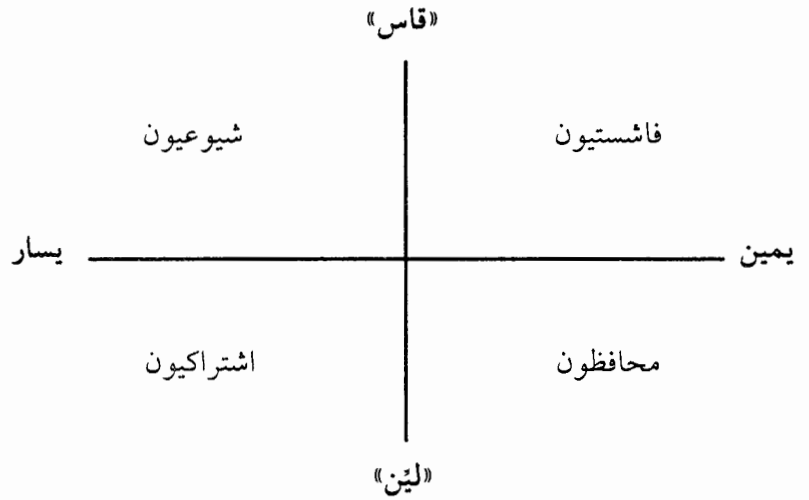

إن نظريات آيزنك مفيدة جداً في وصف الصراعات السياسية، ولكنها تثير نوعين من الاعتراضات. أولهما أنه ليس مؤكداً أن التمييز بين «الراديكالي والمحافظ» والتمييز بين «القاسي والليِّن» لا يعبران عن فروق اجتماعية أكثر مما يعبران عن فروق نفسية. إن استقصاءات آيزنك تدل على أن توزع الأفراد بين النماذج الأربعة التي حدَّدها على هذا النحو لا يطابق تماماً توزعهم على طبقات اجتماعية أو على مستويات معيشية أو على فئات اجتماعية أخرى، ولكن هذه الاستقصاءات نفسها تدل على وجود بعض التلازمات في هذه الصدد. فلا نستطيع

إذاً أن نؤكد أن هذه النماذج الأربعة تقابل بنى نفسية فطرية، أي تقابل أمزجة نفسية أكثر مما تقابل ظروفاً اجتماعية. أضف إلى ذلك أن تحديد كل نموذج من هذه النماذج يثير بعض المصاعب. إن التمييز بين الراديكالي والمحافظ، بين اليسار واليمين، واضح وضوحاً كافياً ويبدو قابلاً لأن يستعمل على نطاق عام شامل. ولا كذلك التمييز بين «القاسي واللين» فهو يظل غامضاً رجراجاً، واستعماله يدعو إلى الحذر.

فإذا أنعمنا النظر في الأسئلة التي استخدمها آيزنك لتعرف «القساة»، و«الليّنين»، شعرنا أننا بصدد تعارض أخلاقي أكثر مما هو سياسي. فهذه «القسوة» تُعرَّف قليلاً بما يمكن أن نسميه «جرأة الفكر» والانفصال عن الأخلاق التقليدية؛ أما اللين فهو الفكر الديني الأخلاقي بالمعنى البروتستانتي، الفكر الفردي القائم على إرادة كل فرد أن يقوم بواجبه الديني من غير ضغط خارجي. إنه يقابل، في آن واحد، الإيمان بالله والتديّن والتزمّت الجنسي والاعتقاد بالمساواة بين البشر والرفق وقلّة العنف والمحبة المسيحية وحرية كل فرد إزاء الدولة (ولكن لا إزاء الدين والأخلاق). إن من المستحيل علينا أن نشبه هذا التعارض بين «القاسي واللّين» بالتعارض بين «الاستبدادي والديموقراطي» كما نفعل ذلك كثيراً في فرنسا. إن معنيي «القاسي» و«الليّن» مختلفان عن ذلك اختلافاً كبيراً، ولا يبدو أن استعمالهما ممكن في غير الملابسات الاجتماعية الأنغلوسكسونية.

* * *

الفصل الثالث

العوامل الديموغرافية

أما أن للديموغرافية تأثيراً في الصراعات السياسية، فتلك فكرة منتشرة منذ زمن بعيد. إن جمهور الناس يقبل ذلك التعليل الذي يفسر الحروب والثورات بضغط السكان، وهو تعليل تصوره بعضهم منذ قرون، قبل أن يصبح أساساً للدعاية الهتلرية عن «المدى الحيوي»، وقبل أن يعود إليه بعض علماء الاجتماع المعاصرين. ومع ذلك نرى النظريات السياسية الكبرى لا تقيم للعوامل الديموغرافية وزناً كبيراً. فالليبراليون والماركسيون لا يكادون يلامسون المشكلة. والمسيحيون والقوميون والشيوعيون مجمعون على نقد آراء توماس مالتوس (1766 ـ 1834) ومعارضة تحديد النسل. ولكن تسارع ازدياد السكان في البلاد المتخلفة عامل أساسي من عوامل الصراع السياسي.

الضغط الديموغرافي

يرى بعضهم منذ زمن طويل أن الضغط الديموغرافي عامل أساسي في أخطر النزاعات السياسية. فما أقدم الفكرة التي تقول إن التوترات الاجتماعية في البلاد المزدحمة بالسكان عنيفة، وأن الثورات والحروب فيها كثيرة. ولا كذلك البلاد الأخرى القليلة الازدحام بالسكان، فالصراعات السياسية فيها أخف، والحكام أبقى، والسلام أرسخ. فقديماً ذهب أرسطو وأفلاطون إلى أن فرط ازدياد السكان يؤدي إلى اضطرابات سياسية. وقال مونتيني في الفصل الثالث والعشرين من كتابه «مقالات» إن الحروب «تفصد الجمهورية»، فهي تطهر الجسم وتحميه من أن يصيبه

الاضطراب بسبب ازدياد مقدار الدم فيه (وفقاً للاعتقادات الطبية في ذلك العصر)، وكانت هذه الفكرة أيامئذٍ شائعة مألوفة. وكثير من كتّاب عصر النهضة كانوا يعللون اضطرابات العصر بازدياد السكان. كتب ألريخ فون هوتن سنة 1518 يقول: «الحروب ضرورية، من أجل أن يغادر الشباب أوطانهم وأن يقل عدد السكان». ويضيف سيباستيان فرانك سنة 1538 قوله: «إذا لم تساعدنا الحرب ولم يساعدنا الموت فينبغي أن نترك أرضنا وأن نمضي كما يمضي بوهيميون». وفي القرن الثامن عشر أوحت الفكرة القائلة بأن زيادة السكان تولد صراعات سياسية، أوحت هذه الفكرة إلى مالتوس آراءه مباشرة: لقد كان مالتوس يخشى أن يصبح تزايد السكان الفقراء الذين يتزايد فقرهم بتزايد عددهم نفسه مؤدياً إلى تفاقم طمعهم في أملاك الأغنياء وأن يهدم هذا الطمع النظام الاجتماعي.

إن نظريات الضغط الديمغرافي تستند إلى وقائع باهرة. لقد تضاعف عدد سكان أوروبا بين سنة 1814 وسنة 1914: نشبت النزاعات الكبرى التي عرفها النصف الأول من القرن العشرين. ولعل فرنسا كانت في نهاية القرن الثامن عشر مزدحمة بالسكان بالقياس إلى الموارد الطبيعية وإلى أساليب التكنيك في ذلك العصر: فإذا بالثورة الفرنسية تنفجر سنة 1789 ثم تعقبها الحروب التي تلاحقت من سنة 1792 إلى سنة 1815. وفي البلاد المتخلفة الراهنة تترافق زيادة السكان بحركات ثورية كثيرة وبموقف قتالي في كثير من الأحيان. ولقد كانت ألمانيا واليابان بين 1930 و1940 مزدحمتين بالسكان ازدحاماً واضحاً: فكان ميلهما إلى التوسع، وكان ما أطلقه هذا الميل من حروب تستهدف إمدادهما بالمدى الحيوي الذي يعوزهما. وعلى عكس ذلك نرى أن تخلخل السكان في الولايات المتحدة إبان القرن التاسع عشر وقدرة غير المكتفين فيها على الاتجاه نحو الغرب، قد أضعفا التوترات الاجتماعية وقلّلا صراع الطبقات كثيراً. هكذا نفهم الآراء التي جاء بها غاستون بوتول حين قال إن الحروب تقوم في أيامنا هذه بوظيفة التعديل التي كانت تكفلها في الماضي الأوبئة الكبرى: فهي تؤدي إلى «انفراج ديموغرافي» وهي إذاً أشبه بصمام أمان. وتلك كانت فكرة مونتيني على وجه التقريب.

مع ذلك فإن نظريات الضغط الديموغرافي في صورتها التبسيطية هذه جديرة بالنقد. ليس أكثر البلاد ازدحاماً بالسكان أكثرها ميلاً إلى الحرب، وإلا لكانت

هولندا أكثر بلاد أوروبا قتالاً بسبب كثافة سكانها. والصين المزدحمة بالسكان ظلت طوال قرون بلداً مسالماً جداً، على حين أن قبائل الهنود الحمر المنتشرة على رقاع واسعة من الأرض في أمريكا الشمالية، كانت تنخرط في نزاعات لا تنقطع. وأن عوامل أخرى كثيرة غير كثرة السكان قد أطلقت الثورة الفرنسية عام 1789. أضف إلى ذلك أن الثورتين الروسيتين في سنة 1905 وسنة 1917، قد شبتا في بلد متخلخل السكان يستحيل أن نتحدث بصدده عن ضغط ديمغرافي. إن فكرة الضغط الديمغرافي هذه تظل غامضة جداً. ولا يمكن أن تعرَّف على أساس كثافة السكان وحدها. وللتصورات الجماعية بشأنها: إن فكرة «الخطر الأصفر» التي راجت منذ نهاية القرن الأخير لا تستند إلى تحليل قوة الآسيويين تحليلاً واقعياً بقدر ما تستند إلى الصورة الغامضة التي قامت في أذهاننا عن تدافع جماهير واسعة ملجومة الأعين تتدفق على الشعوب البيضاء تدفق السيول.

يجب أن ننظر خاصة إلى الموارد الطبيعية وإمكانية استثمارها. إن نظرية ضغط السكان هي نظرية العوز. إنها نظرية اقتصادية لا ديموغرافية. ومن هذه الزاوية إنما عالج مالتوس المشكلة حين صاغ قانونه الشهير سنة 1798: إن السكان يتزايدون تزايداً طبيعياً بنسبة هندسية على حين أن المواد الغذائية تتزايد تزايداً طبيعياً بنسبة حسابية. فالمسافة بين عدد السكان ومقدار المواد الغذائية تزداد اتساعاً لأن السكان يتزايدون وفقاً للسلسلة 2، 4، 8، 16، 32، 64، 128.. إلخ، على حين أن المواد الغذائية تزداد وفقاً للسلسلة 2، 4، 6، 8، 10، 12، 14.. إلخ. ولا بد أن تصير الإنسانية إلى مجاعة ما لم نحدِّد عدد المواليد بالإرادة: وهذه المجاعة تولد نزاعات خطرة كل الخطورة.

إن قانون مالتوس لم يمكن التحقق منه يوماً، ولا يمكن التحقق منه في هذه الصيغة الرياضية التي وضعها مالتوس. ما معنى «الازدياد الطبيعي» للسكان أو للمواد الغذائية؟ ولكن الفكرة القائلة بأن السكان يتزايدون تزايداً أسرع من تزايد المواد الغذائية قد ظلّت مغروسة في أعماق النفوس. حتى إن تسارع الاتساع الديموغرافي في عصرنا الحاضر قد أعاد الفكرة إلى الظهور فعرف مذهب مالتوس انبعاثاً حقيقياً ولا سيما في الولايات المتحدة. إن التعارض واضح بين ما يتصف به ازدياد السكان من أنه يشبه أن يكون غير محدود، وبين ما تتصف به الموارد

الطبيعية من أنها محدودة. ثم إن بعض الباحثين يرون أن الزراعة العنيفة تجنح إلى استنفاد طاقات التربة. وإن المواد الغذائية مهددة بأن تصير إلى ندرة. إن المتفائلين يرون أن استغلال الأرض استغلالاً يتحكم به العقل، سيسمح بإطعام أكثر من ستة مليارات من البشر: ولكن هذا الرقم معرض لأن يتجاوزه عدد البشر في نهاية هذا القرن. فهب أننا سلّمنا بقدرة الأرض على إطعام ستة مليارات من البشر فإن هذا السقف المطلق سيُخرق في أقل من ثلاثة أرباع القرن. إن التفاؤل الأعمى الذي تستسلم له النظريات التوسعية لا يكفي لحل مشكلة كهذه المشكلة.

فنظرية الضغط الديموغرافي تعبر الآن عن وضع البلاد المتخلّفة التي يتسارع فيها تزايد السكان تسارعاً هائلاً فيفاقم الصراعات السياسية كثيراً. إن هناك نوعين من التوازن الديموغرافي يتحققان تحققاً طبيعياً بتأثير عوامل فيزيولوجية واجتماعية معاً: توازناً في البلاد البدائية، وتوازناً في البلاد الصناعية المتطوّرة جداً. فأما توازن البلاد البدائية فهو من طبيعة التوازن الذي يلاحظ لدى أنواع حيوانية كثيرة، ويقوم على كثرة الولادات وكثرة الوفيات معاً. ويمكن أن نطلق على هذا التوازن اسم «توازن الزجر»[1].

إن أنثى الزجر تبيض عشرات الآلاف من البيوض. فلو بلغت البيوض جميعها النضج ولو أتيح لجميع الزجور الجديدة حظ واحد، إذاً لأفنت الزجور جميع الأنواع الحيوانية في وقت قصير جداً، ولأصبحت الأرض حظيرة كبيرة للزجور. ولكن آلافاً من البيوض لا تصل إلى النضج، كما أن آلافاً أخرى من الفراخ تفنى بعد ذلك. وبهذا يقوم نوع من توازن ديموغرافي نسبي في عالم الزجور. إن التوازن الديموغرافي القائم لدى الإنسانية البدائية شبيه بهذا: فالخصوبة الطبيعية القوية وعدم تقييد الحمل يؤديان إلى نسبة عالية في الولادات. ولكن لفقدان العناية الصحية، ومصاعب التغذية، والأمراض، والشيخوخة المبكرة، كل ذلك يؤدي إلى نسبة عالية في الوفيات.

أما في البلاد الصناعية المتطورة جداً فإن الوضع مختلف في الأمرين. فالعناية الصحية، ووفرة الغذاء وتوازنه، وتطور الطب، كل ذلك يخفض نسبة الوفيات.

---

(1) الزجر، سمك ضخم الجثة.

ونسبة الولادات منخفضة أيضاً، أولاً بسبب عوامل بيولوجية لا تزال مجهولة، ولكن أثرها لا شك فيه، فسوء التغذية والضعف الفيزيولوجي مصحوبان بخصوبة طبيعية كبيرة خلافاً للظن الشائع، حتى لكأن هذه الخصوبة تقل إذا كان الغذاء أفضل وكانت الحيوية العامة أقوى؛ وثانياً لأن ازدياد الرخاء وتطور التربية ونمو النزعة الفردية، لأن كل ذلك يزيد تحديد الولادات بالإرادة. وهكذا يقوم نوع من التوازن الديموغرافي على أساس التلازم بين قلّة الولادات وقلّة الوفيات. فالسكان يزداد عددهم، ولكن الازدياد بطيء.

فالتوازن البدائي في البلاد المتخلفة قد انقطع، ولم يتحقق فيها توازن البلاد الصناعية. إن انتشار بعض القواعد الصحية والطبية الأولية، واستعمال المعالجات السهلة التي لا تكلف نفقات باهظة في مكافحة الأمراض الوبائية (كاستعمال مادة د.د.ت. على نطاق واسع وعلى نحو مطّرد) يخفضان نسبة وفيات الأطفال خفضاً سريعاً، وهي أهم شيء من ناحية تزايد السكان (إن طول عمر الشيوخ إلى ما بعد السن التي يقدرون فيها على الإنجاب لا قيمة له في هذا الصدد)، على حين أن نسبة الولادات تحافظ على مستواها، أولاً لأن نمط المعيشة والعادات الغذائية لا تتبدل كثيراً ولأن الخصوبة الطبيعية لم تتغير؛ وثانياً لأن العادات التقليدية والأخلاق العامة تتطور تطوراً بطيئاً جداً وتظل تعارض تقييد الولادات بالإرادة زمناً طويلاً، وهكذا يميل عدد السكان إلى الازدياد بسرعة عظيمة جداً.

واختلال التوازن الديموغرافي هذا يشتد خطره لأنه يحدث في الوقت الذي تقوى فيه الحاجة إلى إنماء اقتصادي سريع، ويصبح من الصعب جداً بحكم هذه الحاجة إبقاءُ المواد الغذائية في مستواها المألوف. فلا بد من انتزاع عدد من العاملين في إنتاج الخيرات الاستهلاكية الشائعة، ودفعهم إلى إنشاء المصانع وشق الطرق وبناء السدود، أي إلى المشاريع اللازمة لإرساء القواعد الاقتصادية الأساسية في بلد حديث؛ فالمواد الغذائية تقل أثناء هذه المرحلة الانتقالية في حين أن عدد السكان يزداد ازدياداً كبيراً جداً. هكذا تصبح البلاد المتخلّفة في وضع انفجاري. فتنشأ فيها الصراعات السياسية قوية عنيفة بتأثير الضغط الديموغرافي، وتهم أن تخرج منها حروب وثورات ودكتاتوريات سياسية ما لم تُتخذ إجراءات جبارة لتعميم استعمال الأساليب التي تحول دون الحمل.

عناصر السكان

إن للعناصر التي تؤلف السكان من ناحية السن والجنس، وللمناطق الجغرافية التي يتوزع عليها هؤلاء السكان، أثراً في الصراعات السياسية. ففي البلاد المتطورة، حيث يطول العمر وتقل الولادات، يكون عدد الشيوخ كبيراً بالقياس إلى عدد الشباب. أما في البلاد المتخلفة فعدد الشيوخ قليل. ومن الأمور المسلَّم بها عامة أن الشيوخ أكثر تعلقاً بالنظام القائم وأقرب إلى روح المحافظة، وأن الشبان أقرب إلى روح الثورة. على أن ميل الشبان إلى التجديد يمكن أن ينزلق بسهولة إلى تجديدات زائفة تتصف بالتحدي والعنف وتقابل المظاهر النفسية التي تلاحظ في المراهقين حين يجتازون مرحلة حب التفرّد والأصالة؛ وكثيراً ما تولِّد هذه الأزمة لدى البورجوازية نزاعاً بين هذه الحاجة إلى التغيير وبين التعلّق العميق الغريزي بوضع اجتماعي ممتاز، وقد يؤدي هذا النزاع إلى الفاشستية وإلى جميع الحركات التي تنتمي إلى الطراز المسكادي[1]. ومهما يكن من أمر، فإن الأمة التي تكثر فيها العناصر الفتية أميل إلى الثورات والتغييرات العميقة، والأمة التي يكثر فيها الشيوخ تنفر من ذلك نفوراً عميقاً.

لقد بيّنت دراسات متنوعة أن الشبان لا يقترعون للأحزاب المحافظة المعتدلة مثلما يقترعون للأحزاب التي تقترح تغييرات سواء من اليسار أو من أقصى اليمين (ولكن اليسار غالب، إلا في ظروف خاصة). ويتجلّى وسطي عمر السكان في عمر القادة أيضاً: فالقادة الحاليون في البلاد المتخلفة ورجال ثورة 1789 يمثلون بشبابهم وسطي عمر السكان. إن هذه الظاهرات الديموغرافية تعلل لنا بعض التعليل لماذا تصبح البلاد المصنَّعة التي يكون فيها الأجل المتوسط عالياً أميل إلى المحافظة شيئاً بعد شيء، ولماذا نرى البلاد المتخلفة التي يكون فيها الأجل المتوسط منخفضاً أقرب إلى الثورة.

ثم إن نسبة الشيوخ الذين تجب إعالتهم هي نسبة ضئيلة في البلاد التي يكثر في سكانها الشباب، من نمط البلاد المتخلفة، ولكن هذه النسبة كبيرة في البلاد المصنَّعة التي يكون فيها الأجل المتوسط عالياً. حتى لقد قدَّر بعض الباحثين أنها

(1) اسم أطلق سنة 1793 على جماعة من الملكيين في فرنسا.

ستبلغ نحواً من 25٪ (هي الآن 16٪ في فرنسا وبريطانيا العظمى، و12٪ في إيطاليا، و10٪ في إسبانيا). وذلك عبء ثقيل على السكان العاملين يؤدي إلى نزاع حقيقي بين الأجيال.

أخيراً كلما كانت نسبة الطاعنين في السن كبيرة في دولة من الدول كانت هذه الدولة أقل حركة وأميل إلى السكون. تلك كلها أفكار غامضة، لكن هذا لا ينفي أنها تقابل واقعاً. فالانكفاء على القيم المقررة، والبحث عن الأمان قبل كل شيء، وعقلية المتقاعد، ذلك كله طراز من الحياة تحدده هذه النسب، ويميل به ارتفاع متوسط العمر إلى الغلبة. وطبيعي أن يتجلى في الصراعات السياسية.

ولاختلافات توزع السكان على الجنسين أثر أضعف من ذلك. إن أسطورة اختطاف نساء سابين قد أبقت في الأذهان ذكرى تلك الحروب في سبيل النساء، وهي حروب لعلها كانت شائعة في مرحلة من مراحل الحضارة. وليس من المؤكد أن الندرة الديموغرافية هي سببها الوحيد ولا أن الميل إلى التغيير ليس له فيها نصيب. وقد جاءت القصص الشعبية عن جماعات الرواد الأمريكان أو المعمّرين في بلاد مختلفة، فأسهمت في إشاعة صورة النزاعات الداخلية التي تثيرها ندرة النساء. والحق أن هذه العداوات الناشئة عن الحرمان أمر واقع، ولكن يجب ألّا نغالي في تضخيم مداها.

أهم من ذلك آثار ندرة النساء أصلاً، في نشوء في بعض النظم وبعض أنواع السلوك التي تبقى بعد ذلك زمناً طويلاً. إن ندرة النساء البيض والموقف الذي اتخذه المعمِّرون في الأصل من النساء الملوَّنات قد لعب دوراً في نشوء عواطف عرقية (أو غير عرقية أحياناً). وقد كتب العالم الاجتماعي البرازيلي جيلبرتو فريري صفحات عميقة في هذا الموضوع، وإن لم تخلُ من غلو. إن ندرة النساء في الولايات المتحدة أثناء المرحلة البطولية قد أدت إلى إعلاء شأنهن كثيراً، حتى لقد نشأ نوع من نظام الأمومة تؤيده القوانين بعض التأييد، ولا يزال المجتمع الأمريكي الراهن متشبعاً به. إن خطورة هذه الظاهرة أمر لا شك فيه: فالقسم الأعظم من الثروة الأمريكية بين أيدي نساء لهن نفوذ على الصحافة والإذاعة والتلفزيون وغير ذلك. والناس يعرفون الدور الضخم الذي تقوم به النوادي النسائية في الحياة الاجتماعية والسياسية بأمريكا.

يبدو أن غلبة النساء في السكان يعزز نزعة المحافظة في المجتمعات الغربية المتطورة حيث نرى اقتراعات النساء منصبة على اليمين أكثر من اقتراعات الرجال بوجه عام. ولكن الفرق ضئيل مع ذلك. ويرى بعض الباحثين أن هذا يرجع إلى السن أكثر مما يرجع إلى الجنس، لأن أعمار النساء أطول من أعمار الرجال وسطياً، فالنساء الطاعنات في السن، وعددهن أكبر من عدد أترابهن الرجال، هن اللواتي يجنحن بمجموع أصوات النساء نحو اليمين. إن أصوات الشيوخ من الجنسين أميل إلى المحافظة. ويكفي أن يكون عدد كبير من النساء الطاعنات في السن أرامل منطويات على ماضيهن حتى يقوى هذا الاتجاه.

تلكم نظرية شائعة. ومع ذلك دلّت دراسات شتى على أن النساء أميل إلى المحافظة حتى في طبقات الأعمار الشابة، وخاصة في الأوساط الشعبية. ويرى بعض الباحثين أن هذا يرجع إلى تأثير «الصحافة العاطفية»، وإلى عقلية عامة يميل الأدب والتلفزيون والسينما إلى غرسها في نفوس الفتيات، فهذه الأجهزة توحي إليهن أن خير سبيل إلى الخروج من وضعهن والارتقاء في سلم الحياة الاجتماعية هو العثور على «الأمير الفاتن» والظفر بالزوج الغني، وذلك أمل يحملهن على مناصرة قيم الطبقة البورجوازية، ويجرّدهن من كل اندفاع ثوري. هذا تعليق شائق شريطة ألا نغالي في تضخيم مداه.

يبدو أن تأثير النساء السياسي يمضي في البلاد المتخلفة في عكس هذا الاتجاه: فهو يعادي النظام القائم ويناصر التغيير ويعزز الصراعات. إن وضع النساء في البلاد المتخلفة أسوأ من وضع الرجال بوجه عام، وخاصة في البلاد الإسلامية، وفي آسيا، وفي أمريكا اللاتينية وغيرها. فالنساء هنالك هنَّ الفئة الاجتماعة المضطهدة أكثر من غيرها. فمن الطبيعي والحالة هذه أن تكون هذه الفئة ثورية أكثر من غيرها. على أن الدعوة إلى تحرر المرأة يمكن أن تكون تغطية لرفض إحداث تغيير واقعي في البنى الاجتماعية. لقد رأينا ذلك في أفريقيا الشمالية لدى أنصار «الجزائر الفرنسية» حين قامت حملةٌ على الحجاب. ورأينا ذلك في فييتنام الجنوبية على يد المرأة الشهيرة جداً، السيدة نهو.

وتفاوت توزع السكان يولّد صراعات سياسية. فتخلخل السكان في بعض

المناطق، وهو تخلخل يجعل حياتهم الاقتصادية صعبة، يولّد بعض الحرمانات ويمكن أن يعبِّر عن نفسه بعصيانات من نوع عصيان بوغاد. كما يمكن أن يؤدي ازدحام بعض المناطق بالسكان إلى مفاقمة الصراعات فيها. إن الهجرات الكبرى إلى المدن، في أوروبا الغربية أثناء القرن التاسع عشر، قد أدّت إلى تراكم جماعات من السكان تعيش حياة بائسة، جماعات رديئة المسكن سيئة الطعام، وتخضع في العمل لشروط رهيبة، ولا شك أن هذا كان له أثر كبير في نشوء الحركات الثورية. وقيام «مدن القصدير» حول المدن في البلاد المتخلفة يحدث هذه النتائج نفسها. على أن كثافة السكان هي هنا عنصر من عناصر عدة متشابكة، كانخفاض مستوى المعيشة، واستغلال أرباب العمل، والانتماء إلى الأحزاب، والعقائد السياسية، إلخ.

وفي جميع البلاد تقريباً يؤدي تفاوت توزع السكان إلى تفاوت في التمثيل السياسي. فالمناطق التي قلّ سكانها لها نسبة من النواب أكبر من النسبة التي يستحقها عدد سكانها بالقياس إلى مجموع سكان البلاد. والمناطق التي كثر سكانها لها نسبة من النواب اقل من النسبة التي يستحقها عدد سكانها بالنسبة إلى مجموع سكان البلاد. لقد يمكن جعل هذه التفاوتات محدودة جداً، وذلك باتباع المبدأ القائل إن لكل عدد معيَّن من السكان نائباً واحداً، ولكن حتى في هذه الحالة يصعب تجميع مناطق متباعدة كثيراً للوصول إلى ذلك العدد المعيَّن الذي اتُّخذ حداً أدنى، ولا يكون هنالك مفر، في المناطق القليلة السكان جداً، من انتخاب نائب يمثل عدداً من السكان أقل من ذلك العدد. وإذا كان يمكن تقليل هذه الحالات نظرياً، فالتفاوتات في التمثيل النيابي كبيرة على وجه العموم في واقع الأمر، وذلك لأسباب سياسية.

لقد اعتمدت الأرستقراطية المحافظة، في أكثر بلاد أوروبا الغربية، أثناء القرن التاسع عشر، على طبقة الفلاحين في صراعها مع البورجوازية الليبرالية: فكانت كلما اضطرت إلى التنازل في ما يتعلق باتساع حق التصويت، تميل إلى جعل الغلبة للأرياف على المدن حفاظاً على سيطرتها. وفي القرن العشرين، لاحظت البورجوازية أن الاشتراكيين والشيوعيين الذين يهددونها يعتمدون خاصة على المدن، وأن روح المحافظة التي تسيطر على الأرياف يمكن أن تساعدها بدورها في

الإبقاء على سلطتها. وهكذا حلّت محل الأرستقراطية في إقامة تفاوتات في التمثيل النيابي لمصلحة المناطق الريفية القليلة السكان، دون أن يكون الفلاحون هم المستفيدين من ذلك. فكان الفلاحون في الحالتين «طبقة دعم» لطبقة أخرى.

* * *

الفصل الرابع

العوامل الجغرافية

«سياسة الدول قائمة في جغرافيتها»: إن هذه الجملة التي قالها نابوليون تعبر عن فكرة قديمة نجد بذورها، منذ القرن الرابع قبل ميلاد المسيح، في كتاب أبيقراط «الهواء والماء والأماكن». وقد طبقها هيرودوت في «تواريخه». وعرض أرسطو في الجزء السابع من كتاب «السياسة» نظرية في العلاقات بين المناخ والحرية، رجع إليها خلال العصور عدد كبير من الباحثين، وخاصة جان بودان، قبل أن يوسِّعها مونتسكيو في الجزأين الرابع عشر والسابع عشر من كتابه «روح القوانين». وفي نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين قامت مدرسة كاملة من الجغرافيين تعمِّق هذه الآراء. فهذا عالم ألماني، هو فريدريك راتزل، ينشر سنة 1897 كتاباً بعنوان «الجغرافية السياسية»؛ وهؤلاء تلاميذه يطلقون بعد ذلك اسم «جيوبوليتيك»[1] على هذا الفرع من فروع البحث. ثم ينشئ فيدال دو لابلانش وجان برون المدرسة الفرنسية في «الجغرافية الإنسانية»، وهي تأخذ بهذه الآراء، ولكنها لا تبلغ ذلك الحد من الجبرية ولا تمعن ذلك الإمعان في الخيال.

ما من أحد ينكر أن السياسة مرتبطة بالجغرافية: لا المحافظون ينكرون ذلك ولا الفاشستيون ولا الليبراليون ولا الماركسيون. ولكنهم لا يتفقون على درجة هذا الارتباط. فالمحافظون يميلون إلى تضخيم هذا التأثير، والمجددون يميلون إلى

(1) الجغرافية السياسية.

تطفيفه. إن موريس باريس يذهب إلى أن السياسة قائمة على «الأرض والموتى» أي على السياسة والتاريخ، والتاريخ مرتبط بالأرض ارتباطاً كبيراً. والمدرسة الألمانية في «الجغرافية السياسية» كانت تناصر دعاة الوحدة الجرمانية في أول الأمر، ثم الوطنيين الاشتراكيين بعد ذلك. والأساس الذي تقوم عليه فلسفة اليمين إنما هو القول بأن الإنسان سجين الجبرية التي تفرضها الأرض وتفرضها البيئة. أما اليسار فيرى أن الإنسان حر وأنه يستطيع الإفلات من جبرية الطبيعة وأنه يفعل ذلك، فتأثير الجغرافية لا ينفصل عن تأثير أدوات التكنيك التي تتيح له أن يتغلب على عقبات البيئة الطبيعية؛ وهكذا تكون العوامل الجغرافية جغرافية اجتماعية معاً، ويزداد العنصر الأول على حساب العنصر الثاني كلما تقدّم التكنيك. إن الصراعات السياسية في المجتمعات القديمة تتوقف كثيراً على الجغرافية، أما في المجتمعات الحديثة فهي لا تتوقف عليها إلا قليلاً.

المناخ والموارد الطبيعية الطبيعية

لقد ألح المؤلفون القدامى، من هيرودوت إلى مونتسكيو، على ما للمناخ من تأثير مباشر في سلوك الأفراد: فنظرياتهم نفسية ـ جغرافية. نقرأ في الجزء السابع عشر من كتاب «روح القوانين»: «إن الحرارة الشديدة تثير الأعصاب فتضعف قوة الرجال وشجاعتهم، أما المناخ البارد فيقوي الجسم والروح ويجعل البشر أقدر على القيام بأعمال طويلة شاقة وجريئة». ونتيجة ذلك «إن علينا ألا نستغرب أن تكون رخاوة الشعوب التي تقطن مناطق حارة قد جعلتها مستعبدة في جميع الأحيان تقريباً، وأن تكون شجاعة الشعوب التي تقطن مناطق باردة قد أبقتها حرة». و«العبودية المدنية» مرتبطة بالمناخ على هذا النحو نفسه. فالناس في البلاد الحارة «لا يُحملون على القيام بعمل شاق إلا مخافة عقاب، لذلك لا تستغرب العبودية فيها». إن هذه النظريات التي قال بها مونتسكيو هي تكرار لنظريات أرسطو. وأرسطو بعد أن لاحظ أن المناخ البارد يؤدي إلى الحرية وأن المناخ الحار يؤدي إلى الاستعباد، درس مشكلة المناخ المعتدل الذي ليس حاراً ولا بارداً، وهو يربكه طبعاً، فقال إن الناس في هذا المناخ أحرار، لكنهم يعرفون أيضاً كيف يحكمون، دون أن يعلل ذلك. وقد رجع جان بودان إلى هذه الآراء نفسها. ولكن

هذا الأنجفي[1] كان أحرص على الدفاع عن سكان الجنوب من الجيروندي[2] مونتسكيو، فقال إن ما يملكونه من مزايا عقلية يعوِّض عما يفتقدونه من طاقة وقوة، والأمران كلاهما يرجعان إلى البيئة.

والآراء الشائعة عن تأثير المناخ في السياسة لا تبعد كثيراً عن هذه النظريات التقليدية. ففي القرن التاسع عشر أشار ميشليه إلى تأثير الحرارة في الأيام الثورية من عام 1789 (وهي تقع في الأشهر الممتدة من أيار إلى أيلول). ويمكن أن تصدق نظريته على ثورة 1830 (التي وقعت في شهر تموز)، وعلى أيام شهر حزيران من عام 1848، ولكنها لا تصدق على اندلاع ثورة 1848 (التي اندلعت في شهر شباط). وهل يجب أن نذكِّر بأن الثورتين السوفياتيتين قد وقعتا في تشرين الأول (1905 ـ 1917)؟ ومنذ أربعين عاماً كان الكلام يجري على «البقع الشمسية» في تفسير الحروب والثورات. ولم يكن ذلك جداً أكثر من هذا الكلام الذي يجري الآن. إن تأثير المناخ تأثير اجتماعي أكثر مما هو تأثير نفسي: إن المناخ يؤثر في طرز المعيشة عامة، ويؤثر في النظم والعادات. إن الديموقراطية القديمة التي عرفها البحر الأبيض المتوسط والتي كان مركزها الآجورا[3] أو الفوروم[4]، ترتبط بداهة بالحياة في الهواء الطلق، وكذلك «المجالس» الأفريقية و«الجمعات» البربرية.

يؤثر المناخ تأثيره الأكبر عن طريق الموارد النباتية أو الحيوانية. فهو عنصر من عناصر الغنى الطبيعي أو الفقر الطبيعي، شأنه شأن طبيعة التربة وشكل الأرض ووجود المناجم أو عدم وجودها، إلخ. فالجغرافية تلتحق هنا بالاقتصاد. ولقد كان الاقتصاد في المجتمعات القديمة رهناً بالجغرافية، ثم أصبح هذا الارتباط يقل كلما تقدم التكنيك. والنظرية السياسية التي تقوم على أساس الموارد الطبيعية ظلت نظرية سيكولوجية زمناً طويلاً كنظرية الأقاليم، وأصحابها يناقض بعضهم بعضاً من هذه الناحية. فمنهم من يرى الثراء مصدر قوة وسبيلاً إلى الازدهار الاجتماعي

(1) نسبة إلى مدينة آنجه بفرنسا.

(2) نسبة إلى مقاطعة جيروند بفرنسا.

(3) عند الإغريق، ساحة عامة تلتئم فيها المجالس السياسية. وفي أثينا، مكان اجتماع مجلس الشعب (المترجم).

(4) ساحة في روما بين الكابيتول والبالاتان كان الشعب يجتمع فيها لمناقشة القضايا العامة (المترجم).

والسياسي تبعاً لذلك؛ ومنهم من يرى أنه يؤدي إلى رخاوة الطاقة وضعف الشجاعة، ويميل بالمجتمع إلى الركود والانحطاط.

أما الكتاب القدامى فقد اتجهوا الاتجاه الأول. فنرى مونتسكيو، مثلاً، يذهب إلى أن خصوبة الأراضي ووفرة الخيرات يؤديان إلى العبودية. على حين أن فقر الموارد الطبيعية يسلّ حرية المواطنين واستقلالهم عن الأجنبي. ففي البلاد الخصبة «لا يكون أهل القرى، وهم الجزء الأكبر من السكان، غيارى على حريتهم، فهم مشغولون بأعمالهم الخاصة ممتلئون بها. إن الريف الذي يفيض بالخير يخشى النهب، يخاف من جيش». أما في البلاد الفقيرة «فإن الحرية هي الخير الوحيد الذي يستحق أن يدافع عنه أهله». أضف إلى ذلك «أن جدب الأراضي يجعل الناس صانعين، قانعين، صِلاباً في العمل، شجعاناً، قادرين على القتال، إذ لا بد أن يحصلوا لأنفسهم على ما حرمتهم منه الطبيعة. إن خصوبة بلد من البلاد تورث أهلها الاتكال والرخاوة وشيئاً من حب المحافظة على الحياة». إننا نجد في هذا التفكير آثار الآراء الواعظة على طريقة كاتون، التي تربط بين القناعة والديموقراطية والتي كانت منتشرة في اليونان القديم انتشاراً كبيراً.

ولا كذلك النظريات الحديثة التي ترى أن نمو الديموقراطية ووفرة الأرزاق متوازيان، فهذه النظريات تعارض تلك الاتجاهات معارضة مباشرة. إنها ترى في الفقر عاملاً يفاقم الصراعات السياسية ويعرقل عمل النظم الديموقراطية. على حين أن الغني يميل إلى تقليل النزاعات السياسية وتشجيع الحرية. ولكن التنافس الدولي يداخل الخصومات الداخلية، فيمكن أن يؤدي بعض أنواع الثراء إلى زيادة الصراعات بدلاً من تقليلها. وللتنافس على المواد الأولية أثر كبير في هذا الميدان، فهو يولّد نزاعات بين الدول ويولّد تشنجات داخلية أيضاً. إن كثيراً من الصراعات التي قامت في الكونغو البلجيكي، وخاصة في كاتانغا، يرجع أصله إلى الموارد المنجمية في المنطقة. وبعض الثورات التي قامت في بلاد بترولية، وبعض النظم الاستبدادية التي سادت فيها محافظة على «النظام» مثلاً، ترتبط ارتباطاً مباشراً بضغط أحدثته الدول التي تشتري البترول. ومع ذلك يجب ألا نغالي: فقد أصبح الكلام عن البترول وعن الدور الذي يلعبه البترول أسطورة من الأساطير، كما كان الكلام على الفحم والفولاذ في القرن الماضي أسطورة أيضاً.

تستحق النظريات القديمة التي تتحدث عن تأثير المناخ والموارد الطبيعية في الحياة السياسية أن نعود إليها. فلعلها، إذا جُدِّدت، أن تكون خير تعليل للتفاوت الحالي بين مختلف الأمم في درجة النمو. إن العرقيين يزعمون أن هذا التفاوت يرجع إلى تفاوت العروق. ولكن جميع التجارب تدل على أن الأفريقيين والآسيويين والهنود الأمريكيين، إذا هم وضعوا في نفس الظروف التي يعيش فيها البيض، ملكوا نفس القابليات ونفس المستوى العقلي. ولكننا إذا قربنا بين خريطتين، إحداهما تمثل مستويات النمو الاجتماعي الاقتصادي، والثانية تمثل الأرض مقسمة إلى مناطق كبرى على حسب المناخ والنباتات، رأينا أموراً تخطف البصر: إن الحد الأقصى من التخلّف يقابل المناطق الجليدية في الشمال والجنوب، والمناطق الاستوائية، والمناطق الصحراوية التي تقع تحت المدارين. على حين أن الحد الأقصى من الازدهار يقابل المناطق المعتدلة (أمريكا الشمالية، أوروبا، روسيا، شريط شمال أفريقيا: ذلك في نصف الكرة الشمالي. ثم أستراليا، ونيوزيلاندا، وأجزاء من شيلي والأرجنتين، وشريط جنوب أفريقيا، في نصف الكرة الجنوبي). أما مناطق المراعي فتؤدي إلى ازدهار وسط قائم على مجتمعات يسودها نظام الأبوة، وهي نواة الشعوب الغازية. فإذا وجدت شروط محلية تحسِّن الظرف المناخي النباتي (وديان بعض الأنهار: النيل، دجلة، الفرات ـ المنطقة الآسيوية التي تهب عليها الرياح الموسمية ـ الارتفاع بالنسبة إلى مملكتي أنكا وآزتك) رأينا مستوى النمو في هذه الرقاع يفوق مستوى نمو المنطقة جملة.

إن التأثيرات المناخية ـ النباتية هي في أيامنا هذه ثانوية بالقياس إلى تأثير التطور التكنيكي. ولكنها لعبت دوراً أساسياً خلال قرون. فبسبب العقبات الجغرافية إنما تأخرت المناطق الجليدية والاستوائية والمدارية تأخراً كبيراً يصعب عليها تداركه. ولو أنها تصنعت، إذاً لكان تأثير المناخ والموارد الطبيعية أقل شأناً. ولكنها بسبب هذا التأثير الذي استمر آلاف السنين لم تستطع أن تتصنع. والتصنيع يتيح للأمم التي قدرت عليه أن تزداد سرعة نموها ازدياداً كبيراً، فإذا بالمسافة بينها وبين المتخلفة تتسع اتساعاً أسرع. ويظل عبء الجغرافيا جاثماً على شعوب المناطق غير المعتدلة، بل لعل ثقله قد ازداد.

المكان

لا ينفصل المناخ ولا تنفصل الموارد الطبيعية عن عامل جغرافي آخر درسه المعاصرون خاصة، ألا وهو المكان. هناك مثال محسوس يبين ما لهذا العامل من أثر هام، ويوضح صلاته بالعامِلَيْن السابقَيْن، وهذا المثال هو مثال مصر القديمة. إن وادي النيل الذي تعزله صحارى هو إطار طبيعي. وأراضيه غنية غنى عظيماً بفضل فيضانات النهر المنتظمة. واستعمال هذه الحادثة الطبيعية يفترض نشوء نظام لحجز المياه وصيانة الأقنية والنواعير صيانة دائمة، وهذا يتطلب تنظيماً اجتماعياً نامياً نمواً عظيماً ومتمركزاً تمركزاً شديداً. إننا نرى ههنا حاجة قاهرة إلى دولة منظمة تنظيماً قوياً ونرى في الوقت نفسه جميع العناصر التي تتيح قيام مثل هذه الدولة منذ القديم: الغنى، سهولة المواصلات بواسطة النيل، فقدان الأماكن التي يمكن أن يعتصم بها العصاة، إلخ. وفي وادي دجلة ووادي الفرات أتاح اجتماع المناخ والموارد الطبيعية والمواقع الجغرافية تلك الفرص نفسها لقيام الحضارة، ولكن فقدان الفيضان المنتظم جعل المركزية هنا أقل منها في وادي النيل.

لقد استشف مونتسكيو فكرة المكان هذه بصدد كلامه على الجزر. قال مونتسكيو: «إن شعوب الجزر أميل إلى الحرية من شعوب القارة. فالبحر يفصل الجزر عن الإمبراطوريات الكبرى، ولا يستطيع الطغيان أن يمد يده إليها. فالفاتحون يوقفهم البحر، فلا يجتاح الفتح سكان الجزر، ويسهل عليهم أن يحتفظوا بقوانينهم». ولعل من الواجب أن نعمِّم فكرة الجزر هذه فنتناولها بمعناها الواسع. فإلى جانب جزر البحر التي تطابق التعريف الضيق القائم على معنى الجزيرة التي يحيط بها الماء، يجب أن نضع الواحات التي هي جزر الصحراء، ووديان بعض الأنهار (كالنيل مثلاً) التي تحيط بها مساحات صحراوية، والبقاع الخالية من الشجر في الغابات، إلخ. إن شعوب الجزر ليس لها جيران. إن هناك «خلاء» يفصلها عن الشعوب الأخرى. وهذا يكفل لها أمناً أكبر. أما فقدان الحواجز الطبيعية فإنه يسهِّل الغزوات ويجعل الدول مهددة غير مستقرة. إن السهل الواسع الذي يتألف منه شمال أوروبا كان أكثر تهيؤاً للغزوات من المناطق الجبلية المركزية. ففقدان الاستقرار لدى الأمم التي تشكّلت في ذلك السهل، وتغير

حدودها من حين إلى حين، والتقلبات التي عانتها خلال التاريخ، ذلك كله أحداث سياسية مرتبطة بالجغرافية ارتباطاً وثيقاً.

لتوزع السكان على المكان شأن سياسي كبير. لقد لاحظ آندره سيغفريد، حين درس فرنسا الغربية سنة 1913، إن المناطق التي يتبعثر سكانها أميل إلى المحافظة والمناطق التي يتجمع سكانها أميل إلى التجديد. وعلّل سيغفريد هذه الظاهرة بقوله إن المواطنين في المناطق الأولى منعزلون منكفئون على أنفسهم وعلى تقاليدهم. أما في المناطق الثانية فإن ما بينهم من اتصالات كثيرة يسمح بانتشار الآراء الجديدة انتشاراً أسهل وأسرع. وهذا التحليل يبدو صادقاً، رغم أن الناس في القرى يتجسس بعضهم على بعض، وأن الضغط الاجتماعي في القرى هو من العوامل التي تبعث على المحافظة. ولحجم القرى المتجمعة شأنه أيضاً: فحين تكون القرى مدناً حقيقية، كما في جنوب إيطاليا أو في صقلية مثلاً، فإن الجو فيها يختلف عن جو القرى الريفية الصغيرة. ومهما يكن من أمر فإن تشتت سكان الريف أو تجمّعهم يتوقف على عوامل جغرافية، وخاصة على نظام المياه وترشح الأرض، فيكون لهذه العوامل تأثير سياسي.

وتكاثفُ السكان في المدن أهم من ذلك أيضاً في هذا المضمار. لقد رأى ماركس في التعارض بين المدينة والقرية صراعاً سياسياً أساسياً. والديموقراطية إنما نشأت في المدن في عهد «المدن» القديمة. ونمو المدن في نهاية القرون الوسطى وبداية عصر النهضة قد سهّل انتشار الأفكار الجديدة. والعقيدة الاشتراكية إنما شاعت في المدن الصناعية الحديثة. إن الثورات أحداث مدنية في الدرجة الأولى (أما ثورات الفلاحين فنادرة، ويندر أن تكون بناءة). وليس للمدن تأثير سياسي مباشر فحسب، بالاتصالات الكثيرة بين الناس، وبالتسهيلات التي تهيئها المدينة لنشاطهم السياسي (إن حق الاجتماع، وحق التظاهر خاصة، هما من الحقوق التي يمارسها أهل المدينة)؛ بل إن للمدينة تأثيراً سياسياً غير مباشر أيضاً، من حيث إن المدن هي العامل الأساسي في الحضارة وفي التقدم المادي والفكري، حتى لقد ثبّتت اللغة هذه الواقعة إذ اشتقت «المدنية» من «المدينة» و«الحضارة» من «الحضر».

ولطريقة استعمال المكان الجغرافي في داخل المدن نتائج سياسية أيضاً. حتى لقد قيل ـ بشيء من المبالغة ـ إن اختراع المصعد قد فاقم صراع الطبقات إذ زاد انفصال بعضها عن بعض. ففي الماضي كانت الأرستقراطية والبورجوازية تسكنان من المبنى طوابقه السفلى التي تقع فوق الطابق الأرضي (كان الطابق الاول هو الطابق الأرستقراطي، والطابق الثاني أقل منزلة، والثالث دون الثاني، وهكذا دواليك)، وكان الشعب يسكن الطوابق العليا والطابق الأرضي. وبذلك كانت تقوم بين الطبقات صلات يومية. أما بعد انتشار المصعد فقد ارتفعت قيمة الطوابق العليا، فقوّى الاتجاه إلى إنشاء أحياء شعبية منفصلة. حتى إن بعض القوانين الخاصة بالمساكن الرخيصة الأثمان قد مضت في هذا الاتجاه نفسه. ولكن المهندسين المختصين في شؤون تنظيم المدن يميلون الآن إلى إنشاء أحياء خليطة، وذلك لدواع سياسية في كثير من الأحيان، هي الرغبة في إضعاف المطالب العمالية. ونحن نلاحظ فعلاً أن أصوات العمال الذين يعيشون في الأحياء الخليطة لا تنصب في الانتخابات على اليسار كما تنصب عليه أصوات العمال الذين يعيشون في أحياء لا تضم إلا عمالاً.

ولطرق المواصلات في السياسة تأثير واضح. فالطرق التجارية وطرق الحج وطرق الغزو تنشئ جميعها صلات بين الناس: فهي تنقل البضائع والجيوش والأمراض والأفكار. وتدل الجغرافية الانتخابية على أن لطرق المواصلات شأناً من حيث هي طرق لتغلغل العقائد الجديدة. وهي تسهّل كذلك الاتصال بين الشعب والسلطة، بين الحاكمين والمحكومين. فرجال الشرطة يسلكونها لقمع فتنة، وتظل مراكز المقاومة بعيدة عنها في مناطق يصعب الوصول إليها. قال كيبلنغ: «الحضارة طريق قبل كل شيء». والحق أن المركزية هي أيضاً «طريق قبل كل شيء». إننا نلاحظ هنا ذلك التناقض الذي ينفي كل جبر. لئن رأينا بعض الوديان المحاطة بصحارى، مواطن سياسية فذّة في القديم (وادي دجلة، وادي الفرات، وادي النيل) فلعل ذلك راجع إلى أن هذه الوديان تتوافر لها ميزتان متناقضتان: الانعزال بفضل الصحارى والاتصال عن طريق النهر.

يمتاز الموقع البحري بهذه الميزة نفسها. فالبحر حماية وحاجز، ولكنه في الوقت نفسه طريق مواصلات، بل لقد كان البحر في القديم الطريق الوحيدة لنقل

الأشياء الضخمة الثقيلة مسافات طويلة. هكذا نشأت امبراطوريتا البحر: الإمبراطورية اليونانية، والإمبراطورية الرومانية. وكثيراً ما لوحظ على صعيد السياسة أن هناك تعارضاً بين الشعوب القارية التي تتألف من مزارعين منطوين على أنفسهم بعض الانطواء، وبين الشعوب البحرية التي تتألف من تجار وبحارة منفتحين للاتصالات بل يعيشون من الاتصالات. هذا هو التعارض بين إسبارطة الأوتوقراطية، وبين أثينا الديموقراطية. هذا هو التعارض بين أوروبا الوسطى الأوتوقراطية وبين بريطانيا الديموقراطية. ومع ذلك يذهب بعض الباحثين إلى أن المزارعين المقيمين أقرب إلى الديموقراطية من الرحَّل المتنقلين، فهؤلاء تسيطر عليهم روح الاستبداد.

وطرق المواصلات عنصر من عناصر شيء أعم منها يمكن أن نطلق عليه اسم الموقع. لننظر إلى فرنسا الحالية بسكانها الثمانية والأربعين، ومدنها، ومصانعها، وجامعاتها، وتجهيزاتها التكنيكية والفكرية، ولننقلها إلى المحيط الهادي في المكان الذي تقع فيه نيوزيلانده: إن أهميتها السياسية ستنقص عندئذٍ بمقدار ثلاثة أرباع (نقصد بهذا المقدار إلى الرمز). ومعنى هذا أن أهميتها السياسية ترجع في ثلاثة أرباعها إلى موقعها الجغرافي. صحيح أن مثل هذا الافتراض مستحيل: فلو كانت فرنسا تقع في نيوزيلانده لاختلفت اختلافاً كبيراً عن فرنسا. وهذا نفسه دليل على أهمية الموقع الجغرافي. وفي وسعنا أن نضرب أمثلة كثيرة من هذا القبيل. لا شك أن حياد سويسرا مرتبط بموقع سويسرا من أوروبا. ونمو الشيوعية في كوبا ليس له من قيمة إلا لقرب هذه الجزيرة من الولايات المتحدة الأمريكية. ثم إن الموقع يمكن أن يقدَّر من عدة نواح: من ناحية مكانه بالنسبة إلى دول أخرى، ومن ناحية طرق المواصلات الكبرى، ومن ناحية المواد الأولية، ومن ناحية الموارد الطبيعية عامة، إلخ. وهو يتعلق أيضاً بالتاريخ. إن انتقال المراكز السياسية الهامة من البحر الأبيض المتوسط إلى المحيط الأطلسي قد غيَّر مركز البلاد الواقعة على شواطئ هذين البحرين.

أخيراً يتوقف الموقع، كسائر العوامل الجغرافية الأخرى، على الفكرة التي تقوم في أذهاننا عنه توقفه على العناصر المادية. كتب الجغرافي الأمريكي الكبير باومن في آخر حياته يقول: «لقد سلخت عمري كله أحاول أن أشرح للناس أن

البيئة الطبيعية لا تعني بالنسبة إليهم إلا ما يريدون حقاً أن يروه فيها». إن في هذه العبارة شيئاً من مبالغة. فللبيئة الطبيعية واقعها الخاص بغض النظر عن التصورات التي تقوم في أذهان الناس عنها. ولكن هذه التصورات تلعب دوراً هاماً من غير شك. هكذا نرى أن فكرة الحدود الطبيعية، وهي فكرة خطأ من الناحية الجغرافية (لأن الأنهار والجبال تصل ولا تفصل) قد ولّدت صراعات سياسية كثيرة. ومثال طرائق رسم الخرائط المسطحة أبرز من هذا المثال أيضاً. إن للطريقة المستعملة في رسم الكرة الأرضية مسطحة تأثيراً كبيراً في بعض المواقف السياسية. فموضع أوروبا الغربية في الخصومة القائمة بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الأمريكية يختلف باختلاف ما ننظر إلى خريطتها المسطحة مرسومة على طريقة الرسم التقليدي الاستوائي، أو على طريقة الرسم الحديث القطبي الذي أصبح دارجاً منذ عشرين عاماً. ففي الحالة الأولى تكون أوروبا واقعة بين الدولتين الكبيرتين المتخاصمتين، بل تكون أوروبا موضوع هذه الخصومة نفسه، وتكون فكرة «عدم الانحياز» الأوروبي مستحيلة؛ أما في الحالة الثانية فتكون الدولتان الكبريان متواجهتين بل قريبتين إحداهما من الأخرى على جهتي القطب الشمالي، وتكون أوروبا في جانب، ويكون حياد أوروبا عندئذٍ أمراً ممكناً.

على هذا النحو اتُخذت الجغرافية ذريعة لوضع نظريات خيالية تهدف إلى تبرير بعض المطامع. لقد ذكرنا منذ قليل أسطورة الحدود الطبيعية، التي استعملت كثيراً. أما أسطورة «المدى الحيوي» ـ وهي أسطورة جغرافية ديموغرافية معاً ـ فقد ظل استعمالها ضيق النطاق، واستُخدمت خاصة في ألمانيا الهتلرية وفي اليابان. وهناك أساطير من هذا القبيل لم تزد على أن أكسبت صانعيها بعض الشهرة لدى الدبلوماسيين وفي القيادات العسكرية. أغربها تلك الأسطورة التي جاء بها الجغرافي الإنكليزي ماكندر سنة 1919، وتحدث فيها عن «قلب العالم». لقد بسَّط ماكندر قراءة خريطة الكرة الأرضية، فعدَّ أوروبا وآسيا وأفريقيا كتلة واحدة سمّاها «جزيرة العالم» وجعلها مركز الحياة السياسية الأرضية. وهذه الكتلة مؤلفة من بلاد بحرية نامية جداً كثيرة السكان على محيط الدائرة، ومن مناطق أكثر تخلخلاً وأقل حضارة في الداخل. وفي هذه الكتلة القارية الضخمة هناك منطقة تشغل مركزاً أساسياً، منه يمكن السيطرة على المجموع، وهذا المركز الأساسي يطلق عليه

ماكندر اسم «قلب العالم»، ويجعله على الأرض الروسية في أوكرانيا. وعلى أساس هذه التقسيمات وهذه الاصطلاحات يلخص ماكندر نظريته في عبارة مقدودة، كثيراً ما يستشهد بها، وهي قوله: «من أمسك بأوروبا الشرقية فقد حكم قلب العالم، ومن أمسك بقلب العالم فقد حكم جزيرة العالم؛ ومن أمسك بجزيرة العالم فقد حكم العالم». إن هذه النظرية التي لا مراء في قيمتها الشعرية، تظل خيالية من الناحية الوضعية.

* * *

الفصل الخامس

العوامل الاجتماعية الاقتصادية

لعل العناصر الاجتماعية الاقتصادية أهم عوامل الصراعات السياسية. فمنذ أقدم العصور حتى أيامنا هذه، تميزت جميع المجتمعات الإنسانية بالعوز أي بكون الخيرات المتوافرة أقل من الحاجات التي تجب تلبيتها. يتنبأ بعضهم اليوم بقيام عهد قريب في الأمم الصناعية تسوده الوفرة وتلبَّى فيه حاجات جميع الناس: لا حاجاتهم الأولية فحسب (من غذاء وكساء ومسكن) بل حاجاتهم الثانوية أيضاً (من ترف وفراغ وثقافة). وينكر بعضهم هذا الاحتمال قائلين إن حاجات البشر تتسع إلى غير نهاية، وأنها تزداد كلما ازدادت تلبيتها. ومهما يكن من أمر فما من بلد بلغ هذا المستوى من النمو حتى الآن. ولا تزال أنواع من العوز قائمة في جميع البلدان. ففي فرنسا 1964 مثلاً، يعجز ثلثا عمال الصناعة، رغم الازدهار الاقتصادي القائم، عن مغادرة محالّ إقامتهم أثناء العطل، كما يتمنون ذلك، لأنهم لا يملكون الأسباب المادية التي تأذن لهم بالسفر.

قد نتخيل، في تلك الظروف الشاملة من العوز، أن يتحمل كل عضو من أعضاء الجسم الاجتماعي نصيباً واحداً من الحرمان، وأن يكون جميع أفراد المجتمع مقيدين بدرجة واحدة. ولكن هذه الفرضية لم تكد تتحقق في يوم من الأيام. وقد اقتربت منها بعض الجماعات الزراعية القديمة، كما تقترب منها اليوم بعض المجتمعات الاشتراكية. أما في أكثر الأحوال فقد كان العوز يولِّد التفاوت. فبعض الطبقات أو الفئات تستطيع أن تنال كل ما ترغب فيه، بينما تعاني طبقات أخرى أو فئات أخرى حرماناً ما ينفك يزداد. وهكذا وجد أناس يتمتعون

بامتيازات، وأناس يعانون اضطهادات، وبين هؤلاء وهؤلاء يولّد التفاوت صراعاً أساسياً هو القاعدة الأولى للكفاح السياسي. فالمضطهدون يكافحون في سبيل حياة أفضل، وأصحاب الامتيازات يكافحون من أجل الحفاظ على امتيازاتهم. وامتلاك السلطة يهيئ لصاحبه ميزة أساسية في هذا الكفاح: بل إن السلطة في هذا الكفاح هي رصيده الرئيسي.

الطبقات الاجتماعية

«إن تاريخ كل مجتمع حتى عصرنا الحاضر هو تاريخ صراع الطبقات»: هذه العبارة الشهيرة التي تفتتح «البيان الشيوعي» الصادر سنة 1848، لا تعبر عن فكرة جديدة كل الجدّة كما يتوهم بعضهم. فكثيرون قبل ماركس ذهبوا إلى أن الصراعات السياسية إنما يولّدها التفاوت بين الفئات الاجتماعية، وهذه الفئات الاجتماعية المتفاوتة تشكل طبقات اجتماعية بالمعنى الواسع لهذه الكلمة. ولكن أصالة ماركس تكمن في أنه جعل من صراع الطبقات العامل الأساسي في النزاعات السياسية، وأنه خاصة قد عرَّف الطبقات تعريفاً محكماً محدوداً. كانت فكرة الطبقة قبل ماركس تقابل تقريباً، على وجه العموم، فكرة علماء الاجتماع الأمريكين المعاصرين، وهي الفكرة التي تقسم المجتمع إلى «مقاطع» أفقية على أساس متوسط مستوى المعيشة، وهذا لا يزيد على توضيح الفكرة القديمة التي تقسم الناس إلى أغنياء وفقراء، إلى أناس يملكون وأناس لا يملكون، إلى أفراد يتمتعون بامتيازات وأفراد مستغَلين.

من الواضح على أساس هذه التعريفات الإجمالية أن للطبقات دوراً أساسياً في الحياة السياسية. إن جميع دراسات سبر الرأي العام، وجميع التحليلات التي تناولت الانتخابات والأحزاب تدل على أن هنالك تلازماً قوياً بين الاختيارات السياسية ومستوى المعيشة. صحيح أن جميع «الأغنياء» ليسوا في جهة واحدة، ولا جميع الفقراء في جهة واحدة. ولكن القسم الأعظم من الأغنياء في جهة، والقسم الأكبر من الفقراء في جهة أخرى. إن التعارض بين الذين ينعمون بالامتيازات ويستطيعون أن يرضوا رغباتهم وأن يتمتعوا بالحياة تمتعاً كاملاً وبين المضطهَدين الذين يقاسون حرمانات كبيرة، هو تعارض أساسي في كل مجتمع من

المجتمعات: فهؤلاء يحاولون أن يحلوا محل أولئك، وأولئك يناضلون في سبيل الاحتفاظ بمكانهم. وهذا الصراع سياسي بمقدار ما يتعلق بالسلطة، وهو يتعلق بها دائماً، لأن القبض على ناصية السلطة وسيلة من أنجع الوسائل للتمتع بالامتيازات والمحافظة عليها.

غير أن «المقاطع» لا تؤلف طبقات إلا بمقدار ما يكون لها شيء من الثبات والدوام. فلو كان جميع الأفراد في مجتمع من المجتمعات يملكون فرصاً واحدة عند الولادة، لما شكّل تنوع النجاحات الفردية طبقات بالمعنى الأصلي لهذه الكلمة. وتكون النزاعات السياسية، في مثل هذه الفرضية، نزاعات فردية، وتكون الصراعات ناشئة عن عوامل سيكولوجية بوجه خاص. إن فكرة الطبقة قائمة على تفاوت الظروف الاجتماعية وعلى كون التفاوت جماعياً في آن واحد: أي أنها قائمة على أن الفرد يجد نفسه منتمياً إلى فئة معينة منذ يولد، ولو كان في وسعه أن يخرج من هذه الطبقة في المستقبل. إن فكرة الطبقة لا تنفصل عن فكرة وراثة الامتيازات: وعلى هذا الأساس إنما سنحاول أن نعرّف الطبقات الاجتماعية تعريفاً أشمل من تعريفات ماركس.

إن التصورات التي تقوم في أذهان الجماعة عن مستويات المعيشة لها من خطورة الشأن في تحديد الطبقات مثل ما لهذه المستويات المادية نفسها. إن الصورة التي تقوم في أذهان أفراد مجتمع من المجتمعات عن مختلف طبقات السلم الاجتماعي، وطريقة كل فرد في وضع نفسه على درجة من درجات هذا السلم، أعني شعوره بالانتماء إلى طبقة من الطبقات أو وعيه الطبقي، كل ذلك يلعب دوراً كبيراً في نشوء الصراعات السياسية. لقد أجريت دراسة شائقة كثيرة حول هذا الموضوع في الولايات المتحدة بعد الاستقصاء الذي جرى عن Middletown خرج منه ذلك التصنيف الشهير الذي يقسم المجتمع إلى ست طبقات: عليا عليا، وعليا دنيا، ووسطى عليا، ووسطى دنيا، ودنيا عليا، ودنيا دنيا؛ وهي دراسات مستوحاة من نظرية علماء الاجتماع الفرنسيين الذين ينتمون إلى مدرسة دركهايم، ويذهبون إلى أن أعضاء مجتمع من المجتمعات يقسِّمون أنفسهم، بتقديرهم الشخصي، إلى فئات عدة تقابلها درجات مختلفة وأشكال مختلفة من المنزلة الاجتماعية. هكذا درس إميل جوبلو سنة 1925 «الحاجز»

و«المستوى» لمختلف الطبقات. وهكذا أنشأ موريس هالفاكس نظرية إجمالية في الطبقات كظاهرة من ظاهرات السيكولوجيا الجماعية.

المشكلة هي مشكلة تحديد معايير الشعور بالانتماء. ولا شك أن مستوى المعيشة المادي هو القاعدة الأساسية في هذه المعايير. غير أن كثيراً من الناس يضعون أنفسهم فوق مستوى الطبقة التي ينتمون إليها في الواقع أو يضعون أنفسهم دون مستوى هذه الطبقة. ولهذه الظاهرة أثر كبير في نشوء الصراعات السياسية.

واختلاف مستويات المعيشة يؤدي إلى فروق في طراز الحياة (أي في السلوك والأخلاق والعادات والعقلية)، وهي فروق تعزز الشعور الطبقي. ولكن طراز الحياة لا يتوقف على مستوى المعيشة وحده. من ذلك مثلاً أن البقال والأستاذ يمكن أن يتساوى دخلهما ثم هما يعيشان حياتين من طرازين مختلفين، وكذلك المغني الناجح وصاحب البنك. ذلك أمر له أثره في السلوك السياسي، وهو يولّد صراعات من نوع مهني. وهناك فرق أعمق من هذا، كثيراً ما يولّد صراعات، هو الفرق بين الحضريين والقرويين، حتى لقد تحدث بعضهم أحياناً عن «طبقة الفلاحين» على أساس طراز حياتها في الدرجة الأولى. إن هذا التعارض بين المدينة والريف قد فاجأ كارل ماركس نفسه. ولكن كارل ماركس يربطه بنظرية العامة في تعريف الطبقات على أساس طريقة الإنتاج، كما تدل على ذلك فقرة شائقة جداً من كتابه «الأيديولوجيا الألمانية»: «إن أكبر تقسيم للعمل المادي والعمل الفكري إنما هو الانفصال بين المدينة والقرية. إن التعارض بين المدينة والقرية يبدأ عند الانتقال من الهمجية إلى المدنية، من نظام القبائل إلى الدولة، من الإقليم إلى الأمة، وهو يتجلّى في تاريخ الحضارة كله حتى أيامنا هذه... هنا يظهر، لأول مرة، انقسام السكان طبقتين كبريين، انقساماً يقوم رأساً على تقسيم العمل وأدوات الإنتاج».

الماركسية لا تستبعد فكرة طراز الحياة، وفكرة الشعور بالانتماء، وفكرة مستوى المعيشة. لقد ثار ماركس على الاعتقاد الشائع بأن درجة الغنى أو الفقر هي المعيار الأساسي. قال: «إن الرأي العام الساذج يحيل التمييز بين الطبقات بين مقادير الأموال». ولكن لينين أدخل في تعريفه للطبقات «مقدار الثروات

الاجتماعية» المملوكة «(المبادرة الكبرى» 1919). والحق أنه ليس ثمة تناقض. فالماركسي يرى أن مستوى المعيشة، والشعور بالانتماء، وطراز الحياة، كل هذه الأمور هي في تحديد الطبقات الاجتماعية عناصر ثانوية مشتقّة، فهي نتيجة لعنصر أساسي هو الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج. فهناك طبقتان تقف إحداهما أمام الأخرى: الطبقة التي تملك أدوات الإنتاج والطبقة التي لا تملك لحياتها إلا قدرتها على العمل. ومن ثم تنشأ فروق في مستوى المعيشة وطراز الحياة والشعور بالانتماء وما إلى ذلك من أمور تولد هي نفسها صراعات سياسية. فالملكية الخاصة لوسائل الإنتاج هي أساس جميع تلك الفروق، لأنها هي التي تولد طبقتين لهما مصالح متعارضة، وتصارع إحداهما الأخرى.

يرجع تصارع هاتين الطبقتين، وهو المحرك الأساسي للحياة السياسية، إلى أن الملكية الخاصة لأدوات الإنتاج تتيح لمالك هذه الوسائل أن يأخذ لنفسه جزءاً من عمل من لا يملكها. فحين تطرح من شيء صنعه الإنسان كل ما أفاد في إنتاج هذا الشيء (بما في ذلك إطعام الشخص الذي أنتجه) يبقى هنالك زيادة هي فائض القيمة. فالرأسمالي يحتفظ لنفسه بهذا الفائض ولا يعطي العامل إلا ما هو ضروري لسد رمقه. صحيح أن ضغط النقابات والأحزاب العمالية في المجتمعات الرأسمالية الحديثة يعارض مصادرة فائض القيمة بكامله. ولكن الاستغلال يبقى ما بقيت الملكية الخاصة لأدوات الإنتاج. ومما يلفت النظر من جهة أخرى، أن دخل مالكي أدوات الإنتاج هو في الغرب أعلى من دخل العاملين بالأجرة مع تساوي العمل وتساوي المستوى الثقافي والتكنيكي.

في رأي الماركسيين إن هذا الصراع الطبقي بين المالكين وغير المالكين هو المصدر الأساسي للنزاعات السياسية، وأن هذه النزاعات السياسية هي انعكاس ذلك الصراع. والطبقات نفسها إنما يحددها أسلوب الإنتاج ونظام التملّك، وهذان تولّدهما حالة التكنيك (أو «القوى الإنتاجية»). فالمخطط الذي يوضح ارتباط الظاهرات السياسية بأساليب الإنتاج هو إذن المخطط التالي: التكنيك (القوى المنتجة) أساليب الإنتاج، ونظام التملك، الطبقات الاجتماعية، صراع الطبقات، النزعات السياسية. هكذا ولّد التكنيك البدائي أسلوب الإنتاج ونظام التملك اللذين سادا في العصر القديم، وقام صراع السادة والعبيد، ونشأت الدولة القائمة على

العبودية؛ ثم ولّد التكنيك الزراعي في القرون الوسطى أسلوب الإنتاج ونظام التملك الإقطاعي، وقام صراع بين الإقطاعيين والقنان ونشأت دولة العهد السابق على الثورة الفرنسية؛ ثم ولّد التكنيك الصناعي أسلوب الإنتاج ونظام التملك الرأسمالي، وقام صراع بين البورجوازيين والبروليتاريا، ونشأت الدولة الديموقراطية الغربية. والآن يميل تطور التكنيك الصناعي نفسه إلى إزالة الملكية الخاصة، قاعدة أساليب الإنتاج السابقة، وإلى نظام الإنتاج الاشتراكي الذي ينهي صراع الطبقات، في رأي المذهب الماركسي، ويؤدي إلى اضمحلال الدولة بعد مرحلة انتقالية هي دكتاتورية البروليتاريا.

إن كل أسلوب من أساليب الإنتاج (أو كل نظام من أنظمة التملّك) يولّد أشكالاً مختلفة من النظم السياسية، أي أشكالاً مختلفة من الصراع بين الطبقات. فدولة العبودية التي قامت في العصر القديم كانت تارة استبداداً من نوع الحكم الاستبدادي الذي عرفته مصر وفارس، وتارة طغياناً من نوع حكم الطغيان الذي عرفته اليونان، وتارة ديموقراطية من نوع الحكم الديموقراطي الذي عرفته أثينا، وتارة امبراطورية من نوع الإمبراطورية الرومانية. وقد تطورت الدولة الإقطاعية من حالة اللامركزية القائمة على وجود إقطاعات مستقلة بعضها عن بعض إلى ملكية مركزية من نوع ملكية لويس الرابع عشر. والدولة البورجوازية هي تارة ديموقراطية غربية وتارة نظام فاشستي. وفي الدولة القائمة على دكتاتورية البروليتاريا نستطيع أن نميز النظام السوفياتي ونظام الديموقراطيات الشعبية. هكذا يفرق المعاصرون من النظريين الماركسيين بين «أنواع الدولة» و«أشكال الدولة». فأنواع الدولة تقابل نظاماً طبقياً معيناً، وهي أربعة أنواع: دولة العبودية، الدولة الإقطاعية، الدولة البورجوازية، الدولة الاشتراكية. وفي داخل كل نوع من هذه الأنواع تبقى دائماً أشكال من الدولة أو من الأنظمة السياسية.

لكن الصراع الأساسي، في نظر الماركسيين، يظل هو نفسه في داخل كل نوع من أنواع الدولة. ففي دولة العصر القديم كان الصراع الأساسي يقوم دائماً بين السادة والعبيد. وفي الدولة الإقطاعية كان يقوم دائماً بين أصحاب الإقطاع والقنان؛ وفي الدولة الرأسمالية يقوم الصراع بين البورجوازيين والبروليتاريا. وفي جميع الأحوال يقوم النزاع بين الذين يملكون أدوات الإنتاج والذين لا يملكون للبقاء إلا

قدرتهم على العمل. ولكن هذا الصراع الأساسي يتخذ وجوهاً مختلفة باختلاف أشكال الدولة في داخل كل نوع من أنواعها. هكذا كان القنان في دولة القرون الوسطى يصارعون سادتهم منفصلين، دون سند في غالب الأحوال، داخل كل إقطاع. وفي الدولة المركزية الملكية اعتمدوا أحياناً في مصارعتهم سادتهم على بورجوازيي المدينة أو على الملك، فقاموا بنضال أعم على نطاق واسع. وفي الدولة الرأسمالية ليست أشكال الصراع التي تخوضها البروليتاريا ضد البورجوازيين واحدة في الديموقراطية الغربية حيث يتم النضال عن طريق إنشاء الأحزاب وحيث يملك العمال أن يوسعوا تنظيماتهم، وفي الأنظمة الفاشستية حيث تكون السيطرة البورجوازية قوية ضارية وحيث تتخذ المقاومة العمالية أشكالاً سرية ومباغتة.

من جهة أخرى، تنضم دائماً إلى النزاع الأساسي القائم على صراع الطبقات نزاعاتٌ أخرى ثانوية. فصراع الطبقات لا يقتصر أبداً على نزاع بين طبقتين فحسب: إن هذا النوع الصرف من النزاع لا يقابل الواقع المحسوس. فإلى جانب الطبقتين الأساسيتين اللتين تقابلان أسلوب الإنتاج القائم تبقى دائماً طبقات تقابل أسلوب الإنتاج السابق الذي لم يزل زوالاً كاملاً: هكذا نجد في ظل النظام الرأسمالي أرستقراطيين مالكين، وفلاحين. وهكذا نجد أيضاً طبقات تقابل أسلوب الإنتاج المقبل، طبقات تأخذ عناصرها الاولى بالظهور شيئاً بعد شيء. وهكذا كان في المجتمع الإقطاعي بورجوازيون. فهذه الطبقات الصاعدة والطبقات الآخذة بالأفول تتحالف مع الطبقات الأساسية تحالفات شتى، فتنضم تارة إلى هذه وتارة إلى تلك، تبعاً لمصالحها الخاصة. وما من طبقة من الطبقات متجانسة تجانساً مطلقاً. فكل طبقة مؤلفة من عناصر متنوعة، كثيراً ما يكون بعضها في نزاع مع بعضها الآخر: كنزاع صغار التجار مع المخازن الكبرى، وكنزاع رجال الصناعة مع رجال البنوك، وكنزاع المستخدمين مع العمال، إلخ. إن هناك تناقضات في داخل كل طبقة من الطبقات.

إن النزاعات السياسية الكبرى التي قامت في القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين هي في الدرجة الأولى نزاعات بين طبقات بالمعنى الماركسي لهذه الكلمة. فالتعارض بين المحافظين والليبراليين إنما هو، قبل كل شيء، تعارض بين الأرستقراطية والبورجوازية. وكان الفلاحون يقومون بدور طبقة دعم

للأرستقراطية. والتعارض بين الليبراليين (الاقتصاديين) والاشتراكيين هو تعارض بين البورجوازية (التي تحالفت عندئذٍ مع الأرستقراطية الآخذة بالأفول) وبين البروليتاريا. صحيح أن هناك عوامل أخرى قد تدخلت: عوامل دينية وقومية وعرقية وغير ذلك. ولكن هذه العوامل تظل ثانوية إذا قيست بالعوامل الطبقية: بل هي في كثير من الأحيان تغطية لمصالح طبقية. إن ماركس، في الزمان الذي كتب فيه، في الزمان الذي تكوَّن فيه مذهبه، قد عبّر تعبيراً صحيحاً عن الحركة الأساسية للصراعات السياسية. ولكن ليس من المؤكد أن نظريته تصدق على سائر مراحل التاريخ.

يمكن أن ينْقد التحليل الماركسي من ناحيتين. فهو أولاً يقدِّر دور صراع الطبقات في نشوء النزاعات السياسية فوق قدره. وهو ثانياً يعرِّف الطبقات الاجتماعية تعريفاً مسرفاً في التضييق. صحيح أننا نجد عناصر صراع طبقي في جميع العصور. ولكن المشكوك فيه أحياناً أن يكون هذا الصراع أساسياً مسيطراً حاسماً. لقد كانت الجماهير الشعبية قبل القرن التاسع عشر مُبتعدة عن الحياة السياسية في أكثر الأحيان. إنها مستغلة حقاً، ولكنها لا تملك لا الوسائل الفكرية التي تمكّنها من فهم هذا الاستغلال وتخيل إمكان الخلاص منه، ولا الوسائل المادية للنضال ضدَّه. إن الصراعات السياسية تجري في نطاق نخبة محدودة قد تكون الفروق الطبقية بينها قليلة. إن الفئات المتخاصمة التي تتنازع السلطة لا تقوم على أساس طبقي: إن العداوات القومية والخصومات بين الأسر المالكة، والنزاعات الأيديولوجية أو الدينية، والعداوات بين القبائل، والمنافسات الشخصية، أكبر من صراع الطبقات، وهي لا ترتبط به إلا ارتباطاً جزئياً.

هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن الماركسية تعرِّف الطبقة تعريفاً مسرفاً في الضيق. إن التملك الخاص لأدوات الإنتاج ما هو إلا أحد أشكال الامتيازات التي تنتقل بالوراثة. وقد وُجدت في التاريخ أشكال أخرى من هذه الامتيازات التي تنتقل بالوراثة. لقد كان انتقال الامتيازات بالوراثة، في المجتمعات الأرستقراطية، يتناول حقوقاً شرعية: ففي فرنسا القديمة كان لمن يولد نبيلاً حق في أن يكون ضابطاً بالجيش، وأن يتقاضى دخلاً إكليركياً، وأن ينال إقطاعات أو هبات أو مرتبات، وأن يجبي ضرائب إقطاعية، وأن يمارس سلطات من سلطات السادة.

وفي المجتمعات القديمة كان ما يرثه الفرد من صفة خاصة، كأن يعد مواطناً أو أجنبياً أو مستوطناً أو حراً أو عبداً، يحدد أنواع القوانين التي يخضع لها، وهي قوانين ليس لها نظام الطبقات في الهند إلا صورة ضامرة لها. على هذا الأساس نصل إلى تعريف للطبقة الاجتماعية أصدق من التعريف الماركسي. إن الطبقة الاجتماعية هي على وجه العموم فئة من الناس تكون ظروفها عند الولادة متجانسة نسبياً، ولكنها مختلفة عن ظروف الفئات الأخرى. فالطبقات الاجتماعية تنشأ عن تفاوت الفرص التي يهيئها المجتمع لأفراده عند الولادة، وعن كون هذا التفاوت يحدد نماذج كبرى من الأوضاع الأساسية. فيمكن تعريف الطبقات على أساس درجة الغنى، أو نوع التملك، أو الامتيازات الحقوقية، أو الميزات الثقافية. وليس لأشكال التفاوتات عند الولادة شأن: وإنما المهم أن هناك تفاوتات عند الولادة، وأن هذه التفاوتات تنقسم إلى طوائف يحس بها الناس على أنها كذلك، وتولّد أنواعاً من طراز الحياة ومشاعر الانتماء.

لقد حقق النظام الرأسمالي شيئاً من التقدّم نحو المساواة، حين أتاح للفرد أن يصل بعمله وذكائه وقابلياته إلى تحصيل منافع وامتيازات، وأن يورث أعقابه بعد ذلك هذه المنافع وهذه الامتيازات، رغم أنه لم يرثها عن أسلافه. وكان هذا أمراً صعباً بل مستحيلاً في المجتمعات الأرستقراطية أو في النظم القائمة على أساس الطبقات المغلقة. فالمنبوذ في الهند لا يمكن أن يصبح براهمياً، والعبد في القديم يصعب أن يصبح مواطناً، ومن كان من الرعاع لا يسهل أن يدخل طبقة النبلاء. أما أن يصبح أحد في أوروبا أو أمريكا القرن التاسع عشر رأسمالياً فأمر أسهل من ذلك. إن الأسطورة التي ادعت أن «الإنسان يصنع نفسه»، والعبارة التي أطلقها غيزو مهيباً بالناس أن «أغنوا أنفسكم بأنفسكم»، تمثلان شيئاً من الواقع رغم كل ما فيهما من مبالغة. غير أن تراكم رأس المال في بعض الأيدي قد انتهى إلى توليد تفاوتات وراثية ضخمة.

تتناقص ضخامة هذه التفاوتات في المجتمعات الغربية التي بلغت شأواً بعيداً في طريق التطور؛ وتظهر فيها تفاوتات أخرى نراها في الأنظمة الاشتراكية أيضاً. إن لتفاوت الأجور والمراكز الاجتماعية نتائج وراثية، بغض النظر عن كل ملكية خاصة لأدوات الإنتاج. فابن الموظف الكبير أو الطبيب العظيم أو المحامي الشهير

أو المهندس النابغة أو المدير المأجور في مشروع ضخم، له من الفرص عند البداية ما ليس لابن عامل أو فلاح أو صانع. أولاً لأنه يملك الإمكانات المادية لإتمام دراسته، وثانياً لأنه سيتلقى من بيئته تربية ممتازة عن طريق التأثر بها؛ وأخيراً لأن ما له من علاقات سيساعده على بدء خطواته الأولى في الحياة. وهذه الظاهرات قائمة حتى في البلاد الاشتراكية، حيث تنشأ على هذا النحو بعض أنواع الطبقات.

لكن هذه الظاهرات تظل محدودة إذا قيست بما كانت عليه الأمور من قبل. ذلك أن نظم التعليم وطرائق التوظيف والترفيع تقلل نتائجها. وثانياً لأن التوريث أصبح محدوداً في حجمه وفي مدته. لقد كان النبيل يورث ابنه نبالته كاملة. وصاحب المشروع الصناعي أو التجاري يورث ابنه مشروعه كاملاً. أما من ينال أجراً كبيراً فلا يورث ابنه أجراً كبيراً: كل ما يورثه إياه إمكانات تعليمية أفضل، ودعائم اجتماعية، ومنافع مادية غير مباشرة عن طريق توريث ممتلكات الاستعمال. فإذا كان هذا التوريث نفسه محدوداً، كما في البلاد الاشتراكية، كان نشوء طبقات جديدة مع ما يترتب على ذلك من نشوء التفاوتات أمراً ضيق الحدود جداً.

من الطريف أن نلاحظ أن الوضع عندئذٍ يشبه الوضع الذي وصفه فلفريدو باريتو في نظريته عن الصفوة المختارة. إن «الصفوة المختارة» هي أكفأ الأفراد في كل فرع من فروع النشاط الإنساني. وهذه الصفوة تصطرع مع سواد الناس ـ أي مع من هم دونها كفاءة ـ من أجل أن تصل إلى مركز القيادة، وهي تصطدم في هذا الصراع بحرص الصفوة القائمة على أن تستحيل إلى طبقة أوليغارشية وعلى أن تستمر بالوراثة. وفي هذا ما يعرقل «تحرك الصفوات» أي حرية صعود العناصر الأفضل والأكفأ على السلم الاجتماعي. إن الصورة التي يرسم باريتو خطوطها تقابل الوضع في مجتمع اشتراكي تقريباً، ولكن في المجتمع الاشتراكي يكون ميل الصفوة القائمة إلى أن تصبح طبقة أوليغارشية ضيقاً محدوداً. على أن تفكير باريتو لم يكن هذا التفكير، فإن باريتو لم يكن يحب الاشتراكية كثيراً، حتى لقد لعب دور من يبني نظرية في تأييد نزعة المحافظة.

في المجتمعات الأرستقراطية التي عرفتها العصور القديمة وعرفها النظام السابق على الثورة الفرنسية، كانت وراثة حقوق النبالة أو وراثة ملكية أدوات

الإنتاج، تغلّب الصفوات القائمة، وتسد الطريق أمام الصفوات الصاعدة. وأكثر من ذلك إن هذه الصفوات القائمة لم تكن في الواقع صفوات بالمعنى الذي يريده باريتو، لأنها لم تستمد وظائفها من كفاءاتها، بل من وراثة سابقة في أكثر الأحوال. وعندئذٍ كان صراع الطبقات هو العنصر الأساسي حتماً في الكفاح السياسي. وكانت النزاعات الفردية لا تلعب إلا دوراً ثانوياً، وكانت تقوم خاصة في داخل الطبقات الحاكمة تزاحماً بين أفرادها على الاشتراك في السلطة اشتراكاً مباشراً. فيمكن أن يعدَّ الوضع في المجتمعات الغربية الأكثر تطوراً حالة وسطاً. فعلو مستوى المعيشة يجعل نقائص النظام الرأسمالي محتملة. والأجور المرتفعة والرخاء المادي والأمن النسبي، كل ذلك يخفف صراع الطبقات ويهب له صوراً أقل عنفاً. ولكن تملك أدوات الإنتاج يظل فيها أساس امتيازات وراثية ضخمة تبقي على صراع الطبقات. وما من شيء غير إزالة التملك الخاص يمكن أن يرد نزاعات الطبقات إلى أيسر شكل من أشكالها.

التقدم التكنيكي

إن التفريق بين المجتمعات الصناعية، أو المتطورة، أو المتفوقة في التطور، وبين المجتمعات المتخلّفة أو الآخذة في النمو، هو أحد الأسس الحالية للتفكير السياسي الغربي. والتفكير السياسي الغربي يتفق في هذه النقطة مع التفكير الماركسي، وإن اختلفت المصطلحات، فالتفكير الماركسي يرى أن «القوى الإنتاجية» ـ أي التكنيك ـ هي الأساس الذي تقوم عليه طُرز الإنتاج وجميع العلاقات الاجتماعية. «إن العلاقات الاجتماعية مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالقوى الإنتاجية. فحين يحصل البشر على قوى إنتاجية جديدة، تتغير طرز إنتاجهم، وطرائق كسبهم رزقهم، وتتغير جميع علاقاتهم الاجتماعية. إن الطاحونة الهوائية تولّد مجتمع الحاكم الإقطاعي؛ وإن الطاحونة البخارية تولد مجتمع الرأسمالية الصناعية». (كارل ماركس، «بؤس الفلسفة»، 1847). هكذا يتفق الغربيون والماركسيون على الاعتراف بأن للتقدّم التكنيكي تأثيراً أولياً في المجتمع عامة، وفي الصراعات السياسية خاصة. لكنهم لا يتفقون على آلية هذا التأثير ولا على اتجاهه. فبعض الغربيين يرى أن التقدم التكنيكي ينشئ عالماً لا يناسب حاجات

الإنسان ورغباته، وأن هذا يفاقم التوترات والنزاعات والصراعات. فالحروب والثورات وديكتاتوريات القرن العشرين وانبعاث المذابح والتعذيب وانتشار العنف، كل ذلك هو ثمرة هذا التعارض الأساسي بين غرائز الإنسان وبين العالم المصطنع الذي يسجنه فيه التكنيك. هنا يلتقي أناس محافظون على غرار كاتون ممن ينادون بالعودة إلى الأرض والحياة البسيطة والتقشف والحمية النباتية، مع أناس من الأخلاقيين وعلماء التحليل النفسي.

على أن هذا التشاؤم إزاء التقدم التكنيكي يظل نادراً في الغرب: فالتفاؤل أوسع منه انتشاراً، بل إن تفاؤل الغربيين أقوى وأقل تحفظاً من تفاؤل الماركسيين. ومهما يكن من أمر فالشرق والغرب متفقان على الاعتقاد بأن التقدم التكنيكي سيؤدي يوماً إلى مجتمع خال من النزاعات والصراعات، مجتمع متكامل كل التكامل: إن تشابهاً عميقاً يقرب من هذه الناحية بين «المرحلة العليا للشيوعية» التي هي جنة المستقبل عند الماركسيين وبين «مجتمع الوفرة» الذي هو جنة المستقبل عند الغربيين. ولكن الطرق التي تؤدي إلى هذه الأولديرادو[1] ليست واحدة. فالماركسيون يرون أن زوال الصراعات زوالاً تاماً لن يكون ثمرة انحسارها شيئاً فشيئاً بنسبة تقدم التكنيك، فلن يذوق الإنسان الجنة قطعة قطعة قبل أن يملكها كاملة، بل إن تقدم التكنيك، إذ يغيّر طرز الإنتاج والعلاقات الاجتماعية، سيقوّي صراع الطبقات، هذا الصراع الذي يحمى وطيسه من خلال الاستغلال فالعصيان فالقمع، إلى أن ينطلق الانفجار الثوري. وهذا الانفجار الثوري سيحمل الطبقة العاملة إلى سدة الحكم، ولكن لا بد من مرحلة ديكتاتورية طويلة قبل الوصول إلى المرحلة العليا من الشيوعية. فنهاية الصراعات إنما تكون إذن بعد مرحلة تشتد فيها هذه الصراعات، بل إن هذه النهاية تنشأ من هذا الاشتداد نفسه بآلية جدلية.

أما الغربيون فيذهب أكثرهم، خلافاً لذلك، إلى أن الصراعات ستقل شيئاً فشيئاً بنسبة التقدم التكنيكي، لأن التقدم التكنيكي يضعف مصدرها الأصلي شيئاً بعد شيء، وما مصدرها الأصلي إلا قلّة الخيرات المتوافرة. لقد خضع العالم منذ

(1) بلد خيالي زعم أوريلانا، أحد أعوان المستكشف بيزار، أنه اكتشف بين الأمازون والأورينوك وقال إنها تفيض ذهباً. (المترجم).

أصول الإنسانية لقانون الندرة، وهو كون الحاجات الواجبة التلبية أكثر من الخيرات المتوافرة. وإذا كان اصطلاح «التخلّف» يشير إلى أن وضع التخلّف هذا شيء غير طبيعي، فإن الواقع يكذب ذلك: فقبل القرن العشرين، كانت جميع المجتمعات الإنسانية، في كل مكان وفي كل زمان، «متخلفة»، فما من مجتمع من هذه المجتمعات استطاع أن يؤمن لجميع أفراده حاجاتهم الأولية الضرورية من غذاء وكساء وسكن. وهذا الوضع قد أخذ يتبدّل الآن قليلاً. فالمجتمعات الصناعية تؤمن للمواطنين فيها الحد الأدنى الضروري للحياة. وقد يجيء وقت قريب تستطيع فيه أن تؤمن لهم حاجاتهم الثانوية أيضاً (من رخاء وفراغ وثقافة). ولكن هذه المجتمعات الصناعية تظل أقلية، فهي إلى الآن لا تضم ثلث الإنسانية، حتى إن هذه النسبة تقل الآن ولا تزيد، بسبب سرعة ازدياد السكان في البلاد المتخلّفة.

حالة العوز تولّد التفاوت بوجه عام. فنرى قلّة قليلة تعيش في الوفرة، ونرى السواد الأعظم يعاني حرمانات كبيرة. وكلما كان الفقر العام كبيراً، برزت ثروة الأوليغارشيات واضحة. إن الكرش علامة قوة في البلاد التي تسودها مجاعة مزمنة. وحين يرتدي الشعب أسمالاً بالية يتزيا المترفون بالبروكار والذهب. وحين يقطن الشعب أكواخاً تعيسة أو ينام في العراء، يبني المترفون قصوراً فخمة. ثراء وترف ينعم بهما عدد صغير من الناس، وفقر مدقع يقاسي منه السواد الأعظم: ذلكم وضع انفجاري بطبيعة الحال. إن التفاوت يولد صراعات عميقة جداً. حقد من جانب السواد الأعظم على المترفين، وخوف من جانب هؤلاء المترفين. والسياسة في مثل هذه المجتمع عنف من الجماهير الذين هم في حالة ثورة مزمنة، وعنف من المتمتعين بالامتيازات الذين يدافعون عن أنفسهم ضد هذه الجماهير. ثم إن العوز يجعل استغلال الأقلية للأكثرية شرطاً لنمو الحضارة. فلو تحققت المساواة في المجتمعات التي يسودها الفقر إذن لكان جميع الناس مضطرين إلى أن يجهدوا النهار كله لكسب ما يقيم أودهم. ففي مثل هذه المرحلة لا يكون شيء من العلم أو الفكر أو الفن أو الثقافة ممكناً إلا إذا تهيأ لعدد من الناس ما لا بد منه من فراغ بفرض مزيد من الجهد على الآخرين.

التقدم التكنيكي لا يزيل التفاوتات، وإنما هو يقلل الإحساس بها. صحيح أن تنوع الوظائف واختلاف أهميتها، في المجتمعات الحديثة، يؤدي إلى تفاوت

الدخل وتباين ظروف العمل. ولكن يجب أن نتفاهم على هذه النقطة. إن في وسعنا أن نرسم لتطور المجتمعات الصناعية صورتين متعارضتين. فمن جهة أولى نستطيع أن نبيّن أنها تتجه إلى تفريع اجتماعي معقد، إلى تنويع الأوضاع تنويعاً كبيراً؛ ومن جهة أخرى نستطيع أن نبيِّن أنها تتجه في عكس هذا الاتجاه. إن كثيراً من الأمريكيين يقولون إن الولايات المتحدة مجتمع لا طبقات فيه. والحق أن تشابه طُرز الحياة بأمريكا أمر واضح. إن النمو الاقتصادي يميل إلى تقليل البعد بين مستويات المعيشة. إن المسافة بين روكفلر وبين العامل الأمريكي أصغر من المسافة بين بارون القرون الوسطى وعبده. فالمجتمعات الصناعية تسير نحو زوال الثراء الكبير جداً والفقر المدقع جداً. إنها تتطور نحو جعل شروط المعيشة متساوية نسبياً.

ثم إن مصادر التفاوت في هذه المجتمعات الصناعية تختلف عن مصادر التفاوت في غيرها. إن التمتع بالامتيازات في المجتمعات المتخلّفة النمو متوقف على الولادة في الدرجة الأولى. أما في المجتمعات الكبيرة النمو فقد أخذ التمتع بهذه الامتيازات يتوقف على الكفاءات شيئاً فشيئاً. صحيح أن الفرق ليس كبيراً من وجهة النظر الفلسفية: فلأن يولد المرء ذكياً أو أن يولد أرستقراطياً، فالأمران كلاهما تمتع بامتياز منذ الولادة. إن الأغبياء يحملون عبئاً ألقته عليهم المصادفة في الأصل. ويصدق هذا على القوة الجسمية والضعف الجسمي، ويصدق على الصحة والمرض، ويصدق على الجمال والدمامة، ويصدق على الذكاء والغباء. هذا من الناحية الفلسفية، ولكن الناس عملياً لا يؤذيهم التفاوت الوراثي في القابليات الفردية مثلما يؤذيهم التفاوت الموروث بحكم المركز الاجتماعي، فهذا التفاوت الأخير يقسمهم طبقات متصارعة. إن التفاوت الموضوعي لا يولد تعارضات ونزاعات مثلما يولد التفاوت الذاتي. إن الرأي العام يقبل على وجه الإجمال أن ينجح البارعون والأذكياء والموهوبون أكثر مما ينجح غيرهم؛ بل إنه ليفهم في الوقت نفسه ضرورة هذه القاعدة لضمان تقدم الجماعة.

علو مستوى المعيشة وازدياد الرخاء المادي واتساع أوقات الفراغ ومتعه، كل هذه الأمور التي تتميز بها الوفرة الاقتصادية الناشئة عن التقدم التكنيكي تقلل أهمية التفاوتات وما ينشأ عنها من صراعات. إن الشعب الذي تغطي أجسامه خرق بالية، ويعاني السغب والجوع، ويأوي في أكواخ، ثم تبهر أعينه عربات الأغنياء الفخمة

مرابطة على أبواب القصور، إن هذا الشعب لا بد أن يشعر بالظلم شعوراً قاسياً، وأن تحمل قلوب أفراده حسداً وحقداً. وما من شيء غير العنف أو الإذعان الناشئ عن البؤس والجهل يمكن أن يبقي هذا الوضع. أما حين تتجاوز سيارة الكاديلاك أو الجاكوار التي يركبها رجل من رجال الصناعة سيارة «الحصانين» التي يركبها العامل، فلا شك أن الحسد يبقى في نفس العامل عندئذٍ، لكنه يكون حسداً سطحياً ثانوياً. هكذا تقل التوترات، وينشأ نوع من «الاتفاق»، ويخف عنف الصراع السياسي.

أما أن التقدم التكنيكي يتجه هذا الاتجاه إلى إنقاص الصراعات السياسية بوجه عام، فذلك أمر لا جدال فيه. وإن المقارنة بين المجتمعات الكثيرة النمو والمجتمعات القليلة النمو تأتي مصدقة لذلك على وجه الإجمال. ففي المجتمعات الكثيرة النمو تمحَّى المشاعر الثورية وتختفي إرادة تدمير النظام القائم تدميراً كاملاً، وتنمو التعارضات في إطار هذا النظام القائم لا ضده. أما المجتمعات القليلة النمو فإنها في حالة انفجارية تولد فيها الصراعات المتوترة أنواعاً من العنف. ولكن لعل سرعة النمو لا تقل شأناً عن مستوى النمو. فالتطور السريع يزيد التوترات، والتطور البطيء ينقصها. ولعل التفريق بين المجتمعات المستقرة والمجتمعات التي هي في حالة تطور متسارع أن لا يقل خطورة عن التفريق بين المجتمعات الكثيرة النمو والمجتمعات القليلة النمو. ففي المجتمعات المستقرة الساكنة يكون النظام القائم مقبولاً على وجه العموم مهما يكن ظالماً. فالناس يعدونه طبيعياً. و«الطبيعي» من وجهة النظر السوسيولوجية هو ما يوجد منذ زمن طويل، بحيث إن الأجيال الحالية والأجيال التي سبقتها لم تر شيئاً غيره، فما يتصور الناس أن مثل هذه النظام الذي عرفه الأجداد يمكن قلبه، ويكون الناس من جهة أخرى قد ألفوه كما يألف المرء رداء قديماً أصبح لا يضايقه ولو كان قد ضايقه في الأصل. هكذا ينتهي الناس إلى احتمال الظلم والتفاوت، والتحكم والتسلط، بعض الاحتمال، إذا انقضى زمان طويل، فلا تكون ثمة حاجة إلى استعمال العنف من أجل الإبقاء على الوضع الراهن. ففي المجتمعات المستقرة الساكنة تضعف حدة التوترات الاجتماعية، ولو كان يسود هذه المجتمعات تفاوت كبير بين الناس. إن الصراعات تبقى ولكنها تغفو.

ولا كذلك النمو المتسارع، فإن له نتائج هي عكس هذه النتائج. إن التغيرات المفاجئة التي تصيب البنى الاجتماعية تخلع عن النظام القائم صفة أنه طبيعي. فالتبدلات التي يحملها إليه التطور تبين أن من الممكن تغييره، بل تبين أنه يتغير فعلاً. فإذا بالتفاوتات والمظالم التي كان الناس يتحملونها لأنهم كانوا يظنونها أمراً لا مناص منه، إذا بهذه التفاوتات والمظالم تصبح غير مقبولة، فتزداد من ذلك الصراعات بين الأكثرية البائسة والأقلية التي تتمتع بالامتيازات. ثم إن التطور المتسارع يميل إلى قلب الأطر التقليدية، وبذلك يصبح كثير من الناس مقتلعين من جذورهم حائرين، يشعرون بأنهم غرباء عن مجتمعهم وأنهم ضائعون. وانقطاع هذه الصلات التقليدية يجعل الإحساس بالبؤس والظلم أقوى، ويجعل المرء أكثر تهيؤاً للتمرد والثورة. ولا شيء غير سلطة قوية جداً يمكن أن تجبر على الاستمرار في الطاعة أناساً أدركوا أن في وسعهم أن لا يطيعوا وأن التمرد يفتح أبواب الأمل.

ثم إن التقدم التكنيكي لا يتم بغير مصاعب ومفاجآت وتناقضات. يجب أن نشير بهذا الصدد إلى صعوبات المرحلة الأولى من النمو التي تجتازها الآن أكثر شعوب «العالم الثالث» التي تخرج من خدر طويل ومن ركون يكاد يرجع عهده إلى ألوف السنين، وتنتقل إلى مرحلة تطور سريع. فعلى الصعيد المادي نرى جهود التحويل التي تبذلها دول هذه الشعوب تلزمها بفرض تضحيات جديدة على السكان أثناء المرحلة الانتقالية التي يتم فيها بناء أسس المجتمع الحديث. فإذ بالعوز يتفاقم بدلاً من أن يقل أثناء فترة هذا التجميع الأول لرأس المال. وفي الوقت نفسه تكون نسبة الوفيات في انخفاض دون أن تقل نسبة الولادات، فيولّد ذلك ضغطاً ديموغرافياً هائلاً يزيد عدد الأفواه التي يجب إطعامها. هكذا يزداد بؤس السكان قليلاً، في اللحظة التي أخذوا يدركون فيها بؤسهم ويدركون أن في الإمكان الخلاص منه. وطبيعي والحالة هذه أن تتفاقم الصراعات السياسية تفاقماً كبيراً. كذلك كانت الحال في الأمم الأوروبية أثناء القرن التاسع عشر الذي لاحظ فيه كارل ماركس نمو صراع الطبقات.

وفي الوقت نفسه يؤدي الاتصال بالتكنيك الحديث إلى زعزعة الحضارات القديمة على حين فجأة. فالمجتمعات التي تقوم على نظام من العلاقات الإنسانية المتوازنة نشأ واستقر خلال الأحقاب، وتملك ثقافة وحضارة كثيراً ما تكونان

عميقتين جداً، تتزعزع فجأة حين تدخل إليها الحضارة التكنيكية. فإذا بطرز الحياة التقليدية تختفي، وإذا بالقيم القديمة تنبذ دون أن تحل محلها قيم جديدة أو طراز من طرز الحياة مقبول. إن جرمين تيليون تبتكر لوصف الوضع الذي يصير إليه أفراد هذه المجتمعات تسمية زاخرة بالصور، إذ تقول إنه «تشرّد». إن أفراد هذه المجتمعات يصبحون أناساً «مشرّدين» حقاً، يصبحون أناساً اقتلعت جذورهم من أرضها، أناساً بؤساء، مطرودين من جماعة قديمة لا يقبلونها، ومن جماعة جديدة لا يرقى إليها مستوى حياتهم وثقافتهم.

ولسوف يتحقق توازن جديد في المستقبل. ولسوف ينشأ طراز جديد من حياة الجماعة في إطار الحضارة التكنيكية. ولكن لا بد من مهلة طويلة للوصول إلى ذلك لأن نمو هذه الحضارة التكنيكية يصطدم بالصعوبات التي أشرنا إليها، ومن الجائز إذن أن تطول «المرحلة الوسيطة» كثيراً، وفي أثناء هذه المدة تكون التوترات بين الأكثرية «المشرَّدة» والصفوة التي تتمتَّع بمستوى عال جداً، تكون هذه التوترات حادة كل الحدّة بطبيعة الحال. ومن ثم ينشأ الميل إلى نظم استبدادية بل وديكتاتورية. ومن ثم ينشأ الحقد أيضاً على البلاد المتطورة. إن ظاهرات شبيهة بهذا «التشرد» قد حدثت في أوروبا أثناء القرن التاسع عشر في المجتمعات التي كانت بسبيل التصنّع السريع، مع نفس التوترات، ونفس النتائج السياسية: إن انحلال المدنيات الفلاحيات التقليدية بتأثير صدمة التكنيك يتصف في هذه المجتمعات بصفات مشابهة.

* * *

الفصل السادس

العوامل الثقافية

لا يرى الماركسيون أن هناك عوامل ثقافية في الأحداث السياسية. فالعقائد والمذاهب والتصورات الجماعية والمؤسسات والثقافات ليست إلا صورة تمثل الطبقات: فهي من المجتمع في بنيانه الفوقي. ولئن كان البنيان الفوقي يؤثر في القاعدة، فهذا التأثير ثانوي ومحدود. أما الغربيون فإنهم، على خلاف الماركسيين، ينزلون العوامل الثقافية منزلة الصدارة ويولونها شأناً كبيراً. فيرى المحافظون أن الأمم ـ أي المجموعات الثقافية الهامة في العالم الراهن ـ تولد الصراعات السياسية الأساسية. ويرى الليبراليون «أن السياسة أفكار»: فالصراعات السياسية نزاعات بين عقائد قبل كل شيء. والمؤسسات، في رأي هؤلاء وأولئك، تلعب دوراً كبيراً.

الحق أن كلا هذين الموقفين يجزم في الأمر أكثر مما ينبغي الجزم. إن المثالية الغربية ليست في كثير من الأحيان إلا وسيلة لإخفاء الدفاع عن مصالح مادية معينة جداً. ولكن المؤسسات والثقافات والعقائد ونظم القيم ليست مجرد حوادث ملحقة بأوضاع اجتماعية اقتصادية، وهي لا تقتصر على إعطاء الكفاح السياسي صورته وإطاره، وإنما هي تساهم في توليد النزاعات، وفي مفاقمتها أو تخفيفها. إن هناك عوامل ثقافية في الصراعات السياسية. بل نستطيع أن نقول على وجه من الوجوه إن جميع العوامل الأخرى التي سبقت دراستها هي عوامل ثقافية. فالاعتقادات الخاصة بالقابليات الفردية وتنازع البقاء والوضع الجغرافي والطبقات والعروق والضغط الديموغرافي لا تقل أهمية عن العناصر المادية التي أصبحت هي

نفسها «ثقافية». فالبيئة الجغرافية إنما يكيّفها الإنسان إلا في بعض الصحارى أو بعض الغابات الأبكار. والعروق، تاريخية أكثر مما هي بيولوجية. وللديانات والاعتقادات تأثير في تزايد السكان. والسيكولوجيا هي دائماً سيكولوجيا بشر متصلين ببشر أُخَر في مجتمع ذي زمان ومكان. إن الشخصية متوقفة على الحق الذي يسنده الآخرون إلى الذات، وعلى الدور الذي تمثله الذات إزاء الآخرين: والحق والدور هما نقاط ارتباط الفرد بثقافة. والشعور الطبقي والاعتقادات المتصلة بصراع الطبقات تزيد هذا الصراع أو تنقصه. فالتقدم التكنيكي والثقافة، والطبقات والثقافة، مترابطة ترابطاً وثيقاً.

المؤسسات

للمجتمعات الإنسانية بنيان: فهي إلى عمارة أقرب منها إلى كومة من حجارة. والمؤسسات تحدد هندسة هذا البنيان. إن معجم روبير يعرّفها بأنها «جملة الأشكال أو البنى الأساسية في التنظيم الاجتماعي على نحو ما تقررها القوانين أو العادات في جماعة إنسانية». وبهذا المعنى يكون للمؤسسات أثر في الصراعات السياسية لا مراء فيه. فحتى أنظمة الزواج والأنظمة المدرسية وعلاقات الكياسة والآداب الاجتماعية لها أثر في هذا المضمار. حتى لقد حاول كثير من علماء الاجتماع أو المؤرخين المحافظين، أمثال لوبلي وفوستل دو كولانج أن يعللوا الحياة السياسية بالمؤسسات العائلية. والماركسيون يولون نظم التملك أهمية أساسية. وكذلك بعض الكتاب الغربيين الذين يعدون الملكية الخاصة أساس الديموقراطية. وواضح أخيراً أن للمؤسسات السياسية أي لتنظيم الحكم وبنيانه أثراً في نشوء الصراعات.

إنما المسألة أن نعرف هل التأثير السياسي الذي تحدثه هذه المؤسسات خاص بها أم هو مستعار من تأثير عوامل أخرى. أما الماركسيون فيرون الرأي الثاني. إنهم يذهبون إلى أن حالة القوى الإنتاجية، أي حالة أساليب التكنيك، تحدد طرز الإنتاج أي تحدد المؤسسات الخاصة بالإنتاج، ولا سيما التملك. وطرق الإنتاج هذه تحدد المؤسسات: العائلية، والجنسية، والدينية، والسياسية، إلخ. وهكذا يكون ثمة طبقتان من المؤسسات إن صح التعبير: طبقة المؤسسات الاجتماعية

الاقتصادية، الخاصة بطراز الإنتاج وما ينشأ عنه من علاقات بين الطبقات؛ وطبقة المؤسسات الأخرى. فهذه المؤسسات الأخرى إنما تولدها الأولى، وهذه وتلك إنما تولدها حالة القوى الإنتاجية. ولا شك في أن التأثيرات لا تتم في اتجاه واحد، فالطبقة العليا تعود فتؤثر في الطبقة الدنيا، أي أن البنيان الفوقي يؤثر في القاعدة، ولكن هذا التأثير ثانوي بالقياس إلى التأثير المباشر.

الواقع أن هذا المفهوم ضيق مسرف في الضيق. لسنا ننكر أن المؤسسات تتوقف على مستوى التطور التكنيكي، وأن المؤسسات الاجتماعية ـ الاقتصادية تتحكم بالمؤسسات الأخرى. ولكن ليس هناك أي تحديد صلب على أي درجة من هذه الدرجات، بل هناك تعيينات واسعة بعض السعة. إن كل مستوى من مستويات التطور تقابله أنواع عدة من المؤسسات الاجتماعية الاقتصادية الممكنة ـ أي من طرز الإنتاج والعلاقات بين الطبقات، على لغة الماركسيين. وكل نمط من أنماط المؤسسات الاجتماعية الاقتصادية تقابله أنواع عدة من المؤسسات الأخرى الممكنة (العائلية، والدينية، والسياسية، إلخ).

والماركسيون لا ينكرون تعدّد البنى الفوقية بالنسبة إلى القاعدة. ولكنهم يدَّعون أن هناك دائماً علاقة بين نوع البنيان الفوقي الذي يتحقق في الواقع وبين طبيعة الأساس. وسنناقش رأيهم هذا في ما بعد، حين نتكلم على العلاقات بين النظم السياسية وطرق الإنتاج. وحسبنا أن نقول هنا إن في هذا الرأي مغالات كثيرة. إن تحديد مستوى التكنيك للمؤسسات الاجتماعية الاقتصادية، وتحديد طراز الإنتاج للمؤسسات الأخرى ليس صارماً إلى هذا الحد. ربَّ مستوى واحد من التطور يولّد عدة نماذج من نظام الإنتاج، دون أن يرتبط نموذج واحد بعينه من نظام الإنتاج بنوع واحد بعينه من مستوى التطور. وربَّ نظام واحد من نظم الإنتاج يولّد أنواعاً متعددة جداً من المؤسسات الاجتماعية والمدرسية والثقافية والسياسية والدينية، دون أن يرتبط نموذج واحد بعينه من نماذج هذه المؤسسات بشكل واحد بعينه من أشكال نظم الإنتاج.

إن ما هنالك من فروق في النظم المدرسية بين أمريكا وإنكلترا وفرنسا وألمانيا لا يقابل فروقاً في طرائق الإنتاج، وكذلك الفروق بين النظام الرئاسي في الولايات

المتحدة الأمريكية، والنظام البرلماني في بريطانيا، ونظم الحكم في دول أوروبا الشمالية، ونظام الحكم في فرنسا أو إيطاليا. والاختلافات في السلوك الجنسي بين الكاثوليكيين والبروتستانت بالغرب لا تبدو مرتبطة بفروق في نظم الإنتاج ومستويات التكنيك. والفرق بين نظام الحزبين المرن في الولايات المتحدة ونظام الحزبين الصلب في بريطانيا العظمى وتعدّد الأحزاب المنظم في البلاد الاسكندينافية وتعدد الأحزاب الفوضوي في فرنسا، هذه الفروق لا تقوم على فروق في طرز الإنتاج وحالة القوى الإنتاجية. وفي وسعنا أن نكثر من ضرب الأمثلة على ذلك. إن للمؤسسات شيئاً من الاستقلال عن البنى الاجتماعية الاقتصادية. وهي، في حدود هذا الاستقلال، تؤثر في الصراعات السياسية، أصالة عن نفسها لا وكالة عن غيرها. إنها عوامل في الصراعات السياسية.

هي كذلك أولاً على نحو مباشر. فسوف نرى في ما بعد أن المؤسسات السياسية تعيّن الإطار الذي تجري ضمنه الكفاحات السياسية. والصورة والمضمون لا ينفصلان، لا في هذا المجال ولا في غيره. فالإطار الذي تنشأ فيه الصراعات يؤثر في هذه الصراعات، فيقوّيها أو يضعفها. ففي ظل النظام الديموقراطي مثلاً، حيث تتجلى الصراعات السياسية حرّة صريحة من خلال الانتخابات والمناقشات البرلمانية والصحافة، تقوى هذه الصراعات من جهة، لأن التحدث في الأمور وتكرار التحدث فيها يهب لها قوة؛ وتضعف من جهة أخرى لأنها تستطيع أن تفصح عن نفسها، فيكون لها ذلك بمثابة صمام الأمان. وعكس هذا يحدث في النظم الاستبدادية.

تقدم لنا نظم الأحزاب مثالاً جيداً على استقلال المؤسسات وتأثيرها في الصراعات السياسية. إن في الديموقراطيات الغربية نوعين من نظم الأحزاب، فأما نظام الحزبين (بريطانيا العظمى، الولايات المتحدة الأمريكية)، وأما نظام تعدد الأحزاب (القارة الأوروبية). والصراعات السياسية هنا تختلف عن الصراعات هناك. إن نظام الحزبين يزيل النزاعات الثانوية، ويجبر جميع الفئات المعارضة على التعبير عن نفسها في إطار معارضة رئيسية. أما نظام تعدد الأحزاب فيسهّل التعبير عن النزاعات الثانوية ويميل إلى تجزيء التعبير عن الصراعات الكبرى. ويستنتج الناس من هذا أن نظام تعدد الأحزاب يقلل سعة التعارضات، إذ يحلّها

إلى أجزاء عدّة، في حين أن نظام الحزبين يؤدي إلى طريقة «الكتلتين» أي إلى حد أقصى من التعارض. والحق أن الناس يخلطون بهذا بين الفروق في عدد النواب بالبرلمان وبين عمق الخلافات السياسية. والواقع أن آثار كل من نظام الحزبين ونظام تعدد الأحزاب تختلف عن هذا الاعتقاد الشائع كل الاختلاف.

إن الحزبين في البلاد الآخذة بنظام الحزبين، يميلان إلى التشابه. ومن السهل أن نرى العوالم التي تدفعهما إلى التقارب. لننظر مثلاً في بريطانياً التي تضم حزبين أساسيين وليس الحزب الليبرالي فيها شأن يذكر، ولنتساءل: ما هي الأصوات التي تكفل النصر في الإنتخابات لحزب المحافظين أو لحزب العمال؟ إنها ليست أصوات الأفراد المتعصبين الذين سيقترعون لهما، مهما يكن من أمر، لعدم وجود حزب أقرب إلى اليمين أو أقرب إلى اليسار: وإنما ستكفل لأحدهما النصر أصواتُ المليون أو المليونين من الإنكليز المعتدلين الذين يقعون سياسياً في الوسط، فتارة يقترعون للمحافظين وتارة للعمال. فمن أجل كسب أصوات هؤلاء يضطر الحزب المحافظ إلى تخفيف محافظته، ويضطر حزب العمال إلى تخفيف اشتراكيته، ويضطر الحزبان كلاهما إلى اصطناع لهجة هادئة واتخاذ مظهر مطمئن. ويضطر الحزبان كلاهما إلى تبني سياسات متجهة نحو الوسط، أي متشابهة تشابهاً عميقاً. هكذا تميل الصراعات السياسية إلى النقصان في نظام الحزبين. وهكذا تكون أسطورة «الكتلتين»، القوية في فرنسا، غير مطابقة للواقع.

والنتائج التي تحدث في نظام تعدد الأحزاب هي عكس هذه النتائج. إن كل حزب، في نظام تعدد الأحزاب، لا يستطيع أن يزيد عدد ممثليه إلا على حساب جيرانه الأقربين، فتراه يحاول أن يبرز الفروق التفصيلية التي تميزه عن أقرب خصومه إليه، بدلاً من أن يبرز ما بينه وبينهم من مشابهات عميقة. هكذا تقوى الصراعات ـ الصراعات الثانوية على الأقل ـ بين اتجاهات متقاربة. أما الصراعات الأساسية فلا تقوى، ولكنها لا تضعف أيضاً لضرورة الاعتدال كما في نظام الحزبين، وإنما هي تتخفّى: وهذا ما يضفي على الحياة السياسية شيئاً من طابع الاصطناع؛ وتجيء التحالفات بين الأحزاب، وهي ضرورية في نظام تعدد الأحزاب، فتلقي في الحياة السياسية مزيداً من الاضطراب لأن أحزاب الوسط تتحالف تارة مع اليمين وتارة مع اليسار، على أسلوب «الخفاش».

ونظام الحزبين ونظام تعدد الأحزاب هما نتيجة عوامل اجتماعية ـ اقتصادية إلى حد كبير: فالأحزاب تمثل طبقات أو فئات اجتماعية متنازعة. والتطور التاريخي، والظروف الخاصة بكل بلد، والعادات، أثر في هذا المجال: فصراع الطبقات والفئات الاجتماعية يجري من خلال هذه الأوضاع الثقافية. ولكن هناك عاملاً آخر يتدخل في الأمر، ولا شأن له إلا بالأسلوب والتشريع: ذلك هو نظام الانتخابات. وسوف نبيِّن في ما بعد كيف أن الانتخابات بالأكثرية على دورة واحدة من النوع الإنجلوسكسوني يتجه إلى نظام الحزبين، وكيف أن التمثيل النسبي أو الاقتراع على دورتين من النوع الفرنسي يميلان إلى نظام تعدد الأحزاب، وأن هذا التأثير يعرقل أو يعجل تأثير العوامل الاجتماعية ـ الاقتصادية والعوامل الثقافية. إن هذه العلاقات بين النظم الانتخابية ونظم الأحزاب تدل دلالة واضحة جداً على استقلال المؤسسات. فأسلوب معيَّن (هو نظام الانتخابات) يهب لمؤسسة معينة (هي نظام الأحزاب) شكلاً معيناً يؤثر بدوره في الصراعات السياسية فينميها أو يحدّها. وإذا لم يكن تأثير الأساليب بعيد المدى بالقياس إلى تأثير عوامل الصراع الأخرى، فإن تأثيره كبير في كثير من الأحوال.

هناك عامل رئيسي آخر هو عامل الاستمرار الاجتماعي. إن المؤسسات تبقى زمناً طويلاً بعد اختفاء العوامل التي كانت قد ولَّدتها. وبقاء هذه البنى يؤثر في الصراعات السياسية. فالحزب الراديكالي الاشتراكي الفرنسي، مثلاً، هو بقايا تاريخية. لقد كان منذ بضعة عقود من السنين يقابل واقعاً اجتماعياً، وكان يعبر عندئذٍ عن تعارض الليبراليين المتعصبين مع الليبراليين المعتدلين والمحافظين. والركائز الأساسية لهذا النزاع قد زالت الآن زوالاً كاملاً تقريباً. ومع ذلك لا يزال هناك تنظيمات راديكالية، ولا يزال هنالك شيء من الأيديولوجيا الراديكالية: فالمؤسسة الراديكالية ما زالت قائمة. وهكذا فإن البنى التي تبقى بعد زوال العوامل التي ولَّدتها تصبح هي نفسها من عوامل الصراعات السياسية. فالآن لا يوجد حزب راديكالي لوجود نزاعات سياسية، بل توجد نزاعات سياسية لوجود حزب راديكالي. فهناك إذن صراعات ليس لها إلا أساس تاريخي. إن المسافة بين تطور المؤسسات وتطور أسسها الاجتماعية يمكن أن تولِّد في بعض الأحيان نزاعات سياسية عنيفة. وإذا لم يتم إصلاح المؤسسات في حينه كان يمكن أن يولِّد الاستمرار الاجتماعي انفجارات ثورية.

إن بقاء المؤسسات زمناً طويلاً بعد زوال أسسها الاجتماعية الاقتصادية قد لعب في كثير من الأحيان دوراً سياسياً هاماً جداً. وأبرز مثال في هذا الصدد بقاء البنى الاجتماعية الرومانية، ولا سيما عن طريق الكنيسة، بعد الغزوات البربرية وسقوط الإمبراطورية الرومانية. لقد تطور الاقتصاد في هذا الاتجاه نفسه تقريباً من القرن الخامس إلى القرن العاشر في أوروبا الغربية، فرأينا أفول الصناعة والتجارة والتبادل والمدن، ورأينا تقهقراً إلى زراعة على الأسلوب القديم، ورأينا نشوء جماعات زراعية منطوية على نفسها مغلقة مسيَّجة. وهذا كله يميل إلى انحلال الدولة وتفتت السلطة ونشوء الإقطاعية. ومع ذلك شهدنا قيام محاولتين لإعادة المركزية: إحداهما في عهد أوائل ملوك الفرنجة، والثانية، خاصة، في مطلع القرن التاسع مع قيام امبراطورية شارلمان. والمحاولتان كلتاهما تسيران في عكس اتجاه التطور الاجتماعي الاقتصادي. لذلك كانتا عارضتين عابرتين. إلا أنهما دامتا زمناً رغم كل شيء، وكانت لهما نتائج باقيات. وقد نشأتا من مؤسسات وُرثت عن روما، وولَّدها خاصة تأثير طبقة من رجال الدين المثقفين الذين كانوا يملكون نظرات واسعة، ولم يكن لهم شأن بالبنى الاجتماعية ـ الاقتصادية التي سادت في عصرهم، فهم بقايا امبراطورية متطوّرة مركزية.

الأيديولوجيات ومذاهب القيم

إن كلمة أيديولوجيا التي نحتها دستوت دو تراسي سنة 1796، قد استعملها ماركس بمعنى آخر أصبح اليوم رائجاً: فالأيديولوجيات هي مذاهب الأفكار والآراء والاعتقادات. ويرى الماركسيون أن الأيديولوجيات تولِّدها الطبقات الاجتماعية، بل ليست الأيديولوجيات والطبقات الاجتماعية إلاّ وجهين متكاملين من واقع واحد. «إن البشر الذين يقيمون علاقات اجتماعية على حسب إنتاجهم المادي ينشئون أيضاً، هم أنفسهم، المبادئ والأفكار والشؤون الفكرية على حسب علاقاتهم الاجتماعية». كذلك كتب ماركس في كتابه «بؤس الفلسفة» (1847) وقد استعمل كلمة أيديولوجيا بعد ذلك كثيراً، واتخذها عنواناً للمجلدات الثلاثة من كتابه «الأيديولوجيا الألمانية». فالأيديولوجيات، في هذا الكتاب، هي مذاهب الأفكار والتصورات التي تتجه إلى تسويغ الأوضاع الطبقية. وقد وسَّع ماركس هذا

التعريف بعد ذلك، وجعل البنيانات الفوقية الأيديولوجية تشمل أيضاً جميع الأعمال الثقافية: الحق والأخلاق واللغة وسائر ما ينتجه العقل والشعور. ولكنه لم يبدل الفكرة الأساسية وهي أن الأيديولوجيات تمثل البنى الطبقية وتميل إلى تغطيتها تمويهاً.

الحق أن هذه النظرية تصف، إلى حد ما، أوضاع العصر الذي كتب فيه ماركس آراءه. فلقد كانت الأيديولوجيات في ذلك العصر تقابل طبقات اجتماعية بوجه خاص، كالأحزاب السياسية سواء بسواء. فالنزاعات بين الأيديولوجيا المحافظة والأيديولوجيا الليبرالية منذ الثورة الفرنسية إنما تمثل، بوضوح، النزاع بين الأرستقراطية التي تملك الأرض وبين البورجوازية التي تعمل في الصناعة والتجارة وأعمال البنوك والأعمال الفكرية. ثم جاءت الأيديولوجيا الاشتراكية تعبّر عن حاجات ورغبات وصبوات طبقة اجتماعية جديدة نشأت عن انتشار الصناعة هي طبقة البروليتاريا. وحتى الأيديولوجيات غير السياسية كانت تتخذها طبقةٌ سلاحاً ضد طبقة أخرى في هذه الصراعات. فيجب أن نضع جملة ماركس الشهيرة التي تقول «الدين أفيون الشعوب» في موضعها من هذه الملابسات التاريخية. لقد كان دو فالو يرى هذا الرأي نفسه في حقيقة الأمر، في عهد الجمهورية الثانية، حين كان ينظم التعليم الديني ليؤمن النظام الاجتماعي ويحميه من الاشتراكية.

على أن النظرية الماركسية قد غالت في ربط الأيديولوجيات بالطبقات الاجتماعية، حتى في ذلك العصر. ما من شك في أن الأيديولوجيات، ولا سيما الأيديولوجيات السياسية، تصور الأوضاع الطبقية. ولكن عناصر أخرى كثيرة، غير الطبقات، تؤثر في نشوء الأيديولوجيات. فبعض الأيديولوجيات التي تتناول المركزية والبوروقراطية مثلاً، تعبر عن نزاعات بين الرؤساء والجمهور، بين الحاكمين والمحكومين، في داخل طبقة واحدة. والأيديولوجيات القومية تعبر أحياناً عن حاجات مشتركة بين جميع طبقات البلد الذي تسلط عليه بلد آخر. والأيديولوجيات التي تدعو إلى اللامركزية تقابل في كثير من الأحيان تطلعات الريف إلى التحرّر من وصاية العاصمة. وأن نعدَّ الدين «أفيوناً للشعوب» فحسب، حتى ولو صدق أن الدين يقوم بهذا الدور أيضاً، ففي ذلك تجاهل لواقع لا شك فيه هو أن التطلع الديني موجود بصرف النظر عن نزاعات الطبقات. وكذلك

العقائد الأدبية والفنية والفلسفية لها وجودها الخاص، بغض النظر عن الأوضاع الطبقية التي قد تكون هذه المذاهب تغطية لها في بعض الأحيان.

ثم إن قولنا إن الأيديولوجيات والاعتقادات تمثل القوى الاجتماعية لا يعني أن المفكرين والفلاسفة وبناة المذاهب و«صانعي» الأيديولوجيات ليس لهم أثر كبير في إنشائها. لو لم يوجد ماركس لوجدت أيديولوجية اشتراكية على كل حال، ولكن هذه الأيديولوجية الاشتراكية لا يكون لها عندئذٍ نفس المحتوى الماركسي، وقد لا يكون لها نفس ما كان لاشتراكية ماركس من قوة النفاذ والانتشار. إن تزاوج العوامل الاجتماعية والخلق الفردي لا يختلف في الأيديولوجيات عنه في الفن و«الموضة» والابتكار عامة. فخالق الأفكار والأشكال والمخترعات، إنما يعمل بتأثير حاجة اجتماعية من جهة، كما أن مصير الأثر الذي خلقه متوقف على استقبال المجتمع له من جهة أخرى، ولكن بين هذا وذاك يتدخل ما يملكه الفرد من تلك القدرة العجيبة على الخلق. إن مونتسكيو وآدم سميث وكارل ماركس هم، كفكتور هوغو، أصداء مدوِّية، ترجِّع صيحات العصر. إنهم أدوات القوى الاجتماعية وأجهزتها إن صحّ التعبير. فالعقائد التي ينشئونها، والمذاهب التي يبنونها، لا تنبع من عقولهم بتولّد ذاتي، بل إن عناصر هذه المذاهب مستمدة من المجتمع الذي تعبر هي عن حاجاته.

لكن صُنَّاع العقائد ليسوا أدوات مسجِّلة فحسب. إن المجتمع يقدم لهم الحجارة، وهم بهذه الحجارة يشيدون مباني. إن وظيفتهم هي وظيفة المعمار. فلعبقريتهم الشخصية، ولقدرتهم على التركيب خاصة، أثر كبير جداً. إن كثيراً من الأيديولوجيات تشكو من أنها لم تجد مفكراً من طراز رفيع يعرف كيف ينسِّق عناصرها المتفرقة فيشيد بنياناً مرصوصاً، وينشئ مذهباً متماسك الأجزاء تماسكاً قوياً. إن الفاشستية أو الديموقراطية المسيحية، مثلاً، تفتقر إلى رجل ككارل ماركس. وهذا ما عرقل نموّهما. إن نجاح الأيديولوجيات المحافظة في فرنسا بين 1900 و1940 قد استفاد كثيراً من القوة الفكرية التي ملكها رجل كشارل موراس. ولا تقل قوة التعبير شأناً عن القدرة على التركيب. إن كثيراً من الأيديولوجيات قد أضعفها افتقارها إلى كاتب عبقري يعبر عنها في صور أخّاذة.

تلعب الأيديولوجيات دورين رئيسيين في نشوء الصراعات السياسية. فهي أولاً تنسق التعارضات الجزئية وتمذهبها وتدخلها في إطار نزاع كلي. وهي ثانياً تهب لهذا النزاع الكلي طابع إنكار يتناول القيم فيؤدي ذلك إلى التزام أعمق وأشمل. إن دراسات سبر الرأي العام التي تمت في فرنسا وفي غيرها تدل على أن هناك عناصر خمسة رئيسية تؤثر في اختيارات المواطنين واتجاهاتهم:

1 ـ مستوى المعيشة، كون الشخص يعمل بالأجرة، أو كونه غير ذلك، الانتماء الاجتماعي بوجه عام.

2 ـ العمر، والجنس بدرجة أقل.

3 ـ مستوى التعليم.

4 ـ الدين.

5 ـ مناصرة حزب سياسي معين.

واضح أن العوامل الثلاثة الأخيرة أيديولوجية: فالأحزاب السياسية تقوم على أيديولوجيات سياسية ترتبط بالعقائد الدينية كثيراً أو قليلاً، ومستوى التعليم يحدد مستوى فهم هذه وتلك.

والأيديولوجيات إذ تحقق تكامل أوجه السلوك الجزئية في تصور كلي للسياسة، تؤثر في هذا السلوك. وتكون قوة هذا التأثير على قدر ما تكون الأيديولوجيا أكثر غنى وأشد وضوحاً وأدق إحكاماً، وعلى قدر ما يعرفها المواطن معرفة أتم وينتمي إليها انتماء أكمل. إن مفهوم الوعي السياسي يوضح هذا الدور الذي تقوم به الأيديولوجيات توضيحاً كافياً. إن كل موقف سياسي جزئي هو، في آن واحد، رد على وضع معين ظهر في الحياة الاجتماعية، وثمرة نظرة كلية إلى السلطة وعلاقاتها بالمواطنين والنزاعات التي تقوم حولها، وهذه النظرة الكلية هي بعينها الوعي السياسي. فكلما كان الوعي السياسي نامياً، وكلما كان تأثيره كبيراً، كان كل موقف من المواقف نابعاً من النظرة الكلية لا من تفاصيل الوضع الجزئي الخاص. وهذا الوعي السياسي يتألف من عناصر كثيرة: التربية والبيئة والتجربة، إلخ. وتحتل الأيديولوجيا بين هذه العناصر منزلة الصدارة على وجه العموم. إن الأيديولوجيات تنمي الوعي السياسي أولاً لدى المواطنين.

وهي تحدد ثانياً نظم القيم. إن كل مجتمع يقوم على تعريفات للخير والشر، والعدل والظلم، أي على نظم تقييمية. وهذه التعريفات هي نفسها اعتقادات، لأن معاني الخير والشر، والعدل والظلم، ليست مستمدّة من التجربة، بل من إيمان إرادي. فهي إذاً أيديولوجية بطبيعتها نفسها. ونحن نرى فعلاً أن جميع الأيديولوجيات نظم تقييمية على نحو من الأنحاء، حتى الأيديولوجيات التي تحرص على أن تكون موضوعية. صحيح أن الحوادث الاجتماعية والفعاليات الاجتماعية لا تُقيَّم جميعها. ولكن كثيراً منها يقيَّم. ويكون هذا التقييم أعم وأعمق في بعض الميادين منه في ميادين أخرى: ولا سيما في الميدان الديني والميدان الجنسي والميدان السياسي. بل إن الصراعات السياسية تزداد قوة حين تنتقل من مستوى الفائدة والضرر، ومن مستوى اللذة والألم، إلى مستوى العدل والظلم وإلى مستوى الخير والشر، وتصبح بذلك جازمة قاطعة. هكذا تميل الأيديولوجيات إلى تقوية النزاعات.

قد تخفف الأيديولوجيات هذه النزاعات أيضاً. فلئن كانت كل طبقة أو كل فئة اجتماعية تصنع لنفسها أيديولوجيتها الخاصة في الكفاح السياسي، فإن السلطة تضع لنفسها أيديولوجيتها الخاصة أيضاً، محاولة تخفيف النزاعات وتحقيق التكامل. وفكرة المشروعية، وهي هامة جداً في تقليل الصراعات، لا تستند هي أيضاً إلا إلى مجموعة من الاعتقادات، أي على أيديولوجيا. إن أعضاء المجتمع الواحد يشتركون في مجموعة من التصورات المشتركة والأحكام التقييمية، تتداخل مع الأيديولوجيات الخاصة المتعارضة التي تنتمي إليها جماعات مختلفة متنازعة. إن فكرة الثقافة أو الحضارة توضح هذا الوجه من وجوه المشكلة توضيحاً كبيراً.

الحضارات

يطلق علماء الاجتماع اسم الحضارة أو الثقافة على جملة أنواع التكنيك والمؤسسات والسلوك وطرز المعيشة والعادات والتصورات المشتركة والاعتقادات والقيم، التي تميز مجتمعاً معيناً. إن في إمكان الباحث أن يدرس كل عنصر من هذه العناصر دراسة مقارنة في مجتمعات مختلفة: فيصفها في البلاد المتقدمة والبلاد المتخلفة، في الأنظمة الرأسمالية والأنظمة الاشتراكية، في الدول

الاستبدادية والدول الأوتوقراطية، إلخ. ولكن هذه العناصر العامة يتركّب بعضها مع بعض في صورة خاصة؛ وكل صورة مركبة عيانية، ذات زمان معين ومكان معين، تشكل حضارة معينة. ويقوم معنى الحضارة إذن على فكرتين أساسيتين هما: التاريخ والأمة. أولاً لأن كل حضارة هي ثمرة التاريخ، فالتاريخ يحمل إلى الحاضر ثقل الماضي؛ وثانياً لأن الأمم الآن هي المجموعات الحضارية المحددة، إلا بالنسبة إلى المجتمعات المتخلّفة.

يمكن أن نقول، على وجه الإجمال، إن جميع الشعوب تتبع خطاً تاريخياً واحداً. وبهذا المعنى يستطيع عالم الاجتماع أن يدرس التطور من الإقطاعية الى الرأسمالية، وأن يدرس مختلف المراحل التي تمر بها الرأسمالية، إلخ، كما يستطيع عالم البيولوجيا أن يصف مختلف مراحل الطفولة والمراهقة والرشد والكهولة لدى الإنسان. ولكن الشيء الذي يكوِّن شخصية كل إنسان، ويصنع فرديته، هو الملابسات الخاصة التي يجري فيها هذا التطور العام. وكذلك فإن ما يصنع الأمم والمدنيات هو فردية التطور التاريخي الذي تمّ لشعب من الشعوب أو لمجموعة من الشعوب. وهذه الفردية تنشأ أولاً عن الأحداث الخاصة التي وقعت لها، فكان كل منها اندفاعة تستمر بعد ذلك مؤثرة في التطور الاجتماعي المشترك. وتنشأ ثانياً عن كون هذا العنصر أو ذاك من عناصر هذا التطور قد نشأ هنا قبل نشوئه هناك أو بعده، بسبب الظروف الطبيعية وبسبب ردود الناس الخاصة.

إن ظهور مختلف عناصر التطور العامة، ونمو مختلف هذه العناصر، يختلف ترتيبهما من بلد إلى بلد ومن حضارة إلى حضارة. وهكذا نرى التطور الاجتماعي الاقتصادي العام الواحد يتخذ في كل بلد من البلاد وجهاً خاصاً، وهذه الفردية تؤثر هي نفسها في تتمة التطور. مثال ذلك أن الانتقال من الاقتصاد الإقطاعي المغلق إلى نظام اقتصادي أكثر انفتاحاً هو ظاهرة عامة أملتها عوامل اجتماعية مشتركة بين جميع بلاد أوروبا. لكن الأوضاع والظروف جعلته يولِّد في فرنسا نظاماً ملكياً مطلقاً مركزياً، وجعلته يولِّد في شمال إيطاليا وفي ألمانيا وفي البلاد الواطئة نظم إمارات أو جمهوريات مدن، وجعلته يولد في بريطانا العظمى نموَّ حقوق البرلمان. وهذه المؤسسات المختلفة قد سيَّرت التطور التالي في اتجاهات مختلفة، كما نشأت هي نفسها عن فروق قومية سابقة.

إن حدود الحضارات تطابق حدود الأمم تقريباً، إلا في المجتمعات القليلة النمو من ناحية التكنيك، هذه المجتمعات التي درسها علماء الأقوام فرأوا قبائل وشعوباً صغيرة تشكل الأطر الحضارية الأساسية. ومع ذلك نرى الحضارة تميل هناك أيضاً إلى أن تصبح قومية. وثمة أمم حديثة، لا تقابل حضارة وحيدة، ولكنها المحل الهندسي لعدة حضارات: مثال ذلك سويسرا التي تتجاور فيها حضارات جرمانية وحضارة فرنسية. ولكن هذا التجاور نفسه بين عدة حضارات يحدد مجموعة حضارية أصيلة. وأخيراً فكثيراً ما تنتمي عدة أمم متجاورة إلى مجموعة حضارية واحدة يطلق عليها اسم «المدنية»: هكذا نتكلم عن مدنية أوروبية، أو عن مدنية غربية، أو عن مدنية أمريكية لاتينية، أو عن مدنية آسيوية، إلخ. وتظل الفروق كبيرة بين الحضارات القومية في داخل مدنية واحدة. صحيح أن الحضارات الحديثة تتجه إلى تجاوز الإطار القومي، ولكن الإطار القومي يبقى أساسياً في الوقت الحاضر. ويمكن إذاً أن نوحِّد عملياً بين الحضارات والأمم، من حيث هي عوامل صراعات سياسية.

نعم ليست الأمم حضارات فحسب. فالظاهرة القومية معقّدة جداً. وفيها تتمازج عناصر كثيرة. ويمكن أن نعرِّفها تعريفات مختلفة باختلاف إلحاحنا على هذا العنصر أو ذاك من تلك العناصر. فبعض الباحثين يعرِّف الأمة على أساس التربة والإطار الجغرافي وتأثيره في البشر: فنظرية الحدود الطبيعية ونظرية المناخات مشتقتان من هذه النظرة. وبعض آخر، مثل فيخته، يعرفون الأمة باللغة أساس التواصل الذي يهب لجماعة من الجماعات تلاحمها العميق. وبعض آخر أيضاً يعرفون الأمة بالعرق. وأمام هذه النظرات «المادية»، هناك نظرات «روحية». فبعضهم يعرف الأمة بعقيدة أو أيديولوجيا تحملها الأمة إلى العالم وتنشرها فيه. هكذا يتحدث كثير من المسلمين عن «أمة عربية» تضم جميع المسلمين. وكثير من الفرنسيين الليبراليين يميلون إلى تعريف فرنسا بأنها «وطن حقوق الإنسان»، ويقولون إن فرنسا لن تكون فرنسا وإنها ستجحد نفسها إذا هي انقطعت عن الدفاع عن حقوق الإنسان وعن إعلاء شأنها. وبعضهم أيضاً يعرف الامة على أساس إرادة الحياة المشتركة، على أساس وحدة المصير.

ويظل التعريف القائم على أساس الحضارة أعمّ التعاريف وأصدقها. وهو لا

ينفي التعاريف السابقة بل يمتصها إذ يصححها. فالحضارة إنما تتميز بالنسب والأشكال التي يتخذها في مجتمع معيَّن كل عنصر من عناصر الواقع الاجتماعي. وهذا يصدق تماماً على الأمة ومختلف العناصر المكوِّنة التي أحصيناها. فالأمة على هذا الأساس إنما هي ثمرة التاريخ. فكما أن الفرد يُعرَّف بتاريخه، وهذا ما أوضحه التحليل النفسي، وكما أن الفرد في كل لحظة من لحظاته هو ما كان وأكثر مما يظن أنه كان، كذلك تعرَّف الأمة بتاريخها، بتاريخها المتخيَّل وتاريخها الموضوعي على السواء. فكما أن الإنسان يعيد بناء ماضيه في كل لحظة، فيختار بعض الوقائع وينسى بعضها الآخر، ويضخم بعض النسب الواقعية ويقلل بعضها الآخر، فكذلك تلفق الشعوب لنفسها تاريخاً اصطناعياً يؤثر في تصرفاتها وفي مؤسساتها تأثيراً عميقاً. إن البلاد التي ناضلت في سبيل استقلالها في القرن التاسع عشر والقرن العشرين قد بدأت ببعث تاريخها، وبتخيل تاريخها في أحيان كثيرة، وهي إذ فعلت ذلك قد أقامت أسس الفكرة القومية.

لكن الأمة أكثر من إطار حضاري بكثير. إنها أيضاً الجماعة نفسها، إنها المجتمع الكلي يعيشه أعضاؤه ويتخيلونه. إنها في ذاتها نظام قيم يكون موضع اتفاق عام، ويتعارض مع نظم القيم لمختلف الأيديولوجيات المتنازعة. هكذا يصف بعضهم الحياة السياسية على أنها صراع بين «الشعور القومي» و«المشاعر الحزبية». والواقع أن هذا التعارض ليس إلا التعارض بين التكامل والصراع، بين هذين الوجهين للسياسة التي تشبه جانوس ذا الوجهين. فالأمة، ونظام القيم القومي، والاتفاق الذي ينشأ حوله، هي عناصر تكامل سياسي. ولكنها في كثير من الأحيان أيضاً تغطيات تمويهية يستعملها الخصوم المتصارعون إخفاء لأهدافهم الخاصة وراء مصالح عامة مزعومة. فيرمون الآخرين، في معركة الدعايات، بالشعور الحزبي، ويخصون أنفسهم بالشعور القومي.

للأمة إذاً نوعان من التأثير في الصراعات السياسية؛ فهي تؤثر كنظام قيم، وهي تؤثر كإطار حضاري. فأما من حيث هي نظام قيم، فهي تميل في آن واحد إلى تضييق الصراعات بإيجاد اتفاق قومي (وظيفة تكامل) وإلى التعبير عنها بإخفاء مصالح حزبية أو طبقية وراء أيديولوجيا (وظيفة تمويه) وهي من هذه الناحية كثيراً ما تستعمل اليوم في إخفاء الصراعات الطبقية. فنراها، في مقابل الشعار الماركسي

القائل «يا عمال العالم اتحدوا» ترفع الشعار المحافظ القائل «أيها المضطهِدون والمضطهَدون في البلد الواحد اتحدوا». أما في الأصل فقد أتاح مفهوم الأمة إقامة تعارض بين مجموع المواطنين وبين الأرستقراطيين أو الملك، كمصدر للسلطة: فكانت الدلالة الأولى لمفهوم الأمة دلالة ثورية. وفي أثناء القرن التاسع عشر كله كانت الدعوة القومية أيديولوجية يسارية قبل أن يستخدمها بعدئذٍ المحافظون الذين لم يعنوا بها كثيراً إلى ذلك الحين. كانت الأمة في سنة 1793 علامة تحالف أنصار الثورة؛ أما الآن فيستخدمها أعقاب نازحي غوبلنتز.

فالأيديولوجية القومية لم يتغير معناها فحسب، بل تضاءلت أهميتها أيضاً. إن فكرة الأمة لا تلعب اليوم دوراً أساسياً في الصراعات السياسية إلا حين تكون الأمة مهددة في وجودها نفسه. ذلك ما يحدث عند وقوع حرب أو عند خطر وقوع حرب. وذلك ما يحدث أيضاً في البلاد التي تنال استقلالها القومي أو التي نالت استقلالها القومي حديثاً. ففي هذه الحالة تسترد الدعوة القومية معناها الثوري. وفي مثل هذه الظروف الاستثنائية يميل الإجماع القومي إلى وقف الصراعات الداخلية، وخلق صراع مع الأمم الأخرى، متبعاً في ذلك طريقاً مشتركة بين كافة الجماعات الإنسانية، فإن جماعة من الجماعات، متى وُجدت أمام عدو يضطهدها أو يهدّدها، مالت بطبيعة الحال إلى رص صفوفها وتعزيز هجومها الخارجي.

معروف أن هذه الآلية تُستعمل في النزاعات السياسية الداخلية: فالتلويح بخطر العدو، صادقاً أو ملفقاً، وسيلة من وسائل التمويه الكلاسيكية.

مهما يكن من أمر فإن الأمة تظل تؤثر في الصراعات السياسية من حيث هي إطار حضاري. وسنضرب على ذلك مثالين فحسب. أما المثال الأول فهو مثال «الاتجاه إلى الليبرالية» في الديموقراطيات الشعبية. إن الاتجاه إلى الليبرالية هو على وجه العموم ثمرة التطور الاقتصادي وعلو مستوى المعيشة اللذان يقللان التوترات وفقاً للصورة التي رسمناها منذ قليل. فيجب إذاً تكوّن قوة هذا الاتجاه في بلد من البلدان على قدر حظ هذا البلد من التصنيع وعلى قدر ما يكون جهازه الإنتاجي حديثاً. وهذا واضح «على وجه الإجمال» في الاختلاف بين شيوعية البلاد المتطورة (الاتحاد السوفياتي، والديموقراطيات الشعبية في أوروبا) وشيوعية البلاد

المتخلفة (الصين وألبانيا)، فالأولى أكثر ليبرالية والثانية أشد تعصباً. أما «على وجه التفصيل» فالتوازي بين درجة النمو والاتجاه إلى الليبرالية ليس مطلقاً. وذلك ما نلاحظه في بولونيا وفي يوغوسلافيا خاصة. فالاتجاه إلى الليبرالية في هذين البلدين أقوى منه في الاتحاد السوفياتي، رغم أنهما دون الاتحاد السوفياتي في النمو الاقتصادي والتصنيع. وإنما يرجع هذا إلى عوامل قومية. فإن بولونيا ويوغوسلافيا بلدان عريقان في الكفاح من أجل الحرية، ولعل هذا هو الذي يقوي حب الحرية لدى السكان. ثم إن رجال السياسة هناك قد تربّى قسم كبير منهم في الجامعات الغربية، وفي الجامعة الفرنسية خاصة، فتأثر بالاتجاه الليبرالي. وأما المثال الثاني على تأثير الثقافات القومية في الصراعات السياسية فهو مثال نشوء الأنظمة الحزبية بأوروبا في القرن التاسع عشر والقرن العشرين. فعلى نسيج عام واحد مشترك بين جميع هذه البلاد طرَّزت العوامل الخاصة أشكالاً مختلفة في كل منها، كما سنرى في ما بعد.

لكن تأثير الثقافات القومية يظل ثانوياً إذا قيس بتأثير العوامل الاجتماعية الاقتصادية. إن الثقافات القومية لا تؤثر كمحركات بل كمعجِّلات أو كابحات. ففي بولونيا ويوغوسلافيا مثلاً تعجِّل العواملُ القومية الاتجاه إلى الليبرالية بالنسبة إلى مرحلة التطور الاقتصادي فتجعل هذه الليبرالية تسبق ذلك التطور. وفي ألمانيا كبحت العوامل القومية تطور البلاد نحو الديموقراطية الغربية، في القرن التاسع عشر وفي بداية القرن العشرين، رغم أن مستوى النظام الرأسمالي كان ينبغي أن يؤدي إليها قبل الحرب العالمية الثانية بكثير. وفي فرنسا عجَّلت العوامل القومية هذه الحركة نحو الديموقراطية الليبرالية في القرن التاسع عشر. ونقول على وجه أعمَّ إن الثقافات القومية تحدد شكل الكفاح السياسي أكثر مما تحدد طبيعة الصراعات. وهنا نصل إلى معالجة نوع جديد من المسائل.

* * *

القسم الثاني

أشكال الكفاح

تتوقف أشكال الكفاح السياسي أيضاً على عناصر بيولوجية، ونفسية، وديموغرافية، وجغرافية، واجتماعية ـ اقتصادية، وثقافية، كوجود الصراعات التي تشكل هذا الكفاح سواء بسواء. كل صراع فهو ينشأ في إطار معيَّن ويعبر عن نفسه على صورة معينة، والعوامل التي تولّده تؤثر في شكل هذا الصراع وهذه الصورة من التعبير. وحين ندرس أشكال الكفاح السياسي لا نشوء الصراعات، فإن الأشياء التي نصب عليها الملاحظة لا تتغير، وإنما تتحرك النقطة التي نلاحظها منها. فالعناصر الثقافية هي الآن في مركز الملاحظة. فأشكال الكفاح السياسي إنما تكوّنها المؤسسات والأيديولوجيات ومذاهب التقييم والتصورات المشتركة. إن في وسعنا أن نميز بين الملابسات الثقافية الكلية التي تتألف من امتزاج جميع هذه العناصر في إطار أمة أو مدنية، وبين عناصر تتعلق مباشرة بالسلطة وبالصراعات التي تقوم حولها، وهي أقرب إلى السياسة بمعنى الكلمة.

إن الصراعات تنشأ في داخل أطر معينة تسمى بالأنظمة السياسية: الديموقراطية الغربية، الديكتاتورية، النظام الملكي التقليدي، إلخ. وفي هذه الأطر تتجابه منظَّمات كفاحية هي أنواع من الجيوش السياسية: أحزاب وجماعات ضغط في الدرجة الأولى. وهذه المنظمات تستعمل وسائل عدة في العمل بغية الحصول على النصر: المال، العدد، التنظيم الجماعي، الدعاية. ونضالها يجري وفقاً لاستراتيجيات معينة تلعب دوراً أساسياً على الدوام. فالأنظمة السياسية، والأحزاب وجماعات الضغط، ووسائل النضال، والإستراتيجيات، تلك هي أشكال الكفاح السياسي. وحين نحرك الآن نقطة الملاحظة فإنما نحن نركزها على السياسة تركيزاً

أوضح. لقد وصفنا حتى الآن عوامل الصراعات وعالجنا العلاقات بين السياسة والجوانب الأخرى من الحياة الاجتماعية. أما الآن فسنعالج السياسة نفسها، والمؤسسات التي تتعلق بها مباشرة.

* * *

الفصل الأول

أطر الكفاح

تتألف أطر الكفاح السياسي أولاً من مجموعة المؤسسات والعادات والتقاليد والعقليات والاعتقادات والتصورات المشتركة ومذاهب التقييم، في المجتمع الذي يجري فيه هذا الكفاح. فكل شعب من الشعوب وكل بلد من البلاد، وكل مدنية من المدنيات تضفي على صراعات الطبقات، وعلى النزاعات الفردية، وعلى مقاومة السلطة، سحنة خاصة. ولا يمكن أن نفصل السياسة عن هذه الملابسات الثقافية الكلية إلا ونفقرها. وتتألف أطر الكفاح السياسي ثانياً من مؤسسات ذات طبيعة خاصة تسمى الأنظمة السياسية. إن السلطة في كل مجتمع معقد، هي سلطة منظمة، وما الأنظمة السياسية إلا أنواع مختلفة من تنظيم هذه السلطة. وهي تنشأ عن مؤسسات صورية رسمية تقررها الدساتير والقوانين والنصوص التشريعية عامة، وفي الوقت نفسه عن مؤسسات واقعية هي عادات وتقاليد وأعراف ومعاملات.

الأنظمة السياسية المختلفة

كل تصنيف للأنظمة السياسية فهو يستند إلى مذهب في التقييم، على نحو ضمني أو غير ضمني. فالتصانيف التي جاء بها أرسطو وأفلاطون تشير إلى مزايا الأنظمة المختلطة. والتصنيف الذي قال به مونتسكيو يحمل هذه الدلالة نفسها، ولكن نظرته إلى النظام «المختلط» تختلف عن نظرتهما. والتصنيف الغربي الذي يميز بين الأنظمة الديموقراطية والأنظمة الديكتاتورية يهدف إلى تسويغ الأنظمة الديموقراطية وتسفيه الأنظمة الدكتاتورية، ذلك أن كلمة الديكتاتورية تشتمل في

اللغة الجارية الآن على معنى القدح كما أن كلمة الديموقراطية تشتمل على معنى المدح. والتفريق الشيوعي بين الأنظمة الرأسمالية والأنظمة الاشتراكية يتضمن هذه الدلالة نفسها. «فالرأسمالية» في المصطلحات الماركسية شيء رديء، والشيوعية شيء حسن. وسنحاول أن نتجاوز هذه التصنيفات الذاتية، وأن نبحث عن تصنيف أقرب إلى الموضوعية، يوضح ما بين الأنظمة السياسية من وجوه الشبه ووجوه الاختلاف، لا سيما من ناحية أنها أطر للكفاح السياسي. والطريقة التاريخية هي هنا أفضل الطرق، لأن جميع التصنيفات الراهنة مستوحاة من التصنيفات القديمة كثيراً أو قليلاً.

ظل الباحثون حتى نهاية القرن التاسع عشر يعتمدون على تصنيف للأنظمة السياسية موروث عن الإغريق، وهو التصنيف الذي يقسم الأنظمة السياسية إلى ثلاثة: النظام المونارشي، والنظام الأوليغارشي، والنظام الديموقراطي: فالنظام المونارشي هو حكم الفرد الواحد، والنظام الأوليغارشي هو حكم عدد من الأفراد، والنظام الديمقراطي هو حكم الجميع. إن هذه التعريفات البسيطة تقوم على تصنيف طبقي، ولكنها في الوقت نفسه تصف أنظمة الحكم التي كانت قائمة في العصور القديمة الهيلينية. وأول صياغة دقيقة لهذا التمييز إنما نجدها عند هيرودوت، ولعل تاريخها يرجع إلى منتصف القرن الخامس قبل ميلاد المسيح. ولكن يلوح أنها ثمرة تقاليد سابقة. ومنذ ذلك الحين كانوا يفرقون في كل نظام من أنظمة الحكم بين صورته السليمة الصحيحة، وبين أشكاله «المنحرفة». وقد وضع أرسطو بعد ذلك جدولاً شهيراً، يفرق فيه بين الطغيان والأوليغارشية والديموقراطية، وهي أشكال فاسدة من أشكال الحكم، وبين المونارشية والأرستقراطية والتيموقراطية ـ أو الديموقراطية المقيدة ـ وهي أشكال سليمة من أشكال الحكم. وقبل أرسطو عبَّر أفلاطون عن آراء مماثلة، مضيفاً إلى ذلك قوله إن أنواع الحكم المختلفة يتعاقب بعضها وراء بعض على سنة العود الأبدي.

ظل هذه التصنيف الثلاثي «المونارشية، والأرستقراطية، والديموقرطية» يسيطر على الفكر السياسي حتى مونتسكيو وبعده. فكان كل كاتب كبير يغنيه ببعض التفاصيل دون أن يمس جوهره. وقد طبق بودان هذا التصنيف على أشكال الدولة من جهة وعلى أشكال الحكومة من جهة أخرى، فأتاح له هذا أن يفرق بين

تزاوجات غريبة لكنها شائقة في كثير من الأحيان. فالدولة المونارشية مثلاً، وهي الدولة التي تكون فيها «السيادة» بين يدي ملك، يمكن أن تكون لها حكومة ديموقراطية، إذا كان جميع المواطنين على السواء يملكون الوصول إلى الوظائف العامة، ويمكن أن يكون لها حكومة أرستقراطية إذا كانت الوظائف العامة، مقصورة فيها على النبلاء والأغنياء. فالنظام الإمبراطوري الروماني هو حكومة مونارشية في دولة ديموقراطية، لأن الحكم فيه يقوم على أساس شعبي. وهذا التعريف الأخير يصدق على الحكم البونابرتي وعلى بعض أنظمة الحكم الدكتاتوري الحديث. إن هذا التصنيف الذي جاء به بودان تصنيف شائق. وهو يمتاز بأنه يبيِّن التناقض الممكن بين مذاهب التقييم التي تقوم على أساسها الدولة (وهي ما يسميه بودان «السيادة») وبين أسلوب إدارة السلطة.

قد يبدو في الظاهر أن مونتسكيو يبتعد أولاً عن التصنيف التقليدي، لأنه يقول: «هناك ثلاثة أنواع من الحكومات: الحكومة الجمهورية، والحكومية الملكية، والحكومة الاستبدادية». ولكن مونتسكيو لا يلبث أن يميز في الحكومة الجمهورية بين الديموقراطية والأرستقراطية، وهو هنا يعود إلى التفريق القديم الذي قال به هيرودوت، وإلى فكرة الأشكال السليمة والأشكال الفاسدة (فالحكم الاستبدادي هو صورة فاسدة للحكم المونارشي). والتقريب بين الديموقراطية والأرستقراطية تقريب خصب، حتى لقد برّره القرن التاسع عشر بل والقرن العشرون، حيث يصعب التمييز بين الديموقراطية والأرستقراطية لما للانتخاب المقيد من شأن كبير، ولما للأوليغارشيات من دور في الأنظمة القائمة على الانتخاب العام. فكذلك يفرق عالم الاجتماع الحديث بين الأوليغارشية والديكتاتورية تفريقاً أساسياً، على نحو ما أدرك ذلك مونتسكيو.

ولا يزال علماء الحقوق المعاصرون يستوحون ذلك التصنيف، لا في تصوره لثلاثة أشكال من الحكم، بل في نظريته التي تفصل بين السلطات. فهم يصنفون الأنظمة السياسية على أساس العلاقات الداخلية بين مختلف «السلطات»، أي بين مختلف أجهزة الدولة. وهم ينتهون من ذلك إلى تقسيم ثلاثي جديد: أنظمة دمج السلطات، أنظمة فصل السلطات، الأنظمة البرلمانية (أي أنظمة تعاون السلطات). أما دمج السلطات فيمكن أن يكون لصالح فرد أو لصالح مجلس. فإذا كانت

الأولى كان الحكم هو الملكية المطلق أو كان هو الديكتاتورية، والفرق بين الأمرين يقوم على أساس طريقة تسنّم الحكم. فأما في الملكية فيكون تسنّم الحكم بالوراثة، وأما في الديكتاتورية فيكون بالقوة. وإذا كانت الثانية كان الحكم حكم مجلس. وهذا الطراز الأخير وهمي، يشبه بعض الشبه تلك النوافذ الكاذبة التي نراها في مباني عهد الانحطاط من أجل تحقيق التناظر؛ فالمجلس الوطني الذي تشكل غداة الثورة الفرنسية قد خضع في الواقع للديكتاتورية (ديكتاتورية الكومون أو اللجان) أكثر مما مارس الديكتاتورية. وأمثلة أنظمة المجالس أقصر عمراً وأكثر ندرة وأسرع تغيراً من أن نستطيع أن نرى فيها نوعاً عاماً من أنواع أنظمة الحكم، له ما لسائر الأنواع من شأن.

وفي داخل أنظمة فصل السلطات والأنظمة البرلمانية، نجد تمييزاً فرعياً عاماً واحداً بين الأنظمة الملكية والأنظمة الجمهورية. فالشكل الملكي لنظام فصل السلطات هو الملكية المقيدة، التي يتولى برلمان مزود باختصاصات مالية وتشريعية تقييد سلطات الملك. الشكل الجمهوري لنظام فصل السلطات هو النظام الرئاسي الذي يجسده النظام الأمريكي. وليس التقريب بين النظامين بالأمر المصطنع: إن النظام الرئاسي إنما أوجده مستوطنو الولايات المتحدة على صورة حكومة الوطن الأم، أي على صورة نظام الحكم البريطاني في القرن الثامن عشر، وهو نظام الحكم الملكي المقيد. ويتميز النظام البرلماني بأنه يفرق بين رئيس الدولة ورئيس الحكومة، فرئيس الدولة في هذا النظام لا يقوم إلا بدور شرفي، ولا يتمتع بأي سلطات واقعية، أما رئيس الحكومة فهو الذي يتولّى فيه السلطة التنفيذية مع مجلس وزاري مسؤول معه أمام البرلمان. وهذا النظام المعقد هو المرحلة الأخيرة من تطور أتاح الانتقال من النظام الملكي المطلق إلى النظام الديموقراطي، دون أن يبدل الأشكال الخارجية النظام التقليدي، وإنما هو أفرغ هذا النظام عملياً من جوهره كله.

لقد تم تطور الأنظمة الملكية الأوروبية بثلاث مراحل، على غرار بريطانيا العظمى: الملكية المطلقة، فالملكية المقيدة، فالملكية البرلمانية. وظهور برلمان أمام الملك ـ أو قل اتساع سلطات هذا البرلمان، سليل مجالس المقرَّبين في العهد الإقطاعي ـ هو الذي تمّ به الانتقال من المرحلة الأولى إلى المرحلة الثانية. إن نمو

الأفكار الديموقراطية قد أجبر الملك على أن يحسب حساب إرادة البرلمان شيئاً بعد شيء. وأصبح الوزراء، بعد أن كانوا أمناء سر الملك الذين يتولون تنفيذ سياسته، مضطرين إلى الحصول على ثقة البرلمان أيضاً: وبذلك وصل التطور إلى المرحلة الوسيطة، مرحلة النظام البرلماني الأورليانيّ[1]، الذي يجب على الوزير فيه أن يتمتع بثقة الملك وثقة النواب في آن واحد. ولم تدم هذه الرحلة طويلاً، وإنما أصبحت ثقة النواب وحدها مطلوبة بعد ذلك. وأصبح مجلس الوزراء يركز في يديه السلطة الحكومية كلها، وأصبح دور الملك مقتصراً على المظهر وحده. «(الملك يملك ولا يحكم)». وفي عام 1875 نقلت فرنسا هذا النظام البرلماني إلى إطار جمهوري. وقلّدتها بعدئذٍ في ذلك دول كثيرة. والفرق الواقعي بين الجمهوريات البرلمانية والملكيات البرلمانية فرق طفيف جداً، لأن رئيس الدولة، سواء أكان ملكاً أم رئيساً، ليس له عملياً سلطة. هكذا تزول قيمة «التعارض بين النظام الملكي والنظام الجمهوري» الذي فرق القرن التاسع عشر الأوروبي، لأنه يفقد كل معناه.

إن هذه التصنيفات الثانوية لا تعبر تعبيراً جيداً عن النظم السياسية الحالية. لذلك يهجرها الباحثون اليوم شيئاً بعد شيء، ويأخذون بتصنيف آخر يستند إلى التفريق بين نظم «تعددية» أو ديموقراطية، وبين نظم «واحدية» أو أوتوقراطية. ففي النظم التعددية أو الديموقراطية يجري الصراع السياسي صريحاً حراً سافراً. فنجد أولاً عدة أحزاب سياسية، ومن ثم جاء اسم الأنظمة «التعدّديّة»، فإن لم يكن هنالك عدة أحزاب، فهنالك على الأقل حزبان. والصراع يجري علنياً مكشوفاً على صعيد الصحافة ووسائل التعبير والإعلام. والأنظمة التعددية أنظمة ليبرالية أيضاً، أي أنظمة تتوافر فيها الحريات العامة التي تسمح لكل فرد أن يعبر عن آرائه تعبيراً حراً بالكلام والكتابة والانتماء إلى منظمات والمشاركة في تظاهرات عامة وهلم جرًا. وإذا كان نشاط جماعات الضغط التي تحاول أن تؤثر في السلطة تأثيراً غير مباشر، إذا كان نشاط هذه الجماعات أخفى وكانت الحياة السياسية تشتمل دائماً على مناطق ظل، فإن مناطق الظل هذه تكون في الأنظمة التعددية ضيقة.

أما في الأنظمة «الواحدية» أو الأوتوقراطية، فالكفاح السياسي لا وجود له

(1) سمي بذلك لأنه يقابل في فرنسا عهد ملكية لويس فيليب، دوق أورليان قبل تسلمه العرش.

رسمياً، اللهم إلا في صورة صراعات بين أفراد للحظوة بنعم «السلطان»، أما «السلطان» نفسه فلا يمكن أن يُجحد، كما لا يمكن أن يُجحد النظام بجملته. ثم إن سلطته في منجى من تأثير المواطنين، على حين أن الديموقرطيات التعددية تسمح بالتنافس حتى على السلطة العليا، في فترات منتظمة، كل أربع سنين أو كل خمس سنين، بواسطة الانتخابات العامة. فالقابضون على زمام هذه السلطة العليا لا يمارسونها إلا موقتاً، شأنهم شأن المستأجرين الذين تنتهي حقوقهم بانتهاء مدة عقد الإيجار، وعليهم أن يحصلوا على تجديد هذا العقد، وإلا اضطروا إلى إخلاء العقار. على أن الملك، ولو كان نظام الحكم الملكي المطلق إلى أبعد حدود الإطلاق، لا يستطيع أن يفلت من تأثير أعوانه ومستشاريه والمقربين إليه والهيئات الكبرى في الدولة، فنرى عدداً كبيراً من الوظائف التي تشارك في السلطة العليا تصبح موضوع صراع حامي الوطيس. وقد يصبح «السلطان» أداة بيد الرجال الذين يحيطون به أو المؤسسات التي تحوطه: لقد كان فرعون أداة بيد كهنة آمون، وكان ملك الفرنجة أداة بيد عمدة القصر، إلخ.

في كل زمرة من هاتين الزمرتين ـ زمرة الأنظمة التعددية أو الديموقراطية، وزمرة الأنظمة الواحدية أو الأوتوقراطية ـ يمكن أن نقيم تقسيمات فرعية. ففي الزمرة الثانية هناك التفريق بين الملكيات الوراثية والديكتاتوريات الناشئة عن الفتح؛ كذلك نستطيع أن نميز في هذه الزمرة بين الأوتوقراطيات المعتدلة التي تقبل شيئاً من النقد، وبين الأوتوقراطيات المستبدة التي تسحق كل معارضة، وتضطر المعارضين أن يلجأوا إلى الكفاح السري. أما في الديموقراطيات التعددية فإن أحسن تصنيف هو التصنيف الذي يزاوج بين الأشكال القانونية للأنظمة السياسية وبين طبيعة الأحزاب السياسية التي تتصارع في ظل هذه الأنظمة.

لقد سبق أن أشرنا إلى التفريق بين نظام الحزبين ونظام تعدد الأحزاب، وإلى أثر هذين النظامين في تقوية الصراعات أو تخفيفها. ولهذا الفرق أثره الهام أيضاً في بنية الأنظمة البرلمانية، لأن حل مشكلة الأكثرية في المجلس الوطني ترتبط به، وعلى حل هذه المشكلة إنما يقوم البناء الحكومي كله. ففي نظام الحزبين تنتمي الأكثرية إلى حزب واحد بحكم طبيعة الأمور، فهي إذاً متجانسة، فما تعطلها أو تشلها منقاشات داخلية، وهي مستقرة. أما في نظام تعدد الأحزاب، فما من حزب يضم وحده

الأكثرية، وإنما تتكون الأكثرية من تحالف عدة أحزاب، فهي إذاً غير متجانسة، منقسمة، غير مستقرة. ولكن عدد الأحزاب ليس بالعنصر الوحيد الذي يجب أن ننظر فيه. إن استقرار الحكومة وتجانسها، في نظام الحزبين، يتوقفان خاصة على الانضباط الداخلي في حزب الغالبية. فإذا كان نوابها جميعاً يقترعون اقتراعاً واحداً، كما في بريطانياً العظمى، كانت السلطة التنفيذية تعتمد على أكثرية منسجمة ثابتة حقاً. أما إذا كانت حرية الاقتراع مطلقة، كما في الولايات المتحدة الأمريكية، كان يصعب على الحكومة أن تبقى في السلطة وأن تحافظ على الحكم، كحكومة نظام تعدد الأحزاب سواء بسواء. إن النظام الوحيد الذي يمكن أن يوصف بأنه نظام الحزبين حقاً هو نظام الحزبين «الصلب»، من طراز نظام الحزبين البريطاني، حيث يفرض كل حزب على نوابه أن يتقيدوا بالاقتراع الذي يقرره الحزب، أما نظام الحزبين «المرن» من طراز نظام الحزبين الأمريكي، فليس بنظام الحزبين حقاً، وهو يؤدي عملياً إلى عين النتائج التي يؤدي إليها نظام تعدد الأحزاب.

هكذا نستطيع أن نصنّف أنظمة الحكم التعددية في ثلاثة أنواع:

1 ـ الأنظمة الرئاسية، فبعضها يتبع نظام الحزبين من طراز كاذب (الولايات المتحدة الأمريكية)، وبعضها الآخر يتبع نظام تعدّد الأحزاب (أمريكا اللاتينية)، ولكن ما من دولة من دولها تتبع نظام الحزبين الحقيقي.

2 ـ الأنظمة البرلمانية التي تتبع نظام الحزبين من الطراز الإنكليزي.

3 ـ الأنظمة البرلمانية التي تتبع نظام تعدد الأحزاب من طراز تعدد الأحزاب في أوروبا القارية.

وهذان النوعان الأخيران متشابهان من الناحية القانونية وبعيدان جداً عن النوع الأول. أما من ناحية عمل المؤسسات، فإن الاستقرار وسلطة الحكومة في الحكم البرلماني القائم على نظام الحزبين أقرب كثيراً إلى أنظمة الحكم الرئاسي منها إلى الحكومة البرلمانية القائمة على نظام تعدد الأحزاب. وأما من ناحية دور المواطنين في اختيار رؤسائهم، وذلك عنصر أساسي في كل نظام سياسي، فإن الشبه أكبر من ذلك أيضاً.

إن المواطن البريطاني، أثناء الانتخابات البرلمانية، لا يشعر بأنه يقترع لنائب

فحسب، بل يشعر أيضاً وبخاصة أنه يسمي الرئيس المسؤول عن السياسة البريطانية. إنه يعرف، بسبب الانضباط الحزبي، أنه حين يقترع لحزب المحافظين أو لحزب العمال، أنه يضع على رأس الحكم، لمدة أربع سنوات، السيد فلاناً الزعيم المحافظ، أو السيد فلاناً الزعيم العمالي. وعلى هذا يكون موقفه عين موقف المواطن الأمريكي حين يسمي الناخبين الرئاسيين الذين تعهدوا باختيار أحد المرشَّحيْن المتنافسَيْن رئيساً. ففي بريطانيا وفي الولايات المتحدة كلتيهما، رغم اختلاف البنية القانونية، يتولى جميع المواطنين بأنفسهم عملياً اختيار الرئيس الحقيقي للحكومة. ولا كذلك دول غرب القارة الأوروبية، فإن نظام تعدد الأحزاب فيها يمنع هذا الاختيار المباشر. فرئيس الحكومة إنما تعينه قيادات الأحزاب وفقاً لترتيبات لها في أعين المواطنين طابع سرّي.

نستطيع أن نقرر على هذا الأساس تفريقاً جديداً، هو التفريق بين الديموقراطيات «المباشرة»، والديموقراطيات «بالواسطة». ففي الديموقراطيات الأولى يختار المواطنون رئيس الدولة بأنفسهم في الواقع؛ أما في الديموقراطيات الأخرى فالمواطنون يختارون الأشخاص الذين سيتولون هذا الاختيار أحراراً. إن هذا التفريق يميل إلى أن يصبح تفريقاً أساسياً في الغرب. فالسلطة التنفيذية هي مركز السلطة الواقعية في الدول الحديثة، أما السلطة التشريعية فيقتصر دورها على المراقبة والحد والمنع. لذلك فإن اختيار المواطنين رئيسهم أمر أساسي. وإقامة صلة من الثقة بين الشعب وبين السلطة هي في مثل هذا النظام أسهل كثيراً. إن الشعب لا يشعر، في نظام الديموقراطية «بالواسطة»، بأن له علاقة بمكائد الكواليس واللجان التي تخرج منها تسمية رئيس الحكومة. أما في الديموقراطية «المباشرة» فالتنافس السياسي أكثر واقعية، وأعمق، والمواطنون يشعرون به شعوراً أقوى، ويعرفون خطورة هذا الحدث.

الأنظمة السياسية والبنيانات الاجتماعية ـ الاقتصادية

إن قيام هذا النظام السياسي أو ذاك في بلد من البلاد لا يتوقف على المصادفة أو على إرادة البشر المطلقة. فالنظم السياسية، كسائر المؤسسات، إنما تحددها عوامل كثيرة، وتحددها خاصة عوامل اجتماعية اقتصادية. وهناك نظريتان كبريان

تتعارضان في هذا المجال. فأما الماركسيون فيذهبون إلى أن الأنظمة السياسية صورة طرائق الإنتاج، وهم ينكرون على هذا الأساس أن يكون للمؤسسات السياسية أو لغيرها أي استقلال، ولا يرون لها إلا شأناً ثانوياً. وأما الغربيون فإنهم بعد أن غالوا في اعتبار السياسة مستقلة عن الاقتصاد، أخذوا يعدّلون نظرياتهم الأصلية في هذا الصدد، وأخذوا يسلمون شيئاً بعد شيء بأن هناك صلة وثيقة بين النظم السياسية ومستوى النمو التكنيكي.

سبق أن وضعنا المخطط العام لارتباط الأنظمة السياسية بأساليب الإنتاج في نظر العقيدة الماركسية. إن العقيدة الماركسية تميز أولاً بين أنواع الدولة فتحصيها في أربع: دولة العبودية في العصور القديمة، الدولة الإقطاعية، الدولة البورجوازية، الدولة الاشتراكية؛ وهي تربط كل نوع من هذه الأنواع الأربعة بأسلوب من أساليب الإنتاج وطراز من طُرُز التملك. وكل نوع من أنواع الدولة ينقسم هو نفسه إلى عدة «أشكال للدولة» أي إلى عدة أنظمة من أنظمة الحكم: ففي الدولة القائمة على العبودية هناك النظام الاستبدادي الشرقي، ونظام الطغيان، والنظام الجمهوري، والنظام الإمبراطوري؛ وفي الدولة الإقطاعية هناك الإقطاعات والملكيات المركزية؛ وفي الدولة البورجوازية هناك الديموقراطيات الغربية والأنظمة الفاشستية؛ وفي الدولة الاشتراكية هنالك النظام السوفياتي والديموقراطيات الشعبية. هكذا تقابل عدة أنظمة سياسية طرازاً واحداً من الإنتاج ومن التملّك. ولكن هذا التنوّع في الأنظمة السياسية يعكس هو نفسه تنوعات في داخل نظام واحد من نظم الإنتاج..

لننظر مثلاً في طراز الإنتاج أثناء القرون الوسطى، وهو قائم على الأساليب الزراعية ذات المساحات الواسعة والإنتاج القليل، هذه الأساليب التي تولّد التعارض بين السادة والقنان. إن هذا النظام قد اتخذ على وجه الإجمال شكلين متعاقبين. نشأ أولاً في إطار اقتصاد مغلق، فكل منطقة إقطاعية تعيش منطوية على نفسها، وتنتج تقريباً كل ما هو ضروري لبقاء الأفراد الذين يعملون في أراضيها، أما المبادلات والتجارة فتقتصر فيها على الحد الأدنى؛ فهذا النوع من أنواع هذا الأسلوب من الإنتاج الإقطاعي يقابله نظام سياسي ليس فيه شيء من المركزية، فالسلطة فيه مفتتة مقسّمة بين إقطاعيين تصل بعضهم ببعض صلات واهنة من

التدرج في المراتب علواً وانخفاضاً. ثم نشأت المواصلات والتجارة، وحلَّ اقتصاد التبادل محل الاقتصاد المغلق، فزال عندئذ ما كان يتمتع به السادة الإقطاعيون من استقلال محلي، وتظهر الدولة المركزية على صورة الملكية المطلقة.

كذلك ترتبط الفروق بين أشكال الدولة البورجوازية باختلافات في أسلوب الإنتاج الرأسمالي. من ذلك أنه حين يأخذ النظام الرأسمالي بالسيطرة، مع استمرار التملّك الزراعي الكبير على القيام بدور كبير، فإن الدولة البورجوازية تميل إلى اتخاذ شكل نظام ملكي برلماني على غرار النظام الملكي الأورليانى، كما كان بفرنسا في عهد لويس فيليب (1830 ـ 1848)؛ أما حين تنشأ الحركات العمالية وتأخذ قوتها تهز أسلوب الإنتاج الرأسمالي، ويصبح التطور نحو الاشتراكية يهدد هذا النظام، فإن الدولة البورجوازية تميل نحو العنف على الطريقة الفاشستية. هكذا يكون النظام الملكي البرلماني شكل الدولة الذي يقابل المرحلة الأولى من نظام رأسمالي آخذ بالاتساع، وتكون الفاشستية شكل الدولة الذي يقابل المرحلة الأخيرة من نظام رأسمالي آخذ بالأفول. والنظام الرأسمالي يولِّد، في مرحلة تفتحه، الدولة الديموقراطية الغربية القائمة على الحريات السياسية وتعدد الأحزاب والتنافس الانتخابي، إلخ.

هذا التقابل نفسه بين أنواع أسلوب الإنتاج وأشكال الدولة يُرى في الاشتراكية. ويعترف الكتاب الماركسيون الآن بشكلين للدولة الاشتراكية: النظام السوفياتي ونظام الديموقراطية الشعبية. «لقد نشأ النظامان في ظروف يختلف بعضها عن بعض من ناحية تهيؤ القوى الطبقية» «(مبادئ الماركسية ـ اللينينية»)، موسكو 1960؛ ويعتمد النظامان كلاهما على الطبقة العمالية والإنتاج الاشتراكي، في الدرجة الأولى. ولكن الدكتاتورية السوفياتية قائمة على نظام الحزب الواحد وتصفية البورجوازية، على حين أن الديموقراطيات الشعبية تحتفظ بأشكال من تعدد الأحزاب (وهي أشكال مخففة جداً بسيطرة الحزب الشيوعي وإنشاء «الجبهات الوطنية») وتقوم على التعاون مع بعض عناصر البورجوازية، والإبقاء على قطاع خاص واسع في الزراعة.

إن هذه الآراء الماركسية تغالي في تقدير أثر أساليب الإنتاج وطُرُز التملك في

الأنظمة السياسية. أما أن هذا الأثر قائم، وأنه كبير، فذلك ما لا يمكن جحوده. ولكن الأنظمة السياسية ليست مجرد انعكاس لأنظمة التملك والإنتاج. إن التقابل بين الأنماط الكبرى للدولة على نحو ما وصفها الماركسيون ـ دولة العبودية، الدولة الإقطاعية، الدولة البورجوازية، الدولة الاشتراكية ـ وبين الأنماط الكبرى لأساليب الإنتاج، صحيح في مجمله. ولكن «أنماط الدولة» هذه غير محدَّدة تحديداً واضحاً من الناحية السياسية، فهي زمر واسعة تضم أنظمة سياسية متنوعة تنوعاً كبيراً، وكثيراً ما لا تكون الفروق بينها مرتبطة ارتباطاً واضحاً بفروق أساليب الإنتاج. أنظر في الأنظمة الفاشستية مثلاً. هل نستطيع أن نقول إن أسلوب الإنتاج في ألمانيا سنة 1933 يختلف اختلافاً كبيراً عن أسلوب الإنتاج ببريطانيا العظمى في ذلك الوقت؟ قد يجيب ماركسي بقوله إن ألمانيا لم يكن لها مستعمرات، خلافاً لبريطانيا العظمى التي وجدت بالاستعمار مخارج أخرى غير الفاشستية. ولكن هذه الحجة غير مقنعة، فالدول الاسكندنافية والولايات المتحدة الأمريكية لم يكن لها مستعمرات هي الأخرى، ومع ذلك لم يحكمها نظام فاشستي. صحيح أن النظام الفاشستي الألماني يتعلق ـ كسائر الأنظمة الفاشستية ـ بعوامل اقتصادية. ولكن لا يبدو أن لأسلوب الإنتاج ـ من حيث هو أسلوب إنتاج ـ نصيباً كبيراً في هذه العوامل الاقتصادية.

إن قيام الستالينية في الاتحاد السوفياتي مثال آخر على صدق ما نقول. والسوفياتيون أنفسهم لا يحاولون أن يعللوا قيام النظام الستاليني بأسلوب الإنتاج. صحيح أن لأسلوب الإنتاج نصيباً فيه: فالتخطيط الممركز يميل إلى نشوء دكتاتورية بطبيعة الحال. ولكن التخطيط لم يكن أقل تمركزاً حين مات ستالين، فشعر الناس بحاجة قوية إلى التحرر. وما حدث في روسيا بعد ذلك من تخفيف المركزية الاقتصادية ليس سبب محاربة الستالينية بل هو نتيجتها. وتفسير استبداد جوزيف دوجاشتفيلي ستالين بعيوبه الشخصية وآفات طبعه، كما يفعلون ذلك رسمياً في الاتحاد السوفياتي، ليس من الماركسية في شيء، وهو تعليل ناقص على كل حال. إن الستالينية شكل من أشكال الدولة ونمط من أنماط أنظمة الحكم السياسية، نشأ في ظل اسلوب اشتراكي في الإنتاج، بعد نظام ذي شكل مختلف عنه اختلافاً كبيراً (اللينينية) وقبل نظام ذي شكل مختلف عنه اختلافاً كبيراً كذلك (الخروتشوفية)، دون أن يكون تطور أسلوب الإنتاج كافياً لتعليل هذه الاختلافات.

إن الاختلافات بين الأشكال الثلاثة الكبرى من الأنظمة السياسية الغربية ـ النظام الرئاسي الأمريكي، النظام البرلماني الإنكليزي ذي الحزبين، النظام البرلماني الغربي ذي الأحزاب المتعددة ـ اختلافات كبيرة جداً كما ذكرنا ذلك من قبل، وليس في وسعنا أن نربطها باختلافات في أساليب الإنتاج والتملك. صحيح أن القطاع العام للإنتاج هو في الولايات المتحدة الأمريكية أصغر منه في بريطانيا العظمى أو في فرنسا، ولكن لا يبدو أن لهذا أي تأثير في الأمر. إن تطوراً تاريخياً ثقافياً ليس له علاقة مباشرة بأسلوب الإنتاج هو الذي يفسر الفروق الحالية في الأنظمة السياسية بين دول الغرب الكبرى. وإذا قلبنا الآية وجدنا أن تبدّل البنى الاقتصادية في فرنسا وبريطانيا العظمى ودول أوروبية أخرى منذ ربع قرن، وجدنا أن هذا التبدل الذي أدّى إلى أن حل محلَّ أسلوب الإنتاج الرأسمالي، أسلوب مختلط، نصف رأسمالي ونصف اشتراكي، وإلى نشوء قطاع عام ضخم جداً، وإلى تخطيط شامل نام نمواً كفاياً، لم يؤد إلى تبدل سياسي كبير إلى هذا الحد. صحيح أن السلطة التنفيذية قد ازدادت ازدياداً كبيراً، ولكنها ليست أقوى منها في الولايات المتحدة الأمريكية التي ظلت بنياناتها الاقتصادية أقرب إلى الرأسمالية الصرفة.

مع ذلك فإن التفريق بين البنيتين الاقتصاديتين الكبريين على أساس التملك ـ وهما الرأسمالية والاشتراكية ـ يوازي، على وجه الإجمال، التفريق بين الزمرتين الكبريين من الأنظمة السياسية الحالية: النظام «التعددي»، والنظام «الواحدي». فالنظام الرأسمالي أو نصف الرأسمالي يتضمن انفصالاً بين السلطة السياسية والسلطة الاقتصادية: فالسلطة الاقتصادية موزَّعة بين مشروعات خاصة كبرى (وجزء منها موزَّع أحياناً بين مشروعات وهيئات عامة) هي «مراكز تقرير» حرة، مستقلة عن الدولة كثيراً أو قليلاً. فالتملك الخاص لأدوات الإنتاج يؤدي إذاً إلى بنية اقتصادية تعددية تنعكس في الميدان السياسي. ولا كذلك التملك العام لجميع المشاريع والتخطيط الشامل، فإنهما يجعلان السلطة السياسية والسلطة الاقتصادية متمركزتين في أيد واحدة، فهي تميل إلى النظام الواحدي.

لكن هذا الوصف يقتضي عدة تحفظات. فالانفصال بين السلطة السياسية والسلطة الاقتصادية انفصال وهمي إلى حد ما، لأن السلطة الاقتصادية تملك

أدوات قوية من أدوات الضغط على السلطة السياسية. إن إقطاعية جديدة قد قامت على أساس رأسمالية الوحدات الكبرى، وهي إقطاعية قادرة، كالإقطاعية السابقة، على تحدي السلطة المركزية تحدياً منتصراً، أو على إسقاطها أصلاً لتحقيق مصلحتها. إن الحكومات الغربية كثيراً ما تشبه ملك «بورغ» الصغير الذي كان ألعوبة طيعة في أيدي كبار الإقطاعيين. ليس للسلطة السياسية وجود خاص في النظام الرأسمالي الصرف. وليست السلطة السياسية في هذا النظام إلا انعكاساً للسلطة الاقتصادية. ولا يكتسب الانفصال بين السلطتين وجوداً واقعياً إلا في الأنظمة المختلطة. هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن تمركز السلطة الاقتصادية في أيدي عدد قليل من الاحتكاريين يجعل صورة «مراكز التقرير» المتعددة صورة خداعة كاذبة. إن الارتباط بين نظام التملك الخاص والنظام السياسي «التعددي» ليس بديهياً إلى الدرجة التي يدعونها. ومثال الديكتاتورية النازية برهان واضح على أن الأوتوقراطية الاستبدادية المسرفة يمكن أن تنشأ في نظام رأسمالي. ثم إن الفاشستية مرتبطة بتطور الرأسمالية، مرتبطة بمقاومة الرأسمالية لقيام اقتصاد اشتراكي.

كذلك ليس الارتباط بين الاقتصاد الاشتراكي ونظام الحكم «الواحدي» مؤكداً. إن التجارب التي نملكها أقصر وأندر من أن نستطيع القطع برأي صادق في هذا المضمار. إن تطور المجتمعات الرأسمالية يمكن أن يُحلّل على مدى قرن أو يزيد في دول كثيرة موزّعة بين أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية. أما تطور المجتمعات الاشتراكية فيمكن أن يُحلَّل على مدى 47 سنة في دولة واحدة فقط هي الاتحاد السوفياتي. كما أن التجربة الاشتراكية التي تدوم في الديموقراطيات الشعبية منذ أقل من عشرين عاماً تفسدها مشكلة السيطرة الخارجية (إلا في يوغوسلافيا). وفي الصين، حيث ترجع التجربة الاشتراكية إلى عهد أحدث من ذلك أيضاً، يستحيل علينا إجراء أيّة مقارنات، بسبب انهماك الصين في تصفية حرب أهلية رهيبة، وبسبب مستوى التخلف الاقتصادي. إن أنظمة الحكم في الدول الاشتراكية لا تزال أندر وأحدث من أن تكون موضوع تحليلات صادقة في علم الاجتماع السياسي. وليس مستبعداً أن يكون طابع الحكم الاستبدادي وافتقاد النظام التعددي في هذه الدول راجعاً إلى وضعها الثوري، وأن يكون إذاً شيئاً موقتاً. وهذه على

كل حال الصورة التي ترسمها هذه الدول لنفسها من خلال نظرية ديكتاتورية البروليتاريا التي هي ديكتاتورية موقتة.

مهما يكن من أمر فنحن نرى في البلاد الاشتراكية ميلاً إلى تخفيف المركزية الاقتصادية يقربها من «تعدد مراكز التقرير» التي يُظن أنها تميز الأنظمة الرأسمالية وحدها. لقد سارت يوغوسلافيا في هذا الطريق منذ عدة سنين. وإصلاحات خروتشوف في الاتحاد السوفياتي تمضي في هذا الاتجاه. ومن الشائق جداً أن نقارن بين هذا وبين التطور التاريخي للامركزية السياسية. ففي العهد الإقطاعي كانت وراثة الرؤساء المحليين تكفل هذه اللامركزية. واللامركزية في العصر الحديث تقوم على انتخاب الرؤساء المحليين من قبل الشعب. وفي أيامنا هذه يكفل التملك الخاص نوعاً من اللامركزية الاقتصادية بنظام الوراثة. ولكننا نلاحظ منذ الآن إمكان تقليل المركزية الاقتصادية بوسائل أخرى أقرب إلى الديموقراطية على نحو ما كان يحلم بذلك اشتراكيو القرن التاسع عشر.

والترابط بين الأنظمة السياسية ومستوى النمو التكنيكي الاقتصادي لا يقل قوة عن الترابط بين الأنظمة السياسية وتملك أدوات الإنتاج، إن لم يكن أقوى منه. إن الديموقراطية «التعددية» تقابل درجة عالية من التصنيع. فمن قال إن الشعوب الحرة شعوب غنية فقد عبَّر عن حقيقة أساسية تكاد تخلو من المغالاة، ولكن تعبيره يكون عندئذٍ فظاً. ولو شئت أن تطبق نظاماً «تعددياً» في أمم أكثر أهلها يعاني ما يشبه المجاعة، وليس لهم حظ من ثقافة، ولا يعرف القراءة والكتابة، لاستحال عليك ذلك عملياً. إن الأنظمة الأوتوقراطية الإقطاعية العتيقة لا تزال قائمة تحت مظهر إجراءات حديثة وهذه الإجراءات الديموقراطية لا تساعد على الإطاحة بتلك الأنظمة، وإنما هي تطيل عمرها بالتمويه. إن الديموقراطية التعددية قد نشأت أثناء القرن التاسع عشر والقرن العشرين في أمم غنية من أمم الغرب، ومشى نموها جنباً إلى جنب مع نمو التصنيع وارتفاع مستوى معيشة الجماعة.

إن طابع الأوتوقراطية والواحدية في أنظمة الحكم الشيوعية لا يرجع إلى تركز السلطة السياسية والسلطة الاقتصادية فحسب، بل يرجع أيضاً (وخاصة؟) إلى أن جميع البلدان التي قامت فيها هي بلدان متخلّفة النمو أو نصف نامية: روسيا عام

1917، الديموقراطيات الشعبية عام 1945[1]، الصين، فيتنام الشمالية. وعلى أساس هذه النظرة يكون «الاتجاه الليبرالي» الذي ترتسم خطوطه في الاتحاد السوفياتي موازياً للتطور الاقتصادي الذي تحقق في روسيا إذ أصبحت واحدة من أكبر الدول الصناعية في العالم. صحيح أن تحقيق التنمية بالمنهج الاشتراكي الذي قدَّم القوة على الوفرة والتجهيز على الاستهلاك قد عاق نتائج هذا التطور، ولكن هذه النتائج أخذت تظهر الآن. فالاتحاد السوفياتي، كالبلاد الصناعية في الغرب، يقترب من حالة الوفرة النسبية التي لا تتهيأ فيها لجميع الأفراد حاجاتهم الاولية فحسب (الطعام والمسكن والملبس)، بل تتهيأ لهم فيها أيضاً حاجاتهم الثانوية (الرخاء والثقافة والراحة): ومعنى ذلك أن شرائط الديموقراطية قد اجتمعت له.

نعم إن عوامل كثيرة تعوق هذا التطور: تأثير الطبقة السياسية، أي تأثير الأفراد الذين يتألف منهم جهاز الحكم، فهم يتشبثون بالديكتاتورية لأنها تكفل لهم القوة والمجد؛ ثم الخطر الخارجي والتنافس مع الدول الرأسمالية؛ ثم أخطار قيام أزمة داخلية إذا تم السير إلى الليبرالية بخطى مسرفة في التعجل؛ ثم أخطار قيام رد فعل في الأمم الدائرة في فلك الاتحاد السوفياتي؛ ثم المصاعب التكنيكية التي لا بد من الاصطدام بها أثناء تلطيف نظام استبدادي، وهلم جرًا. ويبدو رغم كل شيء أن هذا التطور أمر لا يمكن الرجوع عنه على المدى الطويل. ولكنه لا يتناول إلا البلاد الشيوعية المتطورة (الاتحاد السوفياتي، والديموقراطيات الشعبية بأوروبا)، أما البلاد الشيوعية المتخلفة (الصين وفيتنام) فستظل خاضعة للديكتاتورية السياسية زمناً أطول، لأن هذه الديكتاتورية السياسية تقابل مستواها الاقتصادي. وقد يأتي يوم لا يكون فيه التفريق الأساسي تفريقاً بين أنظمة الغرب وأنظمة الشرق، بل بين أنظمة الأمم المتقدمة النمو وأنظمة البلاد المتخلفة النمو، لأن المستوى الاقتصادي يغلب الوضع القانوني.

ولإيقاع النمو من خطورة الشأن مثل ما لمستواه، سبق أن قلنا ذلك. إن النمو المتسارع يحطم الأُطُر الاجتماعية التقليدية، ويولِّد تناقضات ونزاعات، وهو بهذا

(1) إلا تشيكوسلوفاكيا في ما يتعلق ببوهيميا: ولكن الشيوعية قد حملها إليها الجيش الأحمر، كما أن أزمة ميونيخ سهلت نفاذها إليها.

يخلق مزيداً من المصاعب في طريق الديموقراطيات التعددية. إذا نظرنا إلى التاريخ وجدنا أن أوبئة الديكتاتوريات تقابل عهود التحولات السريعة. والعنف إنما يستعمل عندئذٍ إما لتعجيل الطفرة، وتسريع التقدم (الديكتاتوريات الثورية) وإما للإبقاء على النظام التقليدي ولجم التطور (الديكتاتوريات الرجعية). فالشيوعية في عصرنا الحاضر مثال على الطراز الأول، والفاشستية مثال على الطراز الثاني. وهذه الظاهرات تحدث في مختلف مستويات النمو. ففي ألمانيا كانت الهتلرية ترمي إلى منع مجتمع مصنَّع جداً من الإنزلاق نحو الاشتراكية. وفي إسبانيا والبرتغال ترمي الديكتاتورية إلى لجم تطور المجتمع الأرستقراطي نحو الديموقراطية الليبرالية. والشيوعية، في الصين، وسيلة لتعجيل نشوء الصناعة والخروج من التخلف. وطبيعي أن النظم الدكتاتورية أشيع في المجتمعات العتيقة، حيث تمضي نتائج مستوى النمو ونتائج إيقاع النمو في اتجاه واحد، منها في المجتمعات الصناعية حيث تتعارض هذه النتائج. ثم إن انقلابات اجتماعية غير الانقلابات التي يولِّدها تقدم تكنيكي متسارع يمكن أن تؤتي هذه الثمرات نفسها، من ذلك حدوث انهيار سريع أو نشوب حرب أو قيام أزمة اقتصادية.

على عكس ذلك نجد في مجتمعات قليلة النمو لكنها مستقرة، أمثلة شائقة على نظم ديموقراطية تعددية. تلك كانت حال بعض «المدن» البربرية في أفريقيا الشمالية، التي عرفت أنظمة انتخابية راقية، وانفصالاً بين السلطات متقدماً، ومجالس سياسية هي ما يعرف باسم «الجمعات». وإن كثيراً من المجتمعات الضيقة الأبعاد قد قامت، قبل قيام الدول القوية، على طراز مماثل، ولا سيما الديموقراطيات القديمة. وهي مجتمعات زراعية تضم فلاحين مالكين، أو هي مجتمعات بحارين صيادين، ولا يتفاوت دخل أفرادها تفاوتاً كبيراً جداً. إن التوازن الاقتصادي في هذه المجتمعات إنما تكفله عادات تقشفية أصبحت أخلاقاً للناس منذ زمن طويل، فحاجاتهم معتدلة لا تتجاوز حدود الخيرات المتوافرة. وهم يملكون ثقافة تقليدية تتناقلها الأجيال بالرواية، وتكفل لهم مستوى فكرياً عاماً عالياً، رقم قلة انتشار القراءة والكتابة. إن الجمهوريات اليونانية والرومانية تقابل أوضاعاً من هذا النوع. وانقطاع التوازن المادي والفكري، على أثر التوسع السياسي والنمو الاقتصادي، أدى فيها إلى انهيار الديموقراطية وقيام الديكتاتورية.

ثمة أمثلة يمكن أن تستمد من مجتمعات أشد إيغالاً في القدم، كالمجتمعات التي يدرسها علماء الأقوام (علماء الأنتولوجيا). ففي هذه المجتمعات كثيراً ما تُتخذ القرارات جماعة في مجالس تضم أفراد القبيلة. إن «الاجتماعات» الأفريقية تطبق أساليب في المناقشة هي الأساليب التي تتميز بها أنظمة الحكم الديموقراطية. ويمكن أن نشبهها بمناقشات الآجورا اليونانية أو الفوروم الروماني. وهذه «الديموقراطية التي تتحقق على مستوى وحدات صغيرة» لا تختفي دائماً بقيام المجموعات القومية الكبيرة، بل كثيراً ما تبقى، في هذه المجموعات القومية الكبيرة، على المستوى المحلي. لقد ظلت المديريات والأبرشيات تُدار غالباً بشيء من مشاركة أهلها، حتى في إطار أنظمة أوتوقراطية على مستوى الدولة.

إذا كان للعوامل الاجتماعية الاقتصادية (مستوى النمو، نظام التملك) شأن هام في تحديد أنظمة الحكم السياسية، فما ينبغي أن ينسينا ذلك أن ثمة عناصر أخرى تتدخل في هذا المجال. لقد سبق أن أشرنا إلى أن التاريخ وجملة الملابسات الحضارية تساهم في تكييف مؤسسات شعب من الشعوب. ليس في وسعنا أن نفصل النظام الإنكليزي عن بريطانيا العظمى، ولا أن نفصل النظام الأمريكي عن الولايات المتحدة الأمريكية، ولا أن نفصل النظام الفرنسي عن فرنسا، وهكذا دواليك. ويجب أن نشير أيضاً إلى أثر المصادفة، فرب حادث خاص، أو شخص فذ، أو وضع استثنائي، يلعب دوراً كبيراً في تكوّن الأنظمة السياسية أو في تطورها. وعندنا أن علم الاجتماع السياسي يسرف في إهمال هذه الفكرة الأساسية، فكرة نظام الحكم الذي يقوم مصادفة واتفاقاً. صحيح أن المؤسسات السياسية في بلد من البلاد إنما تحددها بنيانات هذا البلد. تلك هي الحالة السوية. وليس في وسع الأحداث السطحية التي تشبه أمواج البحر أن تبدل هذه المؤسسات تبديلاً ذا بال. ولكن قد يتفق، استثناء، أن يكون ضغط المصادفة من القوة بحيث يتغلب على تأثير البنيانات، فإذا بالشعب يخضع، خلال فترة من الزمن، لنظام سياسي لا يقابل تلك البنيانات. من ذلك في فرنسا انقلاب 13 أيار 1958، وأخطار عصيان عسكري بين 1960 ـ 1962. صحيح أن الأنظمة التي تقوم مصادفة واتفاقاً عابرة لا تدوم لكن قيامها يبدل بنيانات البلاد بعض التبديل ويغيّر تطورها التاريخي.

الفصل الثاني

منظمات الكفاح

في المجتمعات الإنسانية الكبيرة، وخاصة في الدول الحديثة، يقوم الكفاح بين منظمات متخصصة قليلاً أو كثيراً، تشبه أن تكون جيوشاً سياسية. فهذه المنظمات جماعات محكمة البنيان، دقيقة المفاصل، يترتب أعضاؤها على درجات، مهيأة للنضال في سبيل الفوز بالسلطة، تعبر عن مصالح وأهداف قوى اجتماعية متنوعة (طبقات، مجتمعات محلية، تجمعات عنصرية، طوائف ذات مصالح خاصة) هي أدواتها في العمل السياسي. إن ما يتصف به الكفاح السياسي من طابع التنظيم هو سمة أساسية من سمات عصرنا الحاضر. صحيح أن هذه السمة ليست عامة شاملة بدرجة واحدة. ولكن أساليب التنظيم الجماعي وطرائق إدخال الأفراد في الأحزاب قد أصابت حظاً كبيراً من الكمال منذ قرن من الزمان.

نستطيع أن نصنف المنظمات السياسية في زمرتين كبيرتين هما: الأحزاب وجماعات الضغط. فأما الأحزاب فهدفها المباشر هو الفوز بالسلطة أو المشاركة في ممارستها، فهي تسعى إلى الحصول على مقاعد في الانتخابات، وأن يكون لها نواب ووزراء، وأن تستلم الحكم. وأما جماعات الضغط فلا تهدف إلى استلام الحكم بنفسها ولا إلى المشاركة في ممارسته، وإنما هي تتجه إلى التأثير في أولئك الذين يقبضون على ناصية السلطة، وإلى «الضغط» عليهم، ومن ثم جاء اسمها. على أن الأحزاب وجماعات الضغط ليست المنظمات السياسية الوحيدة. وسنتحدث في ما بعد عن الحركات السرية التي تنشأ في أنظمة لا يمكن أن يجري فيها الكفاح السياسي علانية. ويمكن أن يُشار أيضاً إلى «العصبات» و«الجبهات» وإلى منظمات كثيرة تشبه أن تكون منظمات حزبية.

بنية الأحزاب السياسية

نشأت الأحزاب السياسية بنشوء الإجراءات الانتخابية والبرلمانية، ونمت بنموها. لقد ظهرت في أول الأمر على صورة لجان انتخابية مهمتها أن ترئس أحد المرشحين على عدد من الوجهاء وأن تجمع في الوقت نفسه الأموال اللازمة لدخول المعركة. وفي إطار المجالس النيابية نشأت تجمعات برلمانية تضم النواب الذين يحملون آراء واحدة في سبيل عمل مشترك. وكان هذا التقارب بين النواب في القمة يؤدي بطبيعية الحال إلى تقارب بين لجانهم الانتخابية في القاعدة. فكذلك نشأت أولى الأحزاب السياسية. وفي الولايات المتحدة كان لا بد من الاتفاق، في المستوى الوطني، على اختيار مرشح للرئاسة، ومن دخول المعركة الانتخابية بعد ذلك في إطار ضخم، وكان لا بد، في المستوى المحلي، من تسمية عدد كبير جداً من المرشحين لوظائف انتخابية كثيرة، فأضفى ذلك كله على الأحزاب السياسية في الولايات المتحدة الأمريكية هيئة خاصة: ولكن هذه الهيئة تظل مرتبطة دائماً بالانتخابات ارتباطاً كبيراً.

كانت الأحزاب السياسية، في الأصل، مؤلفة من لجان محلية تُشكل في إطار كل دائرة انتخابية وتضم شخصيات ذات نفوذ، شخصيات وجيهة. وكانت صفة أعضائها أهمَّ شأناً من عددهم، فكان الاهتمام ينصب قبل كل شيء إما على أفراد من أصحاب السمعة والنفوذ المعنوي، وإما على أفراد أغنياء يقدمون نفقات الدعاية. وكان التنظيم الداخلي في هذه اللجان ضعيفاً، لأن عدد أعضائها قليل، فما من حاجة إلى بناء محكم صارم. وكانت هذه اللجان تتمتع باستقلال كبير، فليس للأجهزة المركزية كبير سلطان على العناصر المحلية. كانت الأحزاب أشبه باتحاد لجان. وأكثر هذه اللجان تُسيطر عليها شخصية بعينها، هي شخصية النائب على وجه العموم. وكان النواب الذين يعتمد كل منهم على لجنته، يحتفظون باستقلال كبير. فلم يكن النائب يجبر على التقيد باقتراع يمليه الحزب، إلا في بريطانيا، فكان هذا يضفي على المعركة التي تدور في المجالس النيابية طابع معركة تدور بين مصارعين. وهذه البنية الأولية للأحزاب بقيت قائمة في أكثر الأحزاب المحافظة والليبرالية الأوروبية، وفي الأحزاب الأمريكية. فالأحزاب المبنية على هذا الطراز تسمى «أحزاب القيادات».

في مطلع القرن العشرين أوجد الاشتراكيون بنياناً سياسياً جديداً هو «أحزاب الجماهير». لقد كانت المشكلة الأساسية في الأصل هي تمويل الحملات الانتخابية للمرشحين الاشتراكيين، الذين كانوا يعدون أناساً ثوريين فلا تساعدهم المصارف ولا يساعدهم رجال الصناعة أو التجار أو كبار الملاكين الذين كانوا يموِّلون انتخابات المرشحين الليبراليين والمحافظين. فلما لم يكن في إمكان الاشتراكيين أن يعتمدوا على بعض هبات كبيرة يقدمها عدد صغير من الناس، تخيلوا أن يجبوا دريهمات قليلة من عدد كبير جداً من الأشخاص على نحو متصل غير منقطع. وأدى هذا إلى أن يضم التنظيم الحزبي أكبر عدد ممكن من المنتسبين، فبدلاً من أن يضم الحزب بضعة آلاف من الأعضاء في أكثر تقدير، أصبح يضم مئات الألوف بل ملايين. وأَذن هذا بتربية الجماهير الشعبية تربية سياسية كانت محرومة منها، وأتاح اختيار المرشحين اختياراً أقرب إلى الديموقراطية: فبدلاً من أن يتم اختيار المرشحين في حلقة ضيقة هي لجنة صغيرة، أصبح يتم في مؤتمرات محلية أو وطنية تضم جملة المنتسبين أو ممثليهم.

إن هناك ترابطاً وثيقاً بين هذا البنيان للأحزاب وبين تطور أساسها الاجتماعي. فالأحزاب التقليدية التي تسمى «أحزاب القيادات» كانت تقابل النزاع بين الأرستقراطية والبورجوازية، وهما طبقتان قليلٌ عددهما، يجسِّدهما الوجهاء أكمل تجسيد. وكان ضيق الأحزاب يترجم ضيق المديان السياسي، ويكشف عن طبيعة تلك الديموقراطية التي كان القسم الأكبر من الشعب مبعداً عنها في واقع الأمر. ولا كذلك «أحزاب الجماهير» فهي تقابل توسع الديموقراطية التي أصبحت تنفتح لجميع السكان تقريباً. إن السكان لا يمارسون حقوقهم ممارسة حقة إذا هم اقتصروا على الاقتراع في الانتخابات مرة كل أربع سنوات أو خمس، وإنما هم يمارسون حقوقهم ممارسة صحيحة إذا هم شاركوا في إدارة الدولة مشاركة واقعية، وهذا ما يتيحه لهم التنظيم الجديد للأحزاب.

كان من شأن إدخال الأفراد في الحزب بمئات الألوف، بل وبملايين (تجاوز عدد أعضاء الحزب الاجتماعي الديموقراطي الألماني المليون منذ عام 1913) وكان من شأن جباية تلك الضريبة الحزبية التي هي الاشتراك على نحو منتظم مطرد، أن اقتضى الأمر تنظيماً إدارياً أصلب كثيراً من التنظيم الإداري في «أحزاب القيادات».

ومن ثم نشأ شيئاً فشيئاً جهازٌ معقد متدرج، ونشأت فئة «القادة الداخليين» التي تضعف مركز فئة البرلمانيين. إن النزاع بين هاتين الفئتين من القادة أمر شائق من وجهة نظر علم الاجتماع، لأنه يترجم النزاع بين طائفتين في القاعدة: طائفة المنتسبين الذين ينتخبون القادة الداخليين، وطائفة الناخبين الذين ينتخبون النواب. والمنتسبون أكثر حزبية من الناخبين، وأشد صلابة وتعصباً. إلا أن تطور الأحزاب الاشتراكية نحو الاجتماعية الديموقراطية، واندماجها في النظام البرلماني قد بدَّل معطيات المسألة. ذلك أنها حين قبلت قيم البرلمانية وصلت بطبيعة الحال إلى تغليب أولئك الذين يجسدونها أعني النواب. أما في الأحزاب الشيوعية أو الفاشستية التي تمجد تلك القيم، فإن البرلمانيين يظلون خاضعين للقادة الداخليين الذين يتمتعون بالمهابة الأساسية.

هناك أحزاب أخرى غير الأحزاب الاشتراكية تبنّت البنيان الواسع بعد ذلك. فالأحزاب الديموقراطية المسيحية حاولت أن تقلد التنظيم الاشتراكي دون أن تظفر بذلك دائماً، وكان بنيانها في كثير من الأحيان مزيجاً وسطاً بين «أحزاب القيادات» و«أحزاب الجماهير»، وهذا يقابل صفة عدم التجانس التي تتصف بها قاعدتها الاجتماعية. أما الأحزاب الشيوعية فقد بدلت البنيان الحزبي الاشتراكي في أمرين هامين. أولهما أنها لم تجمِّع المنتسبين إليها في إطار محلي يحدده المسكن (إطار «القسم» أو «اللجنة») بل جمعتهم على أساس مكان العمل، في «خلايا» هي خلايا المصنع أو الورشة أو المخزن التجاري أو المكتب أو المدرسة، إلخ. وثانيهما أنها قوَّت المركزية وأنشأت نظاماً حزبياً صارماً. وأما الأحزاب الفاشستية فقد عزَّزت هذا الاتجاه الأخير مزيداً من التعزيز، وضاعفت درجات التنظيم الحزبي التي تتوسط القاعدة والمركز، فهي تمثل من هذه الناحية هرماً من فئات يتداخل بعضها في بعض. وهذا البنيان المنقول نقلاً دقيقاً عن بنيان الجيش يفسِّره أن الفاشستية تنظيم شبه عسكري، وأن الحزب لا تقتصر مهمته على التدخل في الانتخابات والمجلس النيابي، وإنما تمتد إلى تخريب اجتماعات الخصوم، وتدمير مكاتب الأحزاب الأخرى ومنشآتها، وضرب أعضائها والقيام بمعارك في الشوارع، إلخ.

في البلدان المتخلفة تتخذ أحزاب الجماهير هيئة خاصة على وجه العموم. إن القادة في جميع أحزاب الجماهير يشكلون فئة متميزة عن سائر المنتسبين

والمناضلين: فهذه «الحلقة الداخلية» تشبه أن تكون «حزب قادة» ضمنَ «حزب جماهير». غير أن الانفصال بين الفئتين لا يكون قوياً في البلاد المتطورة: «فالحلقة الداخلية» تظل منفتحة انفتاحاً كبيراً، وفي وسع أفراد القاعدة أن يدخلوها بسهولة. والتمييز بين الفئتين تمليه ضرورات تكنيكية (كضرورة تركيز السلطة لأسباب تتصل بالإنجاز) أكثر مما يمليه ظرف اجتماعي. ولا كذلك أحزاب الجماهير في البلاد المتخلفة فإن مسافة كبيرة تفصل فيها بين أفراد «الحلقة الداخلية» وجمهور المنتسبين، لأن الأولين هم في المستوى الفكري والتكنيكي للمجتمعات الحديثة، على حين أن الآخرين لا يزالون بعيدين عن ذلك المستوى، ولا يزالون أقرب إلى مستوى المجتمعات القديمة. هكذا تعكس بنيةُ الأحزاب البنيةَ العامة لهذه البلاد في مرحلتها الحالية من التطور.

يجب أن نشير من جهة أخرى إلى أن التنظيم السياسي الحديث يتوضع فوق أنماط تقليدية لا يمحوها محواً كاملاً، وكثيراً ما يكيِّفها مستمداً منها قوته الأساسية. فالروابط القبلية أو العرقية، والولاءات الإقطاعية، والإنتماءات الدينية، والصلات التي تنشأ في الجمعيات السرية أو الجمعيات الباطنية، كثيراً ما تكون أساساً للانتساب إلى هذا الحزب أو ذاك، حتى ليعد شعار الحزب لدى بعض هؤلاء الناس أشبه بتميمة. إن ظاهرات من هذا النوع تلاحظ أيضاً في أحزاب الجماهير لدى أمم حديثة مصنَّعة، ولكنها هنا ضعيفة قليلة الخطورة. أما في بعض أحزاب البلاد المتخلّفة ـ ولا أقول في جميعها ـ فإنها تلعب دوراً أساسياً، على الأقل في ما يتعلق بانتساب الجماهير الريفية، لأن انتساب سكان المدن أقرب إلى طراز الأحزاب في البلاد الحديثة.

يظن بعضهم أن سلطة القادة السياسيين في البلاد المتخلفة تتصف بطابع شخصي أقوى من الطابع الشخصي لسلطة القادة السياسيين في غيرها، ويذهب هؤلاء إلى أن السلطة الفردية التي يتمتع بها الزعيم هناك هي العنصر الأساسي في الانسجام الحزبي وفي انتساب الأعضاء، أما العقائد والمناهج فليس لها كبير شأن. ولكننا نعتقد أن هذا التفرد الثالث الذي يُنسب إلى أحزاب البلاد المتخلفة أمر مشكوك فيه أكثر من غيره. لا شك أن السلطة في البلاد القليلة النمو شخصية جداً، ولا شك أن الأحزاب في هذه البلاد تتكون حول رجل. ولكن تطور

المجتمعات الحديثة، منذ بضعة عقود من السنين، يدل على أن هذه المجتمعات الحديثة تتجه هي أيضاً نحو تجسيد السلطة في الفرد. ولئن كانت طبيعة الزعامة ودلالتها تختلفان في البلاد الكثيرة النمو عنهما في البلاد القليلة النمو (وهذا الاختلاف يظل مع ذلك صعب التحديد) فإن من المشكوك فيه أن يكون الطابع الشخصي للسلطة أقوى في البلاد المتخلفة منه في غيرها. وإنما الأمر أمر شكل آخر من أشكال تجسيد السلطة في أشخاص.

هناك بنية حزبية ثالثة تلاحظ لدى حزب العمال البريطاني ولدى بعض الاشتراكيين الاسكندنافيين. فحين طُرحت، في مطلع القرن العشرين، مشكلة تمويل الحملات الانتخابية العمالية، تقرر في بريطانيا العظمى، بتأثير مباشر من النقابات التي عزمت على أن تدفع جزءاً من اشتراكات أعضائها لصندوق سياسي، تقرر أن يُدار هذا الصندوق، وأن تتولى اختيار المرشحين لجانٌ مؤلفة من ممثلين للنقابات وجمعيات التضامن والتعاونيات واتحادات اشتراكية شتى. وعلى هذا الأساس نشأ حزب من طراز جديد يسمى حزباً «غير مباشر»، لأن المواطنين لا ينتسبون إليه مباشرة، وإنما ينتسبون إليه بواسطة منظمات أخرى هي النقابات وجمعيات التضامن والتعاونيات واتحادات مختلفة (ومع ذلك نشأ بعدئذٍ نظام انتساب مباشر في حزب العمال البريطاني، يسير جنباً إلى جنب مع الانتساب غير المباشر، بحيث إن الحزب يضم اليوم حزباً غير مباشر وحزباً جماهيرياً عادياً، فأقسام الحزب الثاني توفد، كالنقابات وجمعيات التضامن والتعاونيات والاتحادات الاشتراكية، ممثلين إلى اللجان العمالية التي تعبر بذلك عن مجموع الحزب). وقد تبنّت بعض الأحزاب الكاثوليكية، ولا سيما الحزب المسيحي البلجيكي في ما بين الحربين العالميتين، والحزب الديموقراطي المسيحي النمساوي، بنياناً حزبياً مماثلاً على أساس الهيئات المهنية.

عدد الأحزاب

يرتبط نشوء الأحزاب السياسية بنشوء الديموقراطية الغربية الحديثة. فقبل الديموقراطية الغربية الحديثة لا نجد أحزاباً بمعنى كلمة الأحزاب، إلا في صورة جَنينيّة «(العصبة»، «الأرمانياكيين» و«البورغينيين»، «الغلفيين»، و«الجبلانيين»،

«اليعاقبة»، إلخ). ولكن الأنظمة الأوتوقراطية المعاصرة أبدلت التنظيم الديموقراطي للأحزاب، آخذة بنظام «الحزب الواحد»، وهو نظام يختلف في ذاته عن نظام الحياة الحزبية، ذلك أن الأحزاب يجب أن تكون عدة بتعريفها نفسه، إذا هي كانت تنظيماً للكفاح السياسي، فمن أجل أن يكون ثمة معركة لا بد أن يكون ثمة خصمان على الأقل. إن الحزب الوحيد يميل إلى وقف الصراعات السياسية، وإلى أن يحل محلها الإجماع. ولكنه يكافح خصوم النظام القائم، ومعنى ذلك أن كل ما هنالك هو أنه يمنع عن هؤلاء الخصوم حق الانتظام في حزب، ويقصر إمكان استعمال هذا الطراز من تنظيم الكفاح على من بيدهم زمام الحكم. فتلجأ المعارضة إلى الكفاح بوسائل أخرى. ومع ذلك يمكن أن يكون الحزب الواحد نفسه إطاراً للكفاح السياسي إذا هو لم يكن كتلة واحدة تماماً.

هكذا يكون التفريق بين نظام تعدد الأحزاب ونظام الحزب الواحد مميزاً لأسلوبين في الكفاح السياسي، أسلوب الديموقراطيات الغربية المعاصرة وأسلوب الأنظمة الاستبدادية الحديثة (فالأنظمة الاستبدادية القديمة لم تعرف الأحزاب). ولكن هذا التفريق ليس قاطعاً إلى الحد الذي يظنه بعضهم، فهناك أولاً نظام وسيط هو نظام «الحزب المسيطر»، كأن يوجد في بلد من البلاد عدة أحزاب أحدها أقوى كثيراً من الاحزاب الأخرى، بحيث لا تستطيع هذه الأحزاب الأخرى أن تنزله عن السلطة ولا أن تزعجه كثيراً في ممارسته السلطة. على أن فكرة الحزب تظل رجراجة. وهي تترجح عملياً بين قطبين. فإما أن تكون المعارضة قادرة، وأن تملك الأحزاب الأخرى قوة كبيرة فتشكل تهديداً بإنهاء سيطرة الحزب الحاكم في يوم من الأيام (وتلك حالة الهند مثلاً)، وعندئذٍ يكون النظام قريباً جداً من نظام تعدد الأحزاب؛ وإما أن تكون المعارضة ضعيفة جداً، وأن تكون قوة الحزب المسيطر كبيرة جداً. ففي هذه الحالة يكون النظام قريباً جداً من نظام الحزب الواحد (وتلك كانت حالة كثير من الجمهوريات الأفريقية في هذه السنين الأخيرة، حتى إن أكثرها انتقل إلى نظام الحزب الواحد، وقضى على المعارضة المنظمة).

والتفريق بين نظام الحزبين ونظام تعدد الأحزاب تفريق أساسي بالنسبة إلى الدول التعددية. لقد سبق أن أوضحنا أثره في الصراعات السياسية، وبينّا ما له من شأن في تصنيف حديث لأنظمة الحكم. ويجب أن ننظر إليه الآن في جملته. ومع

ذلك يجب ألا نغالي في هذا التفريق. فإن تكوُّن تحالفات مستقرة تدخل معركة الانتخابات على برامج محدَّدة مشتركة، وتطبق هذه البرامج بعد ذلك حين تستلم زمام الحكم، يقرِّب نظام تعدد الأحزاب من نظام الحزبين. وكذلك يقترب نظام الحزبين من نظام تعدد الأحزاب حين يكون لكل واحد من الحزبين بنيان مرن، وحين لا يلزم كل منهما نوابه باقتراع معيَّن في البرلمان، فتصبح الأكثريات التي تتمتع بها الحكومات غير منسجمة وغير مستقرة. إن «نظام الحزبين هذا المرن» أقرب إلى نظام تعدد الأحزاب منه إلى «نظام الحزبين الصلب» على الطراز البريطاني. وهذه المشكلة مشكلة رئيسية في تصنيف أنظمة الحكم كما رأينا. فهناك إذاً أنواع متوسطة بين نظام الحزبين ونظام تعدد الأحزاب.

هناك ثلاثة أنواع من العوامل الرئيسية في وجود هذا النظام أو ذاك من أنظمة الأحزاب في بلد من البلدان: أولها عوامل اجتماعية واقتصادية، والثاني عوامل تاريخية وثقافية، والثالث عامل تكنيكي هو النظام الانتخابي. أما العوامل الأولى فقد كانت لها الغلبة في نشوء أنظمة الأحزاب الأوروبية في القرن التاسع عشر. إن التعارض الأول، وهو التعارض بين الأحزاب المحافظة والأحزاب الليبرالية، قد عبر عن نزاع طبقي بين الأرستقراطية والبورجوازية وصفه التحليل الماركسي وصفاً مناسباً. هكذا ظهر اتجاه إلى نظام الحزبين ظهوراً واضحاً. وفي النصف الثاني من القرن ولَّد النمو الصناعي وازدياد البروليتاريا قوة سياسية اجتماعية ثالثة تجسدت في الأحزاب الاشتراكية. فجنح نظام الحزبين السابق إلى نظام تعدد الأحزاب. هذه ظاهرة تلاحَظ صافية في بريطانيا العظمى وبلجيكا وأستراليا ونيوزيلاندا. ولئن تدخلت معها عناصر جديدة، في بلاد أخرى، فإن أثرها يظل واضحاً على كل حال.

في أثناء ذلك تنمو الأحزاب الإشتراكية فتضع الأحزاب الليبرالية أمام اختيار أحد أمرين. إن الأحزاب الاشتراكية الليبرالية يجمع بينها أنها تناهض الملكيات والأرستقراطيات، وتتعلق بالمساواة والحرية السياسية. ولكن الليبراليين يدافعون عن الاقتصاد الحر والتملك الخاص لأدوات الإنتاج، في حين أن الاشتراكيين يريدون إزالتهما. فالأسباب الأولى تدفع الحزبين إلى الاتحاد ضدَّ المحافظين، والأسباب الثانية تقرِّب الليبراليين من المحافظين وتبعدهم عن الاشتراكيين. ففي

مرحلة أولى، حين تبدو سيطرة الأرستقراطية هي الخطر الأقرب، وحين تكون الأحزاب الاشتراكية ضعيفة غير خطرة في نظر البورجوازية، يتبنى الليبراليون الخطة الأولى، أي يتحالفون مع المحافظين؛ حتى إذا تحققت الديموقراطية السياسية وأصبحت نظاماً مستقراً، وأصبح من المستبعد أن يعود النظام الأرستقراطي، خفّ التعارض بين المحافظين والليبراليين شيئاً فشيئاً، وتقاربت الفئتان بطبيعة الحال، لرغبتهما المشتركة في حماية التملك والنظام القائم (وهو نظام ليبرالي يحالفه المحافظون إذ لا حيلة لهم في غير ذلك).

عندئذٍ يظهر اتجاه إلى انصهار المحافظين والليبراليين في حزب وحيد يعارض الاشتراكيين. وهكذا يميل «نظام الحزبين للقرن العشرين» إلى أن يحل محل «نظام تعدد الأحزاب للقرن التاسع عشر». وهذا التطور يلاحظ مباشرة في بريطانيا العظمى ونيوزيلاندا وأستراليا. أما في بلاد أخرى فيبقى حزب ليبرالي، ولكنه يكون ضيقاً جداً، لأن القسم الأعظم من زبائنه يلتحقون بالمحافظين. ذلك ما حدث في بلجيكا والبلاد الواطئة وأوروبا الشمالية وفرنسا (في صورة حزب راديكالي). وكثيراً ما يلعب هذا الحزب الراديكالي عندئذٍ لعبة الأرجوحة فهو يتحالف تارة مع الاشتراكيين ضدَّ المحافظين، وتارة مع المحافظين ضدَّ الاشتراكيين، وشيئاً فشيئاً يصبح تحالفه مع المحافظين أكثر حدوثاً من تحالفه مع الاشتراكيين.

لا يتوقف نظام الحزبين ونظام تعدد الأحزاب على هذه العوامل الاجتماعية ـ الاقتصادية فحسب، بل يتوقف أيضاً على عوامل ثقافية تتداخل مع تلك العوامل الاجتماعية ـ الاقتصادية. من ذلك مثلاً أن الأيديولوجيات الدينية بالبلاد الواطئة لعبت دوراً كبيراً في إنشاء نظام الأحزاب هنالك. فالاتجاه المحافظ قد انقسم منذ الأصل حزبين: حزب المحافظين الكاثوليك وحزب المحافظين البروتستانت «(المعادين للثورية»)، وحدث انقسام في حزب المحافظين البروتستانت، فنشأ حزب «المسيحيين التاريخيين»، وأدى ذلك إلى انقسام المحافظين إلى ثلاثة أحزاب. وفي فرنسا أدت الأنظمة السياسية والنزاعات التي أثارتها إلى انقسام قوى اليمين انقساماً مماثلاً. فمنذ النصف الثاني من القرن التاسع عشر انقسم المحافظون إلى ثلاثة أحزاب: حزب الشرعيين، وحزب الأورليانيين، وحزب البورنابرتيين.

وإن افتقاد اليمين للتنظيم، وهو ما يتميز به نظام الأحزاب الفرنسية يعود جزء منه إلى هذا. وفي بلاد أخرى لعبت تعارضات عنصرية أو محلية دوراً مماثلاً وأدت إلى إكثار الأحزاب.

هناك أخيراً عامل تكنيكي دستوري يضاف إلى سائر العوامل، وقد عُني الباحثون بدراسته عناية خاصة في السنين الأخيرة، ألا وهو النظام الانتخابي. وقد لُخِّص تأثيره في ثلاثة قوانين اجتماعية حُدِّدت سنة 1946 وهي القوانين: 1 ـ إن الانتخاب بالأكثرية على دورة واحدة يجنح إلى نظام الحزبين؛ 2 ـ إن التمثيل النسبي يميل إلى تعدد الأحزاب؛ 3 ـ إن الانتخاب بالأكثرية على دورتين يميل إلى تعدد في الأحزاب تُعدِّله تحالفات. وقد نوقشت هذه القوانين كثيراً، وكانت مناقشتها مصحوبة بحماسة شديدة في معظم الأحيان. والإنتقادات التي وُجِّهت إليها لا تنكر واقعية الظاهرة التي تعبِّر عنها، وهي ظاهرة واضحة وضوحاً كافياً، بقدر ما تنصب على خطورة شأنها. من المحقق أن إصلاحاً يتناول قانون الانتخاب لا يمكن أن يولِّد هو نفسه أحزاباً جديدة: فالأحزاب تترجم قوى اجتماعية، ولا يمكن أن تنشأ عن مجرد صدور قرار تشريعي. ومن المحقق أن العلاقة بين الأنظمة الانتخابية والأنظمة الحزبية ليست علاقة آلية أوتوماتيكية: فنظام انتخابي معيَّن لا يولِّد بالضرورة نظاماً حزبياً معيناً، كل ما هنالك أنه يدفع إلى هذا النظام الحزبي. إنه قوة متجهة في اتجاه هذا النظام الحزبي وسط قوى أخرى يتجه بعضها اتجاهاً معاكساً. ومن المحقق أن العلاقات بين الأنظمة الانتخابية والأنظمة الحزبية ليست وحيدة الاتجاه، فإذا كان الانتخاب على دورة واحدة يدفع إلى نظام الحزبين، فإن نظام الحزبين يدفع أيضاً إلى تبني الإنتخاب على دورة واحدة.

يبدو أن دور النظام الانتخابي إنما هو دور معجِّل أو كابح. إن الصورة التي رسمناها لنمو الأحزاب بأوروبا في القرن التاسع عشر والقرن العشرين تدل على ذلك دلالة واضحة. إن القوى التي تخلق الأحزاب السياسية هي، من جهة أولى، النمو الاقتصادي وما يولِّده من تغيرات اجتماعية، وهي من جهة ثانية الظروف الخاصة بكل بلد (الانقسامات الدينية، النزاعات الأيديولوجية، عدم الاستقرار الدستوري، إلخ). وللانتخاب بالغالبية على دورة واحدة تأثير مزدوج أثناء حركة

هذه القوى: فهو أولاً يضع سداً أمام ظهور حزب جديد، دون أن يكون هذا السد حائلاً لا يمكن اجتيازه (دور الكابح)، وهو ثانياً يميل إلى حذف الحزب الأضعف أو الأحزاب الأضعف إذا كان هنالك أكثر من حزبين اثنين (دور المعجِّل). إن أثر الكبح واضح في نهاية القرن التاسع عشر، إزاء الاندفاعة الاشتراكية، ومنذ الحرب العالمية الأولى إزاء الحركة الشيوعية والحركة الفاشستية. وإن أثر التعجيل أوضح من ذلك أيضاً، يدل على هذا زوال الحزب الليبرالي في مدى خمسة عشر عاماً (1920 ـ 1935)، بينما كان يحتفظ بعدد من الأنصار اضطرهم النظام الانتخابي إلى أن يختاروا بين حزب المحافظين وحزب العمال.

أما التمثيل النسبي فإن أثره هو عكس هذا الأثر تماماً. إنه لا يكبح نشوء أحزاب جديدة. وإنما هو يسجله تسجيلاً حيادياً، حتى لقد يهب له بعض في الأحيان سعة لا يملكها، كأنه صندوق طنين أو سيموغراف (ومن أجل تفادي هذا العيب الأخير يُطبَّق التمثيل النسبي الكامل في حالات نادرة جداً؛ وبوجه عام يتم تصحيح التمثيل النسبي بوسائل مختلفة من نوع نظام الأكثرية: كضمّ البقايا على أساس محلي، وكفرض اتحاد نسبة مئوية معينة من الأصوات للمشاركة في اقتسام المقاعد، إلخ). وعلى عكس هذا نرى التمثيل النسبي يبطئ زوال الأحزاب القديمة التي يميل التطور الاجتماعي والسياسي إلى إزالتها. وأوضح مثال على ذلك إنقاذ الحزب الليبرالي بالتمثيل النسبي ابتداء من سنة 1900؛ على أن من الواجب أن نفرّق بين الحركات القديمة الراسخة رسوخاً عميقاً في جزء من السكان وبين الحركات السطحية التي تشبه أن تكون «موضات» سياسية عابرة. إن التمثيل النسبي يسجل ظهور هذه الحركات الأخيرة كما يسجل زوالها سواء بسواء، وهذا ما رأيناه بالنسبة إلى الحركة «الركسية» في بلجيكا سنة 1937، وبالنسبة إلى حركة «التجمع الشعبي» في فرنسا سنة 1951، وبالنسبة إلى «البوغادية» سنة 1956.

أما آثار الانتخاب بالأكثرية على دورتين فهي شبيهة بآثار التمثيل النسبي على وجه الإجمال، مع وجود بعض الفروق. فهو يكبح قليلاً ظهور أحزاب جديدة، ولكن لا يمكن تشبيه تأثيره بتأثير الانتخاب على دورة واحدة، فتأثير هذا الأخير أقوى كثيراً. ولعله يكبح أيضاً زوال الأحزاب القديمة، ولكن يصعب استخلاص

نتائج واضحة بهذا الصدد. ويبدو من جهة أخرى أنه يضع سداً في وجه القفزات المفاجئة في الرأي، في وجه الحركات «المزاجية العابرة»، في وجه «الموضات» السياسية (صحيح أن مثال حركة .U.N.R عام 1958 يمضي في عكس هذا الاتجاه، ولكن الظروف كانت خاصة جداً). وأوضح فرق بينه وبين التمثيل النسبي هو الفرق الذي يتعلق بالتحالفات الانتخابية: إن الانتخاب على دورتين، وهو انتخاب تحالف إلى أقصى حد، يشجع في بعض الأحيان على نشوء نوع من نظام الحزبين، فنرى، من خلال تعدد الأحزاب، حلفين يختصمان. إن فرنسا في عهد الجمهورية الثالثة، وألمانيا من عام 1870 إلى عام 1914، تمثلان هذه الظاهرة.

فتأثير النظام الانتخابي هو إذاً تأثير ثانوي إذا قيس بتأثير العوامل الاجتماعية الاقتصادية، وحتى بتأثير العوامل الثقافية. ومع ذلك فإن للظروف شأناً كبيراً في هذا الصدد. إن إحلال التمثيل النسبي محل الانتخاب بالأكثرية في بريطانيا العظمى قد ولّد، على الفور تقريباً، ظهور نوع من تعدد الأحزاب ومهّد الطريق أمام حدوث انقسامات ممكنة الحدوث في داخل حزب العمال وفي داخل حزب المحافظين. وتأثير الانتخاب على دورة واحدة في إبقاء نظام الحزبين القائم أمر لا مراء فيه. ولكن ليس من المؤكد أن تبنّي نظام الانتخاب على دورة واحدة يمكن أن يهدم نظام تعدد الأحزاب القائم، وأن يرد الأحزاب الفرنسية أو الأحزاب الإيطالية مثلاً إلى حزبين اثنين. ثم إن إصلاحاً من هذا القبيل أمر لا يمكن تصوره، لأن الانتخاب على دورة واحدة يولّد نتائج متوهة حين يتجابه أكثر من حزبين. ولكن لعل مثل هذا الإصلاح أن يدفع التطور نحو نظام الحزبين، الذي تراه متقدماً في ألمانيا الاتحادية منذ الآن، لعله أن يدفعه إلى تمامه. ولعله بوجه خاص أن يمنع رجعة في اتجاه معاكس، لأنه سيحول دون انقسام ممكن في صف الديموقراطية المسيحية وسيحول دون انبعاث الأحزاب الصغيرة.

جماعات الضغط

الأحزاب السياسية منظمات خاصةٌ بطراز معيَّن من الحكم (الديموقراطيات الغربية) في عصر معيَّن من التاريخ (القرن العشرين). ولا كذلك جماعات الضغط فإنها تصادف في جميع أنظمة الحكم وفي جميع العصور. وينطبق هذا الاسم ـ

اسم جماعات الضغط ـ على طائفة من المنظمات واسعة غير محدودة المعالم. والصفة المشتركة التي تجمع بينها هي أنها تشارك في الكفاح السياسي مشاركة غير مباشرة إن صح التعبير. إن الأحزاب تسعى إلى امتلاك السلطة وإلى ممارسة السلطة، فهي تسعى إلى الحصول على مقاعد في مجالس البلديات، وعلى كراسي مستشارين عامين، ومخاتير، وأعضاء في مجلس الشيوخ، وأعضاء في مجلس النواب، إلخ.

ولا كذلك جماعات الضغط فإنها لا تشارك في حيازة السلطة ولا في ممارستها مشاركة مباشرة. إنها تؤثر في السلطة مع بقائها خارجة عنها. إنها تضغط على السلطة (ومن هنا جاء اسمها الذي أدخلناه إلى فرنسا منذ عشر سنين بترجمة الاصطلاح الأمريكي Pressure Groups ترجمة مباشرة). إن جماعات الضغط تحاول أن تؤثر في الرجال القابضين على زمام السلطة، ولكنها لا تحاول أن ترفع رجالها إلى السلطة (رسمياً على الأقل، لأن لبعض جماعات الضغط القوية مبعوثين في المجالس والحكومات، واقعياً، ولكن ذلك يكون سرياً أو متخفياً).

إن فئة «جماعات الضغط» ليست محدودة المعالم كفئة «الأحزاب». ذلك أن الأحزاب منظمات موقوفة على العمل السياسي وحده. فليست الأحزاب إلا أحزاباً. أما جماعات الضغط فإن أكثرها منظمات غير سياسية وليس التأثير في السلطة جوهر نشاطها. ونستطيع على هذا الأساس أن نميز بين نوعين منها: نوع «كلي» ونوع «جزئي»: فأما النوع الأول فهو جماعات الضغط المنصرفة انصرافاً كاملاً إلى العمل في الميدان السياسي والتدخل لدى السلطات العامة. مثال ذلك «الاتحاد البرلماني للدفاع عن حرية التعليم»، ومثال ذلك أيضاً تلك المنظمات المشهورة في واشنطن والتي يطلق عليها هنالك اسم «لوبي» Lobbies وهي منظمات اختصاصها السعي لدى البرلمانيين والوزراء وكبار الموظفين. وأما النوع الثاني فهو جماعات الضغط التي لا تنصرف إلى العمل في الميدان السياسي إلا انصرافاً جزئياً، وليس الضغط السياسي إلا جانباً من جوانب نشاطها، ولوجودها دواع أخرى ولعملها وسائل أخرى: مثال ذلك نقابة عمالية تتدخل لدى الحكومة في بعض الأحيان لكنها تعمل لأهداف أوسع. إن هذه الجماعات «الجزئية» كثيرة جداً. فكل اتحاد وكل نقابة وكل جمعية مهنية وكل منظمة من المنظمات يمكن أن

تستعمل الضغط السياسي في لحظة من لحظات نشاطها. لقد تدخلت الأكاديمية الفرنسية أحياناً تحاول الحد من الضرائب المفروضة على الكتب والكتاب. والكنائس لا تأبى أن تؤثر في السلطات العامة، لا ولا الجمعيات الفلسفية أو الاتحادات الفكرية أو ما إلى ذلك.

يجب ألا نغالي في هذا التفريق. إن جماعات الضغط «الكلية» التي تنصرف إلى النشاط السياسي انصرافاً كاملاً، أي التي ليس لها من هدف غير المشاركة في المعارك السياسية، قليلة جداً. وأكثرها يخفي هذا النشاط تحت ستار نشاطات أخرى، وبذلك يظهر بمظهر جماعات ضغط «جزئية». ثم إن العمل السياسي الصرف يصعب تمييزه عن الأعمال الاخرى. إن إضراباً تقوم به نقابة من النقابات هو في بعض الأحيان إضراب سياسي، وهو في أحيان أخرى إضراب من أجل الحصول على منافع، وهو الأمران كلاهما في أكثر الأحيان. والأهم من التفريق بين جماعات «جزئية» وجماعات «كلية» من جماعات الضغط هو أن نحدد المكانة الصحيحة التي يحتلها نشاط الضغط في الجماعات «الجزئية». فبعض هذه التجمعات لا يمارس نشاطاً سياسياً إلا من حين إلى حين في ظروف نادرة. وفي الطرف الأقصى الآخر نرى، إلى جانب جماعات الضغط «الكلية» الصريحة، جماعات هي في الواقع «كلية» رغم حرصها على الظهور بمظهر من يمارس نشاطات أخرى. من ذلك «جمعية الدفاع عن الاقتصاد الحر». وبين هذين الطرفين الأقصيين، نجد جميع الأوضاع المتوسطة.

من ناحية البنيان نستطيع أن نميز بين الجماعات الجماهيرية والجماعات القيادية، كما ميزنا بين أحزاب الجماهير وأحزاب القيادات. فالنقابات العمالية والمنظمات الفلاحية وحركات الشبيبة وجمعيات المحاربين القدماء، وما إلى ذلك تدخل في الفئة الأولى. أما في الفئة الثانية فنجد أولاً جماعات تتجه إلى طوائف اجتماعية قليلة العدد لكنها قوية التأثير: المنظمات المهنية الصناعية، اتحادات كبار الموظفين. ونجد فيها ثانياً طوائف ينشأ فيها الاعتماد على أفراد وجهاء عن إرادة منظمة، كالأكاديميات وبعض «الجمعيات الفكرية» وغيرها. وإلى جانب الجماعات الجماهيرية والجماعات القيادية، هنالك فئة ثالثة لا تناظرها فئة مثلها في الأحزاب السياسية، وهي منظمات تكنيكية صرفة لا تقابلها جماعة، اللهم إلا الجماعة التي

يتألف منها تكنيكيو المنظمة أنفسهم. ويمكن أن نتردد في حشرها في جماعات الضغط، لأنه إن كان ثمة ضغط حقاً، فليس ثمة جماعة بمعنى الكلمة.

ففي هذه الفئة نجد أولاً تلك المنظمات التي يطلق عليها في أمريكا اسم Lobbies وذلك حين لا تبقى تجسيداً لطائفة معينة من المصالح، وإنما تصير إلى نوع من المكاتب الاختصاصية في الضغط، تؤجر خدماتها لمن يطلب ذلك، كما يفعل مكتب محاماة أو كما تفعل دار من دور الدعاية. ونجد في هذه الفئة، ثانياً، مكاتب الدعاية؛ مثال ذلك «مركز الدعاية للجمهوريين الوطنيين» الذي كان يحركه هنري كيريليس في السنين الثلاثين. ومن هذه الفئة أيضاً الصناديق الانتخابية التي تجبي الأموال من منظمات أرباب الأعمال والأوساط المالية وتتولى توزيعها على المرشحين. وهي تتخفى على وجه العموم تحت ستار جمعيات دراسية مسالمة. إن «اتحاد المصالح الاقتصادية» الذي أنشأه عضو مجلس الشيوخ السيناتور بيليه قد لعب هذا الدور في عهد الجمهورية الثالثة. وأعقبته منظمة يديرها السيناتور بوتمي في عهد الجمهورية الرابعة. وأخيراً يمكننا أن نربط بهذه الفئة جزءاً من الصحافة. إن هناك صحفاً ليست إلا أدوات تعبير عن طوائف معينة: وهي أدوات صريحة أحياناً كالصحف النقابية أو صحف الجمعيات المهنية، وهي أدوات مقنعة مموهة في أحيان أخرى، كالصحف المرتبطة بجماعات من أرباب الصناعة (يمكن أن تعد جريدة «الزمان» الفرنسية، قبل الحرب العالمية الثانية، خير مثال على «صحافة الصناعة» هذه، إذ «اشترتها» «لجنة مصانع الصلب» سنة 1929).

ولتأثير جماعات الضغط أشكال مختلفة. فهو تارة تأثير مباشر في السلطة، بمساع لدى الحكومة وكبار الموظفين والبرلمانيين، وهو تارة تأثير غير مباشر، بإدخال الجمهور الذي يؤثر موقفه هو نفسه في السلطة، وهم يستعملون في ذلك الحملات الصحافية والإضراب وسد الطرق والتظاهرات، إلخ. هو تارة سافر صريح على رؤوس الأشهاد، وتارة متخف سري مموَّه. هو تارة يستعمل أساليب سليمة شريفة قانونية، وتارة يستعمل أساليب الرشوة أو العنف. وهو في الأنظمة الديموقراطية كثيراً ما ينضم إلى تأثير الأحزاب، حتى إن بعض جماعات الضغط منظمات ملحقة بالأحزاب السياسية التي توسّع بها مجال تأثيرها. فالأحزاب قد تصل بواسطة منظمات الشباب والجمعيات النسوية، والاتحادات الثقافية أو

الرياضية أو التعاونية أو غيرها من الجمعيات التي تسيطر عليها، إلى أناس لو سألتهم أن ينتسبوا إليها انتساباً مباشراً لرفضوا ذلك. ونلاحظ على عكس هذا أن بعض الأحزاب ليست إلا هيئات ملحقة بجماعات ضغط: فرب حزب محافظ ليس إلا أداة سياسية لمنظمات أرباب العمل التي تسيطر عليها سيطرة كاملة. والحزب العمالي البريطاني، خاصة، إنما يصدر عن نقابات العمال، وهكذا دواليك.

تمتاز فكرة جماعة الضغط بأنها عامة شاملة، وبأنها تسمح بالمقارنة بين المعارك السياسية في الأنظمة الديموقراطية والأنظمة الاستبدادية، في الأمم الحديثة والأمم القديمة. صحيح أن الوصف الذي قدّمناه إنما يتناول خاصة جماعات الضغط في البلاد الغربية الحديثة. ولكنه يصدق على بلاد أخرى. وهو يصدق على الحركات والاتحادات والجمعيات الخاصة مثلما يصدق على بعض الهيئات الموجودة في داخل الدولة. إن الدولة لا تنطبق عليها الصورة التي يرسمها لها الحقوقيون الكلاسيكيون إذ يصورونها ممركزة متدرجة على طبقات بعضها فوق بعض. إنها تُصوَّر اليوم بالولايات المتحدة على أنها مجموعة من مراكز التقرير متداخلة مع هيئات خاصة، بحيث إن التخوم بين هذه وتلك يصعب تمييزها. ولكن تعدّد مراكز التقرير قائم أيضاً، ولو على نحو آخر، في الاتحاد السوفياتي. إن الهيئات الحكومية، والوزارات، والمشروعات العامة، والجماعات المحلية تلعب دور جماعات ضغط على السلطة على السلطة المركزية والبرلمان وغير ذلك من مراكز التقرير. إن الصراع من أجل السلطة يختلط مع صراعات بين السلطات، لأن السلطة لا تكون في يوم من الأيام موحَّدة توحيداً كاملاً.

* * *

الفصل الثالث

أسلحة الكفاح

يستعمل الأفراد المتنازعون وتستعمل المنظمات المتنازعة أنواعاً شتى من الأسلحة في الكفاح السياسي. وتكون الغلبة لنوع من هذه الأنواع تبعاً لأنماط المجتمعات أو المؤسسات أو الثقافات أو الجماعات المتصارعة. غير أن هناك نوعاً من الأسلحة مستبعداً من حيث المبدأ: ألا وهو النوع الذي يشتمل على العنف المادي. فالهدف الأول من السياسة إبعاد الهدف والاستغناء عن الصراعات الدامية بأشكال من الصراع أقل قسوة. إن السياسة تبدأ حيث تنتهي الحرب، سواء أكانت هذه الحرب أهلية أم كانت بين أمم مختلفة. إن السياسة كفاح، ولكنها حد للكفاح أيضاً. ومع ذلك سنلاحظ حين نتعمق هذه الصفة مزيداً من التعمق في ما بعد أنها ليست مطلقة قط. فلئن كانت السياسة تميل إلى حذف العنف فإنها لا تتوصل إلى ذلك أبداً على صورة كاملة. فالأسلحة، بالمعنى الضيق لهذه الكلمة أعني الأسلحة العسكرية، ليست مبعدة إبعاداً كاملاً عن المعارك السياسية. ويجب أن ننظر في هذه الأسلحة أولاً.

العنف المادي

«أول رجل فاز بالملك كان جندياً موفَّقاً»: إن هذا القول الطريف يوحي بأن الأسلحة العسكرية هي مصدر السلطة، وأن السلطة تعتمد عليها في الدرجة الأولى. إن السلطة تعتمد على العنف المادي في كثير من الجماعات الإنسانية. فالشخص الأقوى، بقبضة يده أو بسكينه، هو الزعيم في عصابات القمصان السود،

وفي جمعيات المجرمين، وفي باحات اللعب بالمدارس. ولهذا العامل شأنه أيضاً في سيطرة الكبار على الصغار، والرجال على النساء. ورجال الحرس والإنكشاريون والجنود والشرطة وأمثالهم هم متراس الحاكمين الذين كانت قصورهم في أول الأمر قلاعاً تحميهم من شعوبهم لا من أعداء خارجيين. والسياسة لا تميل إلى تدمير أدوات العنف بل إلى حصر استعمالها في أيدي السلطة، وإلى تحريم استعمالها على المواطنين. وما الدولة إلا هذا الاحتكار للإكراه الذي يهب قوة رهيبة للطبقة أو الحزب أو الفئة التي تمسك زمام السلطة. إن وجود سلطة مسلحة وحدها وسط شعب أعزل تضع الشعب تحت رحمة السلطة. وسنعود إلى هذه المشكلة في ما بعد. وحسبنا أن نقرر هنا أن احتكار السلطة يؤدي إلى زوال استعمال وسائل العنف في المعارك السياسية، لأن طرفاً واحداً من الأطراف المتصارعة يملك هذه الوسائل.

الأسلحة العسكرية، إلى جانب استعمالها استعمالاً مطَّرداً من قبل الدولة لإقرار سلطتها على المحكومين، تستعمل في المعارك السياسية في ثلاث حالات رئيسية. أولاها مرحلة بدائية من التطور الاجتماعي، تكون فيها الدولة لا تزال أضعف من أن تحتكر هذه الأسلحة لنفسها. فالكفاح من أجل السلطة يشهد عندئذٍ تجابه أطراف مسلحة، وتتخذ المنظمات السياسية عندئذٍ شكل ميليشيا. إننا نجد هذه الظاهرات في «المدن» القديمة، وفي الجمهوريات الإيطالية في عصر النهضة، وفي بعض البلاد المتخلفة اليوم؛ وفي القرون الوسطى أمثلة أخرى على ذلك، هي الصراعات الإقطاعية. ويمكن أن تحدث ظروف مشابهة في مرحلة أعلى من ذلك من مراحل التطور السياسي، وذلك حين يعمد أحد الأحزاب إلى تنظيم صفوفه تنظيماً شبه عسكري، وحين يصبح هذا التنظيم قوياً، وتدعه الدولة وشأنه: فعندئذٍ لا بد أن تعمد الأحزاب المعادية إلى هذه الأساليب نفسها فتتسلح إذا هي أرادت أن لا تُسحق. إن شيئاً شبيهاً بهذا قد حدث بألمانيا في ثلاثينات القرن العشرين مع نمو الهتلرية. فإن الأحزاب اليسارية قد اضطرت، من أجل مقاومة الميليشيات النازية، أن تشكل لنفسها ميليشيات هي أيضاً (كذلك فعل الاشتراكيون والشيوعيون).

أما الحالة الثانية فهي الحالة التي لا تملك فيها المعارضة وسائل أخرى غير هذه الوسائل الحربية، وذلك حين تكون محرومة من جميع وسائل التعبير؛ أو حين

تكون وسائل التعبير المتاحة لها غير مجدية. والعصيان المسلّح ضدَّ السلطة يجري عندئذٍ على مرحلتين بوجه عام: الأولى مرحلة مقاومة سرية سنصفها في ما بعد، والثانية مرحلة ثورة سافرة، والمرحلة الأولى تمهد للمرحلة الثانية. على أن المرحلتين ليستا منفصلتين انفصالاً مطلقاً. ذلك أن الثورة السافرة يمكن أن تكون إما ثورة عارمة فسرعان ما تسقط السلطة في أيدي المعارضة، وإما حرباً أهلية تلعب فيها المقاومة السرية دوراً كبيراً. ويميل الشكل الثاني إلى أن يحل محل الشكل الأول، بسبب نمو وسائل الإكراه التي تملكها الدولة. ففي الماضي، حين كانت الجيوش ضعيفة نسبياً، كان يسهل على الشعب أن ينتصر عليها انتصاراً سريعاً. أما الآن فإن الأسلحة التي تحتكرها الدولة قد بلغت من القوة حدّ أن الثورة الشعبية لا تستطيع أن تحطمها إلا بحرب أهلية طويلة.

أما الحالة الثالثة التي تسوَّى فيها الصراعات العسكرية بالسلاح فهي الحالة التي يكف فيها العسكريون عن أن يكونوا في خدمة الدولة وتحت تصرف الحاكمين فيندفعون هم أنفسهم في صراع من أجل السلطة. ففي روما، إبان القرن الثالث بعد ميلاد المسيح، كانت كتائب الجيش تنصِّب الأباطرة وتخلعهم، وتهب العرش لهذا أو ذاك من قادتها، وكثيراً ما كان يتم ذلك لقاء وعد يقطعه القائد على نفسه بتوزيع مال أو منافع شتى. ثم كانت تخلعه بعد ذلك بقليل وتحل محله امبراطوراً آخر. واليوم نرى العسكريين في أمريكا اللاتينية وفي الشرق الأوسط وفي بلاد أخرى ينصِّبون الحكومات ويخلعونها. وبين 1958 و1962 كانت فرنسا قريبة من مثل هذا الوضع. وفي بعض الأحيان تختصم عناصر الجيش بعضها مع بعض في هذه الصراعات من أجل السلطة. ففي الإمبراطورية الرومانية كان التنافس حاداً بين الحرس الإمبراطوري وقطعات الحدود، وكذلك بين فرق مختلف المقاطعات، وكانت هذه الأجزاء تتجابه أخيراً في معارك دامية. وفي أمم أمريكا اللاتينية تكثر النزاعات بين جيوش البر والبحر والجو. وفي الجزائر سنة 1961، رأينا قيام تعارض بين الكتائب المحترفة وقرع المجندين.

إن تنصيب الجيش نفسه منظمة سياسية مستقلة، وانقطاعه عن إطاعة الحكومة، يعبِّران عن تحلّل عميق في كيان الدولة. على أن الجيش خطر على الدولة دائماً بطبيعته نفسها. فالذين يملكون الأسلحة محمولون على اساءة

استعمالها ككل من يملك سلطة. إن الأسلحة هي التعبير الأقصى عن السلطة، هي التعبير الحاسم في المدى القصير، هي التعبير الذي لا سبيل إلى مقاومته على الفور. من ملك سيفاً أغراه أن يلقيه في الميزان. إن العسكريين المسلحين هم خطر دائم على الحاكمين وعلى المواطنين العزَّل. وتحاول السلطة أن تحد من هذا الخطر، أولاً بتقوية شعور الضباط بأن عليهم أن يطيعوا الدولة دائماً، في جميع الظروف، ومهما يكن من شكل هذه الدولة، ومهما يكن الحاكمون الذين يجسدونها؛ وثانياً بالخدمة العسكرية الإجبارية التي تنشئ جنوداً مواطنين فتقلل هذه المخاطر أيضاً، إذ تكوِّن الجيش على صورة الشعب. ولكن الخطر يبقى دائماً. ويجب على الحاكمين والمواطنين أن يظلوا في حذر من الجيش. ولا شيء إلا تكوين مليشيات شعبية يمكن، في البلاد التي تقوى فيها تقاليد الانقلابات، كأمريكا اللاتينية، أن يمنع العسكريين من السيطرة على الدولة.

من النادر مع ذلك أن يستولي الجيش على السلطة لنفسه فقط، فيقيم ديكتاتورية عسكرية، وإنما هو في أكثر الأحيان أداة قوى جماعية يلعب بالنسبة إليها نفس الدور الذي تلعبه الأحزاب أو جماعات الضغط، مع اختلاف الوسائل. ويمكن القول على وجه العموم إن العسكريين يسندون طبقة الأقلية التي تتمتع بالامتيازات وتحتاج إلى بنادق ورشاشات ومصفحات لإبقاء سيطرتها على الطبقات المستغَلة التي تهددها بأن تغرقها بكثرة عددها. ففي أمريكا اللاتينية تخدم الانقلابات، على وجه العموم، مصالح كبار الملاَّكين الزراعيين أو البورجوازية الكبيرة. ولكن الجيش يمكن مع ذلك في بعض الأحيان أن يتخذ هيئة قوة سياسية يسارية. كذلك كان الحال بفرنسا في مطلع القرن التاسع عشر، لأن الضباط الذين هم ثمرة الثورة كانوا ينتمون إلى أصول شعبية ويعتنقون الاتجاه الليبرالي. والأمر على هذا النحو في بعض الدول المعاصرة الآخذة بالنمو، حيث المدارس الحربية وسيلة صعود اجتماعي للأبناء الموهوبين من الطبقات الفقيرة أو البورجوازية الصغيرة. وعندئذٍ يميل الضباط إلى تمثيل هذه الفئات الاجتماعية إزاء سلطة سياسية يملكها كبار الإقطاعيين، وتميل المؤامرات والانقلابات عندئذٍ إلى إقصاء الأرستقراطية لصالح بورجوازية صغيرة بل لصالح عناصر شعبية. وذلك واضح في حالة مصطفى كمال بتركيا؛ وجمال عبدالناصر في مصر، وعدد من الثورات العسكرية في الشرق الأوسط أو أمريكا اللاتينية.

المال

إن الرأي القائل بأن «المال مَلِك» هو صورة كاريكاتورية للواقع السياسي: فما كان المال في يوم من الأيام «الملك» الوحيد. ولكن للمال نصيباً من المُلْك، أي من السلطة، في مجتمعات كثيرة ليست هي المجتمعات الرأسمالية وحدها. وليس الثراء سلاحاً سياسياً يُستعمل استعمالاً مباشراً كالوسائل العسكرية. إن في وسع فرقة من فرق الجيش أن تستولي بنفسها على الحكم. أما صاحب مصرف من المصارف فلا. قد يمكن استثناء، شراء مقعد في المجلس النيابي. ومثال «الضواحي المتدهورة»[1] بإنكلترا إبان القرن التاسع عشر أوضح مثال على هذا. وكذلك اشتريت بعض مقاعد مجلس الشيوخ شراء، إبان الجمهورية الثالثة والجمهورية الرابعة بفرنسا. على أن هذه الاحتمالات واردة. وإنما تقوم الثروة على وجه العموم بتهيئة الوسائل التي بها يمكن الحصول على السلطة أو الاحتفاظ بالسلطة. فالمال يتيح شراء أسلحة وضمائر وصحف وإذاعات تلفزيونية وحملات دعائية ورجال سياسيين. ثم إن أصحاب الثروة، في الغالب الأعم، لا يسعون إلى ممارسة السلطة بأنفهسم، لا يسعون إلى استلام دفة الحكم بأنفسهم، وإنما يحاولون أن يرفعوا إلى الحكم أناساً يثقون بهم ويستطيعون أن يضغطوا عليهم.

ومما يدل على تأثير المال من حيث هو سلاح سياسي أن هناك موازاة بين تطور أشكال الثراء وتطور أشكال السلطة. ففي المجتمعات الزراعية حيث يشكل استغلال الأرض المصدر الرئيسي للثروة، كانت طبقة المالكين الزراعيين هي التي تمسك بزمام السلطة السياسية. ويكون نظام الحكم أرستقراطياً حيث تكون السلطة متوقفة على امتلاك الأرض وسلاح الفرسان في آن واحد، حيث تكون السلطة إقطاعية حربية معاً. وفي المجتمعات التجارية والصناعية يصبح امتلاك مصنع أو مخزن أو بنك هو القاعدة الرئيسية للثراء، وعندئذٍ تسقط السلطة السياسية في أيدي البورجوازية. وطبيعي أن الانتقال من المجتمعات الأولى إلى المجتمعات الثانية يتم

(1) اسم يطلق على مدن بإنكلترا كانت هامة، ثم تدهورت لكنها ظلت تشكل مع ذلك دائرة انتخابية (المترجم).

تدريجاً؛ ويكون دور الثراء في المجتمعات الثانية أوضح منه في المجتمعات الأولى، لأن المال في هذه المجتمعات الثانية يحتل في سلم القيم مكانة أكبر، أما في المجتمعات الاولى فهو مغطًى مموَّه، لأن الأرستقراطيين يضعون في المنزلة العليا قيماً حربية تتصف بأنها منزّهة عن المنفعة، فهم يتظاهرون بأنهم يحتقرون الثراء. ولكن هذا الاحتقار إنما ينصب في الدرجة الأولى على الثروات المستمدة من التجارة والصفقات وأعمال المصارف، لا على الثروات المستمدة من الأرض وهي بعينها الثروات الأساسية في مثل هذه المجتمعات. إن ضخامة الثراء المستمد من الأرض قد خلق للأرستقراطيين سلطتهم السياسية، أكثر مما خلقته لهم وظيفتهم الحربية.

إن قيام المجتمعات البورجوازية في القرن التاسع عشر قد أوهم أهل ذلك الزمان أن السلطة أصبحت تُبنى على المال، وأن هذا أمر جديد لم يكن له وجود من قبل. فإن أشخاصاً خرقاً ممن أصابوا ثراء حديثاً أصبحوا يحلون محل أغنياء قدامى أكثر منهم تخفياً وأرقى تنشئة وتربية. كانت الأرستقراطية تبني سلطتها على الثراء والأسلحة في آن واحد، وكان العنصر الأول يختفي وراء العنصر الثاني تمويهاً، وكان العنصر الثاني منبع قيم بطولية. أما البورجوازية فقد أنشأت نظاماً للقيم قائماً على الثراء، وبذلك اعترفت بمصادر سلطتها بدلاً من أن تخفيها تمويهاً. لقد كانت الأرستقراطية تحب الثراء ـ سواء أجاءها من أراضيها أم جاءها من مرتبات ملكية ـ ولكنها لم تكن تقول ذلك، ولم تكن تعلنه للناس على الأقل. أما البورجوازية فقد أعلنت حبها للمال واعتزّت به. والواقع أن نوعاً من الثراء قد حل محل نوع آخر، من حيث هو مصدر قوة سياسية.

مع ذلك فإن نمو البورجوازيات يقابل أيضاً نمو العقائد الديموقراطية الليبرالية. هكذا ظهر شيء من التناقض بين القيم السياسية التي ينادي بها علناً، وبين القيمة المرتبطة بالمال. أليس استخدامُ المال سلاحاً سياسياً يطعن المساواة القانونية بين المواطنين ويسيء إلى سير الانتخابات والبرلمان سيراً سليماً؟ إن مما يلفت النظر أن أصحاب الشأن حاولوا إخفاء دور المال في المعارك السياسية: فكان تمويل الحملات الانتخابية والصحف، مثلاً، يحتفظ دائماً بطابع سري بعض الشيء. لعل شيئاً من الحنين إلى القيم الأرستقراطية التي لم تتهدم تهدماً كاملاً في

أوروبا بقيام الرأسمالية قد لعب دوراً في هذا المضمار أيضاً. ولعل هذا هو السبب في أن النفوذ السياسي الذي يتمتع به المال لا يُموَّه في الولايات المتحدة كما يموَّه في أوروبا، وأن ما للمال من مهابة اجتماعية هو في أمريكا أكبر منه في أوروبا. ومهما يكن من أمر فإن النظريات الرأسمالية تؤكد أن تأثير المال أمر ديموقراطي في آخر تحليل، إذ إن جميع الناس يستطيعون، في ظل نظام التنافس، أن يحصلوا على الثراء وأن يمارسوا به تأثيراً سياسياً. فذلك هو معنى الكلمة التي قالها غيزو رداً على أولئك الذين كانوا يعيبون على الأغنياء أنهم يحتكرون السلطة السياسية: «عليكم بالاغتناء». لقد نُسجت حول هذه الفكرة في ذلك الزمان أساطير وأساطير، ولا سيما في الولايات المتحدة حيث كان التحرك الاجتماعي كبيراً إبان القرن التاسع عشر، وحيث كان مبدأ غيزو يمكن أن يصدق على نطاق واسع في ذلك المجتمع الجديد، وحيث كانت الأوضاع المكتسبة لمًا تبلغ من الثقل ما يجعلها تحد التنافس حداً كبيراً.

إن هذا البرهان يخطئ بالإغفال. فهو ينسى ظاهرة تجمع رأس المال. إن انتقال الثروات بالوراثة يفسد التباري إفساداً كاملاً، ويجرّده من صفة الديموقراطية، ويجعل سلطة المال سلطة وراثية إلى حد كبير، وإن لم تكن كذلك في الأصل. لقد أصبح الاغتناء، مع نمو المجتمعات الليبرالية، لا يتوقف على العمل بل على امتلاك رأسمال. وهبنا لم نسلم تسليماً كاملاً بالنظريات الماركسية القائلة بافتقار البروليتاريا افتقاراً مطلقاً، فإننا لا نستطيع أن ننكر وجود افتقار نسبي، فالحصة التي ينالها العمال في الواقع من الدخل القومي المتزايد تميل إلى النقصان لا إلى الازدياد، وذلك لمصلحة مالكي أدوات الإنتاج. وتبقى قوة المال في أيدي هؤلاء. والإساءة التي تنشأ عن ذلك ليست اقتصادية فحسب بل هي سياسية أيضاً: إن انتقال فائض القيمة يجرد العامل من جزء من تأثيره في السلطة، يجرّد العامل من جزء من أسلحته السياسية.

وسائل الإعلام

للتقدم التكنيكي في أحد الميادين نتائج سياسية هي على جانب عظيم من الخطورة، ألا وهو ميدان الإعلام. لقد كان اختراع الطباعة عاملاً من العوامل

الحاسمة في «الإصلاح» وفي الاندفاعة الليبرالية التي أدَّت أخيراً إلى الثورة الفرنسية. ونشوء الصحافة في القرن الأخير ساهم مساهمة كبيرة في نمو الديموقراطية، فالصحافة هي التي وصفت بأنها «السلطة الرابعة»، إشارة إلى ما لها من شأن سياسي عظيم. وفي أيامنا هذه لا تقل الصحافة الناطقة (الراديو) والصحافة البصرية (التلفزيون والمجلات الأسبوعية المصوَّرة) أثراً عن الصحافة المكتوبة، فهي جزء من السلطة الرابعة أيضاً. وقد جرت العادة بإطلاق اسم «وسائل إعلام الجماهير» على هذه الأدوات التي تذيع الأخبار والأفكار والتي نشأت عن التكنيك الحديث. وهي سلاح سياسي قوي جداً.

في أنظمة الحكم الأوتوقراطي تكون وسائل الإعلام في العادة محتكرة من قبل الدولة، تذيع دعايتها وتشكل مع الشرطة القاعدة الرئيسية التي يستند إليها الحكم. وهذه الدعاية تميل إلى الحصول على ولاء جميع المواطنين للحكومة بالإجماع، فهي لا تتجه إلى الصراع بين الطبقات والفئات الاجتماعية التي تتألف منها الأمة، وإنما تتجه إلى توحيد الأمة، في ظاهر الأمر على الأقل. إنها ليست سلاحاً من أسلحة الصراع السياسي، أو قل إن الدولة تدعي أنها ليست سلاحاً من أسلحة الصراع السياسي (الواقع أن الدولة تكون على وجه العموم في أيدي طبقة أو فئة اجتماعية، وهي تستخدم الدعاية لتحطيم تأثير الطبقات الأخرى أو الفئات الأخرى). إنها وسيلة تكامل أو تكامل مزعوم، وسندرسها من حيث هي كذلك في الفصل التالي.

أما في أنظمة الحكم الديموقراطية فليست وسائل الإعلام محتكرة كلها من قبل الدولة. إن جزءاً منها، على الأقل، منظم في صورة مشاريع خاصة على أساس رأسمالي، أي مشاريع خاصة تغطي نفقاتها بإيراداتها. إن تعددية وسائل الإعلام عنصر من عناصر تعددية نظام الحكم إلى جانب تعددية الأحزاب السياسية. ثم إن تعددية الأحزاب السياسية تظل وهمية وشكلية إذا لم ترافقها تعددية وسائل الإعلام. ومع ذلك فإن الدول الديموقراطية التي لا تشرف على أي وسيلة من وسائل الإعلام، كما هي الحال في الولايات المتحدة الأمريكية، نادرة. ففي جميع البلاد تقريباً تتولى الدولة أمر التلفزيون، جزئياً على الأقل؛ وتتولى أمر الراديو أيضاً، ولكن ذلك أقل شيوعاً، وأقل منه أن تتولى أمر السينما. ولا تُفلت

من السلطة إفلاتاً كاملاً إلا الصحافة المكتوبة، وإن كانت الدولة تملك وسائل الضغط عليها.

ودرجة ارتباط وسائل الإعلام بالدولة توازي تاريخ ظهورها: فأقدمها (الصحافة المكتوبة) أكثر استقلالاً عن الدولة من أحدثها (الراديو فالتلفزيون). وهذا أمر يبعث على القلق، لأنه أولاً يدل على اتجاه السلطة إلى تقييد حريات المواطنين، وثانياً لأن وسائل الإعلام الحديثة تصبح هي الوسائل الأقوى تأثيراً يوماً بعد يوم. إن أهمية التلفزيون في الحملات الانتخابية أهمية رئيسية، سواء في البلاد المتخلفة النمو حيث التعليم قليل الانتشار، وفي البلاد الكثيرة النمو حيث تملك كل أسرة جهازاً تلفزيونياً. ومع ذلك فإن تأثير السلطة في وسائل الإعلام ليس ضاراً في جميع الأحوال؛ فالمشاريع الحرة، في هذا المجال كما في غيره، لا تنطبق على الحرية الحقيقية.

الميزة الأساسية التي تمتاز بها المشاريع الفردية في مجال وسائل الإعلام هي أنها تكفل التعبير عن آراء متنوِّعة. فمن أراد أن يعرف شتى الحجج المتنازعة استطاع ذلك، ويكفيه من أجل هذا أن يشتري عدة جرائد أو أن يدير زر الراديو أو التلفزيون. إن المواطن الفرنسي يستطيع في كل صباح أن يعرف جميع الآراء التي يعرضها هذا الطرف أو ذاك من الأطراف، وأن يكوِّن لنفسه رأياً خاصاً من خلال تلك الآراء، وذلك بتصفح الجرائد الصادرة، من جريدة «الأومانيته» إلى جريدة «الأورور» إلى جريدة «الباريزيان ليبيرية». صحيح أن كل جريدة من هذه الجرائد، كجرائد أنظمة الحكم الاستبدادي، تحاول أن تفرض رأيها بأساليب مماثلة. ولكن وجودها معاً يحول بينها وبين ذلك. إن تعدد الجرائد يضطرها إلى الحد من الأكاذيب. فحين لا يرتفع أي صوت من الأصوات معارضاً ومكذِّباً، وحين لا يمكن أن تُعرف الحقيقة، يسهل على الجريدة أن تكذب. ولكن ذلك يكون أصعب حين تستطيع أصوات أخرى أن تُسمع نفسها وأن تصحح الأمور. إن من الصعب جداً إخفاء الحقيقة في نظام تقوم فيه وسائل الإعلام على المشاريع الحرة وعلى التنافس. ومع ذلك يجب ألا نغالي في التنوع الذي ينشأ عن مثل هذا النظام: لئن كنت لا تجد في الاتحاد السوفياتي جريدة تدافع عن الرأسمالية، إنك لن تجد جريدة في الولايات المتحدة الأمريكية تدافع عن الشيوعية.

إن المشاريع الحرة ليست هي الحرية. أولاً لأنها تقوم على المال. صحيح أن كل إنسان يستطيع أن ينشئ جريدة. هذا من ناحية الحق. أما من ناحية الواقع فلا بد أن يملك المرء نحو ثلاثة مليارات فرنك قديم حتى يستطيع أن يصدر جريدة يومية بباريس. وفي وسع المرء أن يكتب ما يشاء في جريدة من الجرائد الصادرة، ولكن على شرط ألا يعترض أعضاء مجلس الإدارة، أصحابُ المشروع. إن وسائل الإعلام حرة إزاء الدولة، ولكنها ليست حرة إزاء المال. إن سلطة الإعلام في قبضة السلطة الاقتصادية. صحيح أن الأحزاب الشعبية الكبيرة، ونقابات العمال القوية، تستطيع أن تجمع رؤوس الأموال اللازمة لإنشاء جريدة، وحتى لإنشاء محطة إذاعية، ولكن التجربة تدل على أنها تعجز عن الاستمرار في إمداد مثل هذه المشاريع بأسباب الحياة.

ذلك أن سيطرة المال على الإعلام لا تنتج اليوم عن تملك المشاريع بقدر ما تنتج عن شرائط استثمارها. إن وسائل الإعلام توزع على الجمهور بالمجان (برامج الإذاعة والتلفزيون) أو تباع له بسعر أقل من سعرها (الجرائد). إن كل عدد من أعداد جريدة يومية يساوي ثمنه ضعفي السعر الذي يباع به على الأقل، حتى لقد يكون الفرق بين السعرين أكبر كثيراً من ذلك. وهذا الفرق تغطيه واردات الإعلان. والإعلان يموّل أيضاً برامج الراديو والتلفزيون في المحطات الخاصة. إن أسياد الإعلام الحديث هم المعلنون أي مشاريع الإعلان. وهذه المشاريع الرأسمالية زبائنها مشاريع رأسمالية، وهؤلاء جميعاً لا يميلون إلى تشجيع الآراء التي تعارض النظام الرأسمالي، وإنما يوجهون غذاء الإعلان إلى جهة المحافظة.

على أن هذه الظاهرة ليس لها شأن خطير إذا قيست بالأمر الأساسي، وهو أن وسائل الإعلام تصبح حمّالات إعلان في الدرجة الأولى. فإذاعات الراديو، ومناظر التلفزيون، والافتتاحيات، ومقالات الجرائد وأنباؤها، كل ذلك يصبح هدفه اجتذاب أكبر عدد ممكن من زبائن الإعلان قبل كل شيء، وهذا أساس الإعلام الرأسمالي. إن ربح المال هو هدف مشاريع الإعلام، كما هو هدف سائر المشاريع الخاصة الأخرى: فمن أجل ربح المال، يجب الحصول على أكبر مقدار من الإعلان وللحصول على أكبر مقدار من الإعلان يجب اجتذاب أكبر عدد من القراء أو المستمعين أو المشاهدين؛ ومن أجل اجتذاب أكبر عدد من هؤلاء، يجب أن

يكون «سُكَّر» الكتابة الذي يغلف «قرص» الإعلان مناسباً لأذواق أكبر عدد ممكن منهم. وهذا يؤدي إلى سلسلة من النتائج.

إن على الجريدة أو محطة الإذاعة أو محطة التلفزيون أن تجمِّع في كل يوم أكبر عدد ممكن من الناس حول «أكشاك» الصحف أو أجهزة الراديو والتلفزيون. ويكفي شيء جديد واحد مثير حتى يرتفع عدد القراء أو المستمعين أو المشاهدين ارتفاعاً كارتفاع السهم، فتزداد بذلك الأرباح، فالمهم إذاً إيجاد شيء جديد مثير في كل يوم. وهكذا نرى وسائل الإعلام تضخم أموراً ليس لها قيمة حقيقية، متى كانت هذه الأمور تثير الاهتمام، حتى لقد تضخم أموراً لا قيمة لها البتة، وتخلع عليها أمجاد العناوين الكبيرة في الصفحة الأولى من أجل أن تباع نسخ الجريدة. وهذا القانون الاجتماعي الذي يتضمنه هذا النظام يؤدي أولاً إلى المبالغة في قيمة الجرائم العاطفية والغراميات الشهيرة والفضائح المختلفة. ثم هو في ميدان السياسة يؤدي إلى تصوير المشكلات تصويراً درامياً من أجل أن تثير الاهتمام، ويؤدي إلى إثارة الحقد أو الحماسة لدى الشعوب إثارة مصطنعة بغية زيادة عدد النسخ المطبوعة من الجريدة.

إن الميل إلى «تجسيد السلطة في شخص»، وهو الأمر الذي أخذنا نتحدث عنه كثيراً منذ سنين، إنما يرجع بعضه إلى هذه الاسباب نفسها. فالجمهور الواسع لا يهتم كثيراً بالأفكار المجردة والمذاهب والنظريات، وهي أمور لا تقبل العناوين الضخمة والصور الجميلة؛ حتى إذا تجسدت هذه الأفكار في شخص يضفون عليه طابع البطل تغير كل شيء. لقد برهن المسرح وبرهنت السينما على أن الدعاية بالإعلانات «للنجوم» التي خلقتها وسائل الإعلام الحديث تدر أرباحاً طائلة. حتى إذا نُقل هذا الأسلوب إلى السياسة درّ أرباحاً طائلة أيضاً. هكذا تمضي الصحف والمجلات الأسبوعية المصوَّرة والراديو والتلفزيون تخلق أبطالاً سياسيين، يُصنعون صنعاً وتضفى عليهم صورة أسطورية، ويرضون الجمهور على قدر شعوره بالألفة بينه وبينهم. وطبيعي أن هؤلاء «الأبطال» يستعملون الشعبية التي حصلوا عليها بهذه الطريقة في الصراعات السياسية.

من جهة أخرى فإن القاعدة الأساسية التي يجب اتباعها لاجتذاب أكبر عدد

ممكن من الجمهور هي ألا يُمسَّ أحد بسوء. لذلك نرى الصحافة والراديو والتلفزيون تحاول أن تتحاشى المسائل الهامة الخطرة التي يثور حولها الجدال، ما وسعها أن تتحاشاها. ذلك أنها إذا اتخذت منها موقفاً أساءت إلى شعور جزء من زبائنها ففرّوا منها. فإذا كان لا بد من الحديث عنها، لأنها من مشاغل اللحظة الحاضرة في القلب، تحدثت عنها في كثير من المحاذرة، محاولة أن ترضي جميع الناس، أي ألا تمس جوهر المشكلة، وإنما تنحرف وتصرف عنها الانتباه. كذلك يُعامل المواطنون كأنهم أطفال عاجزون عن مواجهة الصعوبات. فبدلاً من أن يُعَدُّوا لحمل مسؤولياتهم، يُبعدون عنها.

مع ذلك إذا بدا الرأي العام مستعداً للاندفاع الحماسي في هذا الاتجاه أو ذاك من الاتجاهات، إذا بدا أنه يعاني نوبة من النوبات، كان مما يدر الربحَ على وسائل الإعلام أن تجاريه، أن تندفع في هذا الاتجاه نفسه مزيداً من الاندفاع، أن تعوي مع الذئاب، وأن يكون عواؤها أقوى وأشد. إن وسائل الإعلام الرأسمالي تميل إلى إنامة المواطنين في الظروف السوية، أي حين يجب أن يظلوا يقظين؛ ثم هي تثيرهم مزيداً من الإثارة حين يكونون مضطربين، أي حين يجب أن يُهدَّأوا. إن هستيريا معاداة الشيوعية بالولايات المتحدة في عام 1953 أيام المكارثية، والحماسة للحرب في خريف 1961، واندفاع الناس إلى بناء ملاجئ ذرية خاصة، تلك أمثلة قليلة على هذا الاتجاه الثاني بين ألوف الأمثلة. إن وسائل الإعلام الرأسمالي تقوم بدور هو عكس الدور الذي توجبه المصلحة العامة.

من جهة أخرى فإن الدفاع عن القيم التقليدية والنظم المقررة والمؤسسات القائمة يدر ربحاً أكبر من الربح الذي يدره الموقف النقدي الإصلاحي، لأنه لا يؤذي أحداً. إن الناس محافظون يخافون من التجديدات بطبيعتهم، وإذا كانت فكرة التقدم لا بد أن تعالج في كثير من الأحيان، لأنها رائجة كثيراً رواج «الموضة»، فإن التقدم الذي تتحدث عنه وسائل الإعلام الرأسمالي تقدم بعيد مجرَّد غامض لا يقلق أولئك الذين يمكن أن يهدد التقدّم أوضاعهم المكتسبة. إن وسائل الإعلام الرأسمالي تسلِّم بأن يتطور كل شيء، ولكنها لا تعيِّن الشيء الذي يجب أن يتطور على وجه التحديد. إنها لا تهاجم الأخطاء القائمة، إذا كانت هذه الهجمات تؤذي الرأي الوسط أو إذا كانت تتعارض مع مصالح المعلنين.

يجب أن نذكر أخيراً أن وسائل الإعلام كانت في الماضي تسمح بإشاعة ثقافة حقيقية بين جميع الناس، أما نظام الإعلام الرأسمالي فإنه يؤدي إلى ما يمكن أن نسميه «تبليه» الجمهور، فهو يسجن الناس في عالم صبياني ذي مستوى عقلي منخفض شديد الانخفاض. من أبرز الأمثلة على ذلك نمو صحافة «القلب» التي تتحدث عن غراميات الملوك والملكات والأمراء والأميرات وغير هؤلاء من «العظماء» الكاذبين الذين يثيرون النفوس بأبهة ملابسهم وجمال منازلهم، بالإضافة إلى الذكريات التاريخية الغامضة التي يوقظونها. إن الجمهور يحب المغامرات الغرامية، وهذه الغراميات التي هي على الحدود بين الأسطورة والحياة تثير عواطفه كأنها حكاية وُضعت لأطفال كبار. هكذا يجعلون حياة مرغريت، وفرح ديبا، وثريا، وباولا، حياة تهب عليها عواصف جديدة بغير انقطاع، فيدر ذلك أرباحاً على الصحف والراديو والتلفزيون.

وفي وسعنا أن نذكر أساليب أخرى من أساليب «تبليه» الجمهور هذه. إن في السينما والرياضة أمثلة كثيرة على ذلك. فبهذه الوسائل المختلفة يغرقون الجمهور في جو لا واقعي، جو مصطنع، جو صبياني تملؤه التهاويل، ويصرفونه عن المشكلات الحقيقية. فيعجز ضحايا وسائل الإعلام الرأسمالية عن القيام بواجبات المواطنين. يقول الشيوعيون إن هذه الأساليب متعمدة مقصودة، فالرأسماليون يستعملون «الصحافة الغرامية»؛ وقصص مرغريت ومغامرات الرياضة والسينما، عامدين، بغية إلهاء الجماهير عن الاستغلال الذي تقاسيه، وبغية شل إرادتها الثورية. والحق أن وسائل الإعلام في المجتمعات الرأسمالية تؤدي إلى هذه النتائج، ولكن ليس يبدو أن الأمر متعمد مقصود، وإنما تؤدي إليه آلية السعي إلى الزبون.

إن تنوع وسائل الإعلام، وهو التبرير الحقيقي الوحيد لهذا النظام، يميل إلى تدمير نفسه بنفسه. فمن جهة أولى نرى التطور التكنيكي يلزم باستعمال أدوات لا تنفك تتعقد وتصبح أثمانها تبعاً لذلك باهظة لا تطيقها إلا المشاريع الضخمة. ومن جهة أخرى نرى الإعلان يتجه خاصة إلى أدوات الإعلام التي تصل إلى عدد كبير من المستهلكين، لأن التبعثر على طائفة من الجرائد الثانوية أو من محطات الإذاعة والتلفزيون الصغيرة لا يعود بأرباح كبيرة. ومن ثم ينشأ ميل إلى تمركز الإعلام. إن

أمثال الصحف الصغيرة التي صدرت في القرن التاسع عشر وفي القرن العشرين والتي كانت مراكز استقلال وتنوع حقيقي، لا تستطيع الآن أن تعيش وتبقى. إن الصحف يقل عددها ويزداد كبرها يوماً بعد يوم. إن الصحافة مركزة في أيدٍ قليلة. وقد اتسعت هذه الظاهرة في السنين الأخيرة اتساعاً خاصاً ببريطانيا العظمى. ولكن هذه الظاهرة عامة. ففي فرنسا مثلاً نرى الصحافة المحلية في كل مكان تحتكرها جريدة أو جريدتان. أضف إلى ذلك أن تمركز الراديو والتلفزيون أمر لا بد منه بسبب قلة عدد أطوال الموجات التي تتوافر لكل بلد. هكذا يختفي التعدد والتنوع شيئاً بعد شيء لمصلحة عدد قليل من الاحتكارات الكبرى التي تتمتع بقوة كبيرة في الدولة وليست من الديموقراطية في شيء.

إن الصورة التي رسمناها الآن لوسائل الإعلام صورة حالكة. إنها تمثل الاتجاهات التي تتجهها وسائل الإعلام بطبيعتها في نظام الاقتصاد الحر. غير أن هناك عناصر مختلفة يمكن أن تكبح هذه الاتجاهات أو أن تعدِّلها، فينبغي إنماء هذه العناصر وتعزيزها. وأول دواء هو أن نوجد في الدولة الواحدة نظام الإعلام الرأسمالي ونظام الإعلام الاشتراكي معاً، فيصحح كل من هذين النظامين أخطاء النظام الآخر. ونحن نلاحظ عملياً في كثير من الأمم الغربية أن الصحافة منظمة على الأسلوب الرأسمالي، ولكن الراديو والتلفزيون في يد الدولة أو في يد هيئة عامة. ففي إمكان الراديو والتلفزيون، إذ يتحرران من العبودية للإعلان ومن أولية السعي إلى الربح، أن يقوما بعمل تثقيفي، وأن يعدِّلا آثار «التبليه» الذي يحدثه الإعلام الرأسمالي. ومن شأن التعددية الناشئة عن وجود صحافة حرة إلى جانبهما، ألا تسمح لهما بالإسراف في الدعاية لحكم استبدادي. وفي وسعنا أن ندخل إلى الراديو والتلفزيون اللذين هما في يد الدولة أساليب تعددية أصيلة تتيح للمواطن أن يعرف مختلف الآراء الحاضرة. إن التعددية الرأسمالية وهمية إلى حد كبير، فقليل من الناس يشتري عدة صحف، وأكثر الناس لا يقرأ إلا جريدة واحدة ولا يرى الأمور إذاً إلا رؤية جزئية. أما إنشاء مجالس مؤلفة من صحافيين أو أشخاص يحملون آراء متعارضة، في الراديو أو التلفزيون، فإنه يحقق تعددية صحيحة تتفق وروح الديموقراطية. وكذلك أن يُسمح للأحزاب، أثناء الانتخابات، باستعمال الراديو والتلفزيون أوقاتاً متساوية.

إن وجود هذين النظامين معاً يؤدي على وجه العموم إلى نتائج طيبة. ففي بعض البلاد، في بريطانيا العظمى وكندا مثلاً، يحقق الراديو والتلفزيون عملاً بارزاً في تربية المواطنين يعزز المؤسسات الديموقراطية كثيراً. ولكن سوء الاستعمال ممكن، فقد تميل الحكومات إلى استعمال الراديو والتلفزيون لدعايتها كما نرى ذلك في الدول الاستبدادية. إن تطور «الراديو والتلفزيون الفرنسيين» منذ سنين يصلح مثالاً على هذا. فلئن كان مستواها العام أعلى من مستوى محطات الراديو والتلفزيون الخاصة (من النوع الأمريكي)، فإنهما يستحقان من الناحية السياسية نقداً كثيراً.

تشذ عن القاعدة في البلاد الرأسمالية مؤسسات أصيلة تميل إلى إعلام مستقل حقاً وتفلت من سيطرة الدولة ومن العبوديات الرأسمالية في آن واحد. حتى إن بعض هذه المؤسسات يكفل للصحافيين حريتهم الشخصية. مثال ذلك «اتفاقية الضمير» التي تتيح للصحافي أن يرفض الكتابة في ما لا يعتقد به، بل وأن يترك الجريدة مع تقاضي تعويضات ضخمة. ولكن ليس من السهل على الصحافي في الواقع العملي أن يطالب بهذا، بل إن التقدّم في المهنة يلزمه بأن لا يطالب به. ويتوصل بعض الصحافيين إلى تحصيل سمعة طيبة، فيحرص جمهور القراء على أسمائهم: إن هؤلاء يكون وضعهم قد بلغ من القوة حداً كافياً من أجل أن يقولوا ما يريدون، أو شيئاً قريباً منه. أبرز مثال على ذلك مثال والتر لبمان في الولايات المتحدة الأمريكية. وهناك أمثلة أخرى، لكنها ليست كثيرة في أي بلد من البلدان.

أهم من ذلك وضع بعض الصحف المستقلة، مثل جريدة «التايمز» وجريدة «لوموند» وجريدة «نيويورك تايمز». إن أصول هذا الاستقلال متنوعة. فهي تارة سمعة عريقة (حالة جريدة «التايمز»). وهي تارة أسباب أخرى. فاستقلال جريدة «لوموند» مثلاً هو ثمرة القانون الموقت الذي وضع سنة 1944. فإن جميع الصحف التي كانت تصدر بفرنسا أيام الاحتلال الألماني قد صودرت، وعُهد بالمشاريع إلى جماعات من الصحافيين الأحرار. وسقطت هذه الجرائد بعد ذلك واحد إثر أخرى في قبضة المصالح المالية إلا جريدة «لوموند»، لأنها لم تقع في عجز مالي يوماً، حتى إن أرباحها المطَّردة سمحت بالتعويض على أصحابها القدماء. وبسبب هذا

ضُمنت حرية جهازها الذي تشكل سنة 1944، ولم تجد هذه الحرية عوائق تقف في وجهها، ونشأت للجريدة تقاليد، وأصبح لها روح خاصة، وساعدتها في ذلك شخصية مدير صلب محترم.

إن استقلال الصحف التي هي من طراز جريدة «التايمز» وجريدة «لوموند» يبدو الآن راسخاً: إن نوع قرائها يجعلها في وضع خاص من ناحية الإعلان. فالصحف الأخرى تحتاج إلى أن يكون عدد النسخ المطبوعة كبيراً من أجل أن يكون المشروع رابحاً، ومن ثم يزداد تمركزها يوماً بعد يوم. ولا كذلك «جرائد الصفوة» فإنها تستطيع أن تفرض لإعلاناتها أسعاراً عالية بالقياس إلى قلة عدد نسخها المطبوعة، وذلك بفضل نوع قرائها: إن جميع من لهم شأن، جميع أفراد الطبقة القيادية في الأمة تقرأ جريدة «التايمز» في بريطانيا العظمى وجريدة «لوموند» في فرنسا. ولا بد للإعلان من الوصول إلى هذه الفئة من الناس، وليس في وسعه إذاً أن يستغني عن جرائد الصفوة. ولكن استقلال هذه الجرائد لا يشمل صحف الجمهور: أفتُحصر حرية الصحافة إذاً في عدد قليل من الجرائد؟ يقدّر بعضهم أن ارتفاع مستوى الثقافة في البلاد المتطورة سيقلل هذه المسافة بين إعلام الجمهور وإعلام الصفوة، إذ يميل إعلام الجمهور إلى اللحاق بإعلام الصفوة شيئاً بعد شيء. إن هناك علائم توحي بمثل هذا التأويل: فمستوى إعلام الجمهور يبدو أنه يعلو قليلاً قليلاً. ولكن هذا التطور طويل الأجل في أحسن الظنون.

ويمكن تعجيله بإنشاء مراكز أخرى من مراكز المقاومة. من ذلك جعل الراديو والتلفزيون مصالح عامة مستقلة عن الدولة يديرها مجلس إدارة مشكل من مندوبين عن الصحافيين ومن ممثلين لأصحاب الشأن ومن شخصيات مستقلة. إن هيئة الإذاعة البريطانية منظمة على هذا الطراز، وتتمتع باستقلال واضح، وتتميز بعلو مستواها الثقافي. وقد بُحث أمر وضع قانون مماثل للإذاعة والتلفزيون الفرنسيين، منذ زمن طويل، حتى لقد وضعت مشروعات بعينها لهذا الغرض، ولكن لم يشأ أحد لا من الحكومات ولا من البرلمانيين أن يضعوا هذه القوانين موضع التنفيذ. ويتساءل بعضهم أليس هذا هو السبيل الوحيد إلى تنظيم إعلام حر حقاً، حتى في ميدان الصحافة؟

العدد والانتساب الجماعي

ظل الصراع على السلطة، خلال ألوف السنين، يجري في دائرة ضيق وكان السواد الأعظم من الناس مبعداً عنها. كان انخفاض مستوى المعيشة لدى أكثر الناس لا يتيح لهم نمواً فكرياً كبيراً، وكان ذلك يمنعهم من إدراك قوتهم ومن تنظيم صفوفهم تبعاً لذلك. وكانت رقابة الأقوياء ورقابة رجالهم المسلحين تحول دون سواد الناس وبين أي تحرك من أجل تنظيم الصفوف. وفي لحظات استثنائية نادرة جداً، كانت الجماهير الشعبية، من فرط ما تقاسيه من عبودية وفقر وبؤس واضطهاد، تظهر في معركة السياسة فجأة، كحيوانات كبيرة خرقاء تحطم في طريقها كل شيء، ولكنها تعجز عن إعادة البناء. كذلك شبت ثورات عبيد وفلاحين ومدنيين في عصور مختلفة. ولكن قمعاً شديداً عنيفاً متناسباً مع درجة الخوف التي شعر بها أصحاب الامتيازات، كانت تجرّد هؤلاء البؤساء من الرغبة في إعادة الكرة، زمناً طويلاً. إن هزيمة سبارتاكوس، أول بطل من أبطال الثورات الشعبية التي حفظ التاريخ اسمها، قد أعقبها ذبح ستين ألفاً من العبيد في لوقانيا، ونصبُ عشرة آلاف صليب لعشرة آلاف معذَّب.

إنما أصبح العدد سلاحاً سياسياً مجدياً حين أتاح ارتفاعُ مستوى المعيشة والثقافة للجماهير الشعبية أن تخرج من الظلام وأن تدخل الكفاح من أجل السلطة. والمذاهب التي كانت قد وضعتها البورجوازية لخوض معركتها الخاصة ضدَّ الأرستقراطية قد ساعدت هذا التطور. فمن أجل أن تكافح البورجوازية وراثة السلطة والامتيازات، التي كانت تضايقها، نادت بالمساواة القانونية بين جميع البشر وبأن السلطة للشعب: فأدى ذلك منطقياً إلى الانتخاب العام، أي إلى أن يصبح القول الفصل العدد.

لقد حاول الليبراليون في القرن التاسع عشر، بوسائل شتى (كالانتخاب المقيد، وغيره) أن يعرقلوا هذا التطور أو أن يحدوا نتائجه. وحاولوا، بواسطة تأثير المال في وسائل الإعلام والدعاية، في النظام الرأسمالي، أن يؤثروا في الشعب وأن يفلوا سلاح العدد.

إن جدوى الدعاية في المعارك السياسية أمر لا شك فيه. وكثيراً ما يتحكّم

دعم الصحافة الكبرى والتلفزيون في النصر الانتخابي. وربّ حملة تنظَّم بوسائل شبيهة بالوسائل التي تستعمل في حملات البيع التجاري يكون حظها من النجاح أكبر من حظ حملة من النوع الكلاسيكي. لقد فاز الحزب الليبرالي عام 1960 في منطقة كيبك بأساليب من هذا النوع تُستعمل في الولايات المتحدة على نطاق واسع وأخذت تُستعمل في أوروبا على هذا النطاق الواسع. غير أن هذه الأساليب باهظة التكاليف. وقوة الدعاية السياسية هي أخيراً، في الديموقراطيات الغربية، قوة المال السياسية (اما غير الديموقراطيات الغربية فإن الدعاية تحتكرها الدولة، وهي تخدم التكامل السياسي، وسنرجع إلى هذا الجانب من جوانب المشكلة في ما بعد). وليس يجدي في تغيير في الواقع أن تعمد الدولة إلى إصدار تشريعات قانونية ـ كالحد من النفقات أو تولي الدولة سداد هذه النفقات. فبواسطة الدعاية تميل قوة المال إلى تفشيل قوة العدد.

لكن قوة العدد تنبعث بفضل تكنيك التنظيم الجماعي. إن طرائق التنظيم الجماعي التي تتيح تجميع جماهير إنسانية واسعة، وتكفل تربيتها تربية سياسية، وتضمن تعبئة طاقاتها وتوجيه عملها، قد خلقت أدوات ذات تجمع كبير جداً في العمل السياسي. إن تكنيك الأحزاب السياسية والنقابات العمالية، الذي ابتكر في نهاية القرن الأخير، أصبح نموذجاً يحتذى ولا يزال يُستعمل. وقد حسَّنت الأحزاب الشيوعية هذا التكنيك، ولا شك أن تفوقها في التنظيم الجماعي عنصر من عناصر قوتها. أما أن لهذه الأساليب أخطاراً، وأنها تسمح «باستعمال» أعضاء المنظمة، وأنها تولِّد ظاهرات بوروقراطية، فذلك أمر لا شك فيه. ولكن لولاها لظل المال يبطل العدد في الديموقراطيات الغربية.

تمركز الأسلحة أو تبعثرها

تدل التحليلات السابقة على أن الأسلحة السياسية تكون متمركزة تارة، مبعثرة تارة أخرى. ونستطيع على هذا الأساس أن نعرِّف نوعين من المجتمعات. ففي النوع الأول تكون جميع الأسلحة السياسية، أو تكون الأسلحة السياسية الأساسية على الأقل، في أيدي طبقة اجتماعية واحدة أو فئة اجتماعية واحدة. وفي النوع الثاني تكون الأسلحة الأساسية موزَّعة على عدة طبقات اجتماعية أو عدة فئات

اجتماعية. ففي المجتمعات الإقطاعية والملكية مثلاً كانت الأسلحة الأساسية التي عرفها ذلك العصر (الوسائل العسكرية وثروة الأرض) متمركزة في أيدي الطبقة الأرستقراطية. وفي عهد لويس فيليب أو في عهد الإمبراطورية الثانية بفرنسا، وفي الولايات المتحدة الأمريكية قبل سنة 1939، كانت البورجوازية تملك بدورها وسائل القوة الأساسية (المال، والتنظيم العسكري الذي كان يستعمل على نطاق واسع لقمع الثورات العمالية: ثورة عمال النسيج في ليون، أيام حزيران 1848). وفي الدولة الستالينية كانت الفئة الحاكمة تسيطر على جميع المنظمات الجماهيرية وعلى جميع بنيانات التنظيم الجماعي، وهي الأسلحة السياسية الرئيسية في مجتمع اشتراكي. تلكم بضعة أمثلة على أوضاع يسودها احتكار الأسلحة السياسية.

ولا كذلك في بعض «المدن» القديمة إبان مرحلة من مراحل تطورها، وفي الجمهوريات الإيطالية والفلامندية إبان عصر النهضة، وفي إنكلترا إبان عهد كروميل، وفي فرنسا إبان الملكية المطلقة، فقد كانت الأرستقراطية تملك جزءاً من الثروة، وكانت البورجوازية تملك جزءاً آخر يفوق الأول أحياناً، وكانت الأسلحة العسكرية تبقى في أيدي الأرستقراطية على وجه العموم، لكنها تنتقل إلى أيدي البورجوازية في بعض الأحيان: فكان الوضع وضعاً تعددياً. وفي المجتمعات الغربية الراهنة مثال آخر على هذا الوضع التعددي. فمن جهة أولى نرى الرأسماليين يملكون الثروة ويستعملونها في الدعاية ويملكون بذلك عناصر هامة من عناصر القوة السياسية. ومن جهة أخرى نرى العاملين بالأجرة ينشئون منظمات جماهيرية كبرى (أحزاباً سياسية، ونقابات) تستطيع هي أيضاً أن تستعمل أشكالاً من الدعاية، وتشكل عناصر أخرى هامة من عناصر القوة السياسية. كما أن بعض وسائل الدعاية والإعلام في أيدي مثقفين وجامعيين. فالأسلحة السياسية في هذه المجتمعات مبعثرة إذاً تبعثراً كبيراً.

ويميل الغربيون إلى اعتبار هذه التعددية هي الوسيلة الرئيسية لضمان حرية المواطنين وتحقيق الديموقراطية؛ ويخلطون من جهة أخرى بين تشتت الأسلحة هذا (أو تمركزها) وبين تعددية (أو واحدية) «مراكز التقرير»، وهذا خطأ. فتعددية أو واحدية مراكز التقرير إنما تتناول تنظيم الدولة وبنية السلطة السياسية: إن التعددية تتحقق بالفصل بين السلطات (الذي كان عزيزاً على لوك ومونتسكيو

وغيرهما)، وباللامركزية في المناطق، وباستقلال الدوائر والمشاريع العامة، وبإقامة هيئة من الموظفين المستقلين، إلخ. أما تشتت الأسلحة السياسية أو تمركزها فإنه يتناول الصراع في سبيل السلطة وحالة مختلف الطبقات الاجتماعية أو الفئات الاجتماعية في هذا الصراع. والأمران مرتبطان في كثير من الأحيان: فتعدّد مراكز التقرير يعبر في بعض الأحيان عن تبعثر الأسلحة السياسية تبعثراً يؤدي إلى توزع الدولة بين مختلف الطبقات الاجتماعية أو الفئات الاجتماعية، ولكنهما يظلان مستقلين أحدهما عن الآخر. فقد يوجد تعدد مراكز التقرير، مثلاً، في نظام اشتراكي، عن طريق اللامركزية خاصة، دون أن تكون الأسلحة السياسية مشتتة (يوغوسلافيا).

إن النظريات التعددية في تشتت الأسلحة السياسية لا يمكن أن تُقبل إلا بتحفظات. فمن جهة أولى نرى تعددية الديموقراطيات الليبرالية تظل تتضمن اللامساواة إلى حد كبير. صحيح أن المال ليس فيها اليوم بالسلاح السياسي الوحيد. فالأحزاب الشعبية والنقابات العمالية والمنظمات الجماهيرية الأخرى لها تأثير كثيراً ما يكون كبيراً. ولكنها لا تعدّل تأثير الثروات. ويظل المال في المجتمعات الغربية المعاصرة هو السلاح الأقوى. فالقرارات الأساسية، على وجه الإجمال، إنما تُتخذ بتأثير الأشخاص الذين يملكون المال. وإذا استطاعت العناصر الأخرى من عناصر القوة السياسية أن تنتصر في قرار ثانوي، أو أن تبدل قراراً ثانوياً، فإنها لا تستطيع أن تفرض قراراً أساسياً إلا في حالات استثنائية. على أن اللامساواة تختلف كبراً وصغراً باختلاف البلدان. فهي قوية جداً في الولايات المتحدة، وهي في فرنسا أقل منها قوة في الولايات المتحدة. وهي تتناقص بعض التناقص.

من جهة أخرى نرى تبعثر الأسلحة السياسية لا يؤدي دائماً إلى تعزيز الديموقراطية. حتى قد يؤدي إلى الديكتاتورية. لذلك أنه يتفق لطبقة اجتماعية مسيطرة أن ترى طبقة أخرى تنتزع منها جزءاً من الأسلحة السياسية، فإذا هي تلجأ إلى العنف لتتفادى أن تُطرد من السلطة أو أن تضطر إلى مقاسمتها. وقد تعمد الطبقة الصاعدة إلى هذه الوسائل نفسها لتعجل إزالة الطبقة القديمة المسيطرة. إن الأوبئة الديكتاتورية الكبرى في التاريخ تقابل على وجه العموم أوضاعاً كان فيها

توازن، وكانت الأسلحة السياسية فيها مبعثرة بين فئات اجتماعية متعادية. كذلك كان الحال في «المدن» القديمة، وفي أوروبا إبان عصر النهضة والقرن الثامن عشر، ثم في أوروبا إبان القرن التاسع عشر، حين صعدت البورجوازيات فقُسمت القوة بينها وبين الأرستقراطيات التي كانت مسيطرة حتى ذلك الحين. كما أن الفاشستية ظهرت حين أصبحت سيطرة المال مهدَّدة في ظل «التعددية الغربية». ليس التوازن بين القوى الاجتماعية المتعادية ولا توزع الأسلحة بينها هو الذي يتيح نمو الديموقراطية، وإنما يتيح نموَّ الديموقراطية أن تضعف التعارضات.

* * *

الفصل الرابع

الاستراتيجيات السياسية

في الصراع السياسي، كما في جميع أنواع الصراع المعقدة، يعمل كل امرئ وفقاً لخطة تصورها من قبل، وأنضجها كثيراً أو قليلاً، ولم يحسب فيها حساب هجماته وحدها، بل حسب فيها أيضاً حساب ردود العدو، ووسائل مواجهة هذه الردود. فهذه الخطة في القتال هي ما يسمى الاستراتيجية: ومختلف العناصر التي تتألف منها الاستراتيجية (هجمات على العدو وأجوبة على ردوده) هي ما يسمى التكتيك. إن تحليل الاستراتيجيات السياسية لا يزال متخلفاً، إلا في ميدان العلاقات الدولية والصراعات النقابية. وفي غير هذا الميدان إنما دُرست الصراعات حول قرارات خاصة في الدرجة الأولى. وقد أخذ بعض الباحثين منذ بضع سنين يحاول أن يطبق على تحليل الاستراتيجيات السياسية مناهج رياضية. وتلك بحوث شائقة مفيدة في ميادين محدودة. لكننا نعالج هنا ناحية أخرى هي الاستراتيجيات الإجمالية في الصراع السياسي. وليس في وسعنا، على هذا المستوى الإجمالي، أن نرسم إلا بضع مخططات مجملة.

اليمين واليسار، الإصلاح والثورة

لا يجري الكفاح السياسي على نحو واحد في ظل نظام الحزبين حيث يأخذ شكل مبارزة، وفي ظل نظام تعدد الأحزاب حيث يتجابه عدة خصوم يمكن أن يتحالفوا تحالفات شتى. وفي وسع التفريق بين اليمين واليسار أن يقرب بين الوضعين، وأن يعيِّن تصنيفاً دقيقاً للاستراتيجيات السياسية في الديموقراطيات

التعددية. إن الصراع السياسي، في صورته البسيطة وعنصره الأساسي، إنما يجري بين أولئك الراضين تقريباً عن النظام الاجتماعي القائم، فهم يريدون المحافظة عليه، وبين أولئك الذين لا يرضيهم هذا النظام، فهم يريدون تغييره. أما الأولون فهم طائفة «اليمين»، وأما الآخرون فهم طائفة «اليسار»، بالمعنى الواسع لهذين الاصطلاحين وبغض النظر عن الملابسات التاريخية. ولسنا ننظر هنا في الأسباب التي تجعل هؤلاء راضين وأولئك غير راضين، ولا في صور التعبير عن الرضا وعدم الرضا. كل ما هنالك أننا نقرر أن في كل جماعة من الجماعات الإنسانية أناساً راضين وأناساً غير راضين: ولسنا نصدر في هذا التقرير عن ظن وافتراض وإنما نصدر عن التجربة والواقع. هكذا يتحدد اليمين واليسار بهدفيهما: الاحتفاظ بالنظام القائم أو إحلال نظام آخر محلّه، ولكن الوصول إلى كل من هذين الهدفين يمكن أن يحاوَل بوسائل مختلفة واستراتيجيات خاصة.

أما في الأحزاب اليسارية فالتفريق قديم: إن تغيير النظام القائم يمكن أن يتم دفعة واحدة بانقلاب جذري، ليحل محله نظام آخر دفعة واحدة أيضاً، وتلك هي الطريقة الثورية؛ ويمكن أن يتم هذا التغيير بخطوات متدرّجة، جزءاً إثر جزء، وأن يحل عنصر من النظام الجديد في كل مرة محل عنصر من النظام القديم، وهذه هي الطريقة الإصلاحية. وقد قامت خصومات كثيرة عنيفة، في الأحزاب الاشتراكية، بين الإصلاحيين والثوريين في مطلع هذا القرن. ثم هدأت هذه الخصومات منذ كفّت الأحزاب الاشتراكية كلها عن أن تكون ثورية. ولا كذلك الأحزاب الشيوعية، فحين كانت الأحزاب الشيوعية كلها ثورية لم تطرح هذه المشكلة أصلاً. ولكنها أخذت تظهر في الشيوعية الغربية التي تعمل في مجتمعات لا تبدو فيها الثورة ممكنة ولا مستحسنة. ولعل هذه المشكلة أن يكون لها شأن كبير في السنوات القريبة.

فالمناقشة بين الإصلاحيين والثوريين تشوهها اعتبارات عاطفية في معظم الأحيان: فلأن الثورة هي الحلم القديم للاشتراكيين الفرنسيين والشيوعيين عامة، فإن الإصلاح هو في نظرهم خيانة. وعلى المستوى العقلي يذهب أنصار الثورة إلى أن الإصلاح وهم، لأنك لن تستطيع أن تهدم النظام القديم جزءاً بعد جزء، وكل ما تستطيعه بهذه الطريقة هو أن تبدل عناصره الثانوية، حتى إذا مسست جوهره قام

أنصار القديم فردوا رداً عنيفاً، ولا بد أن ينتصروا عليك، لأنهم في هذا النظام القديم يحتلون مراكز القوة. ولسنا نتخذ موقفاً من هذا الجدال. وحسبنا أن نقرر أن هناك استراتيجيتين يمكن استعمالهما لتغيير النظام القائم: استراتيجية الإصلاح واستراتيجية الثورة، وأن بعض الأحزاب قد أخذت بالأولى، وأن أحزاباً أخرى أخذت بالثانية.

هناك موقفان متناظران يقابلان، في اليمين، الموقفين اللذين يسميان في اليسار بالإصلاح والثورة. ولئن لم يكن التفريق بين هذين الموقفين اليمينيين شهيراً كالتفريق بين الموقفين اليساريين، الإصلاح والثورة، فلقد كان ذا شأن عملي كبير، ولعل شأنه كان أكبر من شأن التفريق بين الإصلاح والثورة، لأنه كان المصدر المحسوس لعمل كثير من الأحزاب المحافظة. إن المحافظة على النظام القائم يمكن أن تكون بالتمسك به كله جملة واحدة، ورفض أي تغيير فيه مهما يكن يسيراً؛ كما يمكن، خلافاً لذلك، أن تكون بقبول بعض التساهل في الأمور الصغيرة للمحافظة على الأمور الجوهرية، باعتبار أن هناك تطورات لا مناص منها. فأما الموقف الأول من هذين الموقفين فإنه يقابل، في اليسار، النظرية الثورية: فهو موقف المحافظين المتطرفين والفاشستيين؛ وأما الموقف الثاني فهو يقابل، في اليسار، النظرية الإصلاحية، وهو موقف المحافظين المعتدلين. وخير مثال عليه سياسة دزرائيلي بإنكلترا في القرن التاسع عشر.

يؤدي هذا التحليل إلى جعل التصنيف الثنائي الذي ضم اليمين واليسار تصنيفاً رباعياً للاستراتيجيات السياسية الأساسية، على أساس الغايات والوسائل معاً، فيكون هنالك: اليمين المتطرف، اليمين المعتدل، اليسار الإصلاحي، اليسار الثوري. والتعارضات والتحالفات بين هذه الاتجاهات الأساسية لا تتم على نحو واحد في جميع البلاد وجميع العصور. وفي وسعنا أن نميز على هذا الأساس بين طائفتين كبيرتين من الأوضاع: الوضع الذي نرى مثاله في إنكلترا، والوضع الذي نرى مثاله في فرنسا. ففي بريطانيا نرى المعتدلين والمتطرفين من كل اتجاه يجتمعون على وجه العموم في منظمة واحدة هي اليسار أو اليمين. هكذا نرى حزباً محافظاً وحزباً ليبرالياً في القرن التاسع عشر، ونرى حزباً محافظاً وحزباً عمالياً في القرن العشرين. والصراع السياسي إنما تسيطر عليه هنالك استراتيجية

«اليمين واليسار» متصارعين، وهذا ما يسمى في فرنسا بصراع الكتلتين. والواقع أن التعارضات السياسية تضعف بسبب ذلك ولا تقوى خلافاً لما قد يُظن.

ففي داخل كل اتجاه من الاتجاهين يكون المتطرفون قد قبلوا سيطرة المعتدلين شاؤوا أم أبوا. ذلك أن النصر الانتخابي، كما سبق أن أوضحنا ذلك، إنما يحصل عليه، في تنافس بين حزبين، الحزب الذي يجتذب إليه الناخبين المتوسطين الذين ترجّح أصواتهم إحدى كفتي الميزان. ويكون على كل حزب إذاً، من أجل أن ينتصر في الانتخابات، أن يتخذ مظهراً معتدلاً، ففي اليسار يتغلب الإصلاحيون على الثوريين، وفي اليمين يتغلب «التطوريون» على المتطرفين من المحافظين. والصلة الدائمة المطردة العضوية التي تجمع المتطرفين والمعتدلين من كل اتجاه، تؤدي بالمتطرفين إلى جعل تطرفهم معتدلاً إن صح التعبير، لاتصالهم بالمعتدلين، على حين أن تطرفهم كان يمكن أن يزداد لو كانوا في عزلة عن المعتدلين. والاشتراك في مسؤوليات حكومية وبرلمانية، اشتراكاً مباشراً أو غير مباشر، في إطار حزب كبير، يحدث ذلك الأثر نفسه. هكذا نجد تجمع الاتجاهات السياسية في كتلتين متعارضتين، إحداهما كتلة اليمين والثانية كتلة اليسار، يميل بالكتلتين كلتيهما نحو الوسط.

أما في فرنسا فإن التقاليد السياسية مختلفة عن هذا كل الاختلاف. والفكرة القائلة بأن الحياة السياسية في فرنسا يسيطر عليها منذ سنة 1789 نزاع بين يمين ويسار، لا تطابق الواقع مطابقة دقيقة. إن اليمين بالمعنى الأصلي لكلمة اليمين (المتطرفين والمعتدلين مجتمعين) قلّما استلم زمام الحكم (بين سنة 1814 وسنة 1830 مع انقطاعات؛ وفي سنة 1871، وفي سنة 1919، وفي سنة 1940 مدة قصيرة). واليسار، بالمعنى الأصلي لهذه الكلمة، كانت مدة حكمه أقصر من هذه المدة أيضاً (سنة 1793 ـ 1794؛ من شباط إلى أيار سنة 1848، سنة 1936 ـ 1937؛ من سنة 1944 إلى سنة 1947). وكان الحكم، في أكثر الوقت، بين يدي تحالفات وسطية تضم اليسار الإصلاحي واليمين المعتدل. أما المحافظون المتطرفون واليساريون الثوريون فكانوا يمكثون في المعارضة، أو لا يزيدون على القيام بدور الدعم من حين إلى حين. وكانت المعركة الحقيقية تقوم بين الوسطين للظفر بالغلبة في داخل التحالف. وكان الميزان لا يترجح في الواقع من اليمين إلى اليسار،

وإنما يترجح من اليمين الوسط إلى اليسار الوسط. وكانت تسيطر على المعركة السياسية استراتيجية وسطية.

إن لتحالف المحافظين المعتدلين واليساريين الإصلاحيين أساساً طبيعياً. فلهؤلاء وأولئك أرض مشتركة يتفاهمون عليها. إن هؤلاء وأولئك يقبلون تحقيق إصلاحات. فأما المحافظون فيرون هذه الإصلاحات شر لا بد منه، ويجب الحد منها. وأما اليساريون المعتدلون فيرون أن هذه الإصلاحات خير ويجب الاستزادة منها. صحيح أن الغايات النهائية والنيات المبيتة مختلفة. ولكن التعاون ممكن على صعيد السياسة العملية إلى حد ما. «إن في وسع الطرفين أن يقطعا مسافة من الطريق معاً». هذا عدا أن كل طرف من الطرفين يحاول، في داخل التحالف نفسه، أن يحصل لنفسه على المركز الأقوى، وذلك ما يؤدي به إلى الاعتماد بعض الشيء على الحزب المتطرف الذي ينتمي إلى اتجاهه. فالروابط لا تنقطع أبداً بين اليسار الإصلاحي وبين اليسار الثوري، لأن اليسار الإصلاحي يحرص دائماً على دعم اليسار المتطرف من أجل السيطرة على تحالف الوسطين: فكذلك كانت «كتلة اليسار» قبل سنة 1914. وكذلك لا تنقطع الروابط بين اليمين المعتدل واليمين المتطرف، لهذا السبب نفسه: فكذلك كان «التجمع الموسَّع» أو «الاتحاد الوطني» إبان الجمهورية الثالثة.

هكذا تقتصر الأحزاب المتطرفة على القيام بدور الدعم من حين إلى حين، وتُحرم من كل تأثير واقعي في الحكومة، وتعزل في منظمات منفصلة، ومن شأن هذا كله أن يقوِّي تطرفها، وأن يجعل أعضاءها يشعرون بضياع لا يشعر بمثله في بريطانيا العظمى لا اليساريون من حزب العمال ولا المتطرفون من المحافظين. والجانب العملي، اليومي، المبتذل، من السياسة الوسطية، هذا الجانب الذي لا يستوحي أي مبدأ ـ لأن النصفين اللذين يتألف منهم الوسط مختلفان ـ يولِّد أيضاً لدى المتطرفين مشاعر احتقار وحقد، فتراهم يفرِّقون بين السياسة المثالية الصافية التي لا تُطبَّق، وبين السياسة العملية التي تقوم على تسويات ضارة. ولا يملك المتطرفون لمحاربة ذلك إلا أن يتحالفوا ضد تحالف الوسط. لأن الدعم الذي يُطلب منهم لدفع التحالف الوسط إلى هذا الاتجاه أو ذاك يضرُّ بهم دون أن يجعل لهم تأثيراً واقعياً في السياسة. غير أن التحالف بين اليسار الثوري واليمين المتطرف

لا يمكن أن يكون إلا سلبياً. فهو يستطيع أن يمنع الوسط من الحكم، ولكنه لا يستطيع أن يحل محله. فإذا كانت الجهتان المتطرفتان أقوى باجتماعهما من الجهتين المعتدلتين، فاتحدتا، استحال أن تقوم أي حكومة: فكذلك كانت حال جمهورية فيمار في سنواتها الأخيرة.

التمويه

الإصلاح والثورة، الاعتدال والتطرف: تلكم استراتيجيات لا يمكن استعمالها إلا في حكم ديموقراطي تعددي. ولا كذلك استراتيجية التمويه، فهي وسيلة تُستعمل في جميع الأنظمة السياسية، حتى في الأنظمة الواحدية الأوتوقراطية. والتمويه هو إخفاء الأهداف والدوافع الواقعية للعمل السياسي وراء أهداف مزعومة ودوافع كاذبة تلقى لدى الشعب رواجاً أكبر وتستفيد من تأييد الرأي العام استفادة أوسع. ولقد نشأ التمويه في الأنظمة الديموقراطية التي يلعب فيها الرأي العام دوراً رئيسياً، ولكنه يوجد أيضاً في الأنظمة الأوتوقراطية، لأن الأنظمة الأوتوقراطية لا تستطيع أن تستغني عن دعم الرأي العام استغناء تاماً. فالأفراد والأحزاب وجماعات الضغط تستعمله للظفر بالسلطة أو للتأثير في السلطة، والسلطة تستعمله للظفر بطاعة المواطنين؛ وعلى هذا الأساس سنعود إلى بحثه في الفصل التالي.

التمويه يتخذ أشكالاً كثيرة جداً. وأشيع أشكاله أن تخفي هدفاً لا تستطيع الاعتراف به وراء هدف يمكنك الاعتراف به، بالنسبة إلى نظم القيم الذي يأخذ به المجتمع. وذلك أسلوب متبع في الغرب على نطاق واسع لحماية المصالح الرأسمالية. فالرأسماليون لا يقولون إن التملك الخاص لأدوات الإنتاج يكفل لهم أرباحاً طائلة، وإنما يقولون إن التملك الخاص لأدوات الإنتاج يكفل للمواطنين حريتهم الفردية. وهم لا يتحدثون عن «المشروع الخاص» وإنما يتحدثون عن «المشروع الحر»، ولا يتحدثون عن التملك وإنما يتحدثون عن الحرية (ويضمرون: الاقتصادية). إن الأحزاب الليبرالية تلعب على المعنى المزدوج الذي تعنيه كلمة الحرية. فهم يخلعون ثوبها السياسي على جوانبها الاقتصادية. فإذا فرضت الدولة على التجار حدوداً قصوى للأسعار لم يعترفوا بأن الغاية من مقاومتهم هي الاحتفاظ بأرباح كبيرة، بل طفقوا يحتجون باسم الحرية على تدخل

الحكومة في الاقتصاد، وأخذوا يتهمونها بأنها تتبع سياسة «التوجيه» أو «التدخل» أو «التخطيط» أو ما إلى ذلك مما يكرهه جزء كبير من الناس.

ثمة وسيلة أخرى من وسائل التمويه هي الاستناد إلى القيم. لقد سبق أن ذكرنا ما لمعاني الخير والشر، والعدل والظلم، أي ما لأنظمة القيم من شأن في السياسة. واستعمال القيم يمكن أن يكون على أساس نظام القيم المشتركة بين جميع أفراد المجتمع ـ كالقيم الوطنية في الدولة ـ ويمكن في الوقت نفسه أن يكون على أساس نظم القيم التي تختص بها الطبقات المتصارعة أو الفئات الاجتماعية المتنازعة، والتي تعبر عنها أيديولوجياتها المختلفة. فالقيم يمكن أن تستعمل في التمويه على صور شتى. فمن جهة أولى نرى كل طبقة أو كل حزب يحاول أن يخفي ما هو خاص به وأن يتحد بنظام القيم الوطنية، مخبئاً أهدافه الخاصة وراء القيم المشتركة بين أعضاء المجتمع كله، فيتهم الحزب الآخر بأنه متحزب، أما هو فوطني؛ ويعتبر نفسه هو الأمة، ويعتبر الأحزاب الأخرى غير ذلك.

ولكن كل نظام من أنظمة القيم الحزبية، وكل أيديولوجية خاصة، يمكن أن تستعمل أيضاً في التمويه، خارج الحزب أو داخله. فهناك دائماً مسافة بين القيم التي يؤكدونها وبين القيم التي يأخذون بها في الواقع. إن الصورة التي يظهرها عن نفسه كل حزب أو تظهرها عن نفسها كل طبقة أو كل جماعة، إنما هي صورة جُعلت مثالية، كالصورة التي يرسمها الإعلان لبضاعة يكيل لها المديح. فالغاية من هذا التصوير المثالي هي اجتذاب الزبون للبضاعة والموالي للحزب، على أساس الصورة المثالية القائمة في ذهن هذا وذاك. ذلك في خارج الحزب. أما في داخله فإن الولاء لنظم القيم يختلف قوة وضعفاً. إن الصور التي تصوِّر القادة على أنهم أناس يستعملون أفكاراً عظيمة لاجتذاب الجماهير ليست صادقة على جميع الأحوال. إنها تصدق على استراتيجية بعض السياسيين فقط. أما في الأحزاب التي لها أيديولوجيات قوية، فإن الولاء للقيم يكون أعمق في القمة منه في القاعدة. فلا سلطة لأديان يكون كهنتها أقل إيماناً من رعيتها. وقد تكون نظم القيم وسائل تبرير للذات وتمويه على الذات: إن كل أيديولوجية تصور أصحابها لأنفسهم في صورة ممتازة يرضيهم أن ينظروا إليها. فكثيراً ما يكون بعض التمويه لا شعورياً.

هنالك أسلوب تمويهي آخر، قوامه أن توهم جمهرة الناس بأن مصالحها مهدَّدة، مع أن مصالح أقلية صغيرة هي المهدَّدة. لقد كان المستوطنون الفرنسيون الذين يمكن أن يدمر استقلال الجزائر مصالحهم (وقد دمَّرها فعلاً) يسوِّغون متابعة الحرب بدعوى أن الجزائر سوق هامة لفرنسا، وأن تضييع الجزائر يهدد الاقتصاد الفرنسي كله بخطر عظيم. وكثيراً ما يتخذ هذا النوع من التمويه شكل «التخويف». فترى الطبقات الحاكمة تخترع «عدواً» أو تضخم شأن عدو، مسوِّغة بضرورة مقاومة هذا العدو إجراءات تتخذها في الواقع لحماية مصالحها. إنها تشبه أولئك اللصوص الذين يصيحون «الذئب الذئب» ليصرفوا انتباه المسافر إلى خطر الذئب، فيسرقون حقائبه بينما هو ذاهل عن ذلك بالتفكير في النجاة من خطر الحيوان المفترس.

إن التخويف بالشيوعية يلعب بهذا الصدد دوراً كبيراً في أكثر بلدان الغرب. إن خطر سيطرة السوفيات على هذه البلدان ضعيف في الواقع. ولكن الرأي العام الذي يحتفظ احتفاظاً قوياً بذكرى إقامة الديموقراطيات الشعبية في أوروبا الشرقية بين 1945 و1948، لا يدركون أن هذا الخطر ضعيف؛ وكثير من الناس لا يزالون يخافون «الخطر الأحمر» رغم أنه وهمي؛ وهذا ما يسمح بالاعتماد عليه صرفاً للانتباه عن ظاهرات أخرى، كالاستغلال الاقتصادي ومحاولات إقامة حكم ديكتاتوري وما إلى ذلك. إن الاعتماد على خطر عدو خارجي، من أجل إضعاف المعارضة وإجبارها على التحالف مع السلطة، هو استراتيجية تستعملها جميع الحكومات منذ قرون. حتى قد تنخرط هذه الحكومات في حرب مع العدو، تخلصاً من صراعات داخلية عنيفة. إن النزاع الجزائري ـ المغربي الذي شب في تشرين الأول سنة 1963 مثال على أسلوب يستعمل منذ ألوف السنين.

والآن يُطرح سؤال: هل يختلف استعمال التمويه كثرة وقلة باختلاف حظ المجتمعات من النمو التكنيكي؟ لقد افترض بعضهم إن استعمال التمويه يبلغ حده الأقصى في مرحلة وسيطة بين التخلف في النمو وبين فرط النمو. ففي المجتمعات البدائية يكون السكان، وهم يعانون سوء التغذية ويقاسون الاضطهاد ويتصفون بالأمية، مبعدين عن حلبة الصراع السياسي عملياً؛ وإنما يجري الصراع السياسي في هذه المجتمعات البدائية في حلقة ضيقة بين أناس يعرفون حقائق الأمور، فلا

حاجة بهم إلى التمويه، لأن التمويه يسهل فضحه. يقول المثل: «ما بالقرود حاجة إلى تعلم تكشير وجوهها». وجميع المشتركين في المعركة السياسية «قرود» في هذه المجتمعات. ويمكن تشبيههم أيضاً بعرافي العصور القديمة الذين كان لا يستطيع واحد منهم أن يرى صاحبه إلا ويضحك، لأنهم جميعاً يعرفون أكاذيبهم. وفي مجتمع متطور جداً حيث الناس يتمتعون بثقافة واسعة، وحيث كشف لهم تقدم العلوم الاجتماعية أساليب التمويه، فإن التمويه غير ذي جدوى أيضاً. فالجمهور خبير بحقائق الأمور كالعدد القليل الذي تتألف منه الصفوة السياسية في المجتمعات البدائية، سواء بسواء. والأحزاب والفئات ما تنفك تفضح تمويهات الخصوم. وعلى ذلك يكون التمويه من مميزات «المرحلة الوسيطة» التي بدأت في المجتمعات الغربية مع الثورة الفرنسية، ثم أخذت بالزوال شيئاً بعد شيء. ففي هذه المرحلة تشارك الجماهير في التنافس السياسي، ولا يمكن إبعادها عنه، ولكنها لا تكون على علم بحقائق الأمور، فيتيح ذلك حجب هذه الحقائق عنها بأساليب التمويه.

هذه الآراء لا يمكن قبولها بغير تحفظ. إن النواة الصغيرة المتطورة، في المجتمعات البدائية، ليست متطورة إلى الحد الذي يجعل التمويه فيها غير ذي جدوى. وفي المجتمعات المتطورة جداً تظل السذاجة الإنسانية تتيح للتمويه أن يكون له مكانه، خاصة وأن الناس لا يطلعون اطلاعاً كافياً على وجهة النظر المخالفة التي يمكن أن تفضح التمويه؛ وأن وسائل إعلام الجماهير تميل إلى استعمال وسائل تمويهية أخرى من نوع مهدئ مخدِّر ملطِّف؛ وإن التمويه ليس وسيلة كذب واع فحسب، بل هو أيضاً وسيلة تضليل الإنسان نفسه عن حقيقة لا يريد أن يراها. إن كثيراً من الناس يعصبون أعينهم في السياسة من تلقاء أنفسهم ويرفضون أن تزول عن أبصارهم الغشاوة. قد يميل التمويه إلى أن يقل ويتلطف شيئاً فشيئاً. ولكن من المشكوك فيه أن يختفي من ميدان الصراع السياسي.

* * *

الفصل الخامس

حدود الكفاح

واضح أن حدود الكفاح السياسي هي في أنظمة الحكم الديموقراطية حيث يجري الصراع سافراً أوسع منها في أنظمة الحكم الأوتوقراطية، حيث يجب على الصراع أن يتخفّى. وينبغي أن نلاحظ من جهة أخرى أننا لا نستطيع، إلا في أنظمة الحكم الديموقراطية، أن نميز بين صراع «في» الحكم وصراع «على» الحكم. وإلى هذه الحدود الكبرى للكفاح، وهي الحدود التي سندرسها الآن، يجب أن نضيف حدوداً أخرى. إن التفريق بين الأحزاب السياسية وجماعات الضغط يقابل التفريق بين الصراع المباشر من أجل التأثير فيها دون تغيير صاحبها. ففي النظام الديموقراطي يكون الصراع المباشر ممكناً على جميع الدرجات. وفي النظام الأوتوقراطي لا يتم هذا الصراع إلا في الدرجات الدنيا. أما السلطة العليا فهي موضوع كفاح غير مباشر يريد بأساليب ملتفة أن يؤثر في صاحب السلطة دون أن يبدِّله. والوضع في الحكم الديموقراطي هو عكس هذا الوضع إلى حد ما في ما يتعلق بالدرجات الدنيا من السلطة. فهذه الدرجات الدنيا من السلطة يُعهد بها في النظم الديموقراطي إلى موظفين فنيين يشكلون هيئات إدارية ويتمتعون بضمانات تجعل السلطة السياسية غير قادرة كثيراً على طردهم. فالصراع المباشر في سبيل الحصول على مناصب يكون إذاً محدوداً. إن دوام هذه المناصب يضيِّق قيمة تبدلات الأجهزة السياسية على مستوى القمة. ولا كذلك في أنظمة الحكم الأوتوقراطية، فإن الحاكم يعيِّن للمناصب من يشاء ويطرد منها من يشاء، فتكون المناصب موضوع تنافس مباشر أوسع. فمن ظفر بالثقة الكاملة من الرئيس الأعلى،

لم تبقَ أمامه عقبات. وتبديل المقرَّبين يمكن على هذا الأساس أن يكون أساسياً أكثر من الانقلابات الانتخابية.

يجب أن نشير أخيراً إلى أن الصراع السياسي في النظام الديموقراطي يأخذ طابعاً دورياً لا يأخذه في النظام الأوتوقراطي. فمن شأن الإنتخابات العامة أن تجعل الدولة كلها، في فترات ثابتة محدَّدة، مدار المعركة. فمن غُلب في الانتخابات العامة سلَّم الغالب كل ما تملكه السلطة من أجهزة القمع والإكراه، إلى أن يُغلب هذا الغالب، فيسلِّمها إلى غالب جديد. فالانتخابات العامة تصبح إذاً لحظة المعركة الحاسمة. فتجري الصراعات السياسية على إيقاع مطرد، وتجتاز كل أربع سنوات أو خمس، مرحلة نشاط قوي، وينقص هذا النشاط في الفترات التي تفصل بين مواعيد الانتخابات. ولا تعرف أنظمة الحكم الأوتوقراطية حركات الانقباض والانبساط هذه، لا تعرف هذه المدَّ وهذا الجزر اللذين يتعاقبان في أوقات معلومة. وإنما تتلاحق فيها المحاولات بغير انقطاع، ولا تعرف اندفاعات الحمى إلا حين تتوافر مجموعة من ظروف خاصة.

الصراع السافر والصراع المقنع

إن الصراع السياسي، في النظام الديموقراطي، يحتفظ بعد انتهاء الانتخابات العامة، بطابع واحد هو أنه سافر مطَّرد. ففي المجادلات البرلمانية، وفي المساجلات الصحافية، وفي الاجتماعات والمناقشات، وفي تظاهرات الأحزاب والنقابات وشتى المنظمات، يجري الصراع على مرأى من جميع الناس. صحيح أن هذه العلانية ليست مطلقة. فحتى في أنظمة الحكم الديموقراطية يدور جزء من العمل السياسي في الظل والخفاء والسر. فمن الصعب مثلاً، إن لم يكن من المستحيل، أن نعرف تمويل الانتخابات وتدخلات بعض القوى الخاصة في الحكومة والإرادة، إلخ. ولكن هذا الجزء الذي يجري في الظل يظل محدوداً. ولا كذلك في النظام الأوتوقراطي، فالظل هنالك يخيِّم على كل شيء. إن المجادلات والمساجلات والمناقشات ممنوعة بوجه عام. والناس، رسمياً، مجمعون على الإعجاب بالحكومة وعلى الولاء لها وعلى حبِّها. والأمة موحَّدة لا تحزُّب فيها. فإذا أسأت إلى هذه الوحدة وأنشأت تحزباً كنت تقترف جنحة يعاقب

عليها القانون. ذلك رسمياً، أما عملياً فالصراعات السياسية موجودة، لكنها مخبأة مقنَّعة.

ففي الظاهر تبدو الديموقراطيات أكثر انقساماً من الأوتوقراطية. أما في الواقع فلا تزيد الانقسامات في الديموقراطيات على أن تكون مرئية أكثر من الانقسامات في الأوتوقراطيات، لأنها لا تُمنع من التعبير عن نفسها، حتى لقد يُسهِّل لها ذلك. وربما كانت انقسامات أنظمة الحكم الواحدية أعمق وأخطر، مثلها كمثل تلك الصراعات النفسية المكبوتة التي تسمِّم الشخصية وتلقيها إلى أمراض العُصاب. ففي مقابل الصراعات السياسية السافرة التي تجري في الديموقراطيات، يوجد في الأوتوقراطيات إما صراعات مموَّهة وإما صراعات سرية. ولتمويه الصراع أشكال شتى. حتى لقد تصبح كل مؤسسة من مؤسسات الدولة نفسها تعبيراً عن بعض الطوائف أو بعض الطبقات. إن كل إدارة من الإدارات وكل منظمة من المنظمات وكل اتحاد من الاتحادات المهنية يميل إلى الدفاع عن وجهة نظره ضد غيره. وهذه الخصومات التكنيكية يمكن أن تصبح صراعات سياسية إذا اتّحدت هذه المؤسسة أو تلك من المؤسسات بهذه القوة أو تلك من القوى الاجتماعية. وقد نرى النقابات في الأنظمة الأوتوقراطية (وهي نقابات وحيدة) تعارض الحزب (وهو حزب وحيد)، فإذا بهاتين الأداتين من أدوات الإجماع تصيران إلى أدوات اختلاف وتنوع. وقد تصبح الجامعات أو يصبح الجيش أو تصبح الهيئات الإدارية وسائل تعارض أيضاً.

وتختفي النزاعات السياسية أيضاً وراء نزاعات غير سياسية، مسموح بها في بعض الميادين. فالصراع بين أنصار الاتجاه الكلاسيكي والاتجاه الحديث في الأدب والتصوير والموسيقى هو في الاتحاد السوفياتي صراع بين الستالينيين وبين أشياع «التحرر»، في حقيقة الأمر. هكذا يمكن أن تصبح منظمات غير سياسية منظمات سياسية في الواقع. إن اتحادات الطلاب، وحركات الشبيبة، وحتى الجمعيات الرياضية (كجمعيات السوكول التشيكيين قبل 1914) لعبت هذا الدور في كثير من البلاد التي تخضع لحكم أوتوقراطي. فكلما كان موضوعها الرسمي بعيداً عن الصراعات السياسية قلَّ حذر السلطة منها. وهناك ثلاث فئات من هذه المنظمات أقرب من غيرها إلى السياسة وبالتالي أخطر: الكنائس والجمعيات

الفلسفية، المنظمات ذات الطابع الاقتصادي والاجتماعي، المؤسسات الأدبية (ذلك أن النزاعات الإنسانية التي يحللها الأدب لا تنفصل عن النزاعات الاجتماعية والسياسية: إن دور حلقة بيتوفي في المجر قبل سنة 1956، ودور جمعيات الفكر بفرنسا قبل 1789، من أبرز الأدوار في هذا المجال).

يجب ألا نخلط بين هذه الصراعات المموهة التي تختفي فيها أهداف سياسية وراء أهداف غير سياسية وبين أسلوب التمويه المستعمل في الصراعات السافرة التي تجري في الأنظمة الديموقراطية، وهو أسلوب قوامه أن تخفي هدفاً سياسياً وراء هدف سياسي آخر يتصف بأنه أوسع من الأول وبأنك تستطيع أن تعترف به أكثر مما تستطيع أن تعترف بالأول، وبأنه أرفع وأنبل من الأول، وبأنه تبعاً لذلك أقدر من الأول على اجتذاب تأييد المواطنين. إن كل طبقة أو كل طائفة أو كل فئة من الفئات الاجتماعية التي تناضل في سبيل مصالحها الخاصة تدَّعي كثيراً أو قليلاً أنها إنما تناضل في سبيل المصالح المشتركة بين أفراد المجتمع بأسره: فهي تناضل في سبيل الوطن أو في سبيل العدالة أو في سبيل الحقيقة. وهي تعزز بذلك مركزها إذ تشكك في الخصوم. إن هذا النوع من التمويه يفترض وجود صراع سياسي سافر على السلطة. أما التمويه الذي نتحدث عنه هنا فهو تمويه يخفي أهدافاً سياسية وراء أهداف غير سياسية، لأن الصراع على أهداف سياسية ممنوع.

لكن الأحزاب المحافظة كثيراً ما تستطيع، في النظام الديموقراطي، أن تضفي على «السياسة» طابعاً مذموماً: وهذا يؤدي إلى إخفاء الصراعات السياسية أيضاً وراء مظاهر غير سياسية. هكذا يستتر كثير من المنظمات الملحقة بالأحزاب ـ منظمات الشبيبة، المنظمات النسائية، النوادي الرياضية أو الأدبية أو الفنية أو غيرها ـ وراء مظهر غير سياسي. وكثير من جماعات الضغط التي تسعى في الواقع إلى أهداف سياسية تتظاهر بأن ليس لها إلا أهداف اقتصادية أو اجتماعية أو مهنية أو فلسفية أو فنية. فالتفريق بين هذين النوعين من التمويه ليس إذاً تفريقاً صارماً. ولكن يظل صحيحاً أنهما كلاهما ممكنان في النظام الديموقراطي، لأن الصراع في هذا النظام يمكن أن يعلن صراحة أنه سياسي. أما في النظام الأوتوقراطي فإن نوعاً واحداً من هذين النوعين من التمويه ممكن، وهو إخفاء أهداف سياسية وراء مظاهر أهداف غير سياسية، لأن الصراع السياسي السافر ممنوع.

هذا التمويه لا يمكن استعماله إلا في النظم الأوتوقراطية التي تشتمل على شيء من الليبرالية. أما في النظم المطلقة الاستبدادية، فالصراعات المموَّهة صراعات سطحية. وهي إلى التعبير عن تنوع الأطراف في داخل الفئات الحاكمة أقرب منها إلى التعبير عن معارضة السلطة. أما الكفاح السياسي الحقيقي في النظم المطلقة الاستبدادية فلا يمكن أن يجري إلا سراً بواسطة منظمات سرية. فكذلك كانت مقاومة الديموقراطيين الألمان في عهد هتلر، وكذلك كانت محاربة الجيوش الألمانية في البلاد الأوروبية التي احتلتها هذه الجيوش بين عام 1940 وعام 1945. ويمكن تشبيه هذا الكفاح بالحركات السرية الوطنية التي أطلقت ثورة المستعمرات على الدول المستعمرة في هذه السنين الأخيرة، كما يمكن تشبيهه بالجمعيات السرية التي حرَّكت النضال من أجل الاستقلال في أوروبا القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين، إلخ.

إن هناك ميلاً طبيعياً إلى نشوء كفاح سري من هذا النوع في جميع البلاد التي تحكمها أنظمة استبدادية. وهي لا تنمو إلا إذا توافر شرطان. أولهما أن يحكم جزء كبير من السكان على النظام القائم بأنه لا يمكن أن يحتمل. ذلك أن دعم الجماهير أمر لا بد منه للعمل السري، وبدونه لا تستطيع المنظمات السرية أن تفعل شيئاً غير محاولات فردية لا جدوى منها. والثاني أن يكون هناك شيء من الأمل في القدرة على قلب النظام القائم. أما إذا ساد الاعتقاد بأن النظام القائم ثابت مستقر باق، فليس يجرؤ على القيام بعمل سري إلا بضعة أفراد لا يهادنون، والجمهور لا يدعمهم إلا إذا كان يرى أن النجاح ممكن. هكذا نمت الحركات السرية خلال الحرب العالمية الأخيرة من 1939 إلى 1944؛ ونمت المنظمات الوطنية في المستعمرات بعد 1945؛ وأخفقت الحركات المعادية للنازية بألمانيا الهتلرية قبل 1944، وأخفق الإرهاب الذي قامت به منظمة الجيش الفرنسي السرية عام 1962؛ وكان العمل الذي قامت به المنظمات الوطنية في كيبك بكندا محدوداً سنة 1963. ويجب أن نلاحظ أن الكفاح السري، في الحالتين الأخيرتين، قد تم في نظام ديموقراطي تملك المعارضة فيه وسائل أخرى من وسائل التعبير. وهو إذاً عمل جماعات صغيرة لا تشكل إلا أقليات صغيرة جداً، ولا تملك بسبب ضعف أنصارها أيَّ أمل في أن تلعب دوراً انتخابياً أو برلمانياً؛ اللهم إلا أن تقوم بهذا

العمل أحزاب أو جماعات ممنوعة سُدَّت أمامها أبواب العمل المشروع، وفي هذا ما يحد من الديموقراطية.

تتميز الحركات السرية عن سائر الحركات بأن لها وسائلها الخاصة وبنيتها الخاصة. فإلى جانب الاجتماعات السرية، وإطلاق الإشاعات، والدعاية المختفية، وتوزيع المنشورات والمطبوعات المغفلة، نراها تعمد إلى استعمال العنف: فتغرق الدولة بالبلبلة والمؤامرات والاغتيالات وما إلى ذلك. كما أن مقتضيات السرية تضطرها إلى تنظيم نفسها على طراز معيَّن نجده هو نفسه في كل مكان: نجده لدى «كنيسة السراديب»، ولدى الجمعيات السرية الشرقية، ولدى «جمعية الفحامين» في القرن التاسع عشر، ولدى «جمعية اليد السوداء» في الصرب قبل سنة 1914، ولدى جمعية الأوستاشيين في كرواتيا سنة 1930، ولدى حركات المقاومة الأوروبية من 1940 إلى 1945، ولدى المنظمات الجزائرية الوطنية المناضلة في سبيل الاستقلال، ولدى منظمة الجيش الفرنسي السرية عام 1961؛ ويتميز هذا الطراز المعيَّن من التنظيم بتفتت قاعدة المنظمة خلايا صغيرة جداً (ثلاثة رجال أو خمسة)، وبانقطاع الصلة انقطاعاً كاملاً بين هذه الخلايا. فرئيس الخلية وحده، في كل مستوى من المستويات، يكون على صلة بالمستوى الأعلى. وبهذه الطريقة يقل الهروب من المنظمة: فإذا اعتُقل أحد أعضاء المنظمة وعُذِّب، لم يستطع أن يشي إلا بعدد ضئيل من الأفراد، وكذلك إذا دسَّت الشرطة في المنظمة جواسيس لها.

الصراع في النظام والصراع على النظام

حتى في نظام الحكم الديموقراطي، يظل الكفاح السياسي السافر محدوداً. ومن هذه الناحية يجب أن نفرق تفريقاً أساسياً بين الصراع «في» النظام والصراع «على» النظام. إن جميع الأحزاب، في بريطانيا العظمى وفي اسكندنيافيا، وفي البلاد الواطئة، تسلِّم بالنظام الموجود، القائم على الديموقراطية البرلمانية الليبرالية. ما من حزب من هذه الأحزاب يجحد هذا النظام. فالصراع هنا إنما يجري «في» النظام. وليس الأمر كذلك في فرنسا وإيطاليا، فهاهنا توجد في أقصى اليمين جماعات فاشستية صغيرة، ويوجد في أقصى اليسار حزب شيوعي كبير، وهؤلاء جميعاً يرفضون الإطار البرلماني والديموقراطية التعددية. فالصراع يجري

هنا «على» النظام أيضاً. فأما في الحالة الأولى فقوام الكفاح أن يحاول كل حزب من الأحزاب أن يظفر بالسلطة، وأن يمارسها بعد ذلك لمصلحة الطبقات الاجتماعية والفئات الاجتماعية التي يمثلها، مع الاحتفاظ بالمؤسسات القائمة والقواعد الراهنة. فهذه المؤسسات وهذه القواعد «متفق عليها» اتفاقاً يشبه أن يكون عاماً. وأما في الحالة الثانية فإن بعض الأحزاب ترى أن مصالح الطبقات والفئات التي تمثلها لا يمكن أن تتحقق في إطار النظام، فهي تريد أن تُحلَّ محلَّه نظاماً آخر.

يتخذ الصراع على النظام شكلين مختلفين اختلافاً كبيراً باختلاف ما يتناول الأهداف وحدها أو الأهداف والوسائل معاً. إنه يفترض دائماً أن جزءاً من المواطنين لا يقبل المؤسسات القائمة ويريد أن يبدلها بمؤسسات جديدة. فأهداف الصراع على النظام أهداف ثورية بالضرورة. غير أن هناك طريقين لتحقيق التغيير المنشود، فإما أن ترفض قواعد النظام القائم وأن تحاربها بالعنف حرباً لا تعترف بالمشروعية، وإما أن تستعمل هذه القواعد نفسها للحصول على السلطة ولاستعمال هذه السلطة عندئذٍ من أجل بناء نظام جديد. إن الموقف الثاني يقابل تقريباً موقف الأحزاب الشيوعية بفرنسا وإيطاليا في السنين الأخيرة. فقد عدلت هذه الأحزاب عن اللامشروعية وعن العنف في الحصول على السلطة، وقبلت قواعد الديموقراطية الليبرالية من أجل الوصول إلى هذا الهدف. ولكنها إذا ظفرت بالسلطة على هذه الصورة في إطار النظام القائم، استعملت السلطة لقلب هذا النظام رأساً على عقب.

ليس لهذا التفريق في البلاد الأوتوقراطية من قيمة. ذلك أن الصراع على السلطة لا يجوز فيها إطلاقاً. فما من أحد يستطيع أن يجحد المؤسسات القائمة صراحة. ولا يمكن أن تُعارض هذه المؤسسات إلا باللامشروعية والعنف. أما في النظام الديموقراطي فالوضع مختلف عن هذا. إن من طبيعة الديموقراطية ومن أسباب عظمتها أنها تسمح لخصومها بالتعبير عن أنفسهم. فهي تسمح إذاً بالصراع على النظام. ولكن هل من شأن هذا أن يجرد الديموقراطية من السلاح؟ هل تُعطى الحرية لأعداء الحرية لتحطيم الحرية؟ هل حكم على الديموقراطية ألا تحمي نفسها من أولئك الذين يريدون تدميرها بمبادئها نفسها؟ إن الجواب على هذا بسيط في نقطة واحدة على الأقل. إن النظام الديموقراطي يسمح لخصوم النظام الديموقراطي

أن يعبروا عن أنفسهم، شريطة أن يفعلوا ذلك في إطار الطرق الديموقراطية. إن احترام رأي الآخرين لا يُطبق هنا إذا حاول هذا الرأي أن يفرض نفسه بالقوة؛ فالذين يحاولون أن يحطموه بالعنف يجب حماية الحرية منهم بالعنف، حتى في ظل النظام الديموقراطي.

أما إذا ارتضت معارضة النظام أن تسير في الطريق الديموقراطي وكافحت في إطار مؤسسات النظام الديموقراطي، فإن المبادئ الديموقراطية توجب عندئذٍ أن تُترك لها حرية التعبير عن نفسها: فالصراع على النظام ممكن في هذه الصورة. وذلك إلى نقطة معينة فحسب، لا تتعلق بالنظريات بل بنسبة القوى. فإذا لم يحصل حزب شيوعي يعمل في إطار المشروعية إلا على 5 أو 10٪ من الأصوات في الانتخابات، لم يكن ثمة مشكلة: إن الديموقراطية تستطيع أن تسير سيراً سليماً رغم هذه المعارضة للنظام. أما إذا حصل على 20 أو 30٪ من الأصوات، وهي أصوات ثابتة من جهة أخرى، كان يجب اتخاذ بعض الاحتياطات: إبعاده عن مراكز السلطة، عدم إشراكه في الحكومة، اللهم إلا في وزارات قليلة الخطر، إلخ. فبواسطة ذلك يستطيع النظام الديموقراطي أن يعمل بغير صعوبات كبيرة، كما يدل على ذلك مثال فرنسا وإيطاليا منذ سنة 1945.

لكن إذا اقترب حزب شيوعي في نظام ديموقراطي ليبرالي من الـ 50٪ من الأصوات التي تخول غالبية مطلقة وتخول استلام كامل السلطة، فإن الوضع يختلف عندئذٍ اختلافاً كبيراً. فإذا تُرك له أن يعمل في إطار النظام كان معنى ذلك أن النظام قد حُكم عليه بالموت بعد برهة قصيرة. وإذا مُنع كان ذلك قتلاً للنظام الديموقراطي أيضاً: ذلك أن إزالة حزب شيوعي قوي تفترض منعه من إعادة تشكيل نفسه من خلال النقابات ومن خلال منظمات موازية ومن خلال أحزاب يسارية أخرى، أي تفترض أن تعمد الدولة إلى استعمال أساليب القمع والزجر على نطاق واسع ضد نصف المواطنين. ولا يمكن أن يصل إلى هذه النتيجة إلا نظام ديكتاتوري. إن حصول الحزب الشيوعي على 50٪ من الأصوات في بلد يحكمه نظام ديمقراطي ليبرالي يعني، بكل بساطة، أن شروط البقاء لم تعد متوافرة للديموقراطية الليبرالية في هذا البلد، وأن الخيار أصبح خياراً بين ديكتاتورية يمينية أو ديكتاتورية يسارية.

بعد أن قلنا هذا يجب علينا، أن نميِّز بين الظاهر وبين الواقع في أمر الصراع على النظام، وأن نحسب حساب المسافة بين تطور الوقائع وبين الصورة التي تقوم في الأذهان عن هذا التطور. إن الأحزاب الثورية إذا شاخت مالت إلى الاندماج في النظام القائم، خاصة إذا تطور هذا النظام في اتجاهها، فإذا هي بعد أن كانت معارضة، «لـ» النظام تصبح معارضة «في» النظام. ولكنها تحاول أن تقنِّع هذا التحول وأن تخفيه عن أتباعها لأن الثورة تفتن الألباب أكثر من الإصلاح على وجه العموم، وخاصة في فرنسا. وخصومها يسهِّلون هذا التمويه، لأنه يتيح لهم أن يلوِّحوا بخطر يضمن لهم أصوات المحافظين. إن الإشتراكيين الذين كانوا ثوريين عام 1900 بدأوا يندمجون في النظام بعد 1920؛ ولكنهم لم يسلِّموا به إلا بعد 1945، وكذلك خصومهم.

والحزب الشيوعي يتطور في هذا الاتجاه نفسه بفرنسا وإيطاليا. إن أكثر ناخبيه أصبحوا لا يتمنون قيام ديموقراطية شعبية. فهم مندمجون في النظام التعددي الغربي، حتى أصبحوا لا يريدون إزالته. صحيح أن التطور لم يبلغ هذه الدرجة، على مستوى الأتباع. ولكنه يتسارع تسارعاً واضحاً منذ بضع سنين. لقد أصبح الكثيرون متعلقين بالحريات العامة وتنوّع الآراء أي بالديموقراطية الليبرالية على وجه العموم. إنهم يبحثون عن طريق تؤدي إلى اشتراكية متعددة، فتزيل الرأسمالية دون أن تحطِّم الليبرالية السياسية. إنهم يدركون أن الثورة لم تعد ممكنة في بلاد بلغت شأواً بعيداً في طريق النمو. وإذا كانوا لا يجهرون بذلك، حتى قد لا يجرؤون أن يعترفوا به لأنفسهم، فإن تبدلهم في أعماق نفوسهم أمر واقع. إن تطور الألفاظ التي تُستعمل والمبادئ التي تؤكَّد يتأخر دائماً عن تطور الوقائع والعقول. فيظل المرء يحب أن يظهر بمظهر الثوري زمناً طويلاً بعد انقطاعه عن أن يكون كذلك. إن معارضة الحزب الشيوعي في فرنسا وإيطاليا لا تزال في ظاهر الأمر معارضة لـ «النظام» الديموقراطي الليبرالي، ولكنها في حقيقة الأمر تصبح معارضة «في» النظام، شيئاً بعد شيء.

التفريق بين الصراع على النظام والصراع في النظام يرتبط بتصور المشروعية. إن الصراع يبقى في إطار النظام إذا كان جميع المواطنين يرون هذا النظام شرعياً وكان هذا النظام محل اتفاق. ويكون الصراع صراعاً على النظام إذا انقطع هذا

الاتفاق، وكانت بعض الطبقات فقط أو بعض الفئات أو بعض الأحزاب تعد النظام القائم مشروعاً، على حين أن طبقات أخرى أو فئات أخرى أو أحزاباً أخرى تحرص على مشروعية أخرى. ونستطيع أن نقول على وجه العموم أن المشروعية هي الانطباق على نظرة تقييمية. فالنظام يكون مشروعاً إذا انطبق على الصورة التي ترسمها للسلطة أيديولوجيا سياسية معينة. فالمشروعية تقوم إذاً على اعتقادات. وكل أيديولوجيا تحدد نموذجاً للمشروعية: فهناك مشروعية ملكية، ومشروعية ديموقراطية، ومشروعية شيوعية، إلخ. فالمشروعية لا تتحدد في أفق المجرَّدات بالقياس إلى مثل أعلى للحكم له قيمة مطلقة، بل تتحدّد في عالم المحسوسات بالقياس إلى كل مفهوم من المفاهيم التاريخية للنموذج المثالي من الحكم.

يمكن أن نقول على وجه العموم إن في كل عصر معيَّن وكل بلد معيَّن، نوعاً من الاتفاق على صورة الحكم وعلى وسائل استلام السلطة وممارستها وعلى قواعد الكفاح السياسي. وبهذا المعنى يُعدّ نظام من أنظمة الحكم مشروعاً إذا كان يقابل الفكرة القائمة في أذهان الجماهير عن المشروعية. هكذا كانت الملكية مشروعة بفرنسا القرن السابع عشر، وهكذا تكون الديموقراطية مشروعة في فرنسا الحالية، وهكذا تُعدّ حكومةٌ ليبرالية شرعية في الولايات المتحدة الأمريكية، ويُعدُّ نظامٌ اشتراكي مشروعاً في الاتحاد السوفياتي. فإذا كان المحكومون يُعَدّون حكامهم شرعيين، كانوا محمولين على طاعتهم بحركة طبيعية، وبقي الصراع السياسي صراعاً في إطار النظام القائم الذي يكون هو نفسه خارج نطاق النزاع، في ما يتعلق بوسائل الصراع إن لم يكن في ما يتعلق بأهدافه.

هكذا يطلق فرّيرو على الشرعية اسم «روح المدينة الخفي» الذي يبقي على النظام الاجتماعي والدولة بضمان طاعة المواطنين. إن «خلع هذه الصفة المقدسة» على الدولة ينشأ عن تمويه في كثير من الأحيان كما سنرى ذلك. ولكن من نتائجه أنه يقلل عنف السلطة مع المواطنين. فالمواطنون في ظل الحكم الشرعي يطيعون الحكومة طاعة طبيعية إن صح التعبير، فما يلعب الإكراه أو التهديد إلا دوراً ثانوياً إزاء بعض المتمردين العنيدين وفي ظروف استثنائية. أما في حكم غير شرعي فالمواطنون محمولون بطبيعة الأمر على أن يرفضوا الطاعة، وعلى أن لا يذعنوا إلا مكرهين مقهورين. ويصبح العنف والتهديد عندئذٍ القاعدتين الوحيدتين اللتين تقوم

عليهما السلطة، وتكون السلطة عندئذٍ أضعف وأسرع إلى الانهيار منها في غير هذه الحالة رغم جميع الظواهر. فحين تكون الحكومة غير شرعية، فإن ذلك يدفعها إلى استبداد شديد وقسوة كبيرة، ومن ثم عنف الديكتاتوريات.

إن من النادر أن تكون حكومة من الحكومات غير شرعية في نظر جميع الناس. والأغلب الأعم، حين لا يكون هنالك اتفاق، أن تتجابه عدة آراء في الشرعية، تجسِّد السلطة القائمة أحدها. ويكون الصراع السياسي عندئذٍ صراعاً على نظام الحكم نفسه. ففي مثل هذا الوضع لا يمكن أن تكون أي حكومة شرعية في نظر جميع المواطنين. فالحكومة الشرعية في نظر بعض هؤلاء المواطنين تكون غير شرعية في نظر بعضهم الآخر، والعكس بالعكس؛ ولا تقوم أي حكومة إلا على القوة بالنسبة إلى جزء كبير من السكان. تلك كانت حالة فرنسا مثلاً في القرن التاسع عشر، حين كانت الشرعية الملكية والشرعية الديموقراطية تقتسمان البلاد تقريباً.

ذلك وضع ثوري. فهو يعبِّر عن أزمة تمر بها البنيانات الاجتماعية التي أصبح جزء كبير من السكان يضعها موضع الشك. إن الأيديولوجيا السياسية الجديدة التي تعارض نظام الشرعية التقليدية، تعبر عن إرادة طبقات جديدة أو قوى اجتماعية جديدة أن يكون لها في الدولة دور أكبر. وفي الوقت نفسه يفاقم انقطاع الاتفاق هذا، الحالة الثورية. فيضيف إلى أزمة البنيانات أزمة روحية وفكرية، أزمة اعتقادات. ويجعل النظام السياسي القديم أكثر وهناً، إذ «يجرده من تلك القداسة» في أعين جزء السكان، ويخلع عنه القيمة التي كان هذا الجزء من السكان يخلعها عليه.

* * *

القسم الثالث

من التصارع إلى التكامل

إن وَجهَيْ جانوس، أعني التصارع والتكامل، لا ينفصل أحدهما عن الآخر. أنهما ـ أولاً ـ لا يتميزان أحدهما عن الآخر تميزاً واضحاً في جميع الأحوال. فأنظمة الحكم مثلاً تتناولهما كليهما. وتصارع الأحزاب في سبيل نظام اجتماعي أفضل، وفي سبيل تكامل أصدق. إنك حين تحدد قواعد الصراع، وتعيّن إطاره، إنما تنظّم التعبير عن التصارعات وتتجه إلى تقليل هذه التصارعات في وقت واحد. إن الصراع في النظام شكل من أشكال النزاع وشكل من أشكال التكامل في آن واحد معاً، لأنه يعبر عن اتفاق على المبادئ الأساسية للمجتمع وعلى المؤسسات التي تطبق هذه المبادئ. والشرعية سلاحُ قِتال إذا جُحدت ووسيلة تكامل إذا هي كانت محل اتفاق. وكثير من المعاني التي حللناها إلى الآن في إطار التصارع يمكن تحليلها أيضاً في إطار التكامل.

ذلك من جهة أولى، ومن جهة ثانية فإن جميع الأيديولوجيات السياسية ترى أن الصراع يولّد التكامل وأن نمو التعارضات يتجه بها إلى الزوال ويؤدي إلى قيام نظام اجتماعي سليم. وكل حزب سياسي معارض يرى السياسة كفاحاً، حتى إذا صار في الحكم رآها تكاملاً. والغربيون يميلون إلى الاعتقاد بأن التكامل قد تحقق منذ الآن أو هو قريب من التحقق، ويرجع تحقيقه إلى تكنيك العلاقات العامة وإلى معالجات يتولاها التحليل النفسي، ولن يستعصي عليه إلا أناس قلائل يتصفون بأنهم غير اجتماعيين أي بأنهم شواذ غير أسوياء. هذا ما يراه الغربيون، أما الشرقيون فيرون أن مرحلة انتقالية طويلة لا تزال ضرورية، حتى بعد استلام البروليتاريا دفّة الحكم، من أجل قيام مجتمع عادل في آخر الأمر. هكذا يكون

الخلاف بين هؤلاء وهؤلاء في هذا المضمار خلافاً على سرعة التطور من التصارع إلى التكامل، لا على هذا التطور نفسه.

وفي رأينا أن هذا التطور واقع لا مراء فيه. ولكن التفاؤل الذي يبديه هؤلاء وأولئك بصدده ليس من الأمور التي لا تناقش. ولعل الاعتقاد بأن النزاعات ستنتهي بقيام «مجتمع الوفرة» أو بتحقق «المرحلة العليا من الشيوعية»، أن يكون أضغاث أحلام. صحيح أن هناك نزاعات أخرى لا تزال قائمة، بل إنها لتشتد، ولا سيما نزاع المواطنين مع سلطة لا ينفك تقدم التكنيك يفاقم خطرها. كما أن هناك نزاعات جديدة تظهر، تنقل النزاعات القديمة إلى مستوى آخر: ففي اللحظة التي تزول فيها البروليتاريا في المجتمعات الغربية نرى التصارع يكبر بين الأمم الغنية والأمم البروليتارية.

* * *

الفصل الأول

نظرية التكامل

يعرِّف المعجمُ الفلسفي (معجم لالاند) التكاملَ بأنه «قيام ترابط متبادل أوثق بين الأجزاء التي يتألف منها كائن حي أو بين الأعضاء التي يتألف منها مجتمع». فالتكامل إذاً عملية توحُّد المجتمع وتميل إلى جعله «مدينة» منسجمة قائمة على نظام يحس أعضاء المجتمع بأنه نظام حقاً. والمقصود بالتكامل السياسي هو ما ينوب السلطة المنظمة أو الحكومة أو الدولة من نصيب في هذه العملية. وللتكامل جانبان، جانب سلبي وجانب إيجابي. فتوحيد مجتمع من المجتمعات هو أولاً إزالة التصارعات التي تقسمه، وإنهاء النزاعات التي تمزِّقه. ولكن المجتمع الذي لا صراع فيه لا يكون متكاملاً في الواقع إذا كان الأفراد الذين يتألف منهم مضافين بعضهم إلى بعض إضافة، متجاورين بعضهم مع بعض تجاوراً، كأفراد جمهور انعزل كل فرد من أفراده عن جيرانه ولم يكن بينهم صلة. فالتكامل لا يفترض زوال التنازع فحسب، بل يفترض أيضاً نمو التضامن. وهذان الجانبان يختلطان عملياً في بعض الأحيان.

الحد من القتال

تميل التصارعات السياسية بطبيعة الأمر إلى التعبير عن نفسها بالعنف، لأنها تتناول مسائل أساسية. فحين يكافح بعض الناس للخلاص من وضع بائس، للخروج من عالم يملؤه الحرمان والفقر، وحين يكافح أناس آخرون من أجل ألا يعيشوا في مثل ذلك العالم، من أجل أن يحموا امتيازاتهم من هجمات المضطهَدين

والمستغَلين، فمن الطبيعي أن يستعمل كل فريق جميع الوسائل ليضمن لنفسه النصر، ومن هذه الوسائل العنف الجسمي. فالفتن والعصيانات والثورات والحروب الأهلية والاغتيالات والقمع والتعذيب وسائر ما إلى ذلك، أمور شائعة. إن طريق السياسة مملوءة بالجثث، والنزاعات السياسية تميل في كل لحظة إلى أن تسوَّى في الدم.

مع ذلك يمكن أن تعرَّف السياسة تعريفاً آخر بأنها: جهد دائم من أجل إزالة العنف الجسمي، من أجل إمداد التعارضات الاجتماعية والفردية بوسائل أخرى من وسائل التعبير، وسائل أقل قسوة ووحشية ودموية. فالسياسة هي استمرار الحرب الأهلية بوسائل أخرى، أي هي نفي الحرب الأهلية، لأن الحرب (أهلية كانت أو بين أمم مختلفة) إنما تعرَّف بوسائلها، فلا حرب «باردة». وإنما الحربُ استعمال العنف المادي لحسم النزاعات؛ أما السياسة فهي استعمال وسائل غير عنيفة، أو قل هي استعمال وسائل أقل عنفاً. فحين تسوَّى الصراعات بين طبقات والخصومات بين عروق والعداوات بين مناطق والمنازعات بين أفراد، بواسطة السلاح والدم، فإن هذا يكون خارج نطاق السياسة بمعنىً من المعاني. فالسياسة تميل إلى أن تحل محل الأيدي والخناجر والحراب والبنادق وسائل أخرى من وسائل القتال.

نستطيع أن نميز ثلاث مراحل في إزالة وسائل العنف. ففي مرحلة أولى لا تملك السلطة من القوة ما يكفي للحيلولة بين الخصوم وبين تجابههم بالقوة الجسمية. كل ما تستطيعه السلطة في هذه المرحلة هو أن تقلل استعمال القوة الجسمية، وأن تحد منه، وأن تضع له القواعد. فهذه المرحلة تقابلها نظم الثأر الخاص المشروع، والمقاتلات الفردية، وما أشبه ذلك. فالقتال بالأيدي أو بالسيف لا يزول في هذه المرحلة، وإنما تقيده قواعد من شأنها أن تخفف نتائجه. وفي مرحلة ثانية تحل محل هذه الأشكال القاسية الوحشية أشكال متمدنة، فالإضراب يحلُّ محل السلب أو القتل، وإغلاق أبواب المصانع يحل محلَّ الإكراه على العمل ومحل السجن. وفي مرحلة أخيرة تزيل السياسة العنفَ المادي إزالة تامة وتُحل محلها أشكالاً أخرى من القتال هي المعارك الانتخابية، والمجادلات البرلمانية ومناقشات اللجان، إلخ.

فالإجراءات الديمقراطية هي بذلك وسائل تعبير عن الصراعات، أقرب إلى الاعتدال واللين وأبعد عن الوحشية من العنف المادي. فإذا أخذنا على الديموقراطية أنها تعبر عن الخلافات والمشاجرات والمنازعات علانية، كنا نجهل هدفاً من أهدافها الأساسية. إن الديموقراطية تميل إلى إحلال المناقشة محل القتال، والحوار محل البنادق، والحجج محل ضربات الأيدي، ونتيجة الاقتراعات محل تفوق العضلات أو الأسلحة. قد نجحد أن يكون القول الفصل في المشكلات للعدد. فهذا لا يرضي تماماً رغم أن المبدأ يقوم على فكرة أن البشر جميعاً متساوون. ولكن الخيار في الواقع العملي خيار بين قانون العدد وقانون العضلات أو المدفع الرشاش. ولا شك في أن إحلال الأول محلَّ الثاني تقدّم كبير.

إن الحد من القتال على هذه الصورة بإبعاد العنف ليس من التكامل بمعنى هذه الكلمة. فحين تحصر التعبير عن النزاع بين الخصوم في المجادلات الصحافية والمناقشات البرلمانية بدلاً من الاقتتال في حرب أهلية، فإنك تظل تدع لهم أن يتجابهوا، وتبقيهم على أرض الصراع السياسي. ومع ذلك فإنك تنزلق بهم إلى حيث التكامل. إن تغيير وسائل الكفاح تغيير لطبيعته أيضاً. فالعنف يجعل الصراع أمراً لا خلاص منه، لأنه ينمي الكره وروح الانتقام اللذين يفاقمان النزاع الأول، حتى لقد تزول البواعث التي ولّدت ذلك النزاع ثم يبقى باعث آخر هو حب الثأر. رب جماعات فقدت، خلال الأحقاب، الأسباب التي دفعتها إلى الاحتراب، ثم تجد سبباً جديداً هو ذكرى العنف الذي استعمل حين تقاتلت. إن المرء يريد أن يرد الضربات التي تلقاها، ولو لم يبق هنالك سبب آخر لكيل ضربات جديدة. أضف إلى ذلك خاصة أن إبعاد العنف عن القتال يفترض أن جميع المتخاصمين قد ارتضوا هذا التحديد. فلا بد من اتفاق على قواعد التنافس التي لا تستعمل العنف، وبدون ذلك يعود المتخاصمون إلى العنف ويجعلون له القول الفصل. فإذا حددت من القتال كنت تحقق تسوية أولى، تعاوناً أول، عنصراً أول من عناصر التكامل.

وإزالة العنف لا تكون إزالة كاملة في يوم من الأيام. صحيح أن السياسة جهد في سبيل إبعاد العنف. ولكن السياسة لا تظفر بذلك ظفراً كاملاً أبداً. فالعنف يظل

قائماً حتى في أكثر الدول تمدناً وأحسنها تنظيماً وأشدّها ديموقراطية. يظل هنالك بقية من عنف يستعمله أفراد منعزلون، وتستعمله فئات صغيرة تشكل أقليات ضئيلة جداً، ويستعمله أناس متعصبون يظلون يلجأون إلى الضرب بالأيدي أو بالخنجر، بل حتى بالقنبلة والمسدس. ويبقى هنالك عنف كامن أيضاً: فالطبقات والفئات والأفراد يستعملون وسائل قانونية غير عنيفة ما ظلت هذه الوسائل تسمح لهم بالتعبير عن أنفسهم حقاً، وإلا كان الانفجار.

أخيراً فإن الدولة نفسها تستند إلى العنف: فالجيش والشرطة والسجون والجلادون هم سندها الأول. صحيح أن معنى هذه الأدوات الإكراهية يتغير حين تُستعمل حقاً للمصلحة العامة والخير المشترك. فالسلطة تستعمل العنف لمنع عنف أكبر، وهذا العنف المشروع هو إحدى الوسائل التي تكفل الحدَّ من العنف. ولكن العمل لا ينطبق دائماً على النظر. حين يصف الماركسيون الدولة بأنها مجموعة من وسائل الإكراه تستعملها الطبقة المسيطرة من أجل أن تؤمن لنفسها استغلال الطبقات. لا تكون السياسة إزالة للعنف بل تركيزاً واحتكاراً وتنظيماً لوسائل العنف تُنتزع من الأفراد والفئات وتوضع في أيدي السلطة وحدها.

مع ذلك فإن هذا النوع من التركيز والاحتكار والتنظيم يقلل استعمال العنف. حتى لقد اعترف لينين بذلك حين قال: «إن الدولة جهاز سيطرة طبقية، جهاز اضطهاد تستعمله طبقة ضدَّ طبقة أخرى. إنها خلق «نظام» يجعل هذا الاضطهاد مشروعاً ويعززه، بتخفيف النزاع بين الطبقات». (الدولة والثورة)؛ بل إننا نجد هذا التعبير «تخفيف النزاع» لدى أنجلز قبل لينين. إن الماركسيين يرون أن ظهور الدولة والسلطة المنظمة يقوي الاضطهاد الذي توقعه طبقة في طبقة أخرى، إذ يجعل هذا الاضطهاد شرعياً قانونياً رسمياً. فسلطة الطبقة المسيطرة تقوى بامتلاك هذه الأداة من أدوات القمع، أعني الدولة. ولكن السيطرة تأخذ بهذا أشكالاً أقل وحشية، وأبعد عن العنف، وأكثر اعتدالاً. وتعريف السياسة بأنها قصر وسائل القتال، والميل إلى إزالة العنف المادي، يتصف إذاً بأنه تعريف إجمالي، فليس الأمر أمر إزالة العنف بمعنى الإزالة، وإنما هو نقل العنف إلى مستوى آخر: إنه إحلال عنف شرعي قانوني محل العنف المادي.

إقامة تسويات

إن حذف العنف يفترض تسوية أولى تتعلق بقواعد القتال. حتى إذا وصلنا إلى تسوية تتناول جوهر الأمر لا شكله دخلنا حقاً في عملية التكامل. فلا يكون المقصود عندئذٍ تنظيم مجرى الصراع السياسي، وإنما يكون المقصود إنهاء هذا الصراع بتسوية المصالح المتعارضة. إن إقامة تسويات هي من الوظائف الأساسية للسياسة. والمؤسسات في الأنظمة الديموقراطية مهيأة لهذا الغرض. فإجراءاتها لا تفيد في التعبير عن النزاعات بوسائل غير عنيفة فحسب، وإنما هي مهيأة لإنهاء هذه النزاعات بعقد تسويات. إن آلية المناقشات واللجان والمجادلات تتيح لكل خصم أن يدلي بحججه، وتضمن في الوقت نفسه معرفة المشكلة من جميع الجوانب معرفة كاملة تُفهم كل فرد تنوع وتعقد المشكلات القائمة. صحيح أن كل جهة من الجهات المتكافحة قد تبرز قوتها في تدخلاتها وفي اقتراعاتها، ولكن لا بد في كثير من الأحيان من اتفاقات وتحالفات تجبر الأطراف المتخاصمة على تنازلات متبادلة.

كثيراً ما يقال إن علانية المواقف المتخذة تعرقل التسويات في نظام الحكم الديموقراطي. ومن الأمور التقليدية في العلاقات الدولية امتداح المفاوضات السرية وإيثارها على «ديبلوماسية الساحات العامة». ومعنى ذلك أن النظم الأوتوقراطية التي تبقي الصراعات السياسية في الظل تتمتع إذاً بميزة، رغم أن مؤسساتها لم تنظم على أساس إقامة تسويات. إن هذه الملاحظات ليست خطأ كلها: ولكنها مغالية. ففي الدول الحديثة، حيث يبلغ جمهور السكان درجة عالية من الفهم السياسي، وحيث تكشف وسائل الإعلام لهذا الجمهور عن الجوانب الأساسية للمشكلات، يفهم الجمهور ضرورة التسويات فهماً جيداً على وجه العموم. وميزة السرية التي قد تمتاز بها الأنظمة الأوتوقراطية ليست شيئاً ذا بال بالقياس إلى كون بنيتها كلها تميل إلى حلول يضعها جانب واحد ويفرضها طرف واحد من فوق، هو الحزب الذي يمسك بزمام الدولة، أو الطبقة التي تملك السلطة.

هناك نوعان كبيران من أساليب التسوية: المفاوضة والتحكيم. فأما في المفاوضة فإن الخصوم يحاولون أن يسوّوا أمورهم بالمناقشة والحوار، وهذا هو

الإجراء المألوف في العلاقات الدبلوماسية والصورة العامة للمناقشات الديموقراطية. فالأطراف المتنازعة تجتمع حول مائدة وتحاول أن تضع تسوية تراعي مصالح كل منها بتنازلات متبادلة. وأما في التحكيم فيلجأ الطرفان المتخاصمان إلى طرف ثالث غير متحيز، يعهدان إليه بالفصل في القضية. إن هذا اللجوء إلى التحكيم مستعمل استعمالاً مطرداً في العلاقات الدولية والمنازعات الاجتماعية. وقد اتخذ في السياسة أشكالاً شائقة في بعض الأحيان. ففي إبان النزاعات الداخلية التي مزّقت «المدن» الإغريقية في القرن السابع قبل ميلاد المسيح، ودفعت كثيراً منها إلى الطغيان، لجأت بعض هذه المدن إلى «حكماء» يضعون لها دساتير جديدة وقوانين جديدة تقوم على تسويات جديدة من شأنها أن تتيح لمواطنيها أن يستمروا على الحياة معاً. وكثيراً ما كانوا يرئسون عليهم رجلاً أجنبياً، إلى حين، لأنه كان يبدو أقرب إلى الحياد وأبعد عن التحيز.

نستطيع أن نقول على وجه العموم إن النظام الديموقراطي يقابل الوسيلة الأولى من وسيلتي التسوية، فإن إجراءاته تنظم التقاء الخصوم التقاء دائماً متصلاً. ويزعم بعضهم أن النظام الأوتوقراطي يقابل الوسيلة الثانية من وسيلتي التسوية، فالدولة هي بمثابة الحَكَم، لأنها مستقلة عن الأحزاب، ولأنها فوق الأحزاب وفوق الأطراف والأفراد، فتستطيع أن تقرر التسوية على أساس تحليل الوقائع تحليلاً موضوعياً حيادياً، بدون أن تتفاوض الأطراف المختصمة. صحيح أن الدولة تُعدُّ حَكَماً أيضاً في النظريات الديموقراطية الغربية، ولكن أصحاب النظرية الأوتوقراطية ينقدون هذا المفهوم، ويرون أن الدولة الديموقراطية تظل بطبيعتها في أيدي فئة أو حزب أو طبقة تستعملها لمصالحها الخاصة على حساب الفئات الأخرى أو الأحزاب الأخرى أو الطبقات الأخرى. والدولة الأوتوقراطية وحدها يمكن أن تكون حَكَماً، وذلك لاستقلالها عن جميع الفئات الاجتماعية. إن هذه النظرية تخلط بين الظاهر والواقع. إن الدولة الأوتوقراطية تتظاهر بأنها فوق الأحزاب والطبقات: والحق أنها ليست كذلك في واقع الأمر. إنها دائماً بين أيدي طبقة أو حزب، كالدولة الديموقراطية، حتى لقد تكون سيطرة الطبقة أو الحزب عليها سيطرة أتم وأكمل، لأن المعارضة لا تستطيع أن تغير هذا الوضع. وسنرى أنه ما

من شكل من أشكال الدولة يمكن أن يكون فوق النزاع، ويصدق هذا على الدولة الأوتوقراطية أكثر مما يصدق على غيرها.

فالتسويات السياسية محدودة بطبيعتها نفسها. إن مبدأ التسوية هو أن «تقسم التفاحة نصفين» وأن تعطي كل طرف نصفاً. أما التسوية المثالية، التسوية الكاملة، فهي التسوية التي توازن بين المنافع التي يجنيها كل فرد وبين التضحيات التي يقدمها في المجتمع. فهي تقوم إذاً على مبدأ العدالة، في شكله الأولي الذي يرمز إليه الميزان. فكذلك يمكن أن يرضى كل فرد وأن ترضى كل فئة وأن ترضى كل طبقة، لزوال الأسباب التي كانت تدعو إلى الاقتتال. والتسويات تكون سهلة على قدر ما تبدو عادلة، وبذلك تلعب فكرة العدالة دوراً كبيراً في عملية التكامل.

ويتوقف تعريف العدالة على الأيديولوجيات ونظم القيم في المجتمع، ويكاد يدور دائماً حول توزيع الخيرات والمنافع الاجتماعية، وهذا يقابل حالة عوز تكون فيها الخيرات والمنافع أقل من الحاجات التي تجب تلبيتها. إن التطور من المجتمعات الأرستقراطية إلى المجتمعات البورجوازية قد أحل محل المبدأ القائل «لكل إنسان بحسب مولده» مبدأ آخر يقول: «لكل إنسان بحسب كفاءاته»، رغم أن المولد ظل يلعب دوراً بواسطة التوريث. ثم جاءت الإشتراكية فأرادت تحقيق المبدأ القائل: «لكل إنسان بحسب عمله»: ولكنها لم تستطع أن تحقق ذلك تحقيقاً كاملاً لأسباب تتعلق بالإنتاج. ويرى الماركسيون أن الانتقال من الاشتراكية إلى الشيوعية سيكون بالاستعاضة عن المبدأ القائل: «لكل إنسان عمله» بمبدأ آخر هو المبدأ القائل: «كل إنسان بحسب حاجاته». وهذا يفترض انتهاء أوضاع العوز وقيام مجتمع الوفرة الذي تكون خيراته كافية لتلبية جميع الحاجات. وسنعود إلى هذه الجانب من المشكلة في ما بعد.

إن هناك مسافة كبيرة تفصل بين النظرية والتطبيق العملي. فالواقع أن التسويات تعبر عن تقابل قوي مثلما تعبر عن العدالة وأكثر. فإذا كان الخصمان متساويين في القوة، وكانا يتفاوضان ببراعة واحدة، فمن الممكن أن تكون التسوية التي يتفقان عليها مطابقة للعدالة. ولكن هذا الظرف قلّما يوجد في الواقع. ولا شك أنه حين يكون التفاوت في القوة كبيراً جداً، وحين يسهل على أحد الخصمين

أن يسحق الآخر، فلا تسوية في هذه الحال، فإنما تظهر التسوية حين لا يكون تفاوت القوى كبيراً، وحين يكون استمرار الصراع يضر بكل من الطرفين أكثر مما ينفعه. ويبقى هنالك على وجه العموم شيء من عدم التناسب يجعل التسوية متصفة باللامساواة. ففكرة العدالة تستطيع أن تخفف مطالب الطرف الأقوى تخفيفاً قليلاً لا كثيراً. هكذا تعبر التسوية عن وضع القوى المتجابهة حين تقرر هذه القوى إقامة تسوية.

نقول أخيراً إن التعارض بين الصراع والتسوية ليس مطلقاً. فالتسوية ليست نهاية القتال، وإنما هي هدنة سيُحل محلَّها تبدلُ ميزان القوى قتالاً جديداً. إن الحياة السياسية في البلاد الديموقراطية تصور هذه العملية أحسن تصوير. ولئن كان هذا أقل وضوحاً في الأنظمة الأوتوقراطية التي تكون فيها التسويات أخفى، فإنه قائم في هذه الأنظمة الأوتوقراطية أيضاً، إذا لم يكن تفاوت القوى كبيراً جداً، وإذا لم يكن عميقاً جداً. ولكن تطور نسب القوى بطيء في كثير من الأحيان، وهذا ما يُطيل عمر كثير من التسويات. وللعادة والألفة والركون الاجتماعي أثر يمضي في هذا الاتجاه نفسه.

فمن أجل أن لا تؤجَّل الصراعات السياسية تأجيلاً بل أن تُزال إزالة، يجب تحطيم الأسباب التي تولِّدها أعني التعارضات بين الأفراد والفئات التي يتألف منها المجتمع الكلي. قد يُشك في إمكان إزالة عوامل التعارضات كلها إزالة تامة، وسنعالج هذه المسألة في ما بعد، ولكننا نقول الآن إن إنقاص هذه العوامل ممكن، وإن التطور الطبيعي الذي تتطوره المجتمعات يبدو أنه يمضي في هذا الاتجاه. فإذا ضاقت سعة الصراعات على هذا النحو كانت التسويات أسهل إقامة وأقوى جذوراً، وكنا نسير نحو الانتقال من الهدنة إلى السلم. والتخوم بين الهدنة والسلم ليست قاطعة أبداً. فربّ هدنة طويلة تكون أشبه بسلم لا يستطيع أحد أن يقطع بأنه سلم دائم.

تنمية التضامنات

إن مجتمعاً لا صراعات فيه ولا نزاعات ولا تعارضات، إذا صح وجوده، لن يكون مجتمعاً متكاملاً تكاملاً تاماً إذا ظل جميع أفراده منعزلين بعضهم عن بعض،

بغير صلات تجمع بينهم، كأولئك الناس القابع كل منهم في سيارته على الطرق مساءَ يوم الأحد بأمريكا، يلتزمون القواعد المقررة ويذعنون للإشارات بغير تمرد، ويخضعون للموانع والنواهي، ولا تغلي فيهم روح العدوان أو التنافس، ويبلغون من اقتراب بعضهم من بعض أنهم يتصادمون في بعض الأحيان تصادم خنافس ضخمة، ثم هم بعيدون بعضهم عن بعض، منعزلون بعضهم عن بعض رغم المظاهر. فما من تكامل اجتماعي بغير نمو التضامن.

التضامن ينشأ أولاً عن بنية الحياة المشتركة نفسها، حيث يحتاج كل فرد إلى غيره في شبكة تبادلات متقاطعة. إن دركهايم يرى في تقسيم العمل منبع هذا النوع الأول من التضامن؛ فهذا النوع من التضامن يكون قليل النمو في الأحوال الاقتصادية المغلقة البدائية، ثم هو ينمو مع نمو تخصص المبادلات. إن القصيدة الساذجة التي تزيِّن كتب التربية المدنية القديمة، والتي تقول: «بدون الخبَّاز أكنت تأكل خبزاً؟» تعبر عن هذا النوع من التضامن في أولى صوره. ويبقى التضامن مادياً صرفاً في الاقتصاد الرأسمالي، ولا يصبح شعوراً نفسياً، فالنشاط الذي يقوم به كل فرد إنما تحكمه مصلحته الخاصة الأنانية. إن الخباز حين صنع الخبز يخدم بني وطنه موضوعياً ولكنه من الناحية الذاتية إنما يسعى خاصة إلى الربح، وبنو وطنه يعرفون ذلك. وإعلانات الشركات عن «الخدمات» التي تقدمها للمواطنين ليس لها من غرض إلا أن تجذب المستهلكين إلى بضائعها. فليست «الخدمة» سرَّ نشاطها بل الربح.

ويذهب أصحاب النظريات الاشتراكية إلى أن من الضروري أن تتحول علاقات التبادل هذه تحولاً جذرياً إلى تضامن يحسه الأفراد شعوراً نفسياً. وقد لوحظ عند التطبيق العملي أن مثل هذا التطور صعب. حتى لقد احتاج الاقتصاد السوفياتي إلى تنمية باعث المصلحة الشخصية للحصول على إنتاج أفضل. ومع ذلك فإن هذه المصلحة الشخصية عنصر بين عناصر كثيرة في نشاط المواطنين هناك، وليس هو العنصر الأساسي، ولعل أهميته ترجع إلى بقاء العقلية الرأسمالية. فالتطور يميل إلى إنقاصه. يظل حذف بواعث المصلحة الشخصية، وإحلال البواعث الغيرية محلها هما الهدف الأساسي من الاشتراكية. إن الأنانية أيضاً ضياع.

يرى دركهايم أن التشابه هو المنبع الثاني للتضامن. إن كل مجتمع من المجتمعات يقوم أولاً على التشابه: فالاشتراك في اللغة، والدين والعادات، والأساطير والقيم، والثقافة عامة، هو في المجتمع أمر أساسي. ويكون إدراك الأفراد لهذا التشابه واضحاً وضوحاً خاصاً حين يرون الفرق بينهم وبين أعضاء مجتمعات أخرى: إن لصورة الأجنبي شأناً عظيماً في نمو التضامن. ومن الأمور الأساسية أيضاً الاتصال المادي، والتجاور، والمعيشة معاً. وكذلك وضع الجماعة بالنسبة إلى الجماعات الأخرى. فالعزلة، إذ ترسم تخوماً واضحاً وتُظهر هذه التخوم بمظهر الأمر الطبيعي، تعزز الإتفاق بين أفراد الجماعة. كما أن لوجود خطر خارجي وعدو مشترك أثراً كبيراً أيضاً، سواء أكان هذا العدو وهذا الخطر واقعيين أم مُفترَضَيْن. وقد أشار توينبي إلى أثر العداوة و«التحدي»، ومقاومة المصاعب في نشوء الروابط الجماعية.

والتضامن يقوم على التشابه أو التجاور المادي بين أعضاء الجماعة أقل مما يقوم على التصورات المشتركة القائمة في أذهانهم عن هذا التشابه وهذا التجاور. ومن أخطر هذه التصورات شأناً ما يقوم في أذهان أعضاء الجماعة من صور عن ماضيهم وأنفسهم ومستقبلهم المشترك. لقد ذكرنا ما للتاريخ، صادقاً كان أو أسطورياً، من دور كبير في تكوّن الأمم: والحق أن له دوراً مشابهاً في سائر الجماعات الإنسانية. وللصور التي تمثل النماذج القومية، وترسم ملامح المواطن المتوسط، ويرى فيها أعضاء المجتمع أنفسهم قليلاً أو كثيراً ـ جاك الفرنسي، ميشيل الألماني، العم سام الأمريكي ـ أثر لا يهمل. ولعل صورة المشروع الجماعي الكبير الذي ستحققه الجماعة معاً أن يكون عاملاً من عوامل التكامل أخطر شأناً. «يهلك الشعب ما لم تكن له رؤيا». كذلك تقول التوراة. إن كل متجمع في حاجة إلى أرض ميعاد.

أخيراً لعل التضامن قائم على غريزة عميقة في الإنسان. لقد أراد أحد علماء البيولوجيا أن يفسّر بعض المجتمعات الحيوانية، فتحدث عن «تجاذب» يدفع أعضاءها إلى المعيشة معاً. إن هذا التجاذب قائم في المجتمعات الإنسانية أيضاً. إن علماء النفس، حين يصفون القلق الناشئ عن العزلة، يرتدون إلى ما جاء في سفر التكوين «ليس حسناً أن يحيا الإنسان وحده». لعل رغبة التواصل في

الجماعة، هذا التواصل الذي يجد فيه كل فرد كمال تفتح وجوده، أن يكون باعثاً أساسياً إلى الحياة المشتركة. ويظل الإنسان يحلم أن يحقق، بعد المجتمع الراهن الناقص الظالم السطحي، مجتمعاً منسجماً يتخلص أعضاؤه من أنانيتهم وسدودهم وانفصال وجودهم؛ مجتمعاً يرتبط فيه كل فرد بسائر الأفراد، لا عن طريق الالتزامات القانونية، ولا بواسطة آليات التبادل وتقسيم العمل، ولا بسلاسل ما يجب عليهم وما يحق لهم، بل بالتفاهم المتبادل والغيرية والحب. إن ماركس وتيلار دو شاردان يعتقدان، على نحوين مختلفين، بأن هذا الحلم ليس وهماً وبأن تطور الإنسانية يسير نحو تحقيقه.

* * *

الفصل الثاني

تكنيك التكامل

هكذا نرى أن بين العناصر التي تساهم في التكامل الاجتماعي، عناصر كثيرة مستقلة عن السلطة. إن «التجاذب» ظاهرة طبيعية. والتشابه والتجاور لا تخلقهما الدولة. وتفرع الاقتصاد وتقسيم العمل وتكاثر المبادلات، كل ذلك ينمو مستقلاً عن الدولة، في جزء منه على الأقل. فإذا كان التكامل هو الهدف الأسمى للسياسة، فليست وسائل تحقيقه سياسية كلها. ولكن الدولة تنميه بأربع وسائل رئيسية: وضع القواعد والأصول؛ تنظيم الخدمات الجماعية وإدارة شؤون المجتمع جملة؛ تأمين تربية المواطنين؛ استعمال الإكراه مع العاصين.

القواعد والأصول

الدولة في الأمة، والسلطة المنظمة في كل جماعة، تمارسان وظيفتهما في تحقيق التكامل الاجتماعي، بوضع وتنفيذ قواعد وأصول يشكل مجموعها القانون. صحيح أن هناك أعرافاً (الأعراف التجارية، الأعراف القروية، إلخ)، وأن هناك حقوقاً تعاقدية (العقود المبرمة بين الأفراد). فأما الأعراف فهي أساسية في المجمعات البدائية، ولكن لم يبق لها في المجتمعات الحديثة إلا دور ثانوي؛ وأما الحقوق التعاقدية فلا تزال نامية جداً في هذه المجتمعات الحديثة رغم أن تشريعات الدولة تقلّل أثرها دائماً. ومهما يكن من أمر فلا الأعراف ولا الحقوق التعاقدية يمكن أن تطبق إلا بمقدار ما تعترف بها السلطة وتؤيدها بالجزاء. فلست تستطيع أن تعتمد على الأعراف أمام محكمة أو أمام إدارة إلا إذا كان القانون الذي وضعته

السلطة قد أقرَّ ـ إمكان ذلك. والاتفاقات أيضاً ليس لها من أثر غير ما يقره المشرِّع. فنستطيع أخيراً أن نقول إن القانون يُعرَّف بالسلطة: فهو مجموعة القواعد والأصول التي تضعها الدولة أو تعترف بها الدولة وتؤيدها بالجزاء.

غاية القواعد والأصول أولاً الحدُّ من التعبير عن التصارعات بإبعاد العنف. ففي النزاعات بين الأفراد، يعدُّ إخضاع الثأر للقواعد أول شكل من أشكال القانون. فالعنف في هذه المرحلة يكبح ويحد. ثم تُزال جميع أنواع الثأر الخاص، وتتولى الدولة إصلاح ما وقع، وتعاقب في الوقت نفسه أولئك الذين يوقعون أضراراً في الأشخاص والأرزاق، ويخرقون بذلك القوانين التي وضعتها الدولة. وفي نزاعات الطبقات، والصراعات السياسية الجماعية يعيِّن القانون أيضاً وسائل الصراع غير العنيف: الانتخابات، المناقشات البرلمانية، إلخ.

والقواعد والأصول تساعد أيضاً في إنهاء النزاعات بالتسويات. ففي مرحلة أولى تقتصر الدولة على تصديق التسويات المبرمة بين الأفراد، وعلى إعطائها قوة تنفيذية، فهي تدعمها لتوضع موضع التنفيذ. ولا يزال يحتفظ هذا النظام باتساع كبير في المجتمعات الحديثة، حتى ليكاد يقابل القانون التعاقدي. فالعقود بين الأفراد، والاتفاقات بين الفئات، والاتفاقيات بين الجماعات المحلية أو بين الدوائر العامة، كل هذه الوسائل تكفل تسوية جزء كبير من المنازعات. بل إن الدولة لتتدخل في التسوية نفسها، إذ تمنع إدخال بعض الاتفاقات عليها، كما تفرض إدخال اتفاقات أخرى، وهكذا تتكاثر الاتفاقات التي تسمى «الاتفاقات العامة» بالقياس إلى الاتفاقات التي يُترك أمرها لحرية التفاوض بين الأطراف المتنازعة. والهدف من هذه التدخلات التي تقوم بها الدولة هو إما حماية الطرف الأضعف من سيطرة الطرف الأقوى، وإما منع أن تكون هذه الاتفاقات منافية للمصلحة العامة.

في مرحلة ثانية تسهِّل الدولة وضع التسويات الصعبة. والمثال النموذجي على ذلك مثال إجراءات المصالحة أو التحكيم الإجباريين. وهي تقابل في العلاقات الدولية ذلك الوضع الذي لا يزال في بدايته وهو وضع المنظمات التي تعلو على الأمم، ولا تملك سلطة سياسية قوية التنظيم في وسعها أن تحل بنفسها المنازعات وأن تضع بنفسها التسويات. وهذه الإجراءات تعبر عندئذٍ عن أقصى تدخل من قِبَل

السلطة، وهي تقدمٌ في طريق التكامل الاجتماعي. أما في منازعات العمل داخل الأمة، فهي تعبر عن تراجع التكامل، ذلك التراجع الذي ولده عنف الصراعات الطبقية في القرن التاسع عشر والقرن العشرين. فلما عجزت الدولة عن أن تفرض في هذا المجال الحلول الاستبدادية التي كانت تفرضها في كل مجال غيره، أو في كل مجال تقريباً، اضطرت أن تقرر مجاراة العنف، وذلك بأن تُحلَّ محل المعارك الدامية تعبيرات عنيفة لكنها أقل وحشية (إضرابات، إغلاق المصانع في وجوه العمال)، وبأن تحاول تقليل اللجوء إلى هذه التعبيرات العنيفة عن طريق فرض محاولات تمهيدية من أجل المصالحة والتحكيم.

والتسويات الإجبارية آخر مراحل هذا التطور. فهاهنا تتولى السلطة بنفسها التوفيق بين المصالح المتعارضة بتعيين حدود التسوية وبفرض تطبيقها. وليست التخوم واضحة بين هذه التسويات الإجبارية وبين التسويات التي تنشأ عن تفاوض. أن الإجراءات الديموقراطية الخاصة بوضع القوانين والقرارات الحكومية تفسح مجالاً كبيراً للمفاوضات المباشرة أو غير المباشرة بين الأطراف المتخاصمة. فالمناقشات البرلمانية، مثلاً، تتيح لكل حزب أن يعبر عن وجهة نظره، وأن يطلق ما في نفسه، وأن يقيس قوته، وأن يبحث مع الأحزاب الأخرى أمر وضع تسويات. والإجراءات الخاصة بتشكيل اللجان، وأخذ الآراء واللجوء إلى الاستشارات، و«الموائد المستديرة» تحمل هذا المعنى نفسه. والمناقشة العامة في الصحافة والراديو والتلفزيون هي بذاتها إجراء تسوية يسبق اتخاذ الدولة قرارها.

إذا كانت تسويات المفاوضة لا تنطبق إلا على الذين وضعوها فإن التسويات التي تفرضها الدولة تتصف بأنها عامة، فهي تحكم جميع الأوضاع المشابهة في الحاضر والمستقبل. فالتوفيق بين المصالح لا يقوم فيها على تحليل حالة محسوسة بعينها، بل يقوم على مبادئ يمكن تطبيقها على جميع الحالات المشابهة، وهي مبادئ تعبر عن قيم المجتمع لحظة وضع هذه القواعد القانونية وتترجم إذاً الفكرة القائمة في أذهان الناس عن العدالة، ولكنها تعبِّر في الوقت نفسه عن القوة التي تملكها كل طبقة من طبقات المجتمع أو كل فئة من فئاته. فالقواعد القانونية تشتمل إذاً على اللامساواة كالتسويات الخاصة سواء بسواء. وهي، كهذه التسويات الخاصة، لا تدوم إلا إذا ارتضتها جميع الأطراف نوعاً من الارتضاء. إن تحليل

المعاهدات الدولية يوضح هذا التناقض القانوني توضيحاً كافياً. فالمعاهدة التي تدوم ليست مجرد شيء يفرضه الغالب ويرفضه المغلوب في قرارة نفسه، وإنما ينبغي له أن يسلِّم به لضعفه. فمن أجل أن تدوم المعاهدة يجب أن يقبلها المغلوب، أي يجب أن يكون قبولها أنفع له من رفضها. والحال كذلك في جميع القواعد القانونية: إن الفئات الأقوى تفرضها على الفئات الأضعف، وهي لا تبقى إلا إذا كان بقاؤها أنفع من زوالها، إلا إذا كان فيها شيء من تسوية حقيقية، إلا إذا كانت تعبر أيضاً، تعبيراً جزئياً على الأقل، عن رأي المجتمع في العدالة.

والقواعد والأصول لا تنفصل عن شيء من التقيد بالشكل، ولهذا التقيد بالشكل دور كبير في عملية التكامل الاجتماعي. في الأصل كان التقيد بالشكل في الشؤون القانونية يقوم على اساس ديني وسحري. فمتى أجرى المرء إشارات معينة، ونطق بألفاظ معينة، أصبح التعهد مقدساً في نظر الجميع. ونحن نجد اليوم هذه الصفة في ما لليمين من قوة حقوقية، وفيما للأشياء المكتوبة من أهمية بغض النظر عن قيمتها البرهانية، وكذلك في احتفالات التنصيب وما إلى ذلك. ولكن الأساس الذي يقوم عليه هذا التقيد بالشكليات فقد اليوم طابعه الديني وأصبح أقرب إلى التجربة. ما من حياة اجتماعية ممكنة بدون قواعد تُلتزم في اللعب، وجميع قواعد اللعب تشتمل على شيء من التقيد بالشكل. لا بد للدعوى أن تنتهي يوماً وأن يُصبح من المستحيل إعادة النظر في القرارات التي اتخذت بشأنها. لا بد للشيء الذي صدر فيه حكم أن تكون له سلطة، ولو كان الحكم الذي صدر فيه خطأ. لا بد لك أن تنفّذ قرار الحَكَم ولو جحدت حكمه. وبدون ذلك لا تمكن الحياة الاجتماعية. حين يحدث في بريطانيا العظمى، نتيجة عدم التساوي في توزع الأصوات من خلال الدوائر الانتخابية، أن يحصل حزب العمال على عدد من أصوات الناخبين في البلاد أكبر من العدد الذي حصل عليه حزب المحافظين، ولكن على عدد من المقاعد في البرلمان أقل من العدد الذي حصل عليه حزب المحافظين، فيبقى في المعارضة رغم أنه يمثل الأكثرية (وهذا ما حدث سنة 1951)، فإن هذا مخالف لمبادئ الديموقراطية، ولكنه مطابق لقاعدة اللعب، فيجب التقيد به، وإلا انهارت الأسس التي يقوم عليها نظام الحكم الإنكليزي.

التقيد بالشكل هو في ذاته عامل تكامل. ليست الكياسة نتيجة لزوال الوحشية فحسب، بل هي أيضاً وسيلة لمنع عودة الوحشية إلى الظهور، إنها تعوِّد على كبح العنف الفردي. وكذلك تساعد الأشكال القانونية على كظم العنف الاجتماعي. إنه ليندر أن يكون القانون ما يجب أن يكون: فهو يعبر عن نسب قوى أكثر مما يعبِّر عن المساواة؛ وهو يخفي العنف أكثر مما يزيله. ولكنه إذ يطالب بما ليس هو، يتقدم خطوة أبعد مما هو. ثم إن الكياسة والتقيد بالشكل هما أخيراً إشارات بها يتعارف أعضاء المجتمع الواحد، فيشعرون بانتمائهم شعوراً أوضح، ويتعزز بذلك تضامنهم.

التنظيم الجماعي

إن الليبرالية الكلاسيكية تقصر دور الدولة في تحقيق التكامل على هذا العمل القانوني الذي يضع القواعد والأصول. صحيح أنها تسلم بضرورة الخدمات ذات النفع المشترك: كطرق المواصلات، والمراسلات البريدية، ووسائل الإعلام والتربية، وتنظيم الصحة، وإصدار العملة، وما إلى ذلك. ولكنها ترى أن المبادهة الفردية والمشروع الحر يضمنان عمل هذه الخدمات بأقصى درجة من النجع، باستثناء بعض الأمور: كالقضاء والشرطة والجيش والدبلوماسية. ففي هذه الميادين فقط، وهي ميادين متواضعة ثانوية، تكون الضرورة إلى تنظيم اجتماعي تتولاه السلطة السياسية.

إن هذه النظرية تعبِّر عن وضع مجتمعات لا تزال قليلة النمو التكنيكي، مجتمعات مؤلفة من جماعات منفصلة بعضها عن بعض، منطوية على نفسها بعض الانطواء، مجتمعات ينمو إنتاجها في إطار وحدات صغيرة، ولا تلعب فيها السلطة المركزية إلا دوراً ضعيفاً في الواقع. ففي الاقتصاد الزراعي المغلق، حيث تكاد تعيش كل طائفة من أراضيها وحدها، لا يكون للخدمات الجماعية وجود. وينفتح الاقتصاد في المرحلة الأولى من الرأسمالية وتنمو التجارة وينمو التبادل فتتكاثر الخدمات الجماعية. ولكن المبادهة الفردية هي التي تؤمنها بوجه عام، وتظل قليلة الشأن في حياة الجماعة. إن النزعة الفردية والشك في الدولة يقابلان هذه الأنماط من البنى الاجتماعية. ونحن نجدهما اليوم في عقلية أصحاب الحرف وصغار

التجار والفلاحين المتمسكين بالتقاليد المنطوين على أنفسهم وعلى علاقاتهم الشخصية. فالاختناق التدريجي الذي تعانيه هذه الرأسمالية القديمة بقيام رأسمالية حديثة يثير لدى هذه الفئات ردوداً عدوانية من الطراز البوغادي.

تختلف بنية المجتمعات الصناعية المعاصرة عن ذلك كل الاختلاف. فالخدمات الاجتماعية فيها كثيرة ضخمة. إن الاقتصاد في حاجة إلى هذه الخدمات الجماعية: إدارة شؤون البلاد، الأشغال الكبرى، الطرقات، المواصلات السلكية واللاسلكية، البحث التكنيكي في الميادين الأساسية، إلخ. والخدمات الاجتماعية فيها تتسع بالضرورة: التربية والتعليم، الحماية من الأخطار، المعونة، الصحة العامة، إلخ. والدفاع الخارجي يصبح في هذه المجتمعات الصناعية المعاصرة معقداً واسع النطاق باهظ التكاليف: إن الجيوش الحديثة واحدة من أكبر المنظمات الإنسانية، وتجهيزها يقتضي أكبر نفقة. صحيح أن جزءاً من هذه الخدمات يمكن أن يتولاه النشاط الخاص القائم على التنافس. ولكن هذا الجزء يقل يوماً بعد يوم بالقياس إلى المجموع. ما من أحد يماري في هذا الآن. حتى إن اقتصاديين أمريكيين قد بيّنوا هم أنفسهم أن القطاع الجماعي يظل متخلف النمو في اقتصاد رأسمالي صرف، وأن هذا التأخر يعرقل الازدهار العام. فالدولة وحدها تستطيع أن تؤمن الخدمات المشتركة تأميناً مناسباً. فوظيفة التنظيم الاجتماعي التي تقوم بها الدولة تصبح إذاً على جانب عظيم من خطورة الشأن.

ثم إن هذه الوظيفة تتجاوز ميدان الخدمات المشتركة، الذي لا يتناول إلا قطاعات خاصة من الحياة الاجتماعية. إن التطور التكنيكي يجعل السلطة هي المنظِّم العام للجماعة، ينسِّق نشاط جميع القطاعات الخاصة في إطار تخطيط شامل. فما التخطيط الاقتصادي إلا جانب من جوانب وظيفة التنظيم الاجتماعي في الأمم الحديثة، أو قل إن الاقتصاد ليس إلا جزءاً من التخطيط الشامل. فمن خلال اختيار الخطة التي تتناول توظيفات رؤوس الأموال، وأفضليات التنمية، وغير ذلك تكون جميع جوانب الحياة القومية موضع بحث. فالتربية، والثقافة، والفن، والتقدم العلمي، وإدارة شؤون البلاد، وتخطيط المدن، وطراز الحياة ـ وكذلك القوة العسكرية، والمساعدات الفنية للأمم المتخلفة، أي أسس الديبلوماسية ـ كل ذلك إنما تحدده اتجاهات الخطة إلى حد كبير. فتنظيم الدولة للمجتمع يمتد إلى مجموع الفعاليات الجماعية.

وإن لنمو هذه الوظيفة التي تتولاها الدولة في تنظيم الجماعة آثاراً في بنية الدولة نفسها. فنمو الجهاز التنفيذي بالقياس إلى الجهاز التشريعي ينشأ عن ذلك مباشرة. إن أولية الجهاز التشريعي تقابل مجتمعات لا تزال ضعيفة التكامل، مجتمعات تكون فيها المشاريع الخاصة هي التي تؤمن الفعاليات الجماعية الرئيسية، مجتمعات يكون فيها الدور الرئيسي الذي تقوم به السلطة هو الحد من النزاعات بين الأفراد، وبين الفئات الاجتماعية، والمساعدة في وضع التسويات التي تقيدها، وتحديد التسويات العامة، وإدارة المصالح المشتركة التي تنتمي إلى النوع الإداري (الشرطة، الجيش، جباية الضرائب). أما في مجتمع يسوده التخطيط، حيث تتولى الدولة تنسيق مجموع الفعاليات الجماعية، فإن وظيفة التنظيم هذه لا يمكن أن تتولاها الأجهزة التشريعية، وإنما يجب أن تتولاها الحكومة، فتصبح الحكومة مركز اندفاع وتقرير سياسي. إن الضعف الذي أصاب المجالس النيابية، والنمو الذي عانته الأجهزة التنفيذية، وهما صفتان يشترك فيهما التطور المعاصر في جميع البلدان الديموقراطية، هما نتيجتان سياسيتان للتحول الذي طرأ على البنيانات الاجتماعية الاقتصادية، والذي نشأ هو نفسه عن التقدم التكنيكي.

تربية المواطنين

لا يتوقف التكامل على بنيانات المجتمع فحسب، بل يتوقف أيضاً على سيكولوجية أعضاء هذا المجتمع. صحيح أن هذه هي انعكاس تلك إلى حد ما، ولكن إلى حد ما فقط. إن في وسع التربية أن تزيد التكامل على أشكال شتى. إنها تزيده أولاً بجعل المواطنين يعون ضرورة تقليل الصراعات التي تفرّق بينهم، ويدركون أهمية التضامنات المادية التي تجمع بينهم. وهي تزيده ثانياً بتنمية المشاعر الجماعية في نفوسهم.

إن السلطة السياسية تستعمل التربية لإنماء التكامل على نطاق واسع. صحيح أن هذا التكامل يكون في بعض الأحيان تكاملاً كاذباً يقنّع سيطرة الفئات والطبقات التي تمسك بزمام السلطة. وسنرى هذا الجانب من جوانب المشكلة في ما بعد. ولكن حتى في هذه الحالة ليس كل شيء تمويهاً وكذباً. إن للتربية دائماً ـ على وجه التقريب ـ وظيفة تحقيق تكامل حقيقي، إلى جانب وظيفة التمويه، وإنما

تختلف نسبة كل من الأمرين باختلاف أنظمة الحكم وباختلاف العصور. إن التربية هي في جميع المجتمعات الوسائل الأساسية لدمج الأجيال الجديدة في المجتمع وإدخالها إليه وتكاملها فيه. والسلطة السياسية لا تتولى هذه الوظيفة كلها أبداً. فحتى في الأنظمة السياسية الديكتاتورية يكون للأسرة تأثير كبير في السنين الأولى من العمر؛ كما أن الوسط العائلي والعلاقات القريبة بعد ذلك (الأصدقاء، الرفاق، إلخ) تبث في الأفراد «بالامتصاص» أثراً تربوياً كبيراً. ولكن السلطة السياسية تساهم دائماً في التربية مساهمة قليلة أو كثيرة، ومساهمتها تتجه خاصة إلى التكامل الاجتماعي.

للتكامل بالتربية شكلان في الأمم الحديثة. أما الشكل الأول فهو التكامل بتعليم مباشر لأنواع التضامن التي تربط الفرد بالمجتمع، وهذه هي التربية المدنية. فبعض المدنيات تلح على الجانب الأخلاقي من هذا التضامن وتعلم واجبات الوطن تجاه الجماعة. وبعضها الآخر يبرز الجانب التجاري إن صحَّ التعبير، ويبيِّن الفوائد التي يجنيها المرء من حياته في الجماعة. والجانبان يكمل أحدهما الآخر، وهما يُعلَّمان معاً في أكثر الأحيان. ثم إن التربية المدنية تستند دائماً على التاريخ استناداً كبيراً: فالصورة التي تقوم في أذهان أعضاء الجماعات عن ماضيهم عامل هام من عوامل التكامل الاجتماعي. فالتربية المدنية لا بد أن تكون قومية دائماً، لأن وظيفتها نفسها هي تقوية التعلق بالجماعة التي هي الأمة في العالم الحديث. وهي لذلك يمكن أن تؤدي إلى تعزيز الصراعات مع الأمم الأخرى، ومن أجل هذا بُذلت الجهود منذ بضع سنين للحد من التعصب القومي في التربية ولا سيما في تعليم التاريخ.

أما الشكل الآخر لاتجاه التربية إلى التكامل الاجتماعي فهو تلاؤم الأفراد التكنيكي مع الوظائف التي سيقومون بها في الجماعة. فمما لا شك فهي أنه إذا تحقق هذا التلاؤم تحققاً صحيحاً كان التكامل الاجتماعي أقوى في المجتمع منه حين يعج هذا المجتمع بأفراد خائبين غير متلائمين. لقد تحقق هذا التلاؤم خلال عصور على صورتين: فكان للصفوة تربية تناسب وظائفها، وكان للجمهرة حرماناً من التعليم يمنعها من إدارك الاضطهاد الواقع عليها، ويمنعها من التمرد على هذا الاضطهاد، وكان تربية دينية تعلم الإذعان. أما في المجتمعات الصناعية، حيث لا

بد من تعليم كاف لجميع الناس، فإن التلاؤم مع الوظائف الاجتماعية المقبلة أصعب. وليس يمكن تحقيق هذا التلاؤم بغير نظرة تستبق تطور المجتمع في السنين القريبة. وهو يدخل في مهمة التخطيط الشامل الذي تستطيع الدولة وحدها أن تتولاه. هكذا يميل دور السلطة في التربية إلى الازدياد.

ثم إن التربية لا تتناول الصغار فحسب، بل تتناول الكبار أيضاً، وذلك عن طريق الإعلام، الذي لا يسهل تمييزه عن الدعاية. أما في الدول الديموقراطية فإن الإعلام والدعاية إنما يستعملهما الأفراد والفئات (الأحزاب السياسية، الصحف، المشاريع الخاصة، جماعات الضغط) بالتنافس مع الدولة. فهما إذاً سلاح صراع سياسي من جهة، وأداة تكامل اجتماعي من جهة أخرى. وطبيعي أن الصورة الأولى تحدُّ من نمو الصورة الثانية. إن الدعاية التي تقوم بها السلطة يقل أثرها حين لا تحتكر السلطة وسائل الإعلام، حين لا يكون صوت السلطة هو الصوت الوحيد الذي يصل إلى أسماع المواطنين. ومع ذلك فهي تدوّي دوياً أقوى من دوي الدعايات الأخرى. إن التصريحات الضخمة التي تدلي بها الحكومات تحظى دائماً باهتمام الصحف لأنها أخبار هامة. وفي بلد ديموقراطي ليبرالي له محطات تلفزيون خاصة، يمكن أن يظهر دوغول وخروتشيف على الشاشات الصغيرة كلما شاءت هذه المحطات ذلك، لأن الرجلين يجتذبان الجمهور. إن الحاكمين «نجوم» في نظام يسيطر عليه الميل إلى «إبراز النجوم». وفي وسعنا أيضاً أن نفرق بين الدعاية للسلطة والدعاية للأمة. إن الحكم الديموقراطي يحدُّ من الأولى أكثر مما يحدُّ من الثانية، الموجهة إلى التكامل الاجتماعي. إن دور الدولة في هذا الميدان يظل أضيق كثيراً منه في أنظمة الحكم الاستبدادي. لكنه يبقى كبيراً مع ذلك.

الإكراه الاجتماعي

إن اللجوء إلى الدرك والشرطة والجيش والسجون والجلاد هو الوسيلة الأخيرة من وسائل السلطة لتحقيق التكامل في المجتمع. وإن مجرد احتكار الدولة العنف لمصلحتها، وانتزاعها الأسلحة الحربية من الأفراد والفئات، لهو شكل أول من أشكال التكامل، لأن ذلك يمنع المواطنين والجماعات من استعمال العنف بأنفسهم في نزاعاتهم السياسية. وإن التهديد باستعمال القوة إذا لم تشأ الأطراف

المتنازعة أن تنتهي إلى تسوية، ليساعد كثيراً في وضع هذه التسوية. لأن كل طرف من الأطراف المتنازعة لا ينظر عندئذٍ في ما يربحه وما يخسره بالقياس إلى الطرف الآخر فحسب، بل ينظر كذلك في ما قد يخسره إذا هوى عليه سيف السلطة. قد لا يرضى المتخاصمون عن القاضي الذي يفصل بينهم، إلا أن عليهم أن يذعنوا لحكمه. والتسويات العامة التي تنشأ عن القوانين والقواعد يصعب تطبيقها، مهما تكن درجة عدالتها، إذا كان في وسع المواطنين أن يرفضوها: ولكن «القوة تبقى للقانون» لأن القانون يستند إلى القوة. إن التكامل الاجتماعي، في صورته السلبية التي تضيق النزاعات أو تزيلها، يدين الإكراه الذي تعمد إليه السلطة بأشياء كثيرة، والسلطة تعمد إلى هذا الإكراه على قدر ما تكون الصراعات عميقة، وعلى قدر ما يكون نزاع الطبقات والفئات والأفراد حاداً، أي على قدر ما يكون التكامل الاجتماعي تبعاً لذلك ضعيفاً.

يقول بعضهم إن الإكراه الاجتماعي يكفل أيضاً التكامل الإيجابي، أي نمو التضامنات. وهذا يبدو غريباً من أول نظرة. فإذا كان لا بد من استعمال العنف مع الأفراد لإبقائهم في حضن الجماعة، أفليس هذا دليلاً على أن مشاعرهم الجماعية ضعيفة؟ ولكن بعض الأخلاقيين يرون أن العنف يخلص البشر من أهوائهم السيئة ويحررهم من الشر ويجعلهم يعون مصالحهم الحقيقية، وهو بذلك يبث فيهم مزيداً من الروح الاجتماعية. حين قال جوزيف دوميتر إن الجلاد هو العماد الرئيسي الذي تقوم عليه المجتمعات، فقد كان يرى أن الإرهاب وحده يمكن أن يحمي الأفراد من سيطرة ميولهم الرديئة، وأن يوجههم إلى حياة اجتماعية سليمة. إن هذه النظريات العتيقة، المستوحاة من المسيحية المزعومة، مسيحية عصر التفتيش، قد رجع إليها الفاشستيون الذين يرون، كما يرى السيد مونترلان، أن «ركل الأدبار بالأرجل هو الذي يصنع أخلاقية الشعوب». وكثير من المحافظين المعتدلين في الظاهر يرون هذا الرأي أيضاً، لكنهم لا يجرأون أن يعلنوه.

ليس اليمين وحده هو الذي يطالب بأن تستعمل السلطة العنف لتنمية الروح الاجتماعية. إن العقيدة اليعقوبية التي رأت في «الإرهاب» أداة ضرورية لسيطرة الفضيلة ـ أي لسيطرة الحس المدني ـ تؤدي إلى هذه النتائج نفسها. ولكن الاستدلال الذي يؤدي إلى هذه النتائج مختلف. فاليمين يرى أن الإنسان يولد

شريراً، فطبيعته طبيعة غير اجتماعية: «الإنسان ذئب على أخيه الإنسان». وطبيعته هذه تعارض قيام أي حياة جماعية حقيقية. فالسلطة تستعمل القوة مع المواطنين كما يستعمل المروِّضُ القوة مع الحيوانات: إنها تستعملها من أجل أن تقوّمهم، من أجل أن تُحلَّ محلَّ طبيعتهم الأولى الخبيثة طبيعة ثانية طيبة. هكذا كانت التربية القديمة تستعمل المقرعة لحمل الأطفال على الخير. هذا هو رأي اليمين. ولا كذلك رأي اليعاقبة تلاميذ روسو. فهؤلاء يذهبون، كما ذهب روسو، إلى أن «الإنسان يولد خيِّراً وأن المجتمع هو الذي يفسده». فليس للعنف هدف نفسي هو تغيير الطبيعة الإنسانية، بل هدف اجتماعي هو تحطيم المؤسسات والعادات الاجتماعية التي أفسدت الإنسان، وذلك من أجل تحريره، أو من أجل «إنهاء ضياعه» على ما قد يقول ماركسي. إن نظرية ديكتاتورية البروليتاريا لهي امتداد للنظرية اليعقوبية في «الإرهاب». فالإنسان يولد خيِّراً ولكن الرأسمالية تفسده. فلا بد من العنف لإزالة نظام الاضطهاد والاستغلال والضياع: لا بد من عنف ضد الدولة أولاً، ما ظلت الدولة في أيدي المستغلين، وهذه هي الثورة. حتى إذا استولت طبقة البروليتاريا على الحكم بعد ذلك، حولت قوة الدولة ضدَّ المستغلِين، واستعملتها لتحطيم جميع بقايا الاستغلال، وهذه هي ديكتاتورية البروليتاريا. إن كلمة الديكتاتورية تعني سلطة قاسية عنيفة لا ترحم، لأن الذين كانوا يمارسون الاستغلال لا يزالون أقوياء، ولأن المؤسسات الرأسمالية والعادات الرأسمالية لا تزال عميقة الجذور في المجتمع، فلا يمكن استئصالها باللين والرفق. حتى إذا تمَّ هذا التطهير، وأزيلت جميع بقايا الاستغلال إزالة تامة، استطاع البشر عندئذٍ أن يعيشوا في مجتمع تسوده الأخوة ويسوده التضامن، مجتمع متفق وطبيعتهم الأصلية التي ضيعتها الرأسمالية. ففي هذا المجتمع ينقطع العنف، ويصبح اللجوء إلى القوة أمراً لا حاجة إليه: وتميل السلطة نفسها إلى الزوال.

ثمة فرق آخر يفصل اليمين عن اليسار في ما يتعلق باستعمال العنف لتنمية الروح الاجتماعية. فالمحافظون يرون أن استعمال العنف لا بد أن يكون مستمراً. ذلك أن البشر سيظلون دائماً شريرين، ولن يكون ترويضهم نهائياً مهما يكن قاسياً وكاملاً. إن البشر، كالأسد الذي يهم في كل لحظة أن يفترس مروِّضه الذي يدين له بكل شيء، يهمُّون في كل لحظة أن يعودوا إلى أهوائهم الفاسدة. فالثقافة

والتهذيب والتمدّن مبان سرعان ما تنهار، ولا بد للإبقاء عليها من يقظة دائمة لا تنقطع. إن على السلطة أن تظل شاهرة سيفها تهمُّ أن تضرب. وإن عليها أن تضرب بقسوة متى لاحظت أول حركة مشبوهة، تفادياً لهجمة الجماهير الشعبية التي ترتد إلى وحشيتها، فيمكن أن تهدم تهديماً أعمى أركان النظام الذي تستفيد منه هي نفسها. هكذا قال موراس: «إن ما يُنتزع من العصا لا يُنتزع من العصا ولا من السلطة التي تمسك العصا، بل ينتزع من الشعب بأسره. إن الأمة والنوع الإنساني هما أول من يهن حين تهن العصا».

ولا كذلك اليعاقبة والماركسيون، فهؤلاء يرون استعمال الدولة العنف في سبيل تنمية التضامن أمر موقت. فالأنانية والخبث اللذان يتصف بهما البشر ناشئان عن البنى الاجتماعية التي تقيم بينهم التفاوت والاستغلال، وتهب لبعضهم أن يسيطر على بعضهم الآخر وأن «يضيِّعه». حتى إذا هُدِّمت هذه البنى تهديماً كاملاً عاد البشر إلى طبيعتهم الاجتماعية الأصلية، وذهب العنف إلى غير رجعة، وزالت الدولة من حيث هي أداة إكراه، ولم يبق منها إلا جهاز تكنيكي يكفل التخطيط ويتولى تنظيم المجتمع، كتلك الإشارات الأوتوماتيكية التي تنظم مرور السيارات في المدن. ولن يبقى عندئذٍ درك ولا شرطة ولا عسكريون ولا سجون ولا جلاَّدون، وسيستمر التكامل الاجتماعي وينمو من تلقاء نفسه ومن غير إكراه بحكم الطبيعة الإنسانية وحدها بعد أن عادت إلى نفسها. إن السلطة لا تستعمل العنف إلا لتكسر القيد، حتى إذا تحرر البشر عاشوا بعد ذلك من غير حاجة إلى العنف.

يقف الليبراليون الجدد المعاصرون موقفاً وسطاً بين ذينك الموقفين. فهم، كاليعاقبة والماركسيين، لا يعتقدون بأن الدول تقوم على لجوء دائم إلى القوة، ويرون أن البشر طيبون اجتماعيون بطبيعتهم، فلا حاجة على وجه العموم، إلى العنف من أجل دمج الناس في الجماعة وتحقيق تكاملهم معها، بل إن هذا العنف يضرُّ ولا ينفع. ولكنهم، كالفاشستيين والمحافظين، لا يعتقدون بأن السلطة تستطيع أن تستغني عن الإكراه، ويرون أنها مضطرة إلى استعماله أحياناً لتعزيز الروح الاجتماعية. غير أن هذا اللجوء إلى العنف أمر ثانوي هامشي. فهو يُمارس ضدَّ أفراد قلائل عاجزين عن الاندماج في الجماعة والتكامل معها: وهؤلاء الأفراد أناس غير اجتماعيين، أناس غير أسوياء، أناس مرضى في حاجة إلى عنف طبي

أكثر مما هم في حاجة إلى عنف بوليسي، في حاجة إلى المستشفى أكثر مما هم في حاجة إلى السجن. الحق أن هذه الأفكار الشائعة كثيراً لدى بعض علماء الاجتماع الغربيين خطرة أشد الخطر. ذلك أننا إذا وصفنا الفرد بأنه شاذ وبأنه مريض حين يكون غير اجتماعي، كنا نحكم على جميع المتفردين وعلى جميع من هم بين البشر أقلية ضئيلة. وليس يزيد الطمأنينة أن نقترح لهم عنفاً معقماً، عنفاً يرتدي قميصاً أبيض، بدلاً من الشرطة والجلادين.

في وسعنا أن نتساءل، بتجاوز هذه النظريات، أليس يبدّل التقدم التكنيكي الإكراه الاجتماعي؟ إن الاستعاضة بالممرضين عن السجانين يرجع إلى هذا التطور. ويمكن أن نقول بوجه أعم إن نمو التنظيم الجماعي يؤدي إلى إكراه من نوع بوروقراطي ناشئ عن تضامن ميكانيكي شبيه بتضامن أجزاء الآلة. إن كل جزء من الآلة خاضع للمجموع بالقوة ولا يستطيع الإفلات منه. إن الاستعاضة عن الشرطي بالإشارات الأوتوماتيكية ليس إزالة للإكراه الاجتماعي بل تغييراً له. إن علاقات المواطن بالدولة الحديثة تزداد شبهاً بروايات كافكا يوماً بعد يوم. صحيح أن متأملي التقدم التكنيكي يبالغون في أوصافهم كثيراً. لكن أقوالهم لا يمكن إهمالها مع ذلك.

* * *

الفصل الثالث

أتكاملٌ صادقٌ أم تكاملٌ كاذبٌ؟

حين وصفنا أساليب التكامل التي تستعملها السلطة لم نتساءل هل تعمل السلطة في اتجاه تكامل صادق أم هي تعمل في اتجاه تكامل كاذب يقنِّع في واقع الأمر مشاركتها في الصراعات السياسية لمصلحة أحد الأطراف المتصارعة؟ هل تعمد الدولة إلى القواعد والأصول والتنظيم الجماعي والتربية والدعاية والدرك والشرطة والسجون، هل تعمد الدولة إلى هذه الوسائل كلها من أجل النظام والانسجام الاجتماعي والعدالة، أم أن هذه الأهداف الرسمية تغطي أهدافاً أخرى مختلفة عنها كل الاختلاف لكنها لا تعترف بها؟ إن العقائد المحافظة تجيب على هذا السؤال منذ أقدم العصور بالجواب الأول، كما أن المذاهب الثورية تجيب عليه بالجواب الثاني. ولكن المذاهب الثورية تميز بين السلطة القائمة التي تحاربها هذه المذاهب وبين السلطة المقبلة التي تريد هذه المذاهب أن تُحلّها محلَّها، وترى أننا بالانتقال من السلطة الأولى إلى السلطة الثانية ننتقل من التكامل الكاذب إلى تكامل صادق.

التكامل الوهمي

يرى بعضهم أن النظرية القائلة بأن الدولة تحقق التكامل وتكفل الخير المشترك وتخلق النظام والعدالة ليست إلا وهماً. إن الدولة تزعم أنها تجسِّد المصلحة العامة، وأنها تعمل في سبيل تغليب هذه المصلحة العامة على المصالح الخاصة؛ وهي تنصب نفسها حَكَماً فوق النزاع، وقاضياً مستقلاً عن الأطراف المتنازعة. لكن

هذا كله ليس في رأي هؤلاء إلا كذباً وتضليلاً. فالدولة في الواقع هي في أيدي بعض الأفراد أو بعض الفئات الاجتماعية التي تستعملها لتحقيق مصالحها الخاصة: إنها منخرطة في النزاع، تقاتل إلى جانب أحد الأطراف المتنازعة ضدَّ الأطراف الأخرى. إنها تدعم سيطرة أقلية تتمتع بامتيازات على جمهور من المستغَلّين. فالحاكمون والموظفون والقضاة والشرطة والعسكريون والجلادون لا يعملون من أجل إقرار العدالة والنظام والتضامن لمصلحة جميع الناس، أي لتحقيق تكامل اجتماعي صادق، بل من أجل الإبقاء على وضع يميزهم ومن يمثلونهم، وضع يسمونه نظاماً وما هو في حقيقة الأمر إلا «فوضى قائمة» على حد التعبير الجميل الذي قاله مونييه.

ولا شك أن ميل الناس بطبيعتهم إلى الأمن المادي والنظام المادي، وخوفَهم من العنف يلعبان دوراً كبيراً جداً في هذا الوهم. إن الدولة تؤمن دائماً نوعاً من «النظام»: النظام في الشارع، اختفاء الحروب الأهلية والنزاعات المسلَّحة. وهي تذيع بين الناس أن هذا النظام المادي نظام حقيقي صادق. ومما يخدم الدولة في هذا أن الناس يحلمون بالنظام والعدالة والانسجام والتضامن، وأن جميع البشر يحملون في أنفسهم تلك الأمنية العظيمة وهي أن يُفلتوا من عزلتهم وأن يتفتحوا في مجتمع سليم متكامل حقاً. إن المرء يتأثر دائماً في رؤيته للأمور بما يجب أن تكون عليه.

تعلق كل إنسان تعلقاً طبيعياً بالمجتمع الكلي، وتعلق كل مواطن بالأمة، يساعد الدولة في ذلك أيضاً. لقد سبق أن بينّا التباس القيم القومية: إن هذه القيم القومية تعبر عن عواطف جماعية ومصالح عامة حقاً، ولكنها من جهة أخرى تخفي صراعات داخلية، لمصلحة النظام القائم. فإذا قلت إن هناك تعارضاً بين العاطفة القومية و«الانقسامات الحزبية» كنت تقنّع استغلال بعض الطبقات للطبقات الأخرى، تحت ستار عناصر مشتركة بينها جميعاً، مضخماً هذه العناصر المشتركة مطففاً ذلك الاستغلال. واستعمال «العدو» ناجع جداً في عملية التمويه هذه. فإن كل جماعة تميل إلى رصّ صفوفها وتقليل نزاعاتها الداخلية، إذا كان هناك تهديد أو خطر أو عدوان. لذلك تعمد جميع الدول إلى التلويح بخطر العدو وتصويره أضخم مما هو، أو إلى اختراع عدو مزعوم كيفما اتفق. فتارة يكون هذا العدو

داخلياً: هو المسيحيون أو الحمر أو الرأسماليون أو الشيوعيون. وتارة يكون خارجياً: هو إنكلترا بالنسبة إلى فرنسا قبل «التفاهم الودي»، وهو ألمانيا بالنسبة إلى فرنسا في ما بين 1871 ـ 1949؛ وهو الاتحاد السوفياتي بالنسبة إلى الغربيين، وهلم جرًا.

ثم إن الدولة الحديثة تظل وريثة الأشكال البدائية من السلطة، القائمة على السحر والدين. لقد كان الحاكمون، في المجتمعات القديمة، رُسُل قوى سحرية أو آلهة تحكم العالم والبشر: فلا يمكن أن ينشأ النظام الاجتماعي إلا من الخضوع لهذه الأوامر العليا. وكان الناس يخضعون للسلطة إذاً لأنها تعبر عن مشيئة الآلهة أو إرادة القوى الغيبية. وكانت السلطة تعبّر عن هذه المشيئة أو هذه الإرادة بمقدار ما تعمل وفقاً لطقوس وأشكال، كالكاهن الذي يدير قداساً. فليس شخص الكاهن بالأمر الهام، ويستوي أن يكون الكاهن طيباً أو خبيثاً، فإنما حسبه أن ينطق بعض العبارات، حتى تستجيب القوة الإلهية. لقد كانت سلطة الحاكمين الأقدمين من طبيعة كهذه. وليس لسلطة الحاكمين الحديثين طبيعةٌ مختلفة اختلافاً كبيراً. إن فكرة المشروعية، وفكرة الشرعية خاصة، تؤديان إلى الاعتراف بصلاحية القرارات التي تتخذها السلطة، على أساس الشكل لا على أساس المضمون، على أساس مناصب الزعماء لا على أساس كفاءتهم وعدالتهم. فيكفي أن ترتدي اللون الأرجواني وأن تحمل الصولجان، يكفي أن تُقدَّس في ريمس أو أن تنال التأييد الشعبي حتى تصبح أوامرك هي القانون والعدل والنظام الاجتماعي.

إن رجال القانون يدعمون هذا التضليل، على غير شعور منهم في أكثر الأحيان، إذ يعالجون الأمور في النظر لا في العمل. يقولون إن القانون يعبِّر عن الإرادة العامة، على حين أن القانون يعبِّر عن إرادة مجلس تم انتخابه في هذا الظرف أو ذاك من الظروف، فربما أدَّى إلى تشويه التعبير عن الرأي العام؛ ويقولون إن القضاة يحققون العدالة، على حين أنهم يعبرون عن مفاهيم في العدالة التي تمثل انتماءهم الاجتماعي وتربيتهم وأهواءهم. إن الحق من أكبر وسائل التمويه التي تستعملها السلطة. وحتى رجال القانون المثاليون الذين يفرقون بين الحق والقانون، بين الحق الوضعي الذي تقرره السلطة، وبين الحق الطبيعي القائم على العدالة الحقيقية، شركاء في هذا التضليل. إن الحق الوضعي يستمد من الحق الطبيعي بعض مهابته.

التباس الدولة

لا ينكر بعض المحافظين أن الأقلية المتمتعة بالامتيازات تستعمل السلطة من أجل المحافظة على امتيازاتها وثرواتها إزاء جمهور يعيش في الفقر وصنوف الحرمان. ويقولون إن اقتسام خيرات الأغنياء لن يبدِّل كثيراً حالة الفقراء، على حين أن ثروات الأقلية تتيح لها أن تنمِّي الفن والثقافة والعلم والمدنية، وأن تحقق بذلك تقدماً للبشرية بأسرها. فإذا حما أصحاب الامتيازات القابضون على السلطة مصالحهم الخاصة، كانوا يحققون المصلحة العامة على نحو غير مباشر، لأن هذه الامتيازات تعود بالنفع على الناس كافة. ويزعم آخرون أن السلطة إنما تقع بطبيعة الحال بين أيدي من هم أعظم كفاءة من غيرهم، تقع بين أيدي «الصفوة» نتيجة «للتنازع على البقاء»، فالمجتمع بذلك إنما يُحكم أحسن حكم ممكن وإن يكن هذا الحكم قائماً على التفاوت. إن جميع هذه النظريات تعترف بأن التكامل السياسي وهمٌ بعضُه، ولكنها تقرر أنه ليس وهماً كلّه.

حتى النظريات الماركسية التي تفضح ما يتصف به التكامل من أنه وهم كاذب، تعترف له ببعض الحدود. إن الدولة، في الماركسية، هي ثمرة صراع الطبقات، قامت في لحظة من لحظات تطور هذا الصراع. والسلطة السياسية تقابل تبدلاً في أساليب الاضطهاد التي تستعملها الطبقة المسيطرة. فهي تستعيض عن السيطرة العنيفة الوحشية الفظة بسيطرة أقرب إلى الاعتدال في ظاهر الأمر، سيطرة منظمة قانونية أجدى وأنجع. فوسائل عمل الدولة ـ من قواعد وأصول، وتنظيم مشترك، وتربية، ودعاية وإكراه اجتماعي ـ لا تخلق نظاماً حقيقياً، ولا تحقق تكاملاً صادقاً، بل تعزز سيطرة إحدى الطبقات على الطبقات الأخرى تحت ستار النظام والتكامل. إن الهدف الحقيقي من الجهاز التشريعي الإداري والبوليسي إنما هو المحافظة على امتيازات الطبقة المسيطرة باستغلال الطبقات الخاضعة لهذه السيطرة. هكذا كانت الدولة أولاً في أيدي مالكي الأراضي، فكانوا يستعملونها للسيطرة على عبيدهم ثم على قنانهم؛ ثم صارت الدولة بعد ذلك إلى أيدي البورجوازية التي تملك المشاريع الصناعية والتجارية، فهي تستعملها للسيطرة على الطبقة العاملة.

لكن الماركسية تسلم مع ذلك بأن الدولة لا تكون في خدمة طبقة واحدة في تلك الظروف الاستثنائية الانتقالية التي يقوم فيها توازن بين عدة طبقات. فحين تحتفظ طبقة هابطة (كانت إلى ذلك الحين مسيطرة) بقدر كاف من القوة يتيح لها أن لا تُزال إزالة تامة، وتكون طبقة صاعدة (كانت إلى ذلك الحين مسيطراً عليها) لا تملك بعدُ من القوة قدراً كافياً لطرد الطبقة الأولى، فإن الدولة يمكن أن تحقق التوازن بين الطبقتين إلى أمد قصير. تلك كانت حالة الملكية المطلقة في القرن السابع عشر، والقرن التاسع عشر، وحالة البونابرتية الفرنسية في عهد الإمبراطورية الأولى والإمبراطورية الثانية، وحالة بسمارك في ألمانيا، وحالة كيرنسكي في روسيا. ففي هذه الأحوال تكون الدولة في موقف الحكَم إلى حد ما. فهي فوق النزاع قليلاً، وهي لا تعمل لمصلحة طبقة واحدة، وإنما تحاول أن تقوم بين الطبقات المتوازنة تسويات: وهي تمضي إذاً في اتجاه تحقيق التكامل. وهذا التكامل يظل جزئياً: لأن الدولة لا تراعي مصالح جميع طبقات المجتمع، بل تراعي مصالح الطبقات التي قام بينها توازن؛ فالملكية المطلقة في القرن السابع عشر والقرن الثامن عشر، والإمبراطورية الأولى بفرنسا، راعتا مصالح الأرستقراطية والبورجوازية، لكنهما لم تراعيا مصالح الفلاحين والطبقة العاملة.

على أن الماركسيين لا ينبذون نبذاً كاملاً فكرة أن الدولة تعمل من أجل تكامل اجتماعي صادق. إن الدولة، في إطار النظام الرأسمالي، تخدم البورجوازية، وبواسطة الدولة إنما تبقي البورجوازية سيطرتها. والثورة بالنسبة إلى البروليتاريا هي الاستيلاء على جهاز الدولة هذا، وانتزاعه من البورجوازية ثم توجيهه ضدَّها بجعله يخدم بناء الاشتراكية. وفي هذه المرحلة الثانية تظل الدولة جهاز قمع في أيدي الطبقة المسيطرة التي هي الطبقة العاملة. فهذه الطبقة المسيطرة تستعمل جهاز الدولة لمصلحتها الخاصة وهي تحطيم بقايا النظام الرأسمالي وبقايا الاستغلال. ولكنها إذ تفعل ذلك تعمل لمصلحة جميع الناس، لأنها تزيل كل استغلال وكل سيطرة وكل اضطهاد، وتحطم أركان التعارضات التي كانت تولد صراعات الطبقات، وتأذن بقيام مجتمع متكامل تكاملاً تاماً، مجتمع تزول منه الدولة، لأنه لن يكون ثمة حاجة إلى سلطة سياسية أو إلى قهر. إن البروليتاريا إذ تسعى إلى

تحقيق مصلحتها الطبقية تعمل لخير الإنسانية بأسرها. فإذا أمسكت زمام الدولة في المرحلة التي تعقب الثورة وتُبنى فيها الإشتراكية، قامت هذه الدولة بتحقيق تكامل صادق، فبفضل الدولة، وبفضل الديكتاتورية التي تمارسها البروليتاريا عن طريق الدولة، يمكن بناء مجتمع إنساني قائم على العدالة والانسجام والتعاون، أي مجتمع متكامل تكاملاً تاماً.

لقد أخذوا على هذه النظرية إنها هي ذاتها وهم. إن كل حزب يميل إلى الاعتقاد بأن الدولة تحقق المصلحة العامة حين يملك هو زمامها، وبأنها تحقق مصلحة خاصة حين تكون في أيدي خصومه. صحيح. ولكن هذه النسبية في وجهات النظر لا تنفي أن بعضها أصدق من بعضها الآخر. إن فلسفة في الغايات والوسائل قد ساهمت في إشاعة خلط يفيد الطبقات المتمتعة بالامتيازات ويفيد «الفوضى القائمة». نحن لا ننكر أن هناك وسائل لا يمكن تبريرها، مهما تكن الغايات التي تدعي هذه الوسائل أنها تريد تحقيقها. ولكن هذا لا ينفي أن الغايات ليست جميعاً ذات قيمة واحدة، وإن الغايات، إذا تعادلت الوسائل، هي التي تفصل في قيمة السلطة. إن الديكتاتورية سيئة في ذاتها، ولكن الديكتاتورية التي تحاول أن تبني المساواة بين البشر وأن تحطم تسلط أصحاب الامتيازات، وأن تحرر الشعب من الاستغلال والاحتقار، أقلُّ سوءاً من ديكتاتورية تُبقي اضطهاد حكم أوليغارشي لشعب يعيش في البؤس والذل. إن كاسترو خيرٌ من باتيستا، لا لأنه يستعمل وسائل أقل هولاً من وسائل باتيستا، بل لأنه يستعمل هذه الوسائل لهدف آخر. إنك لا تستطيع أن تضع الشيوعية والفاشستية في سلّة واحدة. إن الخلط بين الغايات، وتطبيق الأخلاق على الوسائل وحدها، يفيدان الفوضى القائمة التي يحاولان أن يخفياها تمويهاً.

إن الدور الحقيقي الذي تقوم به الدولة في ما يتعلق بالتكامل لا ينفصل عن أدوار أولئك الذين يحرّكون الدولة فعلاً. إن كل تحليل شكلي يخلط بين المحتوي والمحتوى، بين السيف وحامله، لا يمكن أن يدرك الواقع. إن بعض التكامل السياسي وهمي دائماً. إن السلطة لا تكون أبداً في خدمة النظام الاجتماعي والمصلحة العامة وحدهما. وعكس هذا صحيح: إن أسوأ سلطة تحقق دائماً شيئاً من التكامل: تنشئ طرقاً، تنظم المرور، تجمع نفايات المنازل، تطفئ الحرائق.

وبين هذين الحدّين الأقصيين يتفاوت توزع التكامل الصادق والتكامل الكاذب توزعاً كبيراً. ويتوقف ذلك أولاً على الذين يمارسون السلطة. فحين تكون الدولة في أيدي الطبقات التي تتمتع بالامتيازات، فإن هذه الطبقات تستعملها لمصالحها الخاصة في الدرجة الأولى وللمصلحة العامة في الدرجة الثانية، فهاهنا يعظم نصيب الوهم ويقل نصيب التكامل. وحين تسقط الدولة في أيدي الطبقات التي كانت حتى ذلك الحين مُتسلَّطاً عليها مستغَلة، فتحاول هذه الطبقات أن تمحو التسلط والاستغلال، فإنها تعمل للمصلحة العامة من خلال عملها لمصالحها الخاصة: فهاهنا يقل نصيب الوهم ويزداد نصيب التكامل على الأقل إلى اللحظة التي يصبح فيها المستغَلون القدمى مستغِلين جدداً. ومع ذلك فإن هؤلاء يكونون، حين حطموا الاستغلال الواقع عليهم، قد أزالوا بعض أشكال التمويه إزالة نهائية.

على هذا الأساس يرى الماركسيون أنه سيجيء يوم يتحقق فيه تكامل تام صادق مبرأ من الوهم، لأن الطبقة العاملة لا تزيل الاستغلال الواقع عليها إلا وتزيل جميع صور الاستغلال إلى الأبد؛ والغربيون ينكرون آلية هذا التطور، ولكنهم يتصورون تطوراً آخر يقولون إنه يمضي في هذا الاتجاه نفسه. إنهم يرون أن التقدم التكنيكي والاقتصادي سيمحو العوز ويحقق الوفرة، فينهي بذلك الصراعات والتفاوتات واستغلال بعض الطبقات بعضها الآخر، وأن السلطة ستنهض بوظيفة التكامل حقاً في يوم من الأيام.

* * *

الفصل الرابع

التكامل ومستوى النمو

لا يتفق الغربيون والماركسيون على الخطوط التي سيتبعها تطور المجتمعات الحديثة. ولكنهم يتفقون على الغاية التي ستصل إليها هذه الخطوط المختلفة، وعلى المحرّك الذي يؤدي إلى التطور. إنهم يرون أن حركة التاريخ الطبيعية تميل إلى تقليل الصراعات وتنمية التكامل الاجتماعي، وأن هذه الحركة إنما يولدها النمو التكنيكي. فأما الغربيون فيرون أن هذا النمو يؤثر تأثيراً مباشراً، وذلك بتقليل العوز، العامل الأساسي في النزاعات: فمتى قام مجتمع الوفرة، زالت أسس الصراعات وتحقق التكامل بطبيعة الحال. وأما الماركسيون فيرون أن النمو التكنيكي يؤثر تأثيراً غير مباشر. فطرز الإنتاج الجديدة التي تنشأ عن التقدم التكنيكي تولّد نظم إنتاج جديدة، وتميل خاصة إلى إزالة التملك الخاص، أي إلى محو صراع الطبقات الذي ينشأ عن التملك الخاص، فيقوم عندئذٍ مجتمعٌ بغير طبقات، أي بغير صراعات.

إن ملاحظة الوقائع تؤيد هذا التفاؤل بعض التأييد. فلا نكران أن التقدم التكنيكي ينمّي التكامل الاجتماعي. ولكن الصعوبة تظهر حين نريد تعيين حدود مثل هذا التطور. إن بعض الغربيين ينضمون إلى الماركسيين في رؤية مجتمع مقبل متكامل تكاملاً تاماً تزول منه النزاعات ويسوده انسجام كامل. وقد نشك في إمكان قيام مثل هذه «المدينة الكاملة». غير أن تحليل العمليات التي قد تؤدي إلى هذه الجنة الموعودة، على نحو ما تصفها المذاهب الحاضرة، يوضح تأثير التقدّم التكنيكي في التكامل الاجتماعي. فمن الشائق إذاً، وإن لم نسلّم بالنتائج، أن نرى الاستدلال الذي يؤدي إلى هذه النتائج.

ازدياد التكامل

إن التقدم التكنيكي ينمّي التكامل الاجتماعي بثلاث وسائل رئيسية: بتقليل التوترات الناشئة عن العوز، بجعل البشر أقدر على فهم الآخرين وفهم المجتمع الذي يعيشون فيه، بتنمية التضامن بين جميع أفراد الجماعة.

لقد عُدَّ التفاوت بين حاجات الأفراد والخيرات المتوافرة، في جميع الأزمان، عاملاً أساسياً في النزاعات الاجتماعية والسياسية. بشرٌ مفرطون في الكثرة يتنازعون خيرات مفرطة في القلة: إن هذه الصورة تمثل حالة الإنسانية منذ أصولها حتى القرن العشرين. صحيح أنه ربما كان من الممكن تقليل الصراعات بتحقيق عدالة دقيقة في توزيع الخيرات. ولكن هذا المثل الأعلى الذي يرسمه النظريون لم يكد يُطبق في يوم من الأيام.

مع التقدم التكنيكي يلوح في الأفق إمكانُ قيام مجتمع يملك الوفرة، مجتمع يسمح فيه مستوى الإنتاج بتلبية حاجات أفراده، لا حاجاتهم الأولية فحسب (من غذاء وكساء ومسكن) بل حاجاتهم الثانوية أيضاً (من رخاء وفراغ وثقافة). صحيح أنه ما من بلد من البلدان قد بلغ هذه الدرجة من النمو حتى الآن، لكن بعض البلاد اقتربت من هذه الدرجة. وصحيح أن حاجات البشر تتسع إلى غير نهاية، وأنها تزداد بازدياد تلبيتها: ولكن كلما حلّت محل الحاجات الأساسية حاجات ثانوية كان الاستياء أقل عمقاً، وكانت الصراعات التي يولدها الاستياء أقل حدة. وهذا التطور يميل إلى تقليل الصراعات على نحوين: فهو أولاً يجعل التفاوتات الاجتماعية محتملة. حين تكون قطعة الحلوى صغيرة فمن الطبيعي أن تلتفت الأبصار إلى تقسيمها حصصاً، ومن الطبيعي أن يشب شجار عنيف إذا جاءت الحصص متفاوتة. أما إذا كانت قطعة الحلوى كبيرة يمكن أن تشبع جميع الناس أو أن تشبعهم تقريباً، فإن الاهتمام بمقدار الحصة يقل. منذ مائة وثلاثين عاماً كتب الثائرون من عمال النسيج بمدينة ليون على بنودهم: «الخبز أو الموت». لقد كان الصراع السياسي عندئذٍ صراعاً من أجل الحياة حقاً. أما الآن فقد أصبح الصراع في أوروبا الغربية وفي أمريكا الشمالية صراعاً من أجل الرفاه والفراغ والثقافة، وهذا يجعله أقل ضراوة.

من جهة أخرى نرى التقدم التكنيكي يمحو الأشكال الوحشية من اضطهاد الإنسان للإنسان. إن مستوى النمو التكنيكي في بلد من البلاد يقاس اليوم بعدد «العبيد الميكانيكيين» الذين يملكهم كل واحد من سكان هذا البلد: والعبد الميكانيكي هو مقدار من الطاقة الناشئة عن الوسائل التكنيكية يساوي مقدار الطاقة الذي يمكن أن يقدمها رجل بقوة العمل الجسمي. هكذا يحل العبيد الميكانيكيون محلَّ العبيد البشر الذين ظلوا نوعاً من الضرورة خلال زمن طويل. يقول بعضهم إن اختراع زناق الفرس في القرن العاشر قد أتاح وحده محو العبودية والقنانة. لقد كانت الأقلية المتمتعة بالامتيازات لا تستطيع قبل وجود العبيد الميكانيكيين أن تكفل لنفسها حياة ممتعة إلا بواسطة عبيد بشر. أما اليوم فالآت تكفيها. لقد أصبح التفاوت لا يقوم على عرق ودموع ودم، كالماضي. وهذا التفاوت نفسه يقل، لأن التقدم التكنيكي يتجه نحو قيام مجتمعات مؤلفة من طبقات متوسطة، لا تكون فيها المسافة بين الأغنياء والفقراء كبيرة كما كانت في الماضي.

التقدم التكنيكي لا يتجه إلى التكامل السلبي فحسب، بتقليل الصراعات، وإنما يتجه أيضاً إلى زيادة التكامل الإيجابي بإنماء الاتصالات والتفاهم والتضامن بين البشر. فهو إذ يزيد وسائل المواصلات ويزيد وسائل الاطلاع، ينهي الانعزال والانغلاق، ويجعل المجتمع ماثلاً لجميع أعضائه. وهو إذ يرفع مستوى الثقافة يتيح لكل فرد أن يفهم الآخرين وأن يفهم الجماعة فهماً أصح وأكمل. وهو إذ يزيد تقسيم العمل يزيد ارتباط البشر بعضهم ببعض. على أن هذه النتائج ليست يقينية كالنتائج السابقة. فلعل التضامن والتفاهم والاتصال كانت في إطار الجماعات التقليدية الصغيرة أعمق وأصدق منها في إطار الجماعات الحديثة الكبيرة حيث تطل في كثير من الأحيان سطحية بل ومصطنعة.

مهما يكن من أمر فإن الملاحظة تؤكد أن التكامل يتقدم خلال التاريخ بنسبة تقدم التكنيك. ففي المجتمعات القديمة ذات الاقتصاد المغلق، تكون الخدمات التي تقدمها السلطة للجماعة قليلة، سواء أكانت هذه السلطة متجسّدة في الدولة البعيدة أم في الإقطاعي القريب. ولكن السلطة تقدم بعض الخدمات مع ذلك: السلامة من غزوات الإقطاعيين المجاورين أو الجيوش الأجنبية أو عصابات النهب؛ التحكيم والقضاء؛ قمع الجرائم التي تقع على الأشخاص والأموال؛

استعمال الطاحونة المشتركة أو الفرن المشترك؛ مراقبة العملة، إلخ. ولكن هذه الخدمات باهظة الثمن. فالسلطة تأخذ أكثر كثيراً مما تعطي. إن ممثليها يعيشون على كاهل البلد ويتمتعون بالترف والبذخ بين شعب فقير كل الفقر. كانت السلطة تخدم هؤلاء أكثر مما تخدم الجماعة. إنها تحمي أصحاب الامتيازات خاصة. إنها تدعم التفاوت. لذلك لا بد لها من الاعتماد على العنف وعلى السلاح. إن بناء القصور المحصَّنة لم يكن يهدف إلى حماية سكان المقاطعة من الغزوات الخارجية فحسب، بل كان يهدف أيضاً وخاصة إلى حماية أهل القصر من سائر السكان. لقد كانت قصور الملوك في أول الأمر قلاعاً مسلَّحة محميَّة ليكون الملك في مأمن من عداوة شعبه.

ولا يزال هذا الوضع قائماً في جزء كبير من العالم الراهن. ففي أمريكا اللاتينية، وفي أفريقيا، وفي آسيا، لا يزال أكثر السكان يعيش في اقتصاد شبه مغلق: لا ينال من الدولة إلا قليلاً جداً من المنافع، ويتحمل بسببها كثيراً من الأضرار. إن ما تقوم به الدولة هناك في الدرجة الأولى هو إبقاء تسلط تلك الأقلية التي تنعم بالامتيازات وتستغل سواد الشعب.

وفي المجتمعات التي تنتمي إلى نموذج وسط، تكثر الخدمات العامة التي تقوم بها الدولة: فهي تشق طرقاً، وتمد خطوط حديد، وتشيد مرافئ، وتشق أقنية، وتبني مطارات، وتنشئ خطوطاً هاتفية وكهربائية؛ وهي تنشِّط الاعتمادات وتنظمها، وتمول مشاريع كبرى أساسية (منشآت الري الكبرى، استغلال المناجم، بناء السدود). ولكن هذه المشاريع الكبرى تعود بالفائدة خاصة على الأقلية الممتازة من السكان، أعني الأرستقراطية والبورجوازية. إن الأوتوسترادات الرائعة التي تجدها في بعض البلدان المتخلّفة إنما يستفيد منها أولئك الذين يملكون سيارات (فرسان هذ العصور الحديثة)، وهم أقلية ضئيلة بالنسبة إلى «المشاة».

لا شك أن التكامل قد تقدَّم في هذه المجتمعات بالقياس إلى المجتمعات القديمة. فالذين يستفيدون من السلطة أكبر عدداً. إن دائرة هؤلاء تتسع. كانوا في السابق قبضة من الأرستقراطيين. أما الآن فتضاف إليهم بورجوازية تشمل الطبقة

المتوسطة، بل تشمل أيضاً ذلك العدد من الفلاحين والعمال الذين يستفيدون من المدارس والمساعدات والتأمين الاجتماعي. صحيح أن حسنات الدولة تظل بالنسبة إلى هؤلاء الأخيرين أقل من سيئاتها؛ لكن هذه الحسنات تكثر مع ذلك وتزيد الشعور بالتكامل. إن هذا الوضع الوسيط يقابل المرحلة الأولى من الرأسمالية. إن أوروبا القرن التاسع عشر، وأمريكا اللاتينية اليوم، وأفريقيا الشمالية والشرق الأوسط وآسيا غير الشيوعية، يمكن أن تُدرَج في عداد هذه الزمرة.

وفي مجتمعات الغرب الكثيرة النمو، نرى التكامل السياسي أنمى كثيراً. فارتفاع مستوى المعيشة يقلل الصراعات ويزيد الاتفاق الاجتماعي. والخدمات ذات النفع المشترك التي تتولاها الدولة تتكاثر. وتزداد وظيفة التنظيم الجماعي التي تقوم بها السلطة. فالدولة، حتى ولو لم يكن الاقتصاد مخططاً تخطيطاً كاملاً، تلعب في الاقتصاد دوراً تنظيمياً ما ينفك يزداد: إنها توقي من الأزمات وتقلل نتائجها وتصحح الأخطاء الناشئة عن الاقتصاد الحر، إلخ. وأصبحت الخدمات العامة والتنظيم الجماعي لا تشمل في هذه المجتمعات «حلقة» ضيقة في داخل المجتمع الكلي، بل تمتد حتى لتنطبق حدودها على حدود المجتمع الكلي. وذلك يرجع أولاً إلى ارتفاع مستوى المعيشة: إن الأوتوسترادات التي لا تفيد أقلية ممتازة في أمريكا اللاتينية، تكاد تفيد جميع المواطنين في الولايات المتحدة الغربية وفي أوروبا الغربية. وهو يرجع ثانياً إلى ازدياد التأمين الاجتماعي وإلى الخدمات العامة التي تهدف إلى تصحيح التفاوتات بين الناس بمعاونة الأضعفين خاصة.

من جهة أخرى تتجه الدولة إلى الإفلات من أيدي طبقة خاصة تسخرها للإبقاء على سيطرتها وامتيازاتها. أولاً لأن التقدم التكنيكي يعقّد انقسام المجتمع إلى طبقات، فما تغدو السلطة في أيدي فئة اجتماعية متجانسة، بل في أيدي عدة فئات. وثانياً لأن الطبقات الشعبية ما ينفك يزداد وزنها في السلطة، بفضل الاقتراع العام والأحزاب السياسية والنقابات وغير ذلك من المنظمات الجماهيرية. أصبحت الدولة لا تستطيع أن تسيطر عليها طبقات الأقلية سيطرة كاملة، ولا بد لهذه الطبقات أن تجاري طبقات الأكثرية على أقل تقدير. وثالثاً لأن تطور المجتمع والدولة يتجه إلى قيام طبقة من الإداريين الفنيين الذين يوحّدون بين أنفسهم وبين المصلحة العامة، ويجسّدون هذه المصلحة العامة فعلاً، ولو بعض التجسيد، كما

تنبأ بذلك هيغل. إن الفكرة الماركسية القائلة بأن كبار الموظفين هم في خدمة الطبقة المسيطرة التي ينتمي أكثرهم إليها، قد ظلت صادقة زمناً طويلاً. ولا تزال إلى الآن صادقة بعض الصدق. لكن الإداريين، في بعض البلاد، يشكلون طبقة ما تنفك تتميز وتستقل وترفض رفضاً واعياً أن تخدم المصالح الرأسمالية. إنهم يميلون إلى أن يلعبوا دور الحكَم الحيادي.

لعل من الممكن أن نسوق بصددهم الحجة التي ساقها موراس منذ نصف قرن في تفضيل النظام الملكي، حين قال عن ذلك النظام إنه نظام تتحد فيه مصلحة الحاكم الشخصية مع مصلحة البلاد لأن الأمة إرث الملك. إن هذه الظاهرة لا تزال محدودة، وإن لها بعض المخاطر. ولكنها ظاهرة هامة. لنذكر على سبيل المثال دور الحكَم الذي لعبه «العقلاء» في إضراب عمال المناجم سنة 1962؛ ما من أحد شكَّ في حياد النتائج التي وصلوا إليها. حتى لقد اقترح بعضهم أن يُعهد إلى موظفين كبار بمهمة الفصل «في الواقع» دائماً، في ما يتعلق بتوزيع الدخل القومي، كما يُعهد إلى القضاة بمهمة الفصل «في الحق». والطبقات المسيطرة، إذ يُهدَّد نفوذها هذا التهديد، تنتقد عمل إداريي الدولة هؤلاء انتقاداً قوياً؛ وتخفي حقيقة موقفها وراء أسطورة «التكنوقراسية»، مضخّمة خطر هذه التكنوقراسية. إن الطبقات المسيطرة تتحدث عن التكنوقراسية حين يتدخل إداريو الدولة وفنيوها في اتخاذ قرار: أما إذا تدخل إداريو المشاريع الخاصة وفنيوها لم تتحدث عن شيء من ذلك.

إن تأثير النمو التكنيكي في التكامل السياسي أمر لا شك فيه. ولكن يجب ألا نبالغ في تضخيمه. إن هناك عاملين على الأقل ينضمان إلى هذا العامل فيقويان تأثيره أو يضعفانه على حسب ما يكون تأثيرهما متفقاً مع تأثيره أو مختلفاً عنه. إن التفريق بين المجتمعات الساكنة والمجتمعات المتحركة لا يقل شأناً عن التفريق بين المجتمعات المتخلفة النمو وبين المجتمعات الكثيرة النمو. ففي المجتمعات الساكنة ـ أي المجتمعات التي يكون تطورها بطيئاً لا يكاد يُدرك في عمر إنسان ـ يكون الشعور بالتكامل أقوى. فالنظام الاجتماعي، المستقر منذ عدة أجيال، يبدو في تلك المجتمعات طبيعياً مهما يكن ظالماً، ويميل إلى أن يكون مقبولاً كما هو. ولا كذلك المجتمعات التي تتحرك تحركاً سريعاً فإنها تكون مفكّكة غير متكاملة.

ذلك أن النظام القائم لا يبدو نظاماً متى أصبح غير قائم وأصبح تفككه واضحاً. وعندئذٍ ينقطع الظلم عن أن يكون طبيعياً وأن يكون محتملاً. فتستيقظ التعارضات الكامنة، وتولّد نزاعات خطيرة. إن الصراعات الكبرى بين الطبقات في القرن التاسع عشر والقرن العشرين تقابل تبدلاً في سرعة التطور. لقد كانت مجتمعات القرن السابع عشر الأرستقراطية أكثر تكاملاً من مجتمعات 1900 البورجوازية، رغم أن مستوى نمو تلك أدنى من مستوى نمو هذه.

يختلف التكامل أيضاً باختلاف نوع المجتمعات. ففي المجتمعات القديمة، يبلغ انصهار الفرد في الجماعة درجة لعله لن يبلغها يوماً. فالبدائي غارق غرقاً تاماً في الجماعة التي هو عنصر من عناصرها، وهو لا يتصور لنفسه وجوداً مستقلاً عن وجودها، ويدرك نفسه عضواً فيها لا فرداً. إن علماء الاجتماع الذين ينتمون إلى مدرسة دركهايم قد وصفوا لنا ما سموه «تحول السلطة إلى مؤسسة»: فالسلطة في أول الأمر هي للجماعة كلها، للجماعة من حيث كونها جماعة، ثم احتكر السلطة بعض أعضاء الجماعة شيئاً فشيئاً، فأصبحوا زعماء. وفي وسعنا أيضاً أن نصف «تحول المواطنين إلى أفراد». إن الماركسيين يربطون هذا التحول بظهور التملك الخاص. ومهما يكن من أمر فما من مجتمع بلغ من التكامل ما بلغته هذه المجتمعات البدائية حتى الآن، بالإضافة إلى بعض جماعات الرهبان وإلى المستعمرات الإسرائيلية الأولى (الكيبوتس)، وهي المجتمعات الوحيدة التي مارست شيوعية كاملة تقريباً.

لا يظهر ازدياد التكامل إلا في المجتمعات التي تنتمي إلى النوع الحديث، والتي تشكلت بعد ظاهرة تحول المواطنين إلى أفراد. أما قبل ذلك فلعل تقدم التكنيك كان يؤدي إلى نتائج هي عكس هذه النتائج. ولعله كان العالم الأساسي في تكوّن وعي فردي فصل أعضاء الجماعة بعض الفصل وأوجد منازعات بينهم، وأوجد منازعات بين الجماعة وأعضائها. وهنا لم نسلّم بالتعليل الماركسي الذي يعلّل زوال شيوعية بدائية بظهور التملك الخاص، ويعلل ظهور هذا التملك الخاص بتطور أساليب الإنتاج، فإن هذا التطور قد لعب دوراً رئيسياً في ظاهرة تفرّد أعضاء الجماعة.

ثم إن التقدم التكنيكي، في المجتمعات الحديثة، يمضي في هذا الاتجاه إلى حد ما: إن نمو الرأسمالية يقابل نمواً في الفردية. لقد كان الأخلاقيون والمصلحون، في نهاية القرن التاسع عشر والنصف الأول من القرن العشرين، يعيبون على الناس أنهم أصبحوا مسرفين في فرديتهم. ولكن التقدّم التكنيكي من جهة أخرى يزيد التضامن على الصورة المختلفة التي سبق أن وصفناها. ويبدو أن الحركة الثانية تميل إلى التغلب على الحركة الأولى. حتى لقد أصبح يُعاب على التقدّم التكنيكي، منذ الحرب العالمية الثانية، أنه يسحق الفرد في التنظيم الجماعي لا أنه يزيد الفردية. هكذا يشتمل نمو التكامل بتأثير التقدم التكنيكي على تناقضات. حتى إن الذين يتأملون المجتمع الحديث يصفونه تارة بأنه آلة ضخمة ليس الأفراد إلا أجزاء من أجزائها، وتارة بأنه أفراد متجاورون منعزلون في رخائهم لا تربط بينهم صلات حقيقية. ويظهر أن علينا أن نميِّز بين التكامل الاجتماعي والتكامل السياسي. فنمو التكنيك يسهل التكامل السياسي، أي وظيفة تحقيق التكامل التي تقوم بها الدولة، أكثر مما يسهِّل التكامل الاجتماعي أي نموَّ تضامن صادق بين الناس. والسلطة تلعب دوراً متزايداً في التكامل الاجتماعي. ولكن لعل هذا التكامل ليس إلا تكاملاً كاذباً، فهو لا يبلغ ما يبلغه التكامل القائم في مجتمعات أقل نمواً من الاتصاف بأنه تكامل واقعي معيش.

أسطورة التكامل التام

قليل من الناس يدعون أن التكامل التام متحقق في جماعات راهنة، فإن ملاحظة الوقائع سرعان ما تكذبهم. ويرى بعضهم أن هناك مجتمعات تاريخية كانت قريبة من تحقيق هذا التكامل التام. هكذا نرى بعض الناس يصفون المجتمع السابق على الثورة الفرنسية أو مجتمع القرون الوسطى أوصافاً تخلع عليه ألوان جنة أرضية. تلكم أسطورة «العصر الذهبي» القديمة. فلئن كانت هذه الأوصاف شائقة، من حيث هي آثار أدبية أو دلائل نفسية، فإنها ليست من علم الاجتماع في شيء. والنظريات الجدية الوحيدة التي تتحدث عن التكامل التام إنما تضع هذا التكامل في المستقبل، وذلك بأن تمد إلى المستقبل خطوط تطور تلاحظه في الحاضر. وهناك تلاق بين النظريات الماركسية وبعض المفاهيم الغربية في هذا المضمار.

فالأمريكيون والسوفيات لا يتصورون مجتمع المستقبل ولا مراحل التطور التي تؤدي إليه تصوراً واحداً، ولكنهم يتخيلونه جميعاً على أنه مجتمع متكامل تكاملاً تاماً، مجتمع اختفت فيه النزاعات وساد فيه التضامن. ووفرة الخيرات المادية التي أصبحت ممكنة بفضل التقدم التكنيكي ركن أساسي من أركان هذا التكامل التام في الحالتين. فالغربيون يقولون هذا صراحة، والماركسيون يعترفون به ضمناً، لأن المبدأ الذي يقول «لكل بحسب حاجاته» والذي سيحكم توزيع الخيرات في «المرحلة العليا من الشيوعية» لا يمكن أن يتحقق بغير الوفرة. والفروق بين النظريتين، وهي فروق تظل عميقة، إنما تتناول نقطتين أساسيتين: أولاهما التطور الذي يؤدي إلى المجتمع المتكامل، والثانية طبيعة هذا المجتمع المتكامل.

فأما الغربيون فيرون أن التكامل سينشأ عن الوفرة، وأما الماركسيون فيعتقدون بأن الوفرة هي التي ستنشأ عن التكامل. الأولون يرون أن النزعات الاجتماعية ناجمة عن تزاحم بشر كثيرين على خيرات قليلة، أي ناجمة عن العوز. فإذا حلّت الوفرة محل العوز بفضل التقدم التكنيكي، وإذا أصبح في وسع كل إنسان أن يرضي جميع حاجاته تقريباً، لا حاجاته إلى الغذاء والكساء والسكن فحسب، بل حاجاته إلى الرخاء والفراغ والثقافة أيضاً، زالت التعارضات بين البشر وانقطعت الصراعات السياسية، فوصلنا إلى المجتمع المتحد المتكامل. والماركسيون يرون أن الوفرة الحقيقية ليست ممكنة في النظام الرأسمالي، لأن النظام الرأسمالي مالتوسي بطبيعته. إن ضياع العامل في النظام الرأسمالي يقلل إنتاج عمله. ورب العمل يعرقل تطبيق التقدم التكنيكي لأنه يفضّل الاحتفاظ بالآلات القديمة التي استرد تكاليفها، إلى أن تبلى تماماً، على أن يرصد أموالاً أخرى لآلات جديدة باهظة الثمن لن يسترد تكاليفها إلا بعد زمن طويل. إن كثيراً من الاختراعات والمناهج الجديدة قد ظلّت مختفية باتفاق أصحاب المشاريع الذين يسيطرون على السوق. وأهم من ذلك كله أنه ابتداء من مستوى تكنيكي معيَّن يصبح تنظيم البحث ويصبح التنبؤ الشامل والتخطيط الشامل من الأمور التي لا يمكن أن تتم في إطار المشاريع الخاصة، ولا يمكن أن تتم إلا في إطار إنتاج تديره الدولة. إن أعظم الاكتشافات التي تحققت في العقود الأخيرة من السنين ـ الذرّة، الصواريخ، إلخ ـ هي ثمرة بحث على الطريقة الاشتراكية لا ثمرة بحث رأسمالي. إن الدراسات

النووية في الولايات المتحدة إنما قامت بها الدولة بسبب الحرب، وما كان لها أن تتم بآليات الاقتصاد الخاص.

ففي النظرية الماركسية إذاً أن زوال صراع الطبقات وزوال التعارضات السياسية ليسا من الوفرة الاقتصادية نتيجتها، بل الشرط الذي يأذن ببلوغها. إن الوقائع قد تبدو مكذّبة لهذه الفكرة. فالشعوب الأكثر نمواً في العالم الراهن، الشعوب التي تقترب من الوفرة أكثر من غيرها ليست اشتراكية بل رأسمالية. ولكن هذا الدليل ليس قاطعاً. فالاشتراكية إنما طُبّقت حتى الآن في بلاد متخلّفة أو شبه متخلّفة، كان تأخرها عن أمريكا الشمالية وأوروبا الغربية حين تركت النظام الرأسمالي تأخراً كبيراً جداً.

ليس ينهض دليلاً على شيء أنها لمَّا تتدارك هذا التأخر بعد؛ بل إن كون نسبة نمو البلاد الاشتراكية أعلى من نسبة نمو البلاد الرأسمالية قد يبدو مؤيداً للآراء الماركسية. على أن هذا الدليل ليس قاطعاً أيضاً. فلعل نسبة النمو تنقص نقصاناً طبيعياً على قدر ارتفاع مستوى النمو.

إن الغربيين يرون أن الوفرة تولّد بذاتها تكاملاً اجتماعياً تاماً. أما الماركسيون فيرون أن الوفرة شرط ضروري للتكامل لكنها ليست شرطاً كافياً. فما ظل البشر يعملون لمصالحهم الأنانية وحدها، وما ظل نشاطهم المشترك متجهاً إلى تنافس اقتصادي يهدف إلى تسلط بعضهم على بعض، وما ظل الاستغلال الرأسمالي يؤدي إلى ضياع العاملين، فإن التكامل الحقيقي لن يكون ممكناً. والحق أن التحليل الماركسي أعمق هنا من التحليل الغربي. فهو يعلل التناقض الذي نراه في تطور المجتمعات الحديثة بين اتجاه إلى نمو التضامن واتجاه إلى انعزال الأفراد وانغلاقهم على رخائهم وأنانيتهم.

إذا سلّمنا بأن الوفرة كافية لتحطيم جميع التعارضات، أي لتحقيق تكامل سلبي، فمن المشكوك فيه أن تنشئ تكاملاً إيجابياً أيضاً، تكاملاً قائماً على تواصل اجتماعي صادق، لا على مجرد التضامن التكنيكي الناشئ عن تقسيم العمل والتنظيم الجماعي. ولا شيء إلا إحلال الغيرية محلَّ الأنانية، وإحلال الهدف المشترك محل المصلحة الخاصة، يمكن أن ينشئ مجتمعاً متكاملاً تكاملاً تاماً.

وليس من المحقق أن زوال الرأسمالية كاف لتحطيم الأنانية ومحو السعي إلى المصلحة الخاصة. ليس من المحقق أن انتهاء الضياع كاف لأن يرد إلى العمل صفة النشاط الحر الخلاّق الذي يجد فيه الإنسان تفتحه وفرحه كما كان يعتقد بذلك أفلاطون. ليس من المحقق أن هذا العمل «الذي زال عنه الضياع» يتجه من تلقاء نفسه نحو مصلحة الجماعة. وبإيجاز: ليس من المحقق أن الشيوعية تستطيع أن تحقق، في مرحلتها العليا، تكامل جميع البشر في الجماعة تكاملاً تاماً يتيح زوال الدولة من حيث هي أداة إكراه. ولكن من المحقق أن هذه الأهداف لن تتحقق أبداً، حتى في مجتمع وفرة شاملة، ما ظلت المصلحة الخاصة هي الدافع الأساسي الذي يحرّك البشر، أي ما بقيت الرأسمالية التي يعدُّ هذا المبدأ أساسها.

إن النظرية الماركسية القائلة بأن الدولة إلى زوال قد عادت إلى الظهور في الغرب منذ زمن قصير في صورة أخرى هي أن «السياسة إلى زوال». لقد اعتقد بعضهم أن النزاعات في هذه السنين الأخيرة قد قلّت، وأن الصراعات قد نقصت. إن ضعف دور الأحزاب، وميلها إلى التقارب والتشابه، قد خطفا أبصار المراقبين. فالفرق بين المحافظين والليبراليين، الذي كان فرقاً كبيراً في القرن التاسع عشر، كاد يزول الآن زوالاً تاماً. والمسافة بين الأحزاب الاشتراكية والأحزاب البورجوازية، وهي مسافة ضخمة قبل 1914، هي الآن مسافة قصيرة. والبعد بين الشيوعيين وغير الشيوعيين، وهو بُعد كبير في عام 1945، قد نقص. وفكرة الثورة التي سيطرت على أحزاب اليسار في بعض البلاد منذ أكثر من قرن، أصبحت لا تعدو الآن في هذه البلاد أن تكون حنيناً غامضاً: فالروح الثورية لدى الطبقات العاملة في الأمم المتطورة تختفي شيئاً بعد شيء. إن كثيراً من الناس يرون في هذه الظاهرة نتيجة مباشرة لارتفاع مستوى الحياة والسير نحو الوفرة. فلعل زوال السياسة زوالاً جزئياً من المجتمعات الراهنة القائمة على وفرة جزئية أن يكون مرحلة من مراحل تطور سينتهي بزوال السياسة زوالاً كاملاً، أي بزوال الدولة زوالاً تاماً تولّده الوفرة التامة.

إن رواج هذه الفكرة القائلة بأن السياسة إلى زوال، يرجع إلى التباس دلالتها. فإذا كان المقصود منها أن الصراعات السياسية تميل في المجتمعات المتطورة إلى اتخاذ أشكال أقل عنفاً، وأن الأساليب الثورية تخلي مكانها في هذه المجتمعات للأساليب الإصلاحية، فإنها تعبّر عندئذٍ عن واقع لا جدال فيه، واقع يرجع إلى

ارتفاع مستوى المعيشة طبعاً، لكنه يرجع أيضاً إلى عوامل أخرى أهمها تعقّد المجتمعات الحديثة تعقداً لا يتفق واستعمال الأساليب الوحشية. لقد أصبح كثير من الناس يعتقدون الآن بأن الثورة إذا قامت، فستقلب جهاز الإنتاج رأساً على عقب، فيصبح من الصعب إعادة تسييره إلا بعد مدة طويلة، وأنها ستؤدي إذاً إلى انخفاض الإنتاج وانخفاض مستوى المعيشة زمناً طويلاً، وإلى فترة طويلة من الحرمان. وهو اعتقاد يقابل الواقع بعض الشيء. إنك كلما صعدت على سلّم التعقد، سواء أكان الأمر يتصل بالأجسام العضوية أو الآلات أو المجتمعات، رأيت البنيانات أسرع إلى العطب، وكان عليك أن تعاملها بمزيد من الحذر. إنك تستطيع أن تصنع دودتين من دودة واحدة بالقطع. ولكنك لا تستطيع أن تعامل الفقريات العليا هذه المعاملة. إنك تستطيع أن تصلح عربة من العربات بطرقها بالمطرقة، لكنك لا تستطيع أن تصنع ذلك بطائرة بوينغ 707؛ إنك تستطيع أن تقوم بثورات عنيفة في مجتمعات قليلة النمو، ولكنك لا تستطيع أن تفعل ذلك في فرنسا أو الولايات المتحدة.

لكن اصطلاح «زوال السياسة» يظل جديراً بالنقد، لأن زوال العنف والاستعاضة عنه بالمناقشات والتسويات، هما بعينهما ما يميزان السياسة، فالسياسة تميل بطبيعتها إلى الاستغناء عن القتال الجسمي والمعارك المسلّحة والحروب الأهلية بصراعات منظمة معتدلة. فبدلاً من أن نتكلم عن «زوال السياسة» يجب أن نتكلم إذاً عن «انتشار السياسة»، وبدلاً من أن نتكلم عن زوال الدولة يجب أن نتكلم عن عودة قيام الدولة بعد أن انحلّت بعض الانحلال في عنف الصراعات الثورية إبان القرن التاسع عشر. وإذا كان المقصود من قولنا «زوال السياسة» أن النزاعات تختفي وأن الصراعات تنتهي وأن السياسة تتلاشى، فإن هذه الفكرة لا تصدق على الوضع الراهن للمجتمعات المتطورة، بل إنها خطأ تماماً. فما يظن بعض الناس أنهم يلاحظونه في أوروبا الغربية وفي أمريكا الشمالية من قلّة الإكتراث بالسياسة، إنما هو قلة اكتراث بأشكال معينة من التعبير السياسي جعلها تطور البنى الاجتماعية قديمة بالية. وقلة الاكتراث بهذه الأشكال إنما تقابل مزيداً من الاكتراث بأشكال جديدة.

إن أفول الأحزاب في فرنسا، وقلة الاهتمام بأشكال تقليدية معينة من أشكال

التمثيل، إنما يرافقهما صعود النقابات والمنظمات الفلاحية والنوادي السياسية، ونشوء أشكال جديدة من التمثيل. ثم إن أفول الأحزاب هذا ليس عاماً في الغرب كله. حتى لنستطيع أن نقول إن الاهتمام بالسياسة قد ازداد ولم ينقص، من نواح كثيرة. ونستطيع بهذا المعنى أن نتحدث عن «انتشار السياسة» لا عن «زوال السياسة». إن السياسة التكنيكية تحل محل السياسة البطولية؛ وسياسة التفاصيل تحل محل سياسة الجملة، والصراع على النظام يخلي مكانه للصراع في داخل النظام، والمطالب المحسوسة تتغلب على النقد الإجمالي لنظام الحكم جملة. إن الدفاع عن الحرية والمساواة لا يتم اليوم فوق متاريس تقام في الشوارع مثلما يتم في لجان؛ ولا يكون اليوم بخطب رومانسية مثلما يكون بإضرابات منظمّة: ولكن الكفاح في سبيل الحرية والمساواة مستمر.

* * *

الفصل الخامس

العصر الذهبي المستحيل

يبدو من المحقق أن الصراعات السياسية تقل، وأن تكامل المجتمع يزداد، كلما تقدّم التكنيك. ولكن من المشكوك فيه أن يستمر هذا التطور إلى آخر مداه، فتزول النزاعات زوالاً تاماً ويقوم تكامل تام، كما تدعي النظرية الماركسية حين تقول إن هذا سيتحقق في المرحلة العليا من الشيوعية، وكما تدعي النظرية الغربية حين تقول إنه سيتحقق في مجتمع الوفرة. ذلك أن كثيراً من الوقائع تكذّب أن ينتهي التاريخ وأن تنتهي السياسة إلى هذه النهاية. إن العوز الذي يندد به الغربيون، وإن الرأسمالية التي يندد بها الماركسيون لا يستنفدان جميع العوامل التي تولد الصراعات السياسية. فإذا زالا، ظهرت عوامل أخرى يبدو أن من الصعب محوها.

هبْ أن العصر الذهبي يمكن أن يتحقق فعلاً في بعض المجتمعات الكثيرة النمو، فإن هذه المجتمعات ستكون أشبه بواحات في صحارى، أو بجزر يحيط بها البحر من كل جانب. إن عدداً قليلاً جداً من البلدان يستطيع أن يؤمّل الوصول إلى الوفرة في مستقبل قريب. أما البلدان الأخرى فتظل الوفرة بالنسبة إليها سراباً لا يمكن بلوغه. بل إن مصاعب التجميع الأول لرأس المال والضغط الديموغرافي يفاقمان الصراعات في هذه البلدان. إن تعارضاً أساسياً يقوم شيئاً فشيئاً بين الأمم الغنية والأمم البروليتارية. وإذا اعتقدنا أن في وسع هذه الأمم الغنية أن تهمل الأمم البروليتارية وأن تحمي نفسها منها بإجراءات وقائية، كنا نقع في الخطأ الذي وقعت فيه بورجوازية القرن التاسع عشر بشأن الطبقات العمالية.

النزاعات الحتمية

تظل فكرة الوفرة فكرة سطحية. أولاً لأن الحاجات تزداد بازدياد تلبيتها. إن ملاحقة الوفرة تشبه قليلاً السباق بين آخيل والسلحفاة. إن حاجات جديدة تظهر كلما اختفت حاجات قديمة. صحيح أن هذه الحاجات الجديدة ليست أساسية حيوية كالأولى من الناحية الموضوعية، ولكن هل الشعور بها أقل عمقاً من الشعور بالأولى من الناحية الذاتية؟ ليس هذا محققاً. ثانياً لأن الوفرة التي يتحدثون عنها لا تتناول إلا الخيرات الاقتصادية. ونحن نلاحظ أن العوز في مجالات أخرى يولّد أيضاً صراعات اجتماعية، وأن هذه الصراعات تزداد ازدياداً طبيعياً حين تختفي الصراعات الاقتصادية. من كانت معدته خاوية لم يفكر إلا في الطعام، وناضل من أجل أن يعيش. أما من شبع من الطعام فإنه لا يعود يفكر فيه، لكنه يصارع من أجل تحقيق رغبات أخرى.

يروي أرثور كوستلر أنه حين كان سجيناً يتألم من الجوع، كان في الليل يحلم بالولائم كحلمه بالنساء أيام المراهقة. إن مجتمعات الوفرة التي يتخيلها الماركسيون والرأسماليون المعاصرون تنهي النوع الأول من الحرمان، ولكنها لا تنهي النوع الثاني. ونحن نعلم أن بعض علماء التحليل النفسي يرون هذا الحرمان الثاني أخطر شأناً من الحرمان الأول في نشوء الصراعات. فالنزاع بين الأوامر الاجتماعية والرغبات الإنسانية، بين مبدأ الواقع ومبدأ اللذة، يبدو لهم أهم من الخصومات التي تتعلق بتوزيع الدخل القومي أو بحرية التعبير؛ أو هو سيصبح كذلك على كل حال حين تتحقق هذه الحرية وحين تتحقق تلك الوفرة التي تجعل المطالب المادية في المنزلة الثانية. إن من الممكن أن ندرس في ضوء هذه الحقيقة ما نراه اليوم من نمو الاندفاع الجنسي، وما يطلق عليه علماء الاجتماع الأمريكان ـ بكثير من المبالغات ـ اسم «الثورة الجنسية». تُرى ألا تكون هذه «الثورة الجنسية» مطالبة بحرية وتحقيقاً تدريجياً لهذه الحرية، ألا تكون صراعاً ضد حرمان، يشتد على قدر تحقّق الحريات الأخرى وزوال أنواع الحرمان الأخرى؟

إن هناك أنواعاً من الندرة لا يمكن محوها لأنها من طبيعة الأمور. لا يستطيع جميع الفرنسيين مثلاً أن يملكوا بيوتاً على الشاطئ اللازوردي، لأن المكان

محدود. وقد يملك كل باريسي في يوم من الأيام شقة مريحة، ولكن لن يستطيع كل باريسي أن يسكن في الجهة التي تناسبه (قرب مكتبه، أو مصنعه، أو أماكن تسليته، إلخ). قد يتقاضى جميع العاملين في يوم من الأيام أجراً كافياً: ولكن لن تكون جميع الأعمال شائقة أو محتملة بدرجة واحدة. سوف تظل وظائف الذين يأمرون أمتع من وظائف الذين يخضعون، ولكن الوظائف الأولى ستظل أقل عدداً من الوظائف الثانية. وسيظل التنافس على المناصب الجيدة قوياً. سيتغلب الموهوبون دائماً على من هم دونهم موهبة وسيظل هذا يؤدي إلى مرارة وإلى شعور بالغبن.

حتى في النظام الاشتراكي، لن تبقى التفاوتات فردية فحسب، ولن تزول الطبقات زوالاً تاماً، لأن أولاد الأفراد الموهوبين الذين يحتلون أعلى المناصب في المجتمع سيكون لهم من الحظوظ أكثر مما لأولاد غير الموهوبين الذين يحتلون المناصب الدنيا. إن ابن المدير في وزارة من الوزارات أو مشروع من المشاريع العامة سيكون مسلحاً للتنافس أكثر من ابن الحاجب أو العامل اليدوي: أولاً بفضل التربية التي يتلقاها من بيئته، وثانياً بفضل العلاقات التي لأهله، وثالثاً بفضل السهولات المادية التي يوفّرها له ذووه. صحيح أن امتيازاته ستكون أقل من الامتيازات التي تتهيأ لابن أحد كبار أرباب العمل في النظام الرأسمالي. ولكن لعلها ستكون أدعى إلى إيذاء الشعور، لأنها مخالفة لنظام القيم السائد في المجتمع. رب تفاوت صغير يحس به الناس في عالم قائم على المساواة أكثر مما يحسون بالتفاوت الكبير في عالم قائم على عدم المساواة.

هنالك انقسام طبقي أصعب محواً مما سبق: هو انقسام البشر إلى طبقتي الرجال والنساء. إن النساء، سواء في النظام الاشتراكي أو في النظام الرأسمالي، طبقة مضطهَدة إذا قيست بطبقة الرجال. إن تغيير أوضاعهن القانونية، وتحريرهن من العجز، وتحقيق المساواة بينهن وبين الرجال في الأجور، كل ذلك لن ينفي أن الأمومة والعناية بالأولاد تفرض عليهن أعباء إضافية. فإذا بقيت المرأة في المنزل لم يتهيأ لها استقلال اقتصادي عن الرجل، وإذا عملت كالرجل أضافت إلى عملها المهني أعباء عائلية ومنزلية. وليس القانون الأمريكي الذي يحدد العلاقات بين الجنسين فيجعل الرجل تحت رحمة المرأة بأفضل من القانون الفرنسي الذي يضع

المرأة تحت رحمة الرجل، ولا من القانون الإيطالي الذي يجعل المرأة والرجل كليهما في سجن من نفاق دائم. والصراعات التي تنشأ عن تنازع الجنسين هذا، إن لم تكن سياسية على نحو مباشر، فإن لها شأناً كبيراً في الحياة الاجتماعية كلها.

والنزاعات بين الأجيال لا يبدو أن من الممكن أن تزول أيضاً. سيظل الشبان يتعارضون مع الشيوخ قليلاً أو كثيراً على باب المجتمع، فالشبان يستعجلون الدخول، والشيوخ يتلكأون في الخروج. والتقدم التكنيكي يطيل العمر فيفاقم الصراع. فهو من جهة أولى يفرض على الأجيال الجديدة حملاً ثقيلاً من رواتب التقاعد. وهو من جهة ثانية يجعل الأجيال القديمة في وضع طبقات مضطهَدة. لقد كانت المدنيات القديمة تحيط بالشيخوخة بالمهابة والاحترام، فتقلل حزنها وتسرّي عنها. أما في المجتمعات الكثيرة النمو، فإن الطعن في السن يصبح اضطهاداً من طرفين: اضطهاداً من الطبيعة واضطهاداً من المجتمع. إن من الصعب على رجل فقد وظيفته بعد الخامسة والأربعين من عمره، في النظام الرأسمالي، أن يجد وظيفة أخرى؛ وهو يوشك أن يصبح عندئذٍ بقايا إنسان. وإذا كان الوضع في النظام الاشتراكي أحسن من ذلك، فمما لا شك فيه أن انخفاض سن التقاعد بالضرورة، بالإضافة إلى ازدياد طول العمر، يخلق في كل مكان طبقة من الشيوخ يجعل المجتمع دورها ثانوياً على حين أنها تستطيع وتريد أن تساهم في نشاطه سنين كثيرة أيضاً. إن هؤلاء الشيوخ أناس مضيَّعون حقاً بالمعنى الماركسي لهذه الكلمة.

يجب ألا ننسى من جهة أخرى أن علماء التحليل النفسي يرون أن التقدم التكنيكي يتجه إلى خلق عالم آلي مصطنع يناقض حاجات الإنسان الواقعية ورغباته العميقة وطبيعته نفسها. وهكذا فإن الوفرة المادية، إذ تحرر الأفراد من ضرورة العمل الدائب في سبيل العيش، قد لا تزيد على أن تسمح لهم بإدراك هذا التناقض إدراكاً أقوى والتألم منه تألماً أعمق. ولعل التعارضات بين الناس والمجتمع أن تتفاقم إذاً بدلاً من أن تزول. ولعل تزايد الأمراض العقلية وانبعاث بعض أشكال العنف وتكاثر الاضطرابات العصبية والقلق والخوف، وفقدان الفرح الحقيقي بالحياة، لعل كل ذلك أن يكون آفات لاصقة بالمجتمعات الحديثة، آفات دائمة، لا ظاهرات موقتة من ظاهرات التلاؤم مع أشكال جديدة من الحياة.

مهما يكن من أمر، وحتى لو فرضنا أن التقدم التكنيكي يقلل الصراعات بين الأفراد والجماعات، فإن الصراع بين السلطة والمواطنين لا يتبع هذا التطور نفسه، ولعله يزداد ولا يقل. صحيح أن السلطة أصبحت أقل ظلماً من ناحية الغايات مما كانت في الماضي، صحيح أنها أصبحت تعمل للمصلحة العامة أكثر مما كانت تعمل لها في الماضي، صحيح أنها اليوم أنفع منها في الماضي؛ ولكنها من ناحية الوسائل تزداد نمواً فيزداد سلطانها على الناس ويزداد شعور الناس بثقلها. كان أناتول فرانس يقول: «إني لأحتمل أن تحكم الجمهورية حكماً سيئاً، لأنها تحكم قليلاً». فلئن كانت الدولة الحديثة تحكم حكماً أفضل، فإنها تحكم حكماً أكبر. لقد كان الناس في المجتمعات القديمة لا يتصلون بالسلطة كثيراً، وكانت السلطة تظل بعيدة عنهم. كانوا يستغنون عنها في جميع الأمور تقريباً. أما في المجتمع الحديث فإن المواطنين مرتبطون بالدولة في جزء كبير من شؤون حياتهم. إن الصلات بالدولة تتكاثر، فتتكاثر بتكاثرها فرص الشعور بضغطها.

واضطهاد السلطة يصبح أكثر تعقداً. إن ميل الرؤساء إلى إساءة استعمال سلطتهم، لم يُزله التقدم التكنيكي ولا ضيَّقه، ولا زاده. إن ازدياد وسائل القوة يزيد احتمالات سوء استعمالها. إن الوسائل الحديثة في مجال المواصلات والدعاية يهب للحاكمين الديكتاتوريين اليوم سلطاناً على الشعوب لا يقاس به سلطان الطغاة الأقدمين. أضف إلى ذلك أن أولئك الطغاة القدامى كان يمكن قلبهم والتخلص منهم متى أصبح احتمالهم عسيراً. أما اليوم فإن السلطة تملك أسلحة جبارة تجعل مقاومة المواطنين لها أصعب. حين كان الجنود والشرطة مسلَّحين بسيوف وحراب، كان تمرد الجماهير سهلاً. أما المصفحات والرشاشات والطائرات والدبابات، فلا حيلة للشعوب إزاءها: لقد رأينا ذلك في حرب إسبانيا.

زد على ذلك أن الاضطهاد النفسي الذي يرجع إلى إرادة القوة لدى الحاكمين يُضاف إليه اليوم، في المجتمعات الكثيرة النمو، اضطهاد من نوع اجتماعي، ناشئ عن تطور بنى السلطة. إن توسع الجهاز الحكومي يؤدي إلى ازدياد عدد الذين يتخذون القرارات باسم الدولة. إن دائرة الحاكمين تتسع، أي أن عدد الأشخاص الذين ينبغي للمواطنين أن يطيعوهم يزداد. فبدلاً من مستبد واحد وعدد من أتباعه نجد هنالك عدداً كبيراً من المستبدين الصغار. صحيح أن الميدان الذي يعمل فيه

كل واحد منهم ميدان محدود. ولكن ضغطهم جميعاً يؤدي إلى شل حرية حركة الناس، حتى ليصبح المرء أشبه بـ «غوليفر» الذي كانت تشده إلى الأرض ألوف الروابط الصغيرة التي لا يعدّ كل منها شيئاً ذا بال، ولكنها بكثرة عددها ترهقه من أمره عسراً.

أهم من ذلك أن الدولة الحديثة تتجه شيئاً فشيئاً إلى أن لا تكون فقط مجموعة من الرؤساء والحاكمين والمديرين الذين يسيئون استعمال سلطاتهم كأفراد، وإنما هي تصبح آلة ضخمة يتجاوز عملها الكلي عمل كل جزء من أجزائها، فسيرها نفسه مرهق بصرف النظر عن نيات الأشخاص الذين تتألف منهم. وهذه الظاهرة هي ما يسمى بالبيروقراطية. وهي لا تقتصر على الدولة، أي على السلطة في الأمة، وإنما تمتد إلى جميع صور السلطة في كافة الجماعات الكبرى الحديثة: المشاريع الضخمة، الأحزاب السياسية، المنظمات الجماهيرية، إلخ. والاضطهاد الذي ينشأ عنها، إن كان مجرداً آلياً بريئاً من الهوى منزهاً عن العنف المادي، فإنه لا يقل ثقلاً عن الاضطهاد الناشئ عن إرادة القوة لدى الرؤساء.

لعل هذا الاضطهاد أن يكون أهم عوامل الصراع في المجتمعات الكثيرة النمو. إن الصراعات الطبيعية والتزاحمات بين المواطنين تقل كلما اقتربنا من مستوى الوفرة (مع التحفظات التي سبقت الإشارة إليها). ولا كذلك النزاعات بين السلطة وبين المواطنين، فإنها تزداد. هكذا تعود مشكلة الحرية الآن إلى مركز السياسة، كما كانت كذلك بالنسبة إلى ليبراليي القرن التاسع عشر. إن ليبراليي القرن التاسع عشر قد طرحوا مشكلة الحرية في داخل ذلك العالم الصغير من الوفرة النسبية، أعني عالم الطبقة البورجوازية القائم في وسط جماهير شعبية تعيش في العوز. فحين انحلّت المشكلات المادية بالنسبة إلى الطبقة البورجوازية، أصبحت مقاومتهم للسلطة هي الشيء الأساسي. ولا كذلك الطبقات العاملة، فقد ظل الكفاح من أجل الحياة والمساواة والكرامة أهمَّ كثيراً من ذلك في نظرها. لقد ظلت الحريات السياسية، الواقعية بالنسبة إلى بورجوازية تملك وسائل ممارستها، ظلت شكلية بالنسبة إلى طبقة البروليتاريا. وكان صراع الطبقات هو الصراع الأساسي.

إن العالم البورجوازي الصغير يتسع في مجتمع الوفرة حتى تطابق حدوده حدود المجتمع كله. صحيح أنه لا تزال هنالك نزاعات كبيرة بين أفراد وبين جماعات، فالطبقات تنبعث دائماً في صور جديدة. ولكن هذه الصراعات تصبح ثانوية بالقياس إلى الصراع الذي يقوم بين المواطنين والسلطة. أولاً لأن الحرية تكتسب اليوم معنى وقيمة في نظر جميع المواطنين الذين أصبحوا يملكون وسائل ممارستها. وثانياً لأن التقدم التكنيكي، إذ يزيد الوفرة فيقلل الصراعات الناشئة عن العوز، يضاعف قوة السلطة وقدرتها على اضطهاد الناس. هكذا تسترد الحرية معناها الأصلي الذي كان يهبه لها ليبراليو القرن التاسع عشر. «الحريات مقاومات»، كذلك قال بنيامين كونستان الذي كان يفرّق بين هذا المفهوم الحديث وبين ما كان يسميه «حرية الأقدمين التي تعني المشاركة الفعّالة في السلطة الجماعية».

الواقع أن حرية الأقدمين هذه قد أصبحت حرية المحدثين شيئاً فشيئاً، ولا سيما في البلاد الإنغلوسكسونية، حيث تقوم الديموقراطية خاصة على مشاركة كل فرد مشاركة فعّالة في القرارات المشتركة، مشاركة تتحقق بفضل اللامركزية وبفضل كثرة الجمعيات والمنظمات المدنية التي بواسطتها يرتبط الفرد بحياة الجماعة ارتباطاً أوثق. ومن جهة أخرى دل النظام الاشتراكي على أن الدولة يمكن أن تكون محرِّرة خلافاً للنظريات الرأسمالية. وقد سبق أن قال لاكورديير: «بين الغني والفقير، بين القوي والضعيف، الحرية هي التي تضطهد والقانون هو الذي يحرِّر». إن محو الضياعات تحرير. وإن محو العوز تحرير أيضاً. هكذا نرى إلى جانب «الحرية بمعنى المشاركة» ظهور مفهوم «الحرية بمعنى التفتح». إن نظرية مجتمع الوفرة ونظرية المرحلة العليا للشيوعية تستندان إلى الفكرة القائلة بأنه يجب أن يستطيع كل إنسان أن ينمو وفقاً لطبيعته الخاصة وأن يملك جميع الوسائل اللازمة لذلك.

وفيما كانت تنشأ هذه الأفكار: فكرة التحرير تتولاها الدولة، وفكرة الحرية بمعنى التفتح، وفكرة الحرية بمعنى المشاركة، كانت فكرة الحرية بمعنى المقاومة تزول قيمتها شيئاً بعد شيء. ولكن تطور المجتمعات الحديثة يتجه إلى بعث هذه الفكرة، وربما إلى جعلها في المنزلة الأولى مرة أخرى. صحيح أن التقدم التكنيكي والوفرة النسبية يتيحان لكل فرد مزيداً من التفتح. وصحيح أن العمل

الذي تقوم به الدولة ضدَّ التسلّط والاستغلال اللذين تمارسهما المشاريع الخاصة، هو عمل تحريري بوجه عام. وصحيح أن مشاركة المواطنين في القرارات على جميع المستويات عنصر أساسي في حريتهم. ولكننا نرى أنه كلما ازداد حظ المجتمع من النمو، ازدادت السلطة السياسية فيها قوة وبوروقراطية، وازدادت ضرورة مقاومة هذه السلطة. لقد كانت الحرية دائماً مقاومة. ولكنها تصبح كذلك أكثر فأكثر. إن مجتمع الوفرة لا يتجه إلى زوال الدولة، بل إلى نموها وإلى ازدياد البوروقراطية. والتعارض بين المواطن والسلطة يصبح هو الصراع الأساسي في هذا المجتمع. ولا شيء يأذن لنا أن نقدر أن هذا الصراع يمكن أن يزول أو أن يقل. لا شيء يأذن لنا أن نتنبأ أن الصراع السياسي سينتهي من حيث هو كفاح من أجل الحرية.

الأمم البورجوازية والأمم البروليتارية

لو زار الأرض أحدُ سكان المريخ، كما كان فُرْسُ مونتسكيو يزورون أوروبا، فلعله لن يشعر كثيراً بالفروق بين البلاد الغربية والبلاد الاشتراكية. ولكن الفرق بين الأمم الصناعية والأمم المتخلّفة سيخطف بصره. صحيح أن هذه وتلك حدّان أقصيان بينهما حدود متوسطة كثيرة. فاليابان مثلاً بلد متوسط النمو. وأمريكا اللاتينية وأفريقيا السوداء والشرق الأوسط وآسيا القصوى ليست متخلّفة بدرجة واحدة، ولا على نحو واحد. ولكن التخلّف يتصف في كل مكان بصفات واحدة رغم تلك الفروق الطفيفة: غلبة الزراعة، بدائية أساليبها، نقص الغذاء، ضعف الصناعة وقلّة استهلاك الطاقة الميكانيكية، تضخم القطاع التجاري، دنو مستوى الدخل القومي، تأخر البنى الاجتماعية، التفاوت الكبير بين جمهور مدقع الفقر وقلة فاحشة الغنى، عدم وجود طبقات متوسطة، الاختلاف الكبير بين طرز المعيشة في المدينة وطرز المعيشة في الريف، الأمية، كثرة الولادات وكثرة الوفيات، إلخ. إن هذه الظاهرات مترابطة بعضها مع بعض، رغم أنها تختلف باختلاف البلدان قوة وضعفاً. ومجموعها يرسم هيئة خاصة متميزة جداً لا مجال فيها للبْس.

عالمان يقف أحدهما أمام الآخر، عالم غني وعالم فقير. وفيما يلمح الأول في الأفق بزوغ مجتمع الوفرة يظل الثاني أقرب إلى القرون الوسطى ومجاعاتها

وأوبئتها وبؤسها. إن دخل الفرد (أي الدخل القومي مقسماً على عدد الأفراد) في أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية أكبر من دخل الفرد في آسيا وأفريقيا من عشر مرات إلى عشرين مرة. وما يستهلكه الفرد من الطاقة الميكانيكية في أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية أكبر مما يستهلكه الفرد من هذه الطاقة في أفريقيا وآسيا من عشر مرات إلى ثلاثين مرة. وبالعكس، فإن وفيات الأطفال هنا أقل منها هنالك عشر مرات. وفي الأمم الصناعية لا نرى بين السكان إلا 3 ـ 4٪ أميين لا يعرفون القراءة والكتابة، على حين أن هذه النسبة ترتفع إلى 90٪ في بعض البلدان الأفريقية والآسيوية. إن المسافة بين الأمم البورجوازية والأمم البروليتارية كبيرة كالمسافة بين البورجوازية والبروليتاريا في بلد واحد في أوروبا القرن التاسع عشر.

هذه المسافة تزيد ولا تقل. يقال إن أمم أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية آخذة بنمو متسارع. هذا الكلام صحيح، بالقياس إلى تطورها البطيء جداً خلال القرون السابقة. لكنه خطأ بالقياس إلى تطور الأمم الصناعية التي تنمو نمواً أسرع كثيراً. ونستطيع أن نقول على وجه العموم إن نسبة زيادة الدخل القومي هي في أوروبا وأمريكا الشمالية أعلى منها في العالم الثالث. فالأغنياء يواصلون الاغتناء، والفقراء يواصلون الافتقار. إن حصة الأمم الصناعية من ثروات العالم تزداد، بينما تنقص حصة البلاد المتخلفة.

هذا الوضع يولّد نوعين من الصراعات: يولّد صراعات داخلية في البلاد المتخلفة النمو، وصراعات خارجية بينها وبين الدول الكثيرة النمو. إن الأمم البروليتارية تمزّقها جميع النزاعات التي يولّدها العوز. وهذه النزاعات يفاقمها ازدياد الاتصالات والمواصلات، كما تفاقمها الجهود المبذولة من أجل النمو. حين كان هنود أمريكا اللاتينية وفلاحو أدغال أفريقيا أو سهول آسيا، مسجونين في عزلتهم، منقطعين عن العالم، كان الفقر والتفاوت لا يثقلان عليهم كما يثقلان عليهم الآن بعد أن علّمهم الراديو وعلّمتهم السينما وعلّمهم التلفزيون أن هناك مدنيات أخرى تنقص عذاب البشر. وحين يعيش المرء في عالم ساكن يُعدُّ فيه الظلم والشقاء من المصائب الطبيعية التي لا سبيل إلى تحاشيها، فإنه يتحمّل هذا الظلم وهذا الشقاء. ولكنه لا يتحملهما هذا التحمّل حين يتحرك العالم، فيصبح في وسع المرء أن يأمل أن يزداد العدل وأن يقل الشقاء. والدخول في النمو

المتسارع يولّد هذه الطفرة. ولكن شروط هذا النمو نفسها تبعد تحقيق الأمل الذي ولّدته وتفاقم في الحاضر الآلام التي تستهدف إزالتها في المستقبل. لقد سبق أن أشرنا إلى تناقضات هذه المرحلة الوسيطة وإلى الصراعات التي تولّدها.

إن اختلال التوازن بين نسبة الوفيات التي تنخفض ونسبة الولادات التي تظل على حالها يؤدي إلى تزايد عدد السكان تزايداً هائلاً: ومن شأن هذا أن يحرم كل فرد من ثمرات النمو الاقتصادي. لقد كبر حجم الحلوى، ولكن عدد الذين يجب أن يقتسموها قد تكاثر بسرعة أكبر، فأصبح كل واحد يرى حصته تنقص على صغرها أصلاً. إن الضرورة التي تلزم بانتزاع اليد العاملة من إنتاج الأشياء الاستهلاكية وبتحويل هذه اليد العاملة إلى إنشاء القاعدة الاقتصادية الأساسية للمجتمع الحديث، تميل إلى خفض مستوى المعيشة المنخفض أصلاً. إن أمريكا اللاتينية والشرق الأوسط وأفريقيا وآسيا القصوى تتخبط اليوم في مصاعب التجميع الاولى لرأس المال، تلك المصاعب الّتي ولّدت الاستغلال الرهيب للطبقات العاملة الأوروبية في القرن التاسع عشر، وولّدت الديكتاتورية الستالينية في النصف الأول من القرن العشرين.

ولا يقل التناقض السياسي عن هذه التناقضات الاقتصادية والديموغرافية. إن الديموقراطية، حتى أزمنة الهدوء، لا يمكن أن تتحقق كثيراً في البلاد المتخلفة. إن السكان الأميين في تلك البلاد لا يملكون من الثقافة ما يأذن لهم بفهم المشكلات السياسية. وهذا يجعلهم شديدي التأثر بجميع المؤثرات وجميع الأساليب الديماغوجية. وما يعانونه من عمق التفاوت وعنف التعارضات التي يولدها هذا التفاوت لا يؤمن لهم الحد الأدنى من الاتفاق الذي لا يمكن بدونه أن يجري عمل الأحزاب والانتخابات جرياناً حراً. وهذا ما يجعل البلدان المتخلفة مهيأة لنشوء أنظمة استبدادية. ولكن هذه الأنظمة الاستبدادية تتجه بطبيعتها إلى الفوضى والعقم. فالأقلية المتطورة أقل عدداً من أن تفي بحاجات المجتمع التكنيكية. والمسافة بين القلة المتميزة والجمهور الواسع تبلغ من الكبر، وكذلك يبلغ تأخر هذا الجمهور الواسع من الضخامة. إن إساءة استعمال السلطة أمر سهل وإن إغراء اللجوء إلى إساءة استعمال السلطة إغراء قوي. إن من طبيعة التخلف أنه يجعل المراقبة الديموقراطية في البلاد المتخلفة مستحيلة، وفقدان هذه المراقبة يترك المحكومين لمشيئة الحاكمين.

على موازاة هذه التناقضات الداخلية ينشأ نزاع أساسي بين الأمم البروليتارية والأمم الصناعية. فعلى قدر ما تقل الصراعات الاجتماعية في المجتمعات الصناعية، ينتقل الصراع الطبقي من مستوى الصراع في داخل الأمة الواحدة إلى مستوى الصراع بين الأمم. لأن تغتني الشعوب الغنية مزيداً من الاغتناء، ولأن تفتقر الشعوب الفقيرة مزيداً من الافتقار، فذلك وضع لا بد أن يجعل هؤلاء يقومون في وجه أولئك. ومن حق هذا العداء أن يزداد عمقاً ما دامت الشعوب الغنية تستغل الشعوب الفقيرة كما تستغل الطبقة البورجوازية طبقة البروليتاريا في النظام الرأسمالي. وليست المساعدات الفنية إلا سراباً يشبه سراب الإحسان (مع اختلاف النسب) في إنكلترا التي صوَّرها تشارلز ديكنز. ففي حالات خاصة، ولأسباب سياسية، تعطي بعض الشعوب الغنية بعض الشعوب الفقيرة أكثر مما تأخذ منها: فهذه حالة فرنسا في أفريقيا وحالة الولايات المتحدة الأمريكية في فيتنام. أما على وجه العموم فإن مجموع التضحيات التي تقدمها الأمم الغنية مساعدة للبلاد المتخلفة هو دون الأرباح التي تجنيها من انخفاض سعر المواد الأولية التي تشتريها من هذه البلاد نفسها. إن المجتمعات الصناعية تستغل المجتمعات الزراعية مستفيدة من ضعفها الاقتصادي.

ليس في وسع العواطف الطيبة أن تزيل هذا الاستغلال، كما لم تستطع هذه العواطف الطيبة إزالة استغلال البورجوازية للبروليتاريا في القرن التاسع عشر. إن المنفعة الاقتصادية هي في النظام الرأسمالي محرك الحياة الاجتماعية، وكل ما عداها مرتبط بها خاضع لها. قد تستطيع حكومات الغرب، باستعمال فكرة المحبة المسيحية وفكرة الخطر الشيوعي، أن تحمل المكلَّفين فيها على قبول بعض التضحيات مساعدة للبلاد المتخلفة. ولكنها لا تستطيع أبداً أن تحمل المنظمات الرأسمالية الكبرى على أن لا تسعى إلى شراء المواد الأولية المستوردة من هذه البلاد بأبخس الأثمان. ولا تستطيع أن تمنع هذه المنظمات الرأسمالية من أن يكون لها القول الفصل. والرأسمالية، بجوهرها نفسه، تعارض تقديم معونات دولية لمساعدة البلاد المتخلفة على الخروج من تناقضات المرحلة الوسيطة.

على أن النزاع بين الأمم الصناعية والأمم البروليتارية لا يمكن أن يؤدي إلى تجابه مباشر. إن هذا الصراع الطبقي الجديد يختلف عن الصراع الطبقي القديم في

أمر أساسي. ففي القرن التاسع عشر كانت الطبقات المتمتعة بالامتيازات محاصرة من قبل البروليتاريا محاصرة حقيقية: وكانت شرطتها وجنودها لا تكفي لحمايتها. واستطاع الضغط العمالي أن يجبر البورجوازية على التخلي عن جزء من امتيازاتها شيئاً بعد شيء. أما اليوم فإن أوروبا والاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الأمريكية تحميها مسافات شاسعة من بحار وصحارى، وتحميها خاصة قوةُ وسائل التدمير التي تملكها، لا يهددها خطر هجوم الشعوب البروليتارية عليها. ما من بلد متخلف يمكن أن يجابه الأمم الصناعية. فليس النزاع بين الأمم الغنية والأمم الفقيرة بصراع سياسي أساسي، لأن التفاوت بين الخصمين كبير جداً.

ولكن هذا النزاع يقوي الصراعات بين المجتمعات الصناعية. إن العالمين المتطورين، العالم الشرقي والعالم الغربي، هما الآن ثابتان مستقران، قد عدل كل منهما عن غزو الآخر، وحدودهما بيِّنة واضحة. لقد فقد ذلك الصراع حدّته، كصراع الطبقات في المجتمعات الصناعية. وليس الأمر كذلك في العالم الثالث المتخلف، إذ إنه غير مستقر. فإذا مال إلى هذه الجهة أو تلك كان يرجح كفة الشرق أو كفة الغرب في ما بينهما من خصومة. إن حركات الشعوب البروليتارية، وهي حركات لا تمكن السيطرة عليها، توقظ الصراع بين الإمبراطوريتين الصناعيتين، وهو صراع كان يمكن أن يهدأ لولا هذه الحركات. فيكفي أن يصبح جزء كبير من أمريكا اللاتينية شيوعياً حتى تتحرك أمريكا. إن الأمم البروليتارية لا تستطيع أن تجابه الأمم المتطوّرة النمو، ولكنها تستطيع أن تدفعها إلى أن يجابه بعضها بعضاً. وهذا الاشتداد في النزاعات الدولية يوقظ النزاعات الداخلية. إن الخوف من الشيوعية، أي من خطر خارجي، هو اليوم في الغرب قاعدة رئيسية للنزاعات السياسية الداخلية، وما بقي في العالم أمم بروليتارية، فلن تعرف الأمم الغنية سبيلاً إلى التكامل التام، على فرض أن هذا التكامل التام ممكن.

* * *

خاتمة

نحو الاشتراكية

رغم ما بين الغربيين والماركسيين من اختلافات واسعة، فإنهم في نظرتهم إلى السياسة أكثر تقارباً مما يظنون. فالغربيون قد عدلوا عملياً عن مثالية لم تستطع أن تخفي سلوكاً يختلف عنها كل الاختلاف. وهم يسلّمون اليوم بأن العوامل الاجتماعية الاقتصادية تلعب دوراً أساسياً في نشوء الصراعات السياسية. وهذه العوامل الاجتماعية الاقتصادية تكون في المستوى البدائي، حيث التكنيك أولي، عوامل جغرافية في الدرجة الأولية، فهي مرتبطة بالمناخ والموارد الطبيعية؛ ثم تصبح بعد ذلك عوامل تكنيكية، فدرجة التجهيز التكنيكي تحدد مستوى المعيشة، ومستوى المعيشة يحدد الصراعات السياسية. صحيح أن هذا التحليل لا يزال بعيداً عن التحليلات الماركسية. ولكن الفروق تتناول أموراً ثانوية. فالغربيون والماركسيون متفقون، في ما يتعلق بالأمر الأساسي: الاعتقاد بأن النمو التكنيكي هو أساس تطور البنى الاجتماعية، وأن تطور البنى الاجتماعية هذا يرتبط به تطور الصراعات السياسية والتكامل السياسي.

والماركسيون من جهتهم أخذوا يولون العوامل الثقافية مزيداً من الاهتمام. وإذا كانوا لا يزالون يفرّقون بين القاعدة والبنى الفوقية، فإنهم يعترفون لهذه البنى الفوقية، عملياً، بتأثير واستقلال متزايدين. وإذا كانوا يرون أن العوامل الثقافية تظل ثانوية بالقياس إلى العوالم الاجتماعية الاقتصادية، على الأقل في المرحلة الراهنة من التطور الإنساني، فإن كثيراً من الغربيين يرون هذا الرأي نفسه، وهو رأي صحيح بدون شك؛ فحتى النظريات النفسية ليست مقنعة بهذا الصدد، ذلك لأن الأمزجة والعقد النفسية و«الأنا» ذاتها، قد لا تكون متوقفة على الاستعدادات الفطرية توقّفها على البيئة الاجتماعية. ولعل الماركسيين والغربيين جميعاً يبخسون

تأثير أنظمة القيم حقَّها من التقدير: فالاعتقادات المبرأة من المنفعة، والمثل العليا والأهداف الكبيرة تلعب دوراً سياسياً أساسياً يبدو أنه يزداد بازدياد ارتفاع مستوى المعيشة الذي يتيح للبشر أن يتحرّروا من «الحياة أولاً» وأن يصلوا إلى «التفلسف ثانياً». وذلك خطأ يشترك فيه الماركسون والغربيون جميعاً، فهو يجمعهما أكثر مما يفصلهما.

إن التقارب أوضح من ذلك أيضاً في ما يتعلق بالانتقال من الصراع إلى التكامل. إن البرامج الخروتشوفية الخاصة بشيوعية 1980 تشبه شبهاً غريباً الصورة التي يرسمها الناس على الشاطئ الآخر من الأطلسي ويسمُّونها «الطريقة الأمريكية في الحياة». إن الصورة الغربية للمجتمع الذي تتحقق فيه الوفرة ويسوده الرخاء وتنتفي منه السياسة قريبة من الصورة السوفياتية للمجتمع الذي تتحقق فيه المرحلة العليا للشيوعية وتزول فيه الدولة. والطرفان يخطئان إذ يسرفان في التفاؤل. صحيح أن الغربيين والماركسيين لا ينظرون إلى السياسة نظرة إجمالية واحدة. ولكن الطرفين أصبحا لا يتخيلان عالمين مختلفين اختلافاً جذرياً غير متشابهين في شيء. لقد أصبحت وجوه التشابه بين نظرتيهما لا تقل قوة عن وجوه الاختلاف.

لعل تقارب التطورين أن يكون أقوى من ذلك أيضاً. فمن ناحية الظاهر نرى، كما قيل ذلك، أن هذين العالمين المتطورين، الشرق والغرب، قد ثبت كل منهما على مراكزه ولا يمكن أن ينقلب. ولكننا نرى في الواقع أن تحولاً في اتجاه العمق يقرب أحدهما من الآخر تقريباً بطيئاً. صحيح أن الاتحاد السوفياتي والديموقراطيات الشعبية لن تصبح رأسمالية في يوم من الأيام، وأن الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا لن تصبح شيوعية في يوم من الأيام. ولكن يبدو أن الطرفين كليهما يسيران نحو الاشتراكية بحركة مزدوجة: فأما في الشرق فبحركة تتجه إلى الليبرالية، وأما في الغرب فبحركة تتجه إلى الاشتراكية. وقد تصطدم هذه الحركة المزدوجة بعقبات ضخمة، وقد يطول أمرها كثيراً، وكما قد تصاب بنكسات إلى وراء، ولكن يبدو أنها حركة لا سبيل إلى مقاومتها.

وطبيعي أن أصبح كل بلد يرى تطور البلد الآخر رؤية أحسن. ففي الغرب أدرك الناس أن العالم السوفياتي يسير نحو الليبرالية سيراً مرتبطاً بالتقدم التكنيكي

والنمو الاقتصادي. إن تطلع الإنسان إلى الرخاء يصبح تطلعاً لا سبيل إلى مقاومته في المجتمعات الصناعية التي أصبح فيها الرخاء ممكناً. إن المواطنين في البلاد الاشتراكية يريدون أن ينتفعوا بالحياة، أن يقطفوا جنى الساعة التي تمر، أن يذوقوا ثمرات الأشجار التي غرستها الثورة. يريدون أن يفعلوا ذلك في هدوء تام، في «أمان» كامل، كما كان يُقال سنة 1789، متحررين من سياط السيادة ومراقبة الشرطة. ولا ينفصل التطلع إلى الحرية عن هذا التطلع إلى الرخاء. إن المواطن في البلاد الاشتراكية يريد الآن أن يسافر، أن يرى البلاد الأجنبية، أن يعرف أعمالها. ويريد أن يعبِّر عن آرائه الخاصة، أن يقول ما يفكر فيه، أن يناقش وجهات النظر الرسمية، وأن يعرف وجهات نظر أخرى. إنه يريد أن يتجول في جميع الطرق، بل يريد أن يتجول في خارج الطرق، بدلاً من أن يظل بين سكّتين من فولاذ تقلّه عليهما قاطرة الدولة.

وفي الوقت نفسه، فإن ضرورات النمو التكنيكي تلزم بنشر الثقافة العالية على نطاق واسع، والثقافة العالية تغذي حب المقارنة وحب النقد، أي تغذي حب الحرية. والاتصالات بالخارج ضرورة أساسية من ضرورات البحث العلمي وتقدم الاختراعات: لقد سبَّبت الستالينية تأخراً كبيراً في قطاعات كثيرة. وتكاثر وسائل المواصلات يمنع العزلة التي تحتاج إليها الأنظمة الديكتاتورية. وقريباً سيستطيع جميع سكان الاتحاد السوفياتي أن يلتقطوا التلفزيون الغربي على شاشاتهم وسيريدون أن يفعلوا ذلك دون أن يكون في وسع حكومتهم أن تمنعهم منه. قد يكون هذا السير إلى التحرر بطيئاً صعباً، ذلك أن رجال الجهاز الحكومي سيفعلون كل ما يطيقون أن يفعلوا لتأخيره. والأزمات الدولية قد تحمل على تأجيلات وانتكاسات موقتة. ولكن التطور الاقتصادي والتكنيكي كله يمنع أن يتوقف حقاً هذا السير الذي تسيره الشيوعية نحو الاشتراكية الديموقراطية.

تستطيع بلدان العالم الثالث أن تعجل هذه المسيرة أو أن تعرقلها. إن كل شيء يحمل على الاعتقاد بأن الأمم البروليتارية ستدخل ذات يوم، هي أيضاً، طريق الاشتراكية الديموقراطية. وإنما المسألة أن نعلم هل تدخل هذا الطريق رأساً أم تدخله بعد مرور بالشيوعية أو بالرأسمالية كغيرها. فإن كانت الأولى فإنها ستعجِّل التطور نحو الاشتراكية الديموقراطية، وإن كانت الثانية فإنها ستؤخر هذا

التطور. إنه ليكفي أن يصطف عدد كبير من بلدان أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية في صف الصين حتى يتأخر الاتجاه إلى الحرية في الاتحاد السوفياتي وفي الديموقراطيات الشعبية الأوروبية. أولاً لأن هذا سيقوي الستالينيين. وثانياً لأن ردود الفعل التي ستصدر عن الغرب ستجعل التعايش السلمي سريع الزوال وستوقظ الحرب الباردة كثيراً أو قليلاً.

لا نستطيع أن نصوغ أي فرضية إجمالية عن سلوك الأمم المتخلّفة في المستقبل. وليس هناك إلا بضع نقاط تبدو مؤكدة محققة. أولها أن العالم الثالث لا يستطيع أن يصبح عالماً حديثاً بطريق الرأسمالية. فبلاد العالم الثالث لا تملك رؤوس أموال داخلية كافية. ورؤوس الأموال الأجنبية لا توظَّف في الأمم البروليتارية إلا إذا وجدت في هذا التوظيف منفعة لها، أي إذا تمَّ هذا التوظيف في صورة مشاريع ذات طابع استعماري تستثمر هذه الثروة أو تلك من الثروات الطبيعية الفذة من غير اهتمام بالتوازن العام للبلاد (الموز في أمريكا الوسطى، السكر في كوبا، الماس في كاتنغا، البترول في بلاد شتى). ومع ذلك فإن السماح لرؤوس الأموال الأجنبية بخلق مشاريع من هذا النوع خلال فترة من الزمن، ثم تأميم هذه المشاريع بعد ذلك، يمكن أن يساعد في تجهيز البلاد المتخلفة. والبلاد المتخلفة تستعمل هذه الطريقة في كثير من الأحيان بمقدار ما تكون هذه المشاريع الاستعمارية غير مسيطرة على الحكومات بشرطة أو بعسكريين.

ومن المستبعد أيضاً أن يتحقق رأساً قيام اشتراكية ديموقراطية حقاً. لقد سبق أن قلنا إن بنيانات الأمم البروليتارية تجعل سير الديموقراطية ونمو الحريات أمراً صعباً. فلا بد أن تكون اشتراكية العالم الثالث استبدادية. وإنما يتم الاختيار أخيراً بين درجات من الاستبداد وأشكال من الاشتراكية. وليس من المحقق أن طريق العنف هو أجدى الطرق. إن النموذج الصيني يظل مشكوكاً في قيمته في هذا المضمار. ولكن لا يوجد حتى الآن أي نموذج آخر. إن في وسعنا أن نتصور اشتراكية أقل عنفاً، اشتراكية تعطي بعض الحريات السياسية، وتكون مرحلة أولى نحو الاشتراكية الديموقراطية. إن بلداناً عدّة، في أفريقيا وفي الشرق الأوسط، تبحث عن طريقها اليوم في هذا الاتجاه. ولا نستطيع أن نقول إنها وجدته حتى الآن.

لعل اتجاه الغرب إلى الاشتراكية أن يكون أبطأ وأصعب أيضاً من اتجاه الشرق إلى الليبرالية. ولكن يبدو أن من المستحيل أيضاً تجنّب هذا الاتجاه إلى الاشتراكية في الغرب. ومن الجائز ألا يتبع الطريق الذي رسمته الماركسية. فإن صراع الطبقات يضعف ولا يشتد في المجتمعات الصناعية، والثورة البروليتارية في هذه المجتمعات الصناعية غير ممكنة، لا سيما وأنّه ما من أحد يتجه فكره الآن إلى الثورة، وأن الطبقة البروليتارية هي بسبيل الزوال. ومع ذلك فإن هناك ثلاث وقائع هامة يبدو أن الغربيين لا يدركون نتائجها: فأما الواقعة الأولى فهي أن الإنتاج المخطّط يتفوق على الإنتاج الرأسمالي تكنيكياً؛ وأما الواقعة الثانية فهي أن إنشاء مجتمع إنساني حقيقي على أساس المبادئ الرأسمالية أمر مستحيل؛ وأما الواقعة الثالثة فهي أن هذه المبادئ تفقد قيمتها.

إن الاقتصاديين الأمريكيين أنفسهم يدركون الآن تخلف النظام الرأسمالي في القطاع الثالث. إن هناك خدمات كثيرة لا يمكن تأمينها تأميناً مناسباً إلا بواسطة الجماعة على أساس ترك قاعدة الربح، أي لا يمكن تأمينها تأميناً مناسباً إلا بطرائق اشتراكية. ونحن نعلم أن القطاع الثالث ينمو بنمو المجتمع ويزداد تحكماً بمجموع الاقتصاد. وفي وسعنا أن نقول على وجه العموم إن تفوّق الاشتراكية على الرأسمالية ليس إلاّ تفوق التنظيم على عدم التنظيم. إن الرأسمالية تحقق في بعض الأحيان تنظيماً ممتازاً في داخل المصانع والمشاريع، ولكنها بطبيعتها ذاتها غير كافية في إطار اقتصاد شامل. وما ظل تكنيك التنبؤ ضعيفاً، فما من تنظيم عام للاقتصاد بممكن. ففي هذا المستوى من ضعف تكنيك التنبؤ تكون الاشتراكية دون الرأسمالية، لأن التنسيق الشامل للإنتاج على خطة تحقق الانسجام بين كل جزء وبين سائر المجموع، يظل أقل دقة وأكثر تقريبية وأقل إرضاء من التناسق الذي يتحقق من تلقاء نفسه بآليات التنافس. ولكن التقدم الذي أحرزه التحليل الاقتصادي قد غيَّر هذا الوضع. فمهما يكن تكنيك التنبؤ ناقصاً حتى الآن، فإنه يتيح منذ الآن وضع خطط تؤدي إلى تناسق أفضل من التناسق الناتج عن الاقتصاد الحر وقوانين السوق. ولا شك أن دقة هذا التكنيك ستزداد في السنين المقبلة.

وهذا التخطيط الشامل ليس ممكناً في إطار النظام الرأسمالي. يستطيع كل مشروع من المشاريع الخاصة أن يضع خططاً لنفسه، قائمة على تحليلات

وحسابات تتعلق بالفرع الذي يعمل فيه. ولكن هذه الخطط لا بد أن تكون خاطئة، لأنها لا تستطيع أن تحسب حساب العوامل العامة في سلوك المستهلكين، وتطور أسعار المواد الأولية واليد العاملة، إلخ. إن أقصى ما يستطيع أن يصل إليه التخطيط والتنظيم في النظام الرأسمالي هو مستوى طائفة من الإنتاج بواسطة الاتفاقات والتروستات. ولكن لا يمكن أن يوجد في النظام الرأسمالي تخطيط وتنظيم شامل يتناول المجتمع بأسره. وما من أحد غير السلطة السياسية، غير الدولة، بقادر على أن يطبق تكنيك الحساب والتنبؤ على المجتمع بأسره، وأن يضع على أساس ذلك خطة شاملة. وهذه الخطة لا يكون لها معنى إذا لم تُجبَر المشاريع الخاصة المختلفة على الخضوع لها. وهذا الإجبار يتضمن هو نفسه الحدَّ من حرية أصحاب المشاريع، وهي القاعدة الأساسية للرأسمالية.

هكذا يتجه التطور نحو الاشتراكية بخطوات يمكن أن نوجزها كما يلي: 1 ـ النمو التكنيكي يتيح تنظيم الاقتصاد تنظيماً شاملاً؛ 2 ـ هذا التنظيم الشامل أجدى من التلاؤمات التقريبية الناشئة عن التنافس؛ 3 ـ لا يمكن تحقيق هذا التنظيم الشامل في نظام رأسمالي؛ يصبح النظام الرأسمالي أقل جدوى في تلبية مجموع الحاجات الاجتماعية والفردية؛ لذلك يتجه نحو الزوال ليحل محله نظام في الإنتاج المخطط، يتضمن زوال سلطة أصحاب المشاريع في ما يتعلق بالقرارات الأساسية (حجم التوظيفات، توجيه الإنتاج، إلخ). هذا ويمكن أن نتصور لتحقيق الاشتراكية شكلين: أولهما إزالة التملك الخاص لأدوات الإنتاج إزالة كاملة، وهذه هي الاشتراكية بالمعنى الرائج؛ والثاني تقليل صلاحيات المالكين مع بقائهم في وظائفهم.

من الممكن أن تتبع الرأسمالية طريقين في تطورها نحو الاشتراكية، طريقين يشبهان الطريقين اللذين اتبعتهما الأوتوقراطية من أجل أن تخلي مكانها للديموقراطية: طريق النظام الجمهوري أو طريق النظام الملكي البريطاني. إن في وسعنا أن نتصور ألا يبقى لأصحاب المشاريع في مشاريعهم من السلطات في المستقبل أكثر مما لملكة بريطانيا من السلطات اليوم. وهذا تطور قد بدأ منذ الآن في كثير من بلدان الغرب فلم يعد المشروع ملكية مطلقة بل أصبح ملكية دستورية. لقد وضع فرانسوا بلوخ ـ لينيه نظرية هذه الرأسمالية «الأورليانية». ولكن المرء

يتساءل، إذا مضت هذه إلى نهايتها، ما مبرّر بقاء هؤلاء «الملوك أرباب العمل» وما مبرّر بقاء «لائحتهم المدنية» أي منافعهم؟ غير أن عالم الاجتماع يلاحظ أن هناك مؤسسات تبقى زمناً طويلاً بعد زوال الفائدة منها، شريطة ألا يضايق وجودها كثيراً.

صحيح أن التخطيط الشامل لا يخلو من محاذير. فأخطاء التنبؤ التي لا مناص منها، والتوقفات التي يقتضيها تنسيق الجهود، وما «يضيع من الحمولة» في طريق الانتقالات الإدارية، كل ذلك يقلل جدوى هذا النظام. إن الإسراف في المركزية يؤدي إلى عيوب خطيرة يمدّنا الاتحاد السوفياتي وتمدّنا الديموقراطيات الشعبية بأمثلة كثيرة عليها. وليست مشكلة التخلص من المركزية بالمشكلة التي يسهل حلّها. ذلك كله صحيح. ولكن كثيراً من أخطاء التخطيط لا يزال يرجع إلى أنه لم يبلغ الكمال حتى الآن. ولا شك في أن هذه الأخطاء ستُصحَّح في المستقبل. ومهما يكن من أمر فإن الخسارات الناشئة عن التخطيط أقل من الخسارات الناجمة عن هذا التبذير الضخم الذي نراه في النظم الرأسمالية المتطورة. إننا لوجودنا في داخل هذه النظم لا نرى السخف الرهيب في هذا النظام الذي لا ينفك يخلق بواسطة الإعلان حاجات مصطنعة تتزايد يوماً بعد يوم، لبيع منتجات لا يجني منها المستهلكون أي نفع حقيقي، بغية أن يكفل الرأسماليون لأنفسهم أرباحاً تمكنهم من الحصول على أشياء ليست مفيدة هي الأخرى. إن أفضلية التخطيط لا ترجع إلى تنظيم الوسائل فحسب، بل إلى تحديد الأهداف أيضاً. إن التخطيط يحلُّ السير السوي المنسجم الموجَّه محلَّ هذه الحركات الطائشة التي نلاحظها في الاقتصاد الرأسمالي والتي تذكرنا بحركات الحيوانات التي استؤصل دماغها في تجارب التشريح.

هنا نصل إلى العامل الثاني من عوامل تطور الغرب نحو الاشتراكية: وهو أن من المستحيل إقامة مجتمع إنساني حقيقي على أساس المبادئ الرأسمالية. إن النظام الرأسمالي «مناف للمجتمع» بطبيعته: إنه يركّز نشاط الأفراد على أنفسهم، ويسجن كل إنسان في أنانيته. إنك حين تجعل المصلحة الشخصية هي المحرك الأساسي للحياة المشتركة تنتزع من هذه الحياة المشتركة كل ما يجعلها حياة مشتركة حقاً، بل تهدم المبدأ الذي يقوم عليه كل مجتمع أعني تضامن أعضاء هذا

المجتمع. وليس هذا التضامن، في النظام الرأسمالي، إلا ترابطاً مادياً: فالمجتمع في النظام الرأسمالي لا يزيد على أن يكفل إرضاء المنافع الفردية إرضاءً أكمل، ونموَّ الأنانيات نمواً أتم. وما نظرية «الخدمة الاجتماعية» إلا تمويه إعلامي. إن المنتج لا يسعى إلى «خدمة المستهلك»، بل إلى الحصول على أكبر مقدار من الأرباح. وهبنا سلّمنا جدلاً أنه بسعيه إلى مصلحته الشخصية يلبي حاجات الجميع أحسن تلبية ممكنة، فإن هذا لا ينفي أن توجيه النشاط الإنساني كله هذا التوجيه الأناني لا يتفق وقيام حياة اجتماعية حقيقية.

إن ما نلاحظه الآن من تواز بين ازدياد الرفاه وازدياد العزلة، بين ازدياد ترابط الناس ترابطاً مادياً، وبين نقصان شعورهم بالتضامن، لهو أحسن مثال على هذه الآفة الأساسية في النظام الرأسمالي. ولعل انبعاث العاطفة الدينية في الغرب ناشئ عن ذلك. فهو لا يقوم على حاجة الناس إلى معاني التعالي والأبدية بقدر ما يقوم على ظمأهم إلى التواصل. إنه احتجاج على مبادئ النظام الرأسمالي نفسها. إن بين المسيحية والرأسمالية تناقضاً دائماً. وإذا نادت المجتمعات الغربية بالمسيحية والرأسمالية معاً، كانت تدعي خدمة ربَّين لا يلتقيان، والحق أنها لا تخدم إلا رباً واحداً، أما خدمة الرب الثاني فزور وبهتان. لقد كانت المسيحية، في مرحلة أولى، ستاراً تختفي وراءه الرأسمالية تضليلاً وتمويهاً. وفي وسعنا أن نتساءل الآن: ألسنا نقترب من مرحلة ثانية نعود فيها إلى مسيحية أصدق، فتساعدنا هذه العودة في تحطيم أسس الرأسمالية، فلا يبقى الدين «أفيون الشعب»، بل يساهم في تخليصه.

وتفوُّق التخطيط على الفوضى، واستحالة بناء مجتمع حقيقي على أساس المبادئ الرأسمالية، يؤديان منذ الآن إلى فقدان هذه المبادئ قيمتها؛ بل إن التملك الخاص لأدوات الإنتاج، وهو أساس النظام الرأسمالي، قد أخذ يفقد مشروعيته في نظر المواطنين بالغرب. إن مبرراته العملية تزول واحداً بعد آخر. إن التقدم التكنيكي يتحقق الآن ببحوث علمية أساسية بعيدة بطبيعتها عن المنفعة، بحوث تستعمل أدوات ضخمة، ولا يمكن أن تتولاها إلا الدولة أو المؤسسات غير الرأسمالية. والأخطار التي تهدد العاملين بالأجرة الذين لا يملكون ضمانة العمل أكبر من الأخطار التي تهدد أرباب العمل. والسعي إلى المصلحة الشخصية، من

حيث هو محرّك للنشاط الاقتصادي، لم يبق له شأن بالنسبة إلى أصحاب المشاريع الكبرى. إن في وسعك أن تنمّي هذه المصلحة الشخصية بالنسبة إلى المديرين المأجورين بإشراكهم في الأرباح. إن نظام المديرين المأجورين ناجح في فروع مخازن الدولة كنجاحه في فروع المؤسسات الرأسمالية. إن تنظيم المشاريع الضخمة في الاتحاد السوفياتي يشابه تنظيم المشاريع الضخمة في الولايات المتحدة تقريباً. ولعل التنافس بين المشاريع التي تملكها الدولة في اقتصاد اشتراكي لا مركزي أن يكون ممكناً أكثر من التنافس بين الاحتكارات الخاصة في النظام الرأسمالي الحديث.

على صعيد القيم، نرى التملك الخاص لأدوات الإنتاج يجحد اليوم أكثر من ذلك أيضاً. صحيح أن هذا التطور لم يبلغ هذا المبلغ في أمريكا. ولكننا نرى منذ الآن أن التكنيكيين والعلماء هم الذين يوضعون اليوم هنالك في ذروة سلم القيم، لا أصحاب المشاريع والأعمال الكبرى. أما في أوروبا فإن تملك أدوات الإنتاج أصبح يُرى الآن على حقيقته، وهو أنه سلطة على الناس موروثة. فالرأسمالي هو بالنسبة إلى العاملين بالأجرة رئيس، هو بالنسبة إليهم حاكم. فالعمال والمستخدمون يخضعون لسلطته أكثر مما يخضعون لسلطة الدولة. إن أكثر من نصف حياتهم الواعية (بعد طرح مدة النوم) مرتبط به ارتباطاً مباشراً، والباقي مرتبط به ارتباطاً غير مباشر، لارتباطه بمستوى الأجور وتنظيم الإجازات وساعات العمل، إلخ. صحيح أن كل مشروع وكل منظمة، سواء أكانت رأسمالية أم غير رأسمالية، في حاجة إلى رئيس، ولكن الصفة الأساسية التي يتصف بها المشروع الرأسمالي هي أن السلطة فيه تقوم على ذلك الحق الإلهي نفسه الذي كانت تقوم عليه السلطة في الدولة منذ قرون خلت.

من هذه الزاوية نستطيع أن نقول إن التملك الخاص لأدوات الإنتاج ينافي نظام القيم الغربية منافاة عميقة. إن الناس لا يقبلون أن يعقب الابنُ أباه في الجيش أو الإدارة أو السياسة أو العلم، فلماذا يعقب أباه في الاقتصاد؟ لقد كان ذلك يبدو طبيعياً في الماضي، أما الآن فهو يفقد هذه الصفة الطبيعية شيئاً بعد شيء. إن التملك الخاص لأدوات الإنتاج يبدو الآن، في المجتمعات الصناعية، حيث أكثر الناس يعملون بالأجرة، وحيث الشيخوخة تكفلها رواتب التقاعد، وحيث ينفع

التعليم صاحبه أكثر مما تنفعه الوراثة، أقول إن التملك الخاص لأدوات الإنتاج يبدو الآن في هذه المجتمعات شيئاً فات أوانه. والناس يقبلونه بالنسبة إلى المشاريع العائلية الصغيرة أكثر مما يقبلونه بالنسبة إلى المشاريع الكبيرة، لأنه في المشاريع العائلية الصغيرة يختلط بتملك أدوات الاستعمال. ولكن هذه المشاريع العائلية الصغيرة تزول شيئاً بعد شيء، لأنها أقل تلاؤماً مع أساليب التكنيك الحديثة. وحتى في الزراعة، حتى في أعمال الفلاحة، يفقد التملك الخاص قيمته. إن وراثة السلطة الاقتصادية تفقد مبرّرها شيئاً بعد شيء، كسائر أشكال الوراثة.

إن في وسعنا أن نقول أخيراً إن الرأسمالية لم يبق لها في الغرب إلا مسوِّغ سلبي. فإيمان الناس بمبادئها الأساسية يقل يوماً بعد يوم. ولكن الناس يؤثرون المجتمع الذي تنشئه الرأسمالية على تلك الصورة الوحيدة من الاشتراكية التي تحققت حتى الآن، أعني الديكتاتورية الشيوعية. لقد عزَّز ستالين الرأسمالية، إذ وحَّد بين الاشتراكية والاستبداد، كما عزَّز اليعاقبة النظام الملكي، إذ وحَّدوا بين الجمهورية والإرهاب. إن أمراض الطفولة التي تصاب بها الأنظمة الجديدة تعرقل التطور الذي يقرِّب من هذه الأنظمة الجديدة. ويوم يصل الاتحاد السوفياتي وتصل الديموقراطيات الشعبية الأوروبية إلى اشتراكية ديموقراطية حقيقية، سيرى أن الخوف من الشيوعية الاستبدادية كان هو الأساس الرئيسي للرأسمالية في الغرب. ومن المحتمل مع ذلك أن تزول الرأسمالية قبل ذلك اليوم، بتطور داخلي، وأن تقوم الاشتراكية الديموقراطية في الغرب قبل أن تظهر في الشرق. وما من تنبؤ في هذا المضمار يمكن أن يكون ذا قيمة.

هناك أمر واحد يبدو محققاً: هو اتجاه تطور الغرب والشرق كليهما نحو الاشتراكية الديموقراطية (وإن بلدان العالم الثالث تسير في هذا الاتجاه نفسه، مع وجود مسافة كبيرة). غير أن الالتقاء يظل محدوداً. فالفروق في الثقافات والتقاليد أعمق من أن تزول في يوم من الأيام زوالاً كاملاً: إن البنى الجديدة لا تمحو نظم القيم والعقليات التي ولَّدتها البنى القديمة محواً كاملاً قط. فكما لا يستطيع البشر أن يفلتوا من ماضيهم، فكذلك لا تستطيع المجتمعات أن تتحرر من ماضيها تحرراً تاماً. ويكفي أن نلاحظ أن الماركسيين بدأوا بتحقيق الاشتراكية أولاً، ثم عمدوا إلى شيء من الليبرالية في داخل الإطار الذي أوجدوه على ذلك النحو، في حين

أن الغربيين أنشأوا الديموقراطية السياسية أولاً ثم أخذوا يبنون الاشتراكية بعدها وفيها، يكفي ذلك حتى نستبعد أن ينتهي الغرب والشرق أخيراً إلى نظام واحد، رغم أن التقدم التكنيكي العام يدفع إلى التجانس.

* * *

الأعلام الوارد ذكرها في الكتاب

الإسكندر الكبير	Alexandre le Grand
أبقراط	Hippocrate
آدلر	Adler
آدورنو (ت)	Adorno (T)
أرسطو	Aristote
أفلاطون	Platon
آلان	Alain
آمون	Ammon
إيخمان (آدولف)	Eichmann (Adolf)
آيزنك	Eysenck
باريتو (فلفريدو)	Pareto Vilfredo
بارّيس (موريس)	Barrès (Maurice)
باومن	Bowman
براون (نورمان)	Brown (Norman)
برجيه (غاستون)	Berger (Gaston)
برنتون	Brinton
برون (جان)	Bruhnes (Jean)
بنفري	Benfrey
بوت	Pott
بوتول (غاستون)	Bouthoul (Gaston)
بودان (جان)	Bodin (Jean)
بيليه	Billiet

تراسي (دستوت دو)	Tracy (Destutt de)
تشايلد (غوردون)	Child (Gorden)
تشمبرلن	Chamberlain
(هوستون ستوارت)	(Houston Stewart)
تييري (أوغسطين)	Thierry (Augustin)
غاليليه	Galileé
جانيه	Janet
غوبينو	Gobineau
جوزيف دو ميتر	Joseph de Maistre
جونس	Jones
غيزو	Guizot
جيلز (بيتر)	Giles (Peter)
جيوتو	Giotto
خروتشوف	Krouchtchev
داروين	Darwin
دوركهايم	Durkheim
دوغول	De Gaule
راتزل (فريدريك)	Ratzel (Frédéric)
راسين	Racine
روبير	Robert
روسو	Rousseau
روكفلر	Rockefeller

Littré	ليتره
Lénin	لينين
Léonardo da Vinci	ليوناردو دافنشي
Marx	ماركس
Marais (E.)	ماري
Malthus (Thomas)	مالتوس (توماس)
Maurras (Charles)	موراس (شارل)
Mosca	موسكا
Mussolini	موسوليني
Muller (F. Max.)	مولر (ماكس)
Montesquieu	مونتسكيو
Montaigne	مونتينيه
Mounier (Emmanuel)	مونييه (إيمانويل)
Michelet	ميشليه
Napoléon	نابوليون
Hitler	هتلر
Huxley (Aldous)	هكسلي (آلدوس)
Himmler (Heinrich)	هملر (هنريخ)
Huton (Ulrich Von)	هوتن (أُلريخ فون)
Hugo	هوغو
Hérodote	هيرودوت
Heymans	هيمانس
Jules César	يوليوس قيصر
Jung (carl)	يونغ (كارل)
Young (Thomas)	يونغ (توماس)
Johanson (K.F.)	يوهانسون (ك . ف .)

Stalin	ستالين
Smith (Adam)	سميث (آدم)
Siegfried (André)	سيغفريد (آندره)
Guillaume II	غليوم الثاني
Wagner	فاغنر
Falloux (de)	فالو (دو)
Franck (Sébastien)	فرانك (سيباستيان)
Franco	فرانكو (الجنرال)
Freud	فرويد
Freyre (Gilberto)	فريري (جيلبرتو)
Voltaire	فولتير
Wirsma	فيرزما
Kafka	كافكا
Kretchmer	كرتشمر
Corneille	كورناي
Kossina	كوسينا
Caulanges (Fustel de)	كولانج (فوستل دو)
Comte (Auguste)	كونت (أوغست)
Cunok (J.C.)	كونوك
Kérillis (Henri de)	كيريليس (هنري دو)
Lablache (Vidal de)	لابلاش (فيدال دو)
Lapouge (Wacher de)	لابوج (فاشر دو)
Lavoisier (Antone)	لافوازييه (انطوان)
Lacordaire	لاكوردير
Le Play (frédéric)	لوبلاي (فريديريك)
Le Senne (René)	لو سين (رينيه)
Louis - Philippe	لويس فيليب

* * *

الفهرس

مقدمة الناشر 7

تنبيه 9

مقدمة وجها جانوس 11

القسم الأول: عوامل الصراع 19

الفصل الأول: العوامل البيولوجية 25

السياسة في المجتمعات الحيوانية 26

النظريات العرقية 31

الفصل الثاني: العوامل النفسية 39

التحليل النفسي والسياسة 40

الأمزجة السياسية 46

الفصل الثالث: العوامل الديموغرافية 51

الضغط الديموغرافي 51

عناصر السكان 56

الفصل الرابع: العوامل الجغرافية 61

المناخ والموارد الطبيعية الطبيعية 62

المكان 66

الفصل الخامس: العوامل الاجتماعية الاقتصادية 73

الطبقات الاجتماعية 74

التقدم التكنيكي 83
الفصل السادس: العوامل الثقافية 91
المؤسسات 92
الأيديولوجيات ومذاهب القيم 97
الحضارات 101
القسم الثاني: أشكال الكفاح 107
الفصل الأول: أطر الكفاح 111
الأنظمة السياسية المختلفة 111
الأنظمة السياسية والبنيانات الاجتماعية ـ الاقتصادية 118
الفصل الثاني: منظمات الكفاح 129
بنية الأحزاب السياسية 130
عدد الأحزاب 134
جماعات الضغط 140
الفصل الثالث: أسلحة الكفاح 145
العنف المادي 145
المال 149
وسائل الإعلام 151
العدد والانتساب الجماعي 161
تمركز الأسلحة أو تبعثرها 162
الفصل الرابع: الاستراتيجيات السياسية 167
اليمين واليسار، الإصلاح والثورة 167
التمويه 172
الفصل الخامس: حدود الكفاح 177
الصراع السافر والصراع المقنع 178

الصراع في النظام والصراع على النظام 182
القسم الثالث: من التصارع إلى التكامل 189
الفصل الأول: نظرية التكامل 193
الحد من القتال 193
إقامة تسويات 197
تنمية التضامنات 200
الفصل الثاني: تكنيك التكامل 205
القواعد والأصول 205
التنظيم الجماعي 209
تربية المواطنين 211
الإكراه الاجتماعي 213
الفصل الثالث: أتكاملٌ صادقٌ أم تكاملٌ كاذبٌ؟ 219
التكامل الوهمي 219
التباس الدولة 222
الفصل الرابع: التكامل ومستوى النمو 227
ازدياد التكامل 228
أسطورة التكامل التام 234
الفصل الخامس: العصر الذهبي المستحيل 241
النزاعات الحتمية 242
الأمم البورجوازية والأمم البروليتارية 248
خاتمة: نحو الاشتراكية 253
الأعلام الوارد ذكرها في الكتاب 267

عندما صدر هذا الكتاب، عام 1964، كانت الحرب الباردة على أشدّها، وكان العالم منقسماً بين معسكرين: اشتراكي ورأسمالي.

ولم يحمل دوفرجيه لواء أيّ من المعسكرين وقدّم وجهة نظر أخرى، بل قدّم نقداً لكلا المعسكرين منطلقاً من ممارساتهما السياسيّة.

اليوم يبدو أن النظام الاشتراكي قد انتهى ليس فقط إلى الفشل في تقديم حلول للآلام التي نتجت عن الرأسمالية، بل هو أنتج مزيداً من الفقر والتسلّط.

ولكن هل يعني سقوط "المعسكر الاشتراكي" أن النظام الرأسمالي هو الحلّ؟

بعد مضي عقدين من الزمن، سيطرت نظريات تدافع عن تأبيد النظام الرأسمالي، وتدعم الاتجاهات الأكثر تطرفاً في هذا النظام. فماذا كانت النتيجة؟

المزيد من الحروب وعمليات النهب، وأزمة اقتصادية أجبرت هذا النظام على الاعتراف بمأزقه.

ونحن إذ نعيد نشر هذا الكتاب الهام، فليس لأننا نتبنى أو نرفض مقولاته، بل لأنه يُعدّ من الكتب الأساسية في علم السياسة وارتباط السياسة بالنظريات الاجتماعية والاقتصادية. إضافة إلى أنه يعدّ مرجعاً لمرحلة مهمّة من تاريخ تطوّر النُظُم السياسية، إضافة إلى كونه مرجعاً يحتاجه الطلاب الذي يدرسون في هذا المجال.

ISBN 978-9953-68-425-1

المركز الثقافي العربي
الدار البيضاء: ص.ب 4006 (سيدنا)
بيروت: ص.ب: 113/5158
www.ccaedition.com
markaz@wanadoo.net.ma